

V. 7

فتاویٰ اوسکوئیے پیر محمد زوی
 ہر سوی جو غلط او ملت در محرم

مکتبہ جامعہ اللک سعود قسم المخطوطات
 رقم ۱۰۱۶ ف ۸۹۹۹

مکتبہ جامعہ اللک سعود قسم المخطوطات
 الترغیب: ۱۰۱۶ ف ۸۹۹۹
 العنوا: فتاویٰ الاسکوئی
 المؤلف: الماسکوئی عبد محمد بن عبد اللہ - ۵۱۰۰
 تاریخ النسخ: الحادی علی البیہ نقیہ
 اسم الناسخ: ---
 رقم: ۱۰۱۶ ف ۸۹۹۹
 ما رتب: ---

كتاب الطهارة كتاب الصلوة كتاب الزكاة كتاب الصوم

كتاب الحج كتاب النكاح كتاب الطلاق كتاب الفتن

كتاب الايمان كتاب التوبة كتاب الجهاد كتاب الفلا الكفر

كتاب النفيظ كتاب النكاح كتاب الباق كتاب الشريعة كتاب المفقود

كتاب الوقف كتاب البيوع كتاب السلم كتاب الوكالة

كتاب الكفالة كتاب القضاء كتاب الشهادت كتاب الوكالة

كتاب الدعوى كتاب الاقرار كتاب الصلح كتاب المضاربة

كتاب الوديعة كتاب العارية كتاب الهبة كتاب الاجارة

كتاب المكاتب كتاب الولاء كتاب الاكرام كتاب الحج

كتاب المازون كتاب الغصب كتاب الشفعة كتاب القسمة كتاب الوصية

كتاب المزارعة كتاب المساقاة كتاب الاضحية كتاب الارضية

كتاب احياء الموات كتاب الهبة كتاب الرهن كتاب الجنائز

كتاب الديات كتاب النفقات كتاب الغرائب كتاب النكاح

كتاب الوصايا

مطالع آدم بن اول
آدم وارميد
٨٠

كتاب المفقود

كتاب الوكالة

كتاب الكفالة

كتاب الدعوى

كتاب الاقرار

كتاب الصلح

كتاب المضاربة

كتاب الوديعة

كتاب العارية

كتاب الهبة

كتاب الاجارة

كتاب النكاح

كتاب التوبة

كتاب الجهاد

كتاب الفلا الكفر

كتاب النفيظ

كتاب النكاح

كتاب الباق

كتاب الشريعة

كتاب المفقود

كتاب الوقف

كتاب البيوع

كتاب السلم

كتاب الوكالة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
المرسلين
١٤٤٤

كتاب الطهارة

أبداً حتى ولو كان كسبه حدثاً فاعاد في الماء حتى يشبهه بالماء يستحب غسله بالماء ولو لم يجد الماء
 في الموضع **كتاب الطهارة** ومن شك في الحدث فهو على وضوء وإن كان محدثاً فشكل في الوضوء
 فهو على حدث لأن الشك لا يعارض اليقين فما يتقن به لا يرتفع بشك وعنه محمد بن
 قيس المتوفى إذا تذكر أنه دخل موضع الخلاء لغضاء الحاجة وشك أنه خرج قبل أن
 أو بعد ما غصها فغسله إن يتوضأ لأن الظاهر من حاله أنه ما خرج إلا بعد ما غصها
 وكذا الحديث إذا علم أنه جلس الوضوء ومعه ماء وشك أنه قام قبل أن يتوضأ أو بعد ما توضأ
 فلا وضوء عليه لأن الظاهر لا يقدم حتى يتوضأ بالبناء على الظاهر ولحب ما يعلم خلافه
 من المبسوط للشيخ في كتاب الطهارة قبل بابا فيه يورد في تحصيل **مسألة** بر فوجده في
 فرج فانه دوشب افراج او تشكر اول فرسكه او ينجى بأك ولو اكل في جوارحه **كتاب الطهارة**
 ولو صب ماء في فرجه لم يغسله ما خلكا كان ظاهراً في الصحيح لأنها تنجس بعد التخلل حالاً
 اخرجت بعد ما تخللت فانه يكون نجساً في الصحيح لأنها تنجس بعد التخلل بخلاف ما لو حدثت
 قبل التخلل من زهرام في مسائل شتى من قبل فصل الاستنجاء **مسألة** فسد كيد في ثياب بالصلوة
 كراهية وارهه **باب** بعض مشايخنا في رد اتفاقهم على أن لا يخرج من كراهية ذلك ولا يسلطه
 أما قبل اصح ما دامه نجس موجب ثباته عليه او لما مقدماً ما بعض نكره الصلوة
 في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون الحدث **قال المصنف** اخرج أنه لا يكره لانه لم يكره ثياب
 الا بالبرج استحل الله عز وجل هذا الوجه انتهى بخلاف ما اذا ثبت نجس موجباً والتجديد في
 الصلوة

في الديباج الذي يجلسه أهل فارس لانه يلبسونه يستعملون فيه البول ورجون انتهى برتبة
 من زهرام في مسائل شتى قبل فصل الاستنجاء **مسألة** يداؤله قد ذكره في الاستنجاء
 ما يشوبه اما احتلامه او لدوغه في ذكر اليه شرعا رين يغسل لازم اوله
الكتاب الاول الكرمي اندوكة منيقن اليه يا هو نور منقحاً اسم اما
 قائماً يا هو حقا عدا اليه الكرمي التوم ذكر منشرب غسل لازم او لم يكن
 ساكن اليه لازم اوله ان يحتفظ فوجد في احليله بدلاً ولم يتدرج حكماً
 ان كان ذكره منشرباً قبل التوم فلا غسل عليه وان كان ساكناً فغسل
 هذا اذا نام قائماً او قاعاً اما اذا مضطجاً او يتقن انه متى فعله الغسل هذا
 مذكور في المحيط والذخيرة وهذا المسئلة يذكره في زهرام والناس غافلون عن الجهر
للامام العلامة طاهر بن قاسم الانصاري الخزرجي في الباب الثاني في الوضوء
مسألة صاحب عذر او كثر نيك بين الصلواتين وانه آتت الدقة جرحه
 كسلب لكن يسهل الوضوء اول وقت يجزئ القليل ناقص وضوء اوله **الكتاب الاول**
 صاحب عذر كوضوء في كامل ناقص اوله كامل او ينجى حدث آخر ناقص اوله في كى
 سائلون في ناقص وضوء من حدث واقع او لما يجي خروج وقت وضوء ناقص او لم يكن
 ناس بفرقة غافل او غافل خطا اي **باب** احل ان الوضوء نوعان كامل ناقص
 والكامل ان يتوضأ بالدم منقطع وهو ينقص من شأخروا بالسيلة لا يخرج الوقت والناقص
 ان يتوضأ بالدم ساكناً وهو لا ينقص بالسيلة وينقص بحدث آخر لانه لا يخرج في وقت
 اي عند بالسيلة السابق فانه الوقت جعل ما نفعاً من كل الحدث ضرورة الحاجة الى **العبادة**
 فادارة المانع استد الحكم في سيرة انتطاع الدم في خارج كامل وهذا يسرق وقت صلوة
 كامله ناقص هو لا يسرق بالانتطاع الكامل ينقص الوضوء والناقص لانه يزيل العذر
 والانتطاع الناقص لا ينقص الوضوء الناقص لانه لا يزيل العذر لان الدم ينسب من

من السائلين في الوضوء
وانما غافلون

بسم الله الرحمن الرحيم

والصبي كانا في الخلد مع

منفصلاً

منفصل في السقف جانبيه الوضوء وهو تركه في عهد النبي كان الماء تحت الحجر غير ملتصق
بالجدار فيه الوضوء وان كان ملتصقا بالجدار لا يترك الحجر فان عرك الماء غسلا
كل عضو جانبا وان خرج الماء من الثقب انبسط على وجهه الجدار بقدر ما يرفع بكنه
لا يتجسس ما تحته ^{انما يصور} الجدار فيه الوضوء والافلا في كتاب الماء في الثقب كما في الطست
لا يكون به الوضوء الا ان يكون الثقب عن اني غير فاضح وان كان في الصلوة في فصل
في الماء الركن في الوضوء **مسألة** يذكر في الوضوء منقطع اوله اما استغنيائه
جدا في الوضوء فان يردن ابدست الموضع **الحج** ولو لم يكن الثقب انقطع
من اعلاه لا يتغير حكم جريه بانقطاع الاعلى يجوز التقصير بما يجري فيه من احيانا
في كتاب الطهارة في الوضوء **مسألة** باروينا غدا في الوضوء
مواثيق متجسس في الوضوء اكل واستعماله حار وارهيد **الحج** **مسألة**
ما لم يرد في حال بمعنى معصيته منظم او لم يجز بالانفاق باقصة طاهر ما
ذائب او لم يجز **مسألة** احتلاله في حرام اما ما لم يرد في ان لا يجزى ولو اكل حرام
او لما زنها في باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا
او لم يرد في الوضوء ان يرد باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا
و يرد في الوضوء ان يرد باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا
بما سمي مقر حراما بالرد او لان قبل وقال في الوضوء ان اصله في حال الوضوء
وجاءوا والمقد هو قولي باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا باقيا
ان يوسف رحمه الله في الوضوء يتجسس في اناء ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن
فيمرغ شيء هكذا يفعل ثلاثا فيطهر ان يرد في الوضوء ان يرد في الوضوء
فيمرغ شيء هكذا يفعل ثلاثا فيطهر ان يرد في الوضوء ان يرد في الوضوء

رمد وعش و غدا لوسا يا شحسبه في يوم سبت ابي صلي عليه في اول خرج اذنه
 في يوم سبت لا يخرج نفق لانه يكون من الحاجة والا فلا يفيض في غنية رمد وتنفق في يوم سبت
 مع سبلات الفم في اكثر الاوقات ان خرج منها الدمع يفيض وان استمر عليه وسيلق بانه
 كما اذا كان بها الحماة في يوم سبت يفيض العين النجسة وسكون الرأى عرف في العين تسمى ولا ينقطع الدمع
 والعرق في كتاب الطهارة في الوقت الثالث تحفيا **مسألة** رمد وعش وسال الله منها في
 عليه الوضوء فان استمر فلو فكل صلاة في التحنيط في العين اذا سال الله ماء نفق
 لانه كالجرح وليس يبرأ ولو خرج من سنة اصفر وسال نفق لانه دم قد انفق فاصفر
 فصار في ماء العين بالتحريك دم في الماء من اوجهم في فصل الوضوء وفي زيادة
 نواير هشام في العين يكون انسان انه بمنزلة الجرح يسيل منه وليس يبرأ من نفق
 في صلاة الحس لو خرج من سنة ماء اصفر وسال نفق الوضوء من طرف العين النجاسة في الوقت
 الثاني **مسألة** في عينه رمد يسيل فيها بؤر بالوضوء لكل وقت لانه كونه صديدا وافر هذا
 التعليل تنفي ان استحباب فان الشدة والاحتمال في كونه كظن لا يوجب الحكم بالنفق في اليقين
 لا يبرأ لانه الله اعلم ثم فاذا علم طريق علمه الفن باخبار الاحياء او علامات تغلب
 ظن المستطاب من اوجهم في فصل في استنباط **مسألة** استحبابه سنن اولان اوله ذكر في
 غسل اليد بوضوء **مسألة** ما من اعظم فتنة اوله في بؤر غسل اليد بغسل المستن
 الدبر اوله عند حنيفة مناهة وعندها ثانيا استحبابه في الدبر في فصل الاستحباب
 قبل كتاب الصلاة **مسألة** سور يمسك وصفره كونه انسان في صفة دم اخرج يتكلم
 ناقص وضوء او كونه **مسألة** صفره كونه يمسك سور كونه ناقص وضوء في الخط
 قبل الماء فاستبلا ان كان صفيو لا يفيض كالوضوء في باب وان كان كبر انفق كصف
 من اوجهم في فصل في الوضوء قوله سبحانه **مسألة** طريق اوجهم في بؤر وضوء
 اوله في **مسألة** طريق الكون اذ يندد من رمد او ينجى فلا يبرأ كراهة بؤره في غسله

في فصل الوضوء
 في فصل الوضوء
 في فصل الوضوء

ويكره الاكل

ويكره الاكل في النجاسات غير المطبوخة بالوصف من سبل على الشدة في فصل في سبل الاكل
 الاكل في السبل في التنبه وكلام الناس والاستئذان من الوضوء لا بأس بصحة الحاد
 كان صلى الله عليه وسلم يصب الماء عليه والتمسح به في يوم سبت يمسح بها موضع الاستحباب
 وسفها استقامت بما ينفق والمباركة الى سبل العود بعد الاستحباب في يوم سبت
 عليه اسم الله تعالى او اسم نبيه صلى الله عليه وسلم على الكه ومجده وسلم حال الاستحباب وكبر استئذان
 ان يفسد عرو الا بريق ثوبا ووضع على يديه وان كان انا في يوم سبت في يوم سبت
 يوم حاله غسل على ربه لا راسه والتأهب بالوضوء قبل الوقت وذكر الشهادة بين
 عند كل عضو واستقبال القبلة في الوضوء واستصحاب التيقن في فصل الوضوء في الوقت
 وما تحت الخاتم والذكر المحفوظ عند كل عضو وان لا يلطم وجهه بالماء وامر باليد
 على الاعضاء المتسوية والتأخي والذكر حضورا في الشتاء وتجاوز حدود الوجه واليد
 والرجلين ليستيقن غسلها ويطلب الخفة وقول سبحانك اللهم وبحمدك استشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين والذين لا اله الا الله
 فضل وضوءه مستقبلا قايما وان شاء قاعدا وصلاة ركعتين عقيدة من استند
 استعدا وحفظ شيئا به من المنهاط والامتناع بالانحلال عند الاستئذان ويكره باليمين
 وكذا التاء براق في الماء والزيادة على ثلاث في غسل الاعضاء وبالماء المشمس **مسألة** في اوجهم
مسألة رمد يندب است الدبر هان ايتدر يند غسله في وقت حدث ولفح اوله في استئذان
 لانه كل رمد يورثه حدث ناقص وضوء وكذا وضوء تمام واليد من اجزاء نفق ايتدر
 ايتدرين يوم كذايت ايتدر في **مسألة** ايتدر خلط وضوءه حاصل اولان حدث
 موجودا ولا في نفق ايتدر ندم بعد تمام ايتدر في رجل ضرب اليد على الارض في
 وفيها قبل ان يمسح وجهه وخر عيه احدا وصوت اختلف فيه المشايخ قال بعضهم
 يجوز اليتم بمنزلة من ملأه كغدير ماء للوضوء ثم حدث استعمله في بعض الوضوء

بالاستسقاء ثلاثة ايام ولم ينفل الزرع كذا في البسوط والحوط فالواجب الخروج للناس
الا الاستسقاء ثلثا وان اراد امام الناس الخروج ولم يخرج بنفسه فخرجوا كذا ايضا
من صلاة الزيادة قبل صلاة المغرب ثم السجدة التي يخرج الامام بالناس الاستسقاء
ثلاثة ايام متتابعة لاني المقصود من الدعاء الاجابة والثلاثة مرة وصفت لاطلاء
وان اراد امام بالخروج ولم يخرج بنفسه فخرجوا كذا في البسوط والحوط فالواجب الخروج للناس
الخط وارجعهم ان يخرجوا على الزكر ولم يخرج بنفسه وادعوا فخرجوا واستغاثوا بالدعاء ولم
يجمع الا اذا ارادوا ان يصليهم جماعة لان هذا دعاء لا يشترط لاطلاء امام وان خرجوا
كذلك لا يفسلح وان خرجوا بغيره فلهذا لا يشر له لان الامام
البداء في فصل الاستسقاء **مسألة** ما سجد على الخنجر سجد اما متى جائز اول مرة
او لو سجدت اما متما لا سجد على الخنجر والخنجر للعاقلين من الجن
في كتاب الصلاة في باب ما يمنع صحة الافتداء وما لا يمنع وفي النسخة ولو سجد على الخنجر
ثم ام الناس لا يصح ما يخرج من آثاره في الطهارة وفي الفصل السادس بعد صلاة
تختل في نوع آخر قال محمد بن **مسألة** زيد محله مستحب تركه ابدى صلواتي اهل علم
ديني سجدة اخرى وارجع جاز اول مرة **مسألة** محله مستحب تركه جاز اول مرة
لا يكون سجدة واحدة لزيادة تقوى غيره وعلمه في الخبر وفي فصل الجماعة **مسألة**
اولان ترتب صلوة اشتغال ابيك ولدك سقوط وهذا في خوفي وليس في صلواتي
ما يخرج جاز اول مرة **مسألة** اول مرة تخفيفا شرح كتحقيق احتياط وتخفيف
وتخفيفا بدال وتخفيف تقديم وتخفيف تأخير وتخفيف تركه في بعض
تومنون يستجندون في السجدة المتأخرة اذا استغثت بالصلاة بخاف فخرج
الولد وسقوطه وذاك جاز ان يؤخر الصلاة حتى لا يتضرر الولد كن في انسانا فافرق
في الماء وفي سجدته جاز له التأخير في العبادات المارة اذا كانت تقوى لله

في الصلاة جاز لها القطع وكذا المسافر اذا انتحى جاز له كذا الوضوء على غفلة الذنوب
ارجعهم على سجدتها فارجعهم في كتاب الطهارة في الفصل التاسع في التحصيل للصلاة
تخفيفا في الركعة الاولى تخفيفا سقاطا كاستسقاء العبادات بعد وجوبها جاز له التخفيف
كالعصر في السجدة الاولى بان الاتمام اصل وانما قلنا ان في المقصر اصل والاتمام فرض بعد صلاة الاصل
الثاني تخفيفا بدال الكمال بالوضوء والفصل بالنيمة والقباس في الصلاة بالقباس **مسألة**
والركوع والتجويد بالبناء والقباس بالقباس **مسألة** كتحقيق كتحقيق كتحقيق كتحقيق كتحقيق
في رمضان قبله على الصحيح بعد ذلك انصاف في الاول وجوب الراس بصفة المنة والولاية
الحاس تخفيفا تأخير الركعة بغير لغة وتأخير ركعات المني والمساكن في الصلاة غير تأخير
مشتغل بانفاد غير يؤخر السجدة تخفيفا في فصل صلاة المسبوح بنية الخنزير في الصلاة
السجدة تخفيفا غير كتحقيق في فصل الصلاة في النسخة والاشباه والنظائر في الفن الاول في السجدة في النسخة
الثانية **مسألة** صلاة قعدة على الجنازة في سجدة كذا في كتاب سجدة لا في اول مرة **مسألة**
سجد كذا في غير ذلك اول مرة سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة
مسئلة ان مرقمنا نذكر سجدتين في اياتي اسناد من فضل اليس في سجدة كذا في كتاب
بغية المنية انما قال لا اسناد في قبل ما يجب بسجدة السجدة انما في سجدة السجدة
الا في السجدة احيها ترك الصلاة بعد سجدة السجدة الثانية اذا ترك القعدة الاولى
عليه سجدة السجدة ما سجدها اذا نذرها لا يجب عليه سجدة السجدة في آخر سجدة السجدة
معار مسليون في سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة
حسنة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة
في الفصل المنفرد قبل كتاب الصلاة **مسألة** اول مرة سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة
اي لم يلزمه افع واسند **مسألة** في سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة
كذلك كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة سجدة كذا في اول مرة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لا بد

هذا الفصل هو

فأما

من الدليل
فيها
أخيراً

واحد ولا

رايت في

من الله

اسلام
اولی

لانهم كلهم في **الحل** كل فساد وزحاجد ركعة وضوء ما ادى الى اتمامها من غير ان يركعوا
 في البناء مثل الوقوف اليه في الجاهل كمن لم يركع الركعة اذا صليت وعوضها عن ركعة اخرى
 صلواتها وهي هنا لا بد من كشف الذراع والركبة **الحل** فانه اذا كانت صلواتها اذا ركعت
 منها في تلك الحالة وفي حال الوضوء او في حال ركعتها من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 والاربعاء لا في الركعة الاولى من ركعة اخرى **الحل** له من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 برصد ركعة ثالثة من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 يستأجر في كل ركعة من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 آخر السورة اكثر من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 ولا بد من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 مكره من ركعات حسنة بعلامته المرفوعة في الركعة الاولى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 ما خلف الشايع فيه والاشياء لا يركع ولا يركع ولا يركع ولا يركع ولا يركع ولا يركع
 وسط السورة في الركعة الاولى وفي الركعة الثانية وسطا او في ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 ان يركع ولا يركع لا بأس به من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 نزول ثم انتصاف قنديل جمع يدان في كسبه تحية المسجد في كل ركعة او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 ابو يوسف رواية او في حال ركعتها من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 ويجوز فيها التطوع ولا المكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة اذا طلعت الشمس
 حتى ترتفع وعند الانقضاء في ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 فانه يجوز ان يركع الركعة الاولى ويركع الركعة الثانية وسطا او في ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 من صلوة قاصية بالاذان بعد الوضوء في كل ركعة او في حال ركعتها من ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 فانه يجوز ان يركع الركعة الاولى ويركع الركعة الثانية وسطا او في ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى
الحل فانه يجوز ان يركع الركعة الاولى ويركع الركعة الثانية وسطا او في ركعة اخرى او في حال ركعتها من ركعة اخرى

قال ابو يوسف
 في ركعة اخرى
 او في حال ركعتها من ركعة اخرى
 او في حال ركعتها من ركعة اخرى

قال بعضهم يقولون لما اذا ارادوا قبل ان توضع عن اعناق الرجال قال بعضهم لا بد من
 وهذا الصحيح وهذا يعني كان في الاستدلال ثم نسخ ما وضعه في الجنازة **الحل**
 بن تمامه اذا ارادتم الجنازة فقموا حتى تحلفكم هذا حديث ينسب من المشايخ في باب
 جابر بن عبد الله عن ان الموت فزع فاذا ارادتم فقموا الحديث قال الراوي من جنازة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقفا معه فقلت يا رسول الله انها يهودية فقال رسول الله
 الى اخره والفرع هو الخوف جعل من الموت فزعاً للميتة كما في حال عدل ثم المباح على الكفاية
 بالقيام اما بالسفط المبيت وغير السلم لا تعظم واما بهو الموت والتمسك على انه بحال ينبغي
 ان يعطرب من راي ميتة اشتعاره رعباً ولا شئ على حاله عدم المبالاة وبسبب
 واحلف العكاز في هذا الحكم فزوجي عن حنفية ردة الله وما كذا الشافعي
 رهم فثبت ان القيام عند روية الجنازة منسوخ وقال ابو اسحق وغيرهما انه محقق
 حجة الاولين با روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم فعل في رواية رابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقمنا بعنه في الجنازة
 وعنه الآخر بن قال الدليل في الجمع بين الروايتين ان قوله علي بن ابي طالب عليه السلام قد
 يدل على انما خير فيكون ناسخاً وكذلك اختلافنا في قيام من سجد الى الغير فقال
 جماعة من الصحابة والسلف لا يفتقد حتى توضع لما روي عن سعد بن عبد الله بن عبد الله
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتبعتم الجنازة فلا تجلسوا حتى توضع النسخ
 انما ثبت في قيام من ركب به الجنازة وهو من حبنا وبه قال الثوري واهل الحق
 رحمهم الله تعالى من كل شرح المشافهة **الحل** روي عن جابر بن عبد الله
 قال مررت بجنازة فقام لها رسول الله وقتاً بعد فقلت يا رسول الله انها يهودية
 فقال عليه السلام ان الموت فزع اي ذفر فزع فاذا ارادتم الجنازة فقموا يكون
 عملة القيام بهو الموت لا يجزئ الموت قال الثوري عن جابر بن عبد الله

عنه

تعداؤه اوله في اوزره ولا مشقة ولا سلام لان ذلك للفقير وهو يستحق سبيل الخبز وعذبة هذا
دليل على ان ما في صلاته اوله ان سجدة ركعتين سجدة واحدة تشهد على سلامه وادبر يديه **الحمد**
اصلا ولا يرد اصله على اوله من غير ان يذكر اوله على وجه حديث مرفوع وباطن
بعض معتقده مسطور وروى المتوفى عن سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة واما ما ذكره
في بعض ان النبي عليه السلام قال لنا طه رضى الله عنهما ما من مؤمن ولا مؤمنة بسجدة واحدة في
حديث مرفوع باطل لا اصل له على ما عتقناه في المخرج مشروح المنية في اخره فصل في سبائل
واذا اخي الامير امرن فاذا اراد ان يذكر الله تعالى فلا بأس بان يذكر مستقبل القبلة نحو سجدة
يحيى الله تعالى ويشكره ويستجى ثم يكبر تكبيرة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة
عند سجدة واحدة في قول الخليل عليه السلام واه عنه ابن سنان واما ابو حنيفة رحمه الله لا يراها
شبا مشربا ولا يراها شرا فانما تمام الشكر ان يصلي ركعتين كما فعل رسول الله عليه
بما فرغ مكة من التبر الكبير في باب سجدة الشكر سجدة ان خصله في ركعة سجدة
فلا يراها واجبات وسجدة نذر وهي واجبة بان قال الله تعالى على سجدة ثلاثا وسجدة
وان لم يند لها بالثلاثة لا تجزئ في حنيفة رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وسجدة
شكر ذكر الطحاوي وغيره في حنيفة رحمه الله قال لا يراها شرا فانما تمام الشكر ان يصلي ركعتين
ولا يصرف بل يباح لا بد عند سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة
من حصول نية او رفع نية وبه الشافعي فيكبر مستقبل القبلة في سجدة فيكبر الله تعالى
ويشكر ويستجى ثم يكبر في ركعة واحدة ما يفي سبيل طهر بركعة ولا مكره وما يستعمل في
فكره لان الجمال يعتقد سنة او واجبة في كل مباح فيؤدي اليه فكره انتهى في المتن
على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكره في هذه النية لا يجزئ سجدة
كما قال ابو حنيفة لان التبر خيرة فيكون على التكليف ما لا يطاق لكن يجزئ ان يسجد
سجدة الشكر في وقت يستبرئ في شكرها باسجدة واحدة غير خارج عن محل الاستسباب

وقد روي

وقد روي في رواية اخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العباد عن النبي
لما فيه من المحصول والتسديد في كل ركعة في الصلاة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العباد عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العباد
والرفع ثم رفع راسه ويقرأ آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقرأ خمس مرات سبحان قدوس
ورب الملائكة والروح والكرسي خمس ركعات انه يقوم مقام ركعة بغير صلاة واعلم
ثوابها في حجة وما به منحة واعطاه الله تعالى ثواب الشكر كما وبعت اليه ملكا ملكا
الحسن كما انفق ما في رقبته واستجاب الله دعاءه وينفع في القيمة في سنتين
فذا مات مات شهيدا فخير من صوم ما طر لا اصل له ولا يجزئ العزيم ولا فضل الا بالطلاقة
كما هو شأن الاحاديث الموضوعة ويدل على وضعها كما في الميقاتية الغير الواقعية
للشرع والمقتل بان الامر على قدر المشقة شرعا وعقدا وافضل الاعمال اخوها واما
بعض الحديث بمنزل هذا الحديث فافاد الدين واصلا في الخلق واخرهم بالتسوية
عن الجدة بالعبادة فيعتق به بعض من ليس بخير في علوم الحديث وطوره ولا ملكه غيرها
بني حجة وسقيمة قال الشيخ جسيم ان الحديث مرفوع مثل صفة التمار يعرفون
كظامة الكليل شكره وقال ابن حجر الحديث المنكر يقتضيه هذا الطالب للعلم وينبغي
في الغالب انه لم يسم بحمل الله تعالى له فورا فلهذا من قوله والله سبحانه هو الذي الصفة
غنية المتوفى في شرح منية المصلي في سبائل شتى من كتاب الصلاة **سبيل جمعة**
ظهر كذا وكذا سند وجهه ودليله **الحمد** ظهر جمعة واسيلا منتقى او كذا
جمعة اذ في ظاهره منتقى ولان الا ان الجمعة اكد من الظاهر بدليل ان الظاهر منتقى اذ
اما الجمعة لا ينتقى اذ في الظاهر من صلو الله قبل فصل في المسافر **سبيل**
جمعة كونه محله قرآن عظمه ثلاثا ولو لم يكن حاضرا لان مسلمانا فلا في قوله
اي ان يسميه بوجهه لانه مبدى في نفسه قبله به توجه يدين استماع كتابه اذ روي

وقد روي

فتفتت وعاينته زاده **در الجواب** كذا كذا من قوله عاينته زاده وعاينته زاده وعاينته زاده
 ايندكه امام اعظم رحمه الله تعالى في كتابه في بيان ما هو عليه من قوله عاينته زاده وعاينته زاده
 فتفتت وعاينته زاده وعاينته زاده وعاينته زاده وعاينته زاده وعاينته زاده وعاينته زاده
 ان يستقبل الطبيب بوجهه اذا اخذ في الخطبة هكذا انما هي في الحقيقة من الله ان كان
 لان الطبيب يعلم واما استقباله بوجهه وترك استقبال القبلة فيجب ان يستقبل بوجهه
 ليظهر قايمة الوعظ وقصده من هذا من غير ان يكون في الوعظ ولكن الرسم لان القوم يستقبلون
 ولم يورثوا ترك هذا لما لم يورثوا تركه في تسوية الصفوف بعد فراغه من الزحام
 اذا استقبلوا بوجهه في حالة الخطبة فمصلحة الخطبة التي هي في وجهه او الى ايسه
 مستقيمة بوجهه في غير هذه الحالة **الجواب** مستقيمة بوجهه في غير هذه الحالة
 ويستحب لفظي اليه مسطوحا اصطلاحا فنهان بولفظ الذي هو جوبون استقبال اوله واوله
 دخی الا احتياط واجبه في غير هذه الحالة احسن من اوله لكن اراد نداء فليكن اوله
 ياخذ تسوية به من خوفه في ايسه قبله من دون تركه كما امر الله تعالى واحكام

كتاب الزكوة
مسئلة ما بعد الحول ما كان من كونه وبعث اليك كل واحد بعضي هلاك
 اوله ياخذ استهلا كما انك لا تتركه من خاله او اوله **الجواب** هلاك
 نصا بعد الحول في اجلي سقا طابور هلاك بعض حصه سقي ابراما استهلا كما انك تتركه
 استهلا بالمر و هلاك القبا بعد الحول يسقط الواجب و هلاك بعض حصه كذا في
 وغيره في كتاب الزكوة في باب زكوة الاموال بخلاف الاستهلا كما انك تتركه في التبرع
 في فضل لا قبل المأمور به من الحول في فضل المأمور به لو كان لا يقين من طغيان شريكه اي
 ان قصه عليه الزكوة في الاداء حتى هلك النصيب سقط عنه الزكوة ولا يقين في
 وقال الشافعي رحمه الله لا يسقط ويقين لما استهلك يقين ان النصيب صار في حق

هنا صاحب الحق فقال المستهلك منعك في عينه من غير قبيل زكوة الاموال **مسئلة**
 مستهلك ولا يترك استخراج ايندكه في محصله من حرج زاده او ليحيى غنيته لما له من
 فادرك اوله **الجواب** استهلا قال ابو يوسف في كل ما فيه من المعادن من قبله او كثر الخيل او
 حولا اصابه معدن او لم يصبه من ما في خزائنه فقتله او قتل من في خزائنه
 ذهب ان فيه الحسن ليس هذا على موضع الزكوة فاذا اخذ على موضع الغنم وليس في ثواب
 ذلك شيئا اما الحسن في الدنيا الحاصصة المقتضية الحاصصة والحديد والكنز والارض
 ولا يجزئ استخراج ذكره من نفقة عليه فيكون التفتت مستغرق ذكره كذا في
 اذا فيه من عليه فيه الحسن فيخرج عنه تصفيتها فليكن او كثر او لا يجزئ من التفتت
 مستخرج اجلي سقا في الجرد الا وكثر في باب غنم الغنم بعد ثلثين وربع حينا **مسئلة**
 ريدك داره او لست اشجار ثم من ارضه ثم يرد من غنم طلبا ولفه **الجواب**
 او لست رجل في حارة شجرة ثم في دار كانت المبلدة عسيرة بخلاف ما اذا كانت
 في الارض من فاضلان في كتاب الزكوة في فصل في الغنم **مسئلة** مستخرج انما اوله
 و له جعل ارضه مستخرج يتفقها ويصمها في كل سنة كان فيه الغنم فاضلان في كتاب
 الزكوة في فصل الغنم في الخطب كذا في الهداية وغيره او الا اذا اتخذها مستخرج فانه
 كذا في الاصلاح والابقاع **مسئلة** يزيد ما ملكه كونه في ارضه حاصل او لا يرد دفع
 حايث اوله **الجواب** في رتبة زوجه معروف او ليحيى جاني اوله او ليحيى اوله
 من راضيا بدين ثابت اوله ومن رتب في بنكومة العز وهاوت بولده في الزكوة زكوة
 ماله الى هذا الولد لا يجزئ لان النسب ثابت من الرقوب بالاجماع والراي لو دفع الى ولد
 ولكن رتبة دفعه معروف يجوز لان نسبه ثبت من ابيه كذا في الهداية في رتبة زوجه ليحيى
 دفع الزكوة الى هذا كوان من العادة في قبيل الفضل الخامس **مسئلة** يزيد ما ملكه
 زيد بكونه في كلين هذا الى انك لا تتركه في الجرد **الجواب** اوله يملك ابره او ليرد بكونه

استخرج ارضه او الما في داره
 في كلين هذا الى انك لا تتركه في الجرد
 الجواب

والكثارة هو الصحيح لأن اللغة كذلك لو كان أن يخرج بألفه فيظهر أن وقت فليكن القضاء دون
لأنها صارت مستقرة وإن لم يرد القضاء والكثارة لا تأخذ في خروج أهل البلدة ثم تدخل ثانياً
وقال عبد الله بن الفضل الجزي أن كان كانت لغة نفسه فليكن القضاء والكثارة في الأهل كل ما كان
لغة غير فليكن القضاء فقط من شرح أبو حنيفة في الفصل الصوم **باب** ببلدة نزل على حال
كذلك كورين ببلدة ضلحى من حرم واجب ولو روي **باب** اختلاف المطالع اختلاف في ظاهر
رواه اعتباراً وأما أكثر من مائة في قرية أو في موضع بعض من مائة اعتباراً أو بقدره في موضع
ومن اختلف في اختلاف المطالع يقول بعض المشايخ يعتبر بمناه إذا روي أهل البلدة في
أهل بلدة أخرى يجب أن يصوموا برؤية أو كيف كان على قرآن في الأعيان باختلاف المطالع وأما
على من اعتبره ينظر إن كان بينهما تفاوت بحيث لا يختلف المطالع بحيث كان بحيث يختلف
والكثير المشايخ على أنه لا يستبرأ من الأثر والاعتناء أن يعتبر أن كل قوم في موضع بلدة
انفصال أهل البلد عن شعاع الشمس يختلف باختلافها فيقولون في أيام في أو كتاباً لصلاة
والاعتناء لا يجب لينا قد وقعهم في ذلك في كتاب الصوم فيلزم أن يكون الإفساد والفساد
ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم من معناه إذا روي أهل البلدة ولم يرد أهل
أخرى يجب أن يصوموا برؤية أو كيف كان على قرآن في الأعيان باختلاف المطالع
وعلى قول من اعتبره ينظر إن كان بينهما تفاوت بحيث كان بحيث يختلف المطالع
على أنه لا يستبرأ من الأثر والاعتناء أن يعتبر أن كل قوم في موضع بلدة
عليهم قضاء يوم والاعتناء أن يعتبر أن كل قوم في موضع بلدة
شعاع الشمس يختلف باختلافه فيقولون في أيام في أو كتاباً لصلاة
حين إذا زالت الشمس في الشرق لا يلزم من ذلك برؤية في الغرب كذلك الظاهر في الوجهين
بل كل ما حركت الشمس من جهة طلوع في اليوم وطلوع الشمس من جهة غروب في بعض
لغيرهم روي أن يرمى الغيبة في بعض صاحب المحقق قدَّم الأسكندر في بعض صعد على المنارة

الأسكندر

الرافعة صاحب المحقق



الأسكندر في يومى الشمس برؤية طويل بعد ما عرفت عندهم في المبدل لجلد
أن يطرأ في الأحياء لاهل البلد لا تكلأ في طابعها عند الكيل على اعتبار
المطالع ما روي عن كريب أن أمة فصل بعثة الجعارة بالثام فقال قدمت
فتمنيت حاجتي واستمر على شهر رمضان بالثام فرائيت الهلال ليلة الجمعة ثم
قدمت المدينة في آخر الشهر فسمعت عن عبد الله بن عباس روى عنه أنه ذكر الهلال
فقال حتى رأيت الهلال فقلت رأيتاه ليلة الجمعة فقال أنت رأيت فقلت نعم
الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكفار رأيتاه ليلة السبت فلما زال بصوم
حتى يترك ثلثين أو تراه فقلت ولا تكفي برؤية وصيامه فقال لا هكذا أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال في المنثور في الجماعة البخاري وابن ماجه ولورؤ الهلال
في يوم السبت نهاراً فهو الليلة المستقبل سواء كان قبل الزوال أو بعده ولا يكون
ذلك اليوم من رمضان ولا من شوال وروي عن أبي يوسف أنه كان قبل الزوال
أو بعده من الليلة الماضية وإن كان بعد الزوال فهو الليلة المستقبل وإن كان في وقتها
فهي الليلة الماضية والأمر هو الظاهر وقارفاً في أن أظروا لا يختار تعليمهم
لأنهم أظهروا بياناً في ذلك السلام أظروا الرؤية في كتاب الصوم فيلزم
ما يقصد ولو صام أهل بلدة ثلثين يوماً أهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوماً
وإن كان صوم أهل ذلك اليوم برؤية الهلال ثبت ذلك فاصبرم وعدة شعبان
ثلثين يوماً ثم صاموا رمضان فليكن أهل البلد الآخر قضاء يوم لأنهم أظهروا
لشهود الرضاينة برؤية أهل ذلك البلد بخبر يؤيد هلال رمضان ولم يثبت الزوال فيعتقد
ولا عدة شعبان ثلثين يوماً وقد سألت الواحيت فتدعى رمضان بصوم وليس على أهل
البلد الآخر قضاء لأننا إن الشرف قد يكون ثلثين يوماً وقد يكون تسعاً وعشرين يوماً إذا كانت
المسافة بين البلديتين قريبة كانت المسافة بين البلديتين الإريقية لا يختلف فيها المطالع

فاما اذا كانت سيرة لا يلزم اهل البلد من حكم الله للمطالع المباد عند المسألة
 المطالع الفاضلة تختلف فبعض في كل اهل بلد يطالع بلدهم دون مطالع الكفر ^{وحيث}
 من مطالع الصيرة استنفذ في اهل اسكندرية ثبات الشمس قريب بها ومن على منارها في الشمس
 بعد ذلك زمان كثر فكل اهل البلد كغيره ولا يحل لمن رآه في المنارة اذا كان في موضع
 لان عزو الشمس يختلف فبعضها في اهل كل موضع مفرقة وعلى هذا اهل المنارة
 والحيال انه معتبر في كل موضع مفرقة من الموضع المصنوع في موضع الكبر ^{للبشر العالم}
 في كتاب الصوم في فصل ^{واما} ثباتها في كل موضع في كل موضع ^{والتفقه على} ان اذا
 المبالاة في بلدة رؤية فانه يجنب الصوم على سائر الدنيا الا في اوجاد لا سيرة ^{ثم}
 لا يلزم باقي البلاد الصوم وعلمه في كل موضع او طيب الجوارح ولا هذا غلط منه بل
 اهل بلد هلال رمضان لزم الناس كلهم الصيام في سائر البلاد ومن افصح تصنيف ^{الشيخ الامام}
 العالم محمد بن هجر ^{ولا} غير لا اختلاف المطالع في ظاهر الرواية وهكذا ذكره ^{الشيخ}
 الخواص وقال بعضهم يقتضي اختلاف المطاع في كل موضع في كتاب الصوم في الفصل الاول
 كتبوا وادخلوا في الكتاب واذا فيه صفة ما هو مفسر ولما دعي بسطوطه في كل خلفه
 سائر المسموعة وفيه تعدد اوله صوم في سائر احوال ^{الشيخ} في كل خلفه
 فلو لم يلزمه دفع فخرج من سائر احوال اما صيادته فمما لا يوجب الا ابيته عليه السلام في
 يجب القضاء صائم اقل من ثلثي النهار ^{والصلاة} وادخل في الصلاة ووجبه لادائها
 فيه فابتلعها لا يفسد صلاته لانه انما يوجب كونه يفسد في وجوب ابتلعها وفيه بركة
 كمن التخل فوجد ظهره في خلفه فابتلعها لا يفسد صومه لانه انما يوجب ثباتها في ^{صوم}
 جهار الناس في الباب الرابع ^{كتاب الحج}
 زيد في كل موضع من الحج ^{في كل موضع} مع ذلك تجارته في غيبته ببيت ^{الحج} كونه في
 بعض من الحج كونه في بيع المدة حجة نفس الا في كل موضع ^{كل} ولو كان الفصل الرابع

في كل موضع من الحج كونه في بيع المدة حجة نفس الا في كل موضع

في كل موضع من الحج كونه في بيع المدة حجة نفس الا في كل موضع

في كل موضع من الحج كونه في بيع المدة حجة نفس الا في كل موضع
 فقال عليه السلام لا اجر له فاعظم الناس في كنفه لو اذبحوا لله عليه السلام
 بعد لم تنفعه اي لم تنفعه فقال عليه السلام لا اجر له في سبيل الله وهو يتنفع من الدنيا
 لا اجر له ثم عاد بالثالث فقال لا اجر له وفيه دليل على انه لا باس للسائل ان يذكر
 وانه لا ينبغي للمسلم ان يفتخر في ذلك في سبيل الله عليه وسلم لم ينكح عليه نكاح السور ^{والنكاح}
 امره بالاعادة مع انهم كان مظهرين له وكانوا لا يكونون احد من تركه فظهر فمنا انه
 ليس في اعادة السؤال ترك التعظيم ثم تأويل الحديث من وجهي احدهما ان من اخرج
 متفسيه في سبيل الجهاد وعراده في الحقيقة اصابة المال في هذا حال المسافر في ذلك الوقت
 وهذا لا اجر له ان يكون لا اخرج على قصد الجهاد فكون مقصود مقصوده تحصيل ^{المال}
 لا بل الثواب في الآخرة وفي حال مثله قال عليه السلام ومن كانت حجة في الدنيا بغيرها
 او الى امرأة بزوجها وجهي الثاني جرح اليه وقال الكوفي استوج على الجهاد بدينه انما
 دنيا رآه في الدنيا والآخرة فاما اذا كان مقصود مقصوده الجهاد وهو غيبه في ذلك ^{والفتنة}
 فهو اخرج في حلة ما قال الله تعالى ليس عليكم جراح ان يتنقوا فضلا منكم بغير الجارة
 في طريق الحج فكانها هناك لا يحرم فواجب فيها لا يحرم فواجب فيها لا يحرم ^{الشيخ}
 زيد هو اوله بغيره او لم يبق في احواله كونه في سبيل الله عليه وسلم في كل موضع
 كونه في سبيل الله عليه وسلم في كل موضع ^{الشيخ} في كل موضع
 بنفسه لم يجر عنه غيره فان عجز عن الحج بنفسه فهو على وجهين ان كان عجز لا يروى
 مثل الزمانه والعجز جازان حج عنه وان كان عاجزا في كل موضع والحج في كل موضع
 وجهين ان يكون لا يحرم وان استقر على الموت وقع غرض من حج جهار الفتاوى في الباب ^{السادس}
^{الشيخ} في كل موضع من الحج كونه في بيع المدة حجة نفس الا في كل موضع
 ما هو في كل موضع من الحج كونه في بيع المدة حجة نفس الا في كل موضع

الدنيا

تقریر

فقرينة يجب مسلم طلقتها ثلثاً فزوجت بغيره في حلت للمسلم الذي طلقتها ثلثاً لأنه وحده الرجل
في نكاح صحيح من جميع المتأدي في كتاب النكاح في فصل في نكاح الزوج الثاني المحلل وجاع
والمنجوز بجملة الزوج الأول وكذا الصغيرة المطلقة ثلثاً بمنزلة الكبيرة ولو طلقها ثلثاً
فزوجت بأخر وطلقها ثلثاً قبل الأول ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للمسلم
ولو طلقها الزوج في غير أو نكاح أو حرام حلت للزوج الأول وإذا تزوجت القرينة بغيره
ودخل بها حل للمسلم الذي طلقها ثلثاً من غير السنة في باب الرجل يطلق امرأته
سبعة فيكون له وجه في هذه فأتى به ذكره هند كلاب وأما قوله في نكاح
تزوج أمك جائز أو لو رجي الجواب **أول** موت طلاق كفي وكلد تامة عدة مع لازم
إذا ماتت المرأة الرجل فتزوج بأختها بعد يوم جازة كذلك كان له أن يتزوج ما تبين
فتزوج بالحي أسوة بعد يوم من نكاح الخلاصة في الفصل الثاني **سبعة** في نكاح
عند نكاح قوب كتمكئة طلاق في شرطي إليه أو يلجى شرعاً صحيح ولو بغيره غير
تتزوج مستوطاً ولا في طلاق في شرطي إليه أو يلجى **الجواب الثاني** إيجاب هند طرفين
قبول يد طرفين أو المعيل عقد أو لا يسه نكاح في شرطي صحيح ولو بغيره أما ابتداء
إيجاب يد طرفين أو لا يسه نكاح شرط الخوا ولو طلاق في طلاق إيجاباً باهراً قد
قد يبدن تقدم أولها كلاً له دير كلاً إيجاباً جازياً ولو لا ذلك ارتكاحاً حلت
أيد رسم بوشا ولو شرطي إليه بغير معرفت قبولاً بزوج عطله أو لو بغيره جازياً
أو لا يسه نكاح حلت قد لا يبدن بوشا ولو شرطي إليه بغير معرفت قبولاً بزوج عطله أو لو بغيره جازياً
في الطلاق على الشرط حلت في امرأه على أنها طالق أو على أنها امرأه في الطلاق بيدها
ذكر بعد في المتأدي جازية الكبيرة والصغيرة يتجوز الطلاق والطلاق باطل ولا يكون
أمرها بيدها ذكر في المتأدي الحسن يرد إذا تزوج امرأه على أنها طالق إلى عشرة
أيام أو على أن يكون الأبريد بها بعد عشرة أيام أن الطلاق جائز والطلاق باطل

• ههكه او ندره

وكان في
الخلافة

ثم في الخلاصة في كتاب السطوح في الفصل السابع قيل لنا انه فكتاف قطع الوسايل في
ولاية تزيين القصر **سئل** في ذلك أم ولد؟ **أجاب** حنفيا في هذا ما كان ينبغي أن يكون
عروا عتاقا بمطاعه نكاح مبيع اوله **الحجاب** زيدوا أهل له امرأه اوله والاول اذا قيل
عن تزويج أم ولد انسان فيراد ان مولاه ثم اعتنت ابجد السطوح اهلان قال نعم ولا
فقد اخطاء ولكن يفضل فيطاعه دخل بها الزوج قبل اعتاق المولى جاز لانه لم يجلبه
فان لم يدعها لم يجز لانه وجب عليها العدة من المولى حتى اعتقها فلا يجز النكاح في العدة
مستثبة العتق في كتاب آداب النقي **سئل** زيدوا عليك من صلحاً فتر من نكاح تزويج حلال
الحجاب اوله من صلحاً كادوا شبهه وقد روي بصورته من نسباً فتر من نكاح حتى
اوله من نكاحه سطره فان يجز بان كانت جارية بين شركين جازت بولوا فادعاه
حتى ثبت النسب منها وكل واحد منها ابنة غرامة اخرى جاز لكل واحد المولى **الحجاب**
بابه شركة وان لكل واحد من المولى تزويجاً باختا بانه مستثبة من نكاح في الزناح
سئل صفة قايح ياشده مستهات اوله **الحجاب** قول مني بقطعها يشده يا
زيداه اوله وقال الامام الفضل رحمه الله المستهات بنت سبع سنين الى الثرها
دون لا وقال الصدوق الشهيد وحفاته في شرح التفقات وعليه المسمى وحكي في شرح المسمى
ان يكره ان يفتل بنحو النقي ان ينق في السبع والثامن انه لا يحرم الا اذا بالغ السكائل
انها صفة في نقي بالجدة في خلاصة في كتاب السطوح في الفصل الثالث **سئل** ان يكون
اولان زيدا كبر سبعة سيرة البرودة او لمام ديمكة قاهر اوله **الحجاب** **الحجاب**
ايكيت اوله بوي اكا نقيين اوله من اوله امرأة ابنت ان سكن مع غيرها او مع
كامة ونحوها فان كانت الدار فيها بيوت فرغ لها بيت آخر منها وجعل لبيته علماً
عليه صريح لم يكن لها ان تطلب من الزوج بيتاً آخر فان لم يكن في الدار الابيت واحد كان لها
ان تطلب بيتاً آخر لو مبيت احدها لانه لا يأسى على مناعها وانما يخير ان يجامعها

وسما في البيت غيرها ولو جاء منها وحار نائم او جرح او صبي بمقل او متعلبا او مكبرا
وهذا قالوا ان الرجل اذا اخذ بيد جارية وادخلها البيت واعلن بها دخلها
يكون ذلك اوطى المرأة بمحض ضررها او الامة عند محرم الله ولهذا كرم اهل النكاح
بغير الخنزير الحشيش الذي يولد لها علة في كتاب النكاح في باب ما يكون الزوج في فصل المرأة
مسألة زينة قوله حتى ينطق به الزوج ولا ينطق به غيره فلو لم ينطق به الزوج لم ينطق به غيره
او يجوز ما سافر فادخلها رجل فزوجها فله ان يبيعه ولو لم يزوج المرأة فان لم يكن للمرأة
على العبد مهر فله ان يبيعه بزوجها وان كان عليه المهر لم يبيعه بزوجها
وهذا كما قلنا في العبد المأذون المذون اذا باع بدون رضا المراء ولو اراد الزوج
فله ان يبيعه البيع وكذلك ههنا اذا كان عليه المهر لادن المراء في حواجر النساء في كتاب
فيل فصل الباب الثاني **مسألة** زينة بغيره رضا عما قبله من شدة ولا ينطق به
نفسه تكديما عليه تزوجه فاحرم لورج ما بعد دعونه من سكر انما ارجاع اليه من دية بغير بيان
ديه تصديق اولي في نفسه تزوجه لورج على التفصيل بيان بوجه **الحال**
تزوجه فاحرم لورج صورة ثانية ده تصديق او تصديق لورج لورج تزوجه فاحرم لورج
خبر ويركض فعله خطا لا حرمه ولو اخرجته مصاهرة يؤخذ به ويترك بينهما
وكذلك اذا اضافه لورجها قبل النكاح بان قال للمرأة كنت جارية امك قبل النكاح
يؤخذ به ويترك بينهما ولكن لا يصدر في حق المراء من جهة المراء من العرف قبل النكاح
نصف المراء لانه اقر على نفسه وعليها فمصدر فيهما عليه ولا يصدر فيهما الا من هذا
الاقرار ليس بمرطبة كوجع وعجزك وقال كذبت قاله لا يصدر في حق المراء من جهة المراء
ان كان كاذبا فيما اخر لا يحرم امرأته وذكر محمد بن الله في كتاب النكاح اذا قال لورج
هذه اقبني من القناع ثم اراد ان يتزوجها بعد ذلك قال اخطأت في ذلك فله ان يتزوجها
استحقاقا وجبا لغيره فيها انه ههنا اخبر فعليه الخطاء فيما هو فضل لورج فلا يصدر في

انما في الرضاع

انما في الرضاع ما اخبره فصل نفسه زينة بغيره وهو انما يقع من غير الخطا وفيه
ليس بيا حر فصل كالمكاتب اذا اقام البينة على المنقضية الكتابية وكما لم يمتد
اذا اقامت البينة على الطلاق قبل الملاح ان يقبل كما ذكرنا في النكاح والبرصا جسد المراء
في كتاب النكاح في باب بيان الحيات **مسألة** ههنا في زينة بغيره نفقة يندر
كمسئرا ما ذكر في نفقة سبب طلبه فاحرم لورج **الحال** او لا لان عندنا لا يصير
دينا الا بالقضاء او بالرضا من نكاح فاصح ان في باب النفقة في الورق الثاني
زينة وجب حتى ينفق عليها نفقة سبب كتاب اتم من دار صلح الميسر اليك ههنا
كغايب قدر نفقة طلبه فاحرم لورج **الحال** او لورج اذا فرغ من النكاح
لا تطالبه بنفقة ما مضى من النكاح قبل المراء لان عندنا لا يصير النفقة دينا الا
او بالتراضي فان كانت المرأة استدانت قبل الرق وانفقت على نفسها لا يبرح
بذلك على الرق فان فرغها القضا او صا لم ينفق عليها من نفقة على شيء معلوم كشر
فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها او استدانت رجعت بزوجها في الرق امرها
القضا بالاستدانة او بامرها ولو صا لم ينفق عليها من نفقة على ما لا ينفقها كالمكاتب
عنه الصلح وتطلب الكفاية من نكاح فاصح ان في باب النفقة في الورق الثاني
زينة ههنا في آخره كذا شرط المراء في المراء في بعده افرامه سعي المراء ههنا
بغيره دين او وان اقرار المراء دابن الله كتمك قوما من ديك فاحرم لورج **الحال**
او لورج ههنا من نكاح سبب كرايب الميسر في البيني بالنكاح والطلاق
مستطوع الحصار امرأه خافت ان يخرجها من زوجها من يد لها فالحيلة ان تزوجه
نفسها على امرئ سمي على ان لا يخرجها من زوجها فلما امرئ نسأها كذا ويقر الزوج
بذلك تشهد على نفسه بذلك فان عجز عن افرامها من ذلك البلد اخذت تمام امرها
وهي معلومة وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها او يسرق لورج وجبة نفسها ولم

ان يبرح

و قد عليه ثم اذ اد الزوج ان يخرجها مرة كذا البلد فالحيلتان ان يقرض لبعضهما
 من يتوجه مثل انها او ايها ويمتد على ذلك فاذا اراد الزوج اخراجها اخذها التزلة بالار
 وضها من خرج فان كان للزلة ان يخطف الزوج على ان كذا عليها هذا لا يتجاوز
 كاد با فاحيد ان يسوا بذكر للال نوبا او عروضا فان حلف لا يأنم **المحيط** في
 في كتاب الحيل في باب الحيل في الامور في النكاح والطلاق **سبل** هذا بالعمية اي من
 ابله كره و ليس اطلاق زينة كونه دار ماشي عن اي يوزن ايرنه وكذا اولد **المحيط** في
 اولان من ربه وعلى طريق النسبة سنة فادرك ايه قاهر اولد قوله اي اعتبار الكفاة في الال
 هو ان يكون المهر والنفقة وتبينه بطاهر الرواية اعوانه عا سنده في الكفاة وفي التناوب
 الى قول في حصة ومحمد ثم انه وذلك ليس وليس في الرواية كما سنده وبتجان المراهقة
 ما تفرقوا فاحيد ان كان ذلك حال في المحل في غيرة اهل خزانهم كل من لا يفسد
 عليه ويبيح المراهقة فاحيد في غيرة فاحيد في غيرة فاحيد في غيرة فاحيد في غيرة
 وقيل مستند في جامع شمس الائمة سنة في المحل في غيرة فاحيد في غيرة فاحيد في غيرة
 الكسب كان كنف او معناه متعلق عن اي يفسد قال اذا كان قاهر على التناوب باي حال
 و يكتب ما يفتق لباي ما يوزن كان كنف اهل ابن حرام **سبل** زيد لو اهل ابلد وكي
 عروك اناس نكاح ابلد الكون خايز او كور **المحيط** لو اهل ابلد عروك مصاحف
 او كان ولو جامع اهل لا يحمي على الفاعل ام المفعول به وابنة وكذا الوادي با امرأة
 لا يحمي عليه امها وابنتها من نكاح فاضح خاني في باب المحل في غيرة فاحيد في غيرة
 فز فز في دار نزه ساحة اولان هندي زيد تزوج ايتكم امسكون فز فز في دار نزه
 بكاشو معقول سنة وير مني ويرم ديب وير يدوب نكاح اولد قد نكاح طلبه اولد
المحيط اولد رشوت محضون عيني في ايه دكل ايه قيتي اولد رشوت محضون عيني في ايه
 في بيت احنها وزوج اختها لا يفسد نكاح هذا الرجل الا ان يدفع اليه حرمه فوقع في الخطب

كان للزوج

ان يسود ما دفع اليه لانه رشة من محيط وفاض خاف في كتاب المراهقة فصل حبس المراهقة
 بالمهر في لور في النكاح خنيا **سبل** زيد هندي تزوج ابلد كنف ففوضها لارسل ابلد خنيا
 عروك ديب بعد الا فاف مفارقت واقع اولد من زيد هندي سكا ابلد وكم مالك جلد سين
 عاريت كوندوم اير مني ويرم ديب وير يدوب نكاح اولد قد نكاح طلبه اولد
 تزوجها وبعث اليها هدايا وعوضته وزفت المهر ففوضها وقال ما بعتها اهل عاريت
 فالفعل كنف متاعه لانه نكر التملك لهذا اخذنا بعتنا لانها عاريت عروك المهر ففوضها
 ف كنف عروك كنف من اهل ما دفع ايفضل كنف عروك عاريت ايه عروك كنف كنف كنف كنف
 كنفنا نونه كان حصة وبطلت بعتها من عروك الحكم في المراهقة والمهر في فصل
 دعوى الجوار **سبل** هندي زيد صوبه او غلومد ويكفله تصديق اولد في **المحيط** في
 عورت شها وفي ابلد عروك ابلد عروك ابلد عروك ابلد عروك ابلد عروك ابلد عروك
 با راء تشهد بالولادة وقالوا المراهقة ابلد عروك ابلد عروك ابلد عروك ابلد عروك
 على الزوج من مثل الاحكام في فصل فيما يتعلق ببيت النسب **سبل** زيد با راء اولد في
 عروك الان سكا وصيتا بدم ديب سكا ابلد عروك عروك في فصل المهر ديب وصيت
 نكاح منعقد او في **المحيط** اولد وصيت لفق ابلد او لم يقر الموت باقر ومطلقة
 بلغ صورته در اما اذا قيل او صيت يا بنتي فلا لانه كذا لانه يفسد من الشهي وقال اهل
 قبلت نكاحا من كذا والمر في كتاب النكاح في لور في النكاح خنيا **سبل** زيد با راء
 عروك كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف
 عروك كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف
 عروك كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف
 نكاح صح او في **المحيط** وعدمو كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف
 خلا في ابلد عروك رجل عروك او اما الى المراهقة في النكاح خنيا **سبل** زيد با راء
 انه لا يكون نكاحا لانه جميعا امره بالخطبة من كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف كنف

والولي اذا تزوج البكر البالغة ثم احتلت الزوج والمراة فقال الزوج بفساد النكاح
 فسكنت فقال المراة لا بل ردوت كان القول قوله عندنا كما يستعمل اذا تزوج العبدية
 العارية وذكر المصير كان القول قول المستعير لانه ينكر من الضمان على نفسه كذا هذا الزوج
 يدعى لزوم الصدق والمراة تنكر القول فلهما وان اقاما البينة كانت البينة بينة
 على الرد لانها قامت على الاثبات صريحة وبينة الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج
 بينة اثباتا اجازت الصدق اقامت المراة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج
 لانها استقرها في الاثبات صريحة وبينة الزوج ترجحت بلزوم الصدق ولا يمين عليه ما في قول
 ابن حنيفة رحمه الله تعالى فان كان الزوج دخل بها كرها لم يفسد في دعوى الرد وان كانت
 دخل بها كرها صدقت في دعوى الرد من فاضح حان في فصل شرائط النكاح بعد الوفاق
 تحبنا **سنة** عند خيال تزويجه وكل ما يدكر فلكه منته تزويجه شرعا جائز اوله والى **الحال**
 او طار تزويجه بالمشترى في ما لم يزوج ولو وكلت رجلا بتزويجها فمقرها بالحق لانها بفساد
 تزويجا لا شتر وجا من الدرر والعز في كتاب النكاح قبل باب **المهر** **سنة** **عليه**
موقف **عليه** زوجة من صغره تزويج ابيها عرو دن اولاد كقول مني يكن نكاح
 هذا المرفقة اولادك نسبي لغيره في ثابته اوله بوقته عرو وفي **الحال** **سنة** **عليه**
 رجل غاب امرأته وهي بكر او ثيب فترجعت بزوج آخر وولدت كل سنة ولدا
 قال ابو حنيفة رحمه الله الاولاد للاول ولا يجوز للاول للثاني من الزوجة الاولاد من الزنا
 وعمر ابو حنيفة رحمه الله بربع عر صدر وقال لا يكون الاولاد للاول انما هم الثاني وعليه
 امرأه بكونها وفات زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء النكاح
 الاول حيا كان ابو حنيفة رحمه الله يقول ولا الولد للاول ثم رجع وقال ثانيا الولد للثاني
 من فاضح حان في كتاب النكاح في فصل سائل السب وادخل الى امرأه موت زوجها
 فاعتدت وتزوجت باخر وولدت منه ثم جاء الاول حيا فصدت في حنيفة رحمه الله عليه

من الزنا الاولاد من الزنا
 ولا يجوز للاول للثاني من الزوجة الاولاد من الزنا
 على ما اوردنا في كتاب النكاح

الولد للزوج الاول

سواء كانت حابة لافل مستترة اشهر او الاقل مستترة او الاكثر لانه صاير الاول الضميمة الثاني
 صاحب الرق الفاسد فصار كمن يقع استنجات فله ببيت النسب من الزوج وهو المولى
 وانما ذكره الفقيه ابو الميثم رحمه الله في حقه ببيت النسب من جهة انهم انفقوا الاولاد
 لو كان حاضرا او غائبا مستعينا بالولد فحينئذ الاول هكذا ذكر ابو يوسف رحمه الله في الاما
 في هذا الفصل اتفاقا في الاول والآخر الولد انما هو احداهما في الاول على ما حار
 ولا حدة عليه ولا لعان ورعي عبد الكريم الجاني في حقه ببيت النسب من جهة انهم انفقوا الاولاد
 وقال ثبت النسب من الزوج الثاني وقال ابو يوسف في حقه ببيت النسب من جهة انهم انفقوا الاولاد
 منذ تزوجها الثاني في الاول واجازت ببيت النسب من جهة انهم انفقوا الاولاد
 قال الفقيه ابو الميثم في شرحه في المبسوط وقول محمد رحمه الله اصح وبه نأخذ ولو سببت
 فترجها من اهل الحرب فولدت فلي هذا الخلاف في العادة بين الفصل الرابع عشر
 في جارية سبني نكاح ابيك جائز **الحال** **سنة** **عليه** او لم يسمكك عدم جواز
 قوله جواب ويرسلند ولا نكاح امته وسيدته اي حرم على الولي نكاح امته
 وحرم على العبد نكاح سيدته للاجماع على بطلانه لا يقال فلي هذا الاحتياط لا
 نقول لو صح المك في صورة الرق كان الحرام الذي ارادته فعل التزويج ولما عدل
 وهو التحريم ليس ترك التزويج لانه حرام وعلى تقدير ان يكون تركه اياه بحرمته في الزنا
 استثنى فلا احتيا ط في التزويج لاني تركه كالاحتيا من الاصلاح والا يضر في كتاب النكاح
سنة **عليه** الاصل اولاد حنيفة مستق اولاد زبيدة في حاصلا اولاد زبيدة مستق اولاد عمرو
 كقولهم **الحال** **سنة** **عليه** اولاد المراة اذا كانت لها ام حرة والاولاد لها مستق فالمستق
 لا يكون كفوا لهذه المراة لان المستق قد بقي فيه اثر من اثار الرق وهذا الولد والمرأه كما
 امتصا في الاصل كانت حرة ايضا فلا يكون هو كفوا لها المستق من الرق في كتاب النكاح
سنة **عليه** في يدين تا اول من تزوج ابليس كذا وليتو عدت بغيره في حقه ببيت النسب من جهة انهم انفقوا الاولاد

انما ذكره الفقيه ابو الميثم رحمه الله في حقه ببيت النسب من جهة انهم انفقوا الاولاد

وقال ابو يوسف في حقه ببيت النسب من جهة انهم انفقوا الاولاد

وهي بالغة ما ظهر من بروج كارهة أو صغرة أو مجففة لا يسقط حملها في الحبس ^{المعروفة}
في الفصل الرابع قبل الخامس ^{بدر} تحتها أما إذا أراد الرجل أن ينقل المرأة من بلد
بغير إذن من أهل البلد كان ذلك قبل إيقاع المهر لا يمكن له ذلك بعد إيقاع المهر ^{فلا}
الرواية قال أبو القاهر الصفار لا يمكن نقلها من بلد إلى بلد وإن أيقاعها مهرها
وبعد أخذ الفقيه أبو الليث لأن الزمان قد فسدها وعليها مهر في الغربة إلى المهر
بالإجماع عليها في غيرهما وله أن يخرجها من المهر إلى الغربة إلى المهر ^{بدر} في الغربة إلى القيد
لأن النقل إلى ما دون تسرة يعد غربة ويكون بمنزلة النقل من بلد إلى بلد
عراقا ^{بدر} في كتاب النكاح في فصل حبس المرأة نفسها إذا طلب الزوج
السفر بزوجه إلى بلد آخر وقد أوقاها جميع المهر ^{بدر} في الزوج معتد بها ^{بدر} أن يخرجها
على ذلك إن لم لا يخرج كلام الأصحاب في ذلك وذكر في الهداية قال إذا أوقاها
مهرها نقلها إلى حيث شاء لقوله تعالى ^{بدر} اسكنوهن من حيث سكنتم ^{بدر} ووجدكم
وقيل لا يخرجها إلى بلدها لأن الغربة تؤخر وفي المهر القريبة لا يتحقق الغربة
وذكر في شرح المحج الجوزي قال إذا أوقاها نقلها حيث شاء وقيل لا يسافر بها إلى
بلد غير بلدها وقيل إن أوقاها المهر أيضا وهو ما حرمنا في الأفلان
إذا أوقاها المهر المجل كان للزوج أن ينقلها حيث شاء لقوله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم ^{بدر} ووجدكم وقيل لا يخرجها إلى بلد غير بلدها لأن الغربة
يؤخر ويحرم نقلها إلى الغربة من بلدها لعدم تحقق الغربة قال بعض شيوخنا
المهر المجل لا يترك من في بلد لأن التأجيل تأييد بحكم الفرض فلا بد ^{بدر} لا بالبيع
فعلها أما ضمنت بالتأجيل إذا أسكنها في بلدها أما إذا أخرجها إلى دار الغربة
فلا وبعض أصحابنا افتى بالنقل الأول وهذا القول أقرب إلى التحقيق ^{بدر} وبه ينبغي
وهذا ما سألنا عنه وأبهر وذكر في المحيط قال أبو القاسم الصفار ^{بدر} لا يمكن

أن يسافر بها

أن يسافر بها في زماننا وإن أوقى صدقها وهذا المختار المشايخ لأن الناس
قد فسدها في زماننا فالمرأة متى كانت بين عشيقها والزوج لا يمكن أن ينقلها
وفي بلدة أخرى بغير إذن ولا يمكن أن يستغنى بأحد ولا ذلك لأخيهما بل
الغربة أو من قرية إلى بلدان ذلك ليس يسفر حرة في الكافة شرح الوافي وإذا أوقاها
مهرها نقلها إلى حيث شاء لقوله تعالى ^{بدر} اسكنوهن من حيث سكنتم ^{بدر} ووجدكم
وكثير من المشايخ على أنه ليس للزوج أن يسافر بها في زماننا وإن أوقاها مهرها
لأن الغربة محسنة ولو كان طوبى الدليل ولكن ينقلها إلى الغربة ^{بدر} إن أحببته لأنه
لا يتحقق الغربة وعليه الفتوى ^{بدر} ولذا ينقلها من المهر إلى المهر ^{بدر} في الغربة
وكذا الوجه في الفتاوى وهذا التفصيل جواب ظاهر الرواية قال أبو القاسم الصفار
هذا في زمانهم أما في زماننا لا يمكن للزوج أن يسافر بها وإن أوقاها مهرها
لأن زمانهم الغالب حاله الصلاح أما في زماننا فسدت الناس ومتى كانت بين
عشيقها والزوج لا يمكن أن ينقلها متى نقلها إلى بلد آخر بغير إذن ^{بدر} ولا يمكن أن
عليه بأحد وذكر في المحال للفتوى قال للمرأة أن تنزع نفسها وإن سافر حتى ينقلها
وإذا أوقاها نقلها إلى حيث شاء وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى وذكر في المحيط
وفي فتاوى أبي الليث وإذا أراد الزوج أن يخرج المرأة من بلد إلى بلد وقد أوقاها
مهرها فجواب الكتاب أن ذلك لا يشرع ^{بدر} القيد أبو الليث على أنه ليس له ذلك ولو أراد
أن يخرجها من البلد إلى قرية أو من قرية إلى البلد فله ذلك وذكر في النوار ^{بدر} في كتاب
بعض العبادات وسئل أبو القاسم عن امرأة ينفق ويريد زوجها أخرجها من بلد إلى بلد
ذلك قال أبو القاسم لا أن لا يخرج من بلد إلى بلد آخر أوقاها المهر ولم ينفقها ^{بدر} الفساد
لأنها لا تأمن على نفسها في منزل فكيما إذا خرجت إلى السفر قال أبو الليث ^{بدر} لا يشرع
لو أراد أن يسافر بها هذا أبو القاسم قلت فتفتى الناس في زماننا ^{بدر} أن ظاهر الرواية

وادادها المهر قبلها الى حيث شاء من البلاد وان ياخذها الى حيث احب والمراد
 من المهر العجل الذي تسافر به النكاح قبل المهر ايضا فاما منع التسريها وان اذها
 من جهاد فهو قول في القاسم القصار واختلاف الدين وجماعة المشايخ وهو في المهر
 بئر علي بن ابي طالب هذا كان في زمانهم اما في زماننا فلا يكره زوج ان ياخذها وان اذها
 جدا وقد يشتر الى ان اختلاف عصر زمان كما قالوا في سبيل الاستحباب على الطاعات وقد
 بعض الاصحاب على ان التسري على ما قاله القاسم القصار وبعضهم قال وهو محتمل
 ورايت عمال القضاة في زماننا منع النفس الذي ينبغي ان ينظر الى وطن المرأة التي فيه
 و قومها وان كان تزوجها فيه بين قومها ثم طلب بعد ذلك ان ينقلها الى بلد اخر لا يجاب ذلك
 ويحكم لها بالمنع وان كان في المهر ليس لنافه عشرة وقد تزوجها واصلا مهر فربما ينبغي ان لا يحكم
 بالمنع وايضا ينبغي ان يستكشف عن حقيقة الحال ونظر في طالب الزوج كسر ما جله فان كان
 طلب مضارة لاجل نفسه شيئا من المهر يترك النسوة او لام جري بينهما من خصومة ونحو ذلك
 الى ذلك خصوصا اذا لم يكن مأمورا عليها ويحكم لها بالمنع وعلى ان ظاهر الرواية احكم
 وقول في القاسم القصار اوفى بالنساء وارحم والله اعلم من المنع المسافر في مسافر
مسئلة روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بسوء جوعه فاحرق اوله **الحجاب** قلوه الطور ولها ان يرجع ان وجبت فيها بالاك
 لانها استغنت حقا لم يجب بعد فلا يستط وهذا لان الاستط انما يتحقق في العائز فيكون
 امتناعا بمنزلة العارية حيث يرجع العير بما تمسكها لما قلنا من تلحق في كتاب النكاح
 في باب التسم في كتاب الرضاع كذا في الدرر والفرق **مسئلة** روي عن ابي بصير عن ابي بصير
 اذ في بويك بن هني تزوج ايلدة في بويك بن هني تزوج ايلدة في بويك بن هني
الحجاب اولان واداد تزوج العبد بغير اذن المولى فلهها اذها فليس هذا الجواز لانه
 يحتمل الرد لان الرده هذا المقدر متاذا كسر يمتنع خلافا ومفارقة وهو التوجه الى العبد

وهو ادنى فكان الحمل عليها في فان قال طهرها فطهرته بكلمة واحدة لا حاجة لاني طهرت حتى
 لا يكون الثاني نكاح صحيح فتعين الاجابة من هذا بان النكاح في باب النكاح كزيت
مسئلة فاضح حاكم كتاب نكاح باب الحيوان والحي اذا تزوج عشرة نسوة على التساق
 نكاح جاز التاسع والعاشرة لانه لما تزوج الخامسة كان ذلكا على ما في كتابه
 قبلها ولا تزوج لها سبعة ذلك على قساد الاربع قبلها فيجوز نكاح التسعة
 والعاشرة ويروى في صحيح **مسئلة** ذكر اولان لوزن تصويره صحيح في الباب
 ذكر ايلدة كبره ثم صدر كبره عن المصنف ذكر ايلدة كبره كبره عن المصنف وكذا الخ
 اذا تزوج عشرة نسوة بغير اذن في عقد منفرقة فيلحق فاجز جميعا الى
 زبدر زوجي هندي بدين اربع طلاق بغير اذن وبدين وار من استدركه براغلة والى
 تزوج ابيته بعد امفلاخي ازروب بوش اولوب واردي بكونه وجهه ثم وزنيه
 رضيع اولان عمره وليس في اذله تزوج شرعا يد بعد ازروب نكاح في حق اولوب
 عدني بتقصيده اذ لريته بوقر رجب وورد اولما سنفقوا شرعا بكونه هندي بكونه
 واروب حله وشرعية اذ لم يطلاق ويرد كونه ينعقد بكونه عام ولقد روي نكاح في حق
 جاز اولوب رجب **الحجاب** اولان فطما وارغب ابن شيخه ابن وهبان فصد به شرعه ك
 اكا منظره ابن وهبان في بولر بغير اذن من المظدر بدين بوش واربعة وعش
 او غلاني امره كمن عز بذكر رضاعا او غلاني لوب روجبه اكا عام اولوب والفتها
 هذه المسئلة بين النخل وعندنا الحمل بالرضع كذا في افضهان جاز في كتاب النكاح
 في باب الرضاع **فروع** في اذله صورته طلق زوجته طلقتين ولها منه لبن فاعتد
 ثم تزوجت بصغير بوضع فارضته في من عليه فزوجت بزوج اخر ودخل بها هذا الز
 ثم طهرها قبل تعود الى الاول بواحدة ام تبلى فبها اذا اجاز من ذلك خطأ والضرر
 انها لا تعود الى ابدا الملتها صارت حليمة ابنة من الرضاع من شرع ابن وهبان

فيه اجاب بيت للقضا في
 ريت ثبت على الرضي قولي

في كتاب النكاح في شرحه وبالصدق من زوجة الأب لابنه **مسألة** في بدات وأول كونه
زوجي هذه فبغيره لا يزوج **المجلد** على ما كان في كونه أصل غير كونه
ولم جاء الزوج بطعام فجارح إلى الطبخ والخبز يعني بأن تطبخ ولا تجوز لا السجيم
قسم لأعمال بني علي وفاطمة رضي الله تعالى عنهما فجعل أعمال الخابج على علي وأعمال
الداخل على فاطمة ولكنها لا تجوز على كذا رتبة ولو رزق الزوج أن يأتي لها طعام
ميتا ولو استأجرها للطبخ والخبز لم يجز ولا يجوز لها أخذ الأجرة لأنها لو
الأجرة لا أخذتها على عمل واجب عليها في المعقود فكان في معنى الرتبة فلا يجوز
لها الأخذ ذكر الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى أن هذا إذا كان بها عذر
لافتقد على الطبخ والخبز وكانت من مبات الأشراف فاما إذا كانت فقيرة على كذا
وهي غير مخدوم فبغيرها لا يجوز على ذلك فبغيرها من مقتضى البدائع في فصل وأما شرط طهر
هذه التفتيش في الوراثات كانت **بمسألة** هذه امتناع أي كذا حاضره طعام كونه
ويذكره في يد حاكم شرعية مراعاة أولاد حاكم فتكون إليه حكم بغيره ولو لم يرد يسهل
فتوادة مستحق أو كونه هلكه أو ما تم وأولاد **المجلد** أولاده كم صلب نكاح
أرضاء ولادة أو طلبا يسهل الأب أولاد مرصعا فأرادت الأم أن ترضعه
بنفسها من أولادها اشفق عليه ولأن في نزاع الولد ضررا بالأم فانه يشترط لقوله
نكاح لا انفصا والدوة فولدها قبل في بضع وجه الماء ويل لا يفسد الزوج بأشباع
منها وهي من أسما كذا وصاعته فان أرادت تأخذ على كذا أمر في صلب نكاح
لم يجز لها إلا الرضا وان لم يكن مستحقا عليها في الحكم فهو مستحق في المستحق
ولا يجوز أخذ الأجر على أمر مستحق لأنه يكون رشوة ولأنها قد أحتت نفقة **المطبخ**
وأجرة الرضا بمنزلة التفتيش نفقته ولأن أجره صاع يجب حفظه الصنف **مسألة**
وهو من طاعة البيت وصنف البيت يحصل للزوجة من فلا يجوز لها أن تأخذ من غير

للمنفعة نفقة تحصل لها حتى لو استأجرها على إصناع ولله من غير حال لا ذكرا
عليها لا يكون أخذ الأجرة على عمل واجب عليها وكذا ليس في حفظ منفعة نفقة لها لا
لا يجب عليها أن تبيد معها من حضنة البدائع في كذا **المجلد** **مسألة** في كونه
جارحاً ولو كان في بدات في بدات في ترويض في بدات في ترويض **المجلد** **مسألة** في كونه
ترويضه مأجور رجله امرأة أراد أن يتزوج امرأة أخرى في حال لا يفسد
ولم يفسد وان لم يفسد فبغيره في ترويض حال النكاح خلاصة في كتاب النكاح
في فصل الثاني عشر في جنس المتوفات وفي المتوفات رجل له أربع نسوة والمتوفات
أراد أن يتزوج جارية أخرى فلا يزوجها وعليه كذا قالوا إذا ترك أن يتزوج كذا يفسد
النكاح على وجهه التي كانت عنده كذا مأجوراً من أن يهاجم عند شرح قول الهداية
أن يتزوج **المجلد** كذا سر بغير عورت كذا وجبت بغيره فبغيره فبغيره
نكاحه وصغيره وليه جارية عبد وعبد أو ابنه جارية جارية ولدته بغيره
المجلد هان نكاح ابنته ضارفاً فذا ولد له وله اجبار عليه وأما على النكاح
ومعنى الاجبار ههنا تاد نكاحه عليه بالارضاها من الدر والحرمة كتاب النكاح
في باب نكاح الرقيق ويجوز اجبار العبد ليس منه أن يحل على النكاح بالسبب منناه
أن يفسد نكاح المولى عليه بغير رضاه ابنه كذا في الجمع **مسألة** في بدات في بدات
وكيل ابنته كذا نصه فبغيره صغيره في كذا في كذا نكاح البس جاز ولو ربح
المجلد في المنقح وكل رجل جازك اجتمع فيها المرأة فزوجها بغيره الصغيره
أخيه الصغيره وهو عليها لم يجز من نكاح في كتاب النكاح في باب البس **مسألة**
في بدات في كذا نكاح ودخل إليه من غايبه وهذه مباشرة ولا بد من
المجلد في بدات في كذا نكاح ودخل إليه من غايبه وهذه مباشرة ولا بد من
مسألة في كذا نكاح ودخل إليه من غايبه وهذه مباشرة ولا بد من

الاسلام بغيره ولا يفتي فاستفتى الحكم في الشرع على ان المسلم لا يحل له الكفر وان كان ذلك
 حلالا في الاصل ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 نقد المرأة الذي يسيها بها وفي حق الذي لم يدخل بها ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 حال الله تعالى وتفرقه وفوقه ونسبه بكرة واصيلا فلذلك ارجع عقوبة وهذا
 لانه اساء الاسما فصنع واستحق بالمسلمين وارثية ما كان مفعولا فيرد على ذلك
 وكان ما كان من حق الله تعالى على من لا يغيره نافعا للمسلمين ما يترتب عليه
 الا بغيره من غير الكفر اذا جعل نفسه طليقة على المسلم ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 بار بركاته لا يصير نافعا لاسانه فلا ينزل ولكن يرجع عقوبة وذلك كغيره الذي يسيها
 لانه اعان لا يحل ولا خلافه في اعطية السلام لعن الله الراشي والراشي الذي
 يسيها فاسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه الاصل ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 لا يستلزم صحبة السبع في الشرع في باب نكاح اهل الذمة ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 عصبة وارثي وصي نكاحه فافترق ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 ولا يجوز قدر عصبة فافترق ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 وعقب فاحتسب الاول لم يترك كره الا نكاح صحبه اولاد ولو كان الرق غيرهما
 اي الاب والجد لا يقع النكاح ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 ولكن ثبتها الصنف فنداهم ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 في النكاح الصغير والصغير العصب ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 في كتاب النكاح في فصل الاول في كونه في النكاح ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 لان الرق الا في باب من هو مجرب وان ظهر انه في ذلك المصدا والرجل الذي يولي الصغير
 والصغير لا ولا يثبت في نكاحهما ذلك الرق ولا ولا يثله في نكاح الصغير ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 او صلبه ولم يجرى في الرق في سبيل تزويج الصغير ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و

في غيره وفي غيره في غيره ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 ويرد كونه في غيره في غيره ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 او لم يلق انج كونه في غيره في غيره ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 وما يدفع الى من اجل ان اليك مع النكاح ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 الى اب المرأة بقدر وسعه ثم ابا البنت لم يجزها ولم يدفع الى الزوج
 شيئا اهل الزوج ارجع عليها بازا دست سيمان منها لا ارضا سيمان ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 الاسلام البندي وعاد الدين ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 برهان الدين وسياخ البخاري ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 ابا المرأة بالجهز وان جازوا لا يسترد ما راد على سيمان منها وقد قد
 الجهان بالديمان كان ^{او في غيره} فافتى فيهما ويرجع عقوبة ان كان قد دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوفا و
 رحمه الله يقول لكل دينار من الديمان ثلثة دينار من الجهان او ربع دينار
 فالزوج يطالب بهذا المدة ولا يسترد ما راد على سيمان منها وقد استفتيت
 من بعدهم من سياخ البخاري كالماضي الامام جلال الدين والشيخ الامام الاجل
 برهان الدين فاجابوا كما كتبنا وقالوا لان اختيار سياخ البخاري هكذا وفي
 فتاوي طبر الدين المغيثاني رحمه الله ان الصحيح انه لا يرجع على اب المرأة
 شيئا لان المالة في كتاب النكاح ليس بمصدور أصلي وفي فوايد صدر الاسلام
 طاهرين محمد رحمه الله تزويج امرأة ودفع اليها الديمان ودين جهان نيا
 ودو هل يجوز على ذلك قال القاضي الامام جلال الدين رحمه الله انه يستبان جهان
 فانه استبان يورث غارت حرمته ان لم يرد جهان نكحه اما د سيمان كونه
 باسند طلب كنه هكذا فيستدل القاضي الامام في الدين فافترق جلال الدين مؤيد في غيره
 قال رحمه الله ساوا اختيار صدره كغيره ولا كالماضي الامام في الدين فاصبح انه لا يجزى

اذ اترقى ثم قال كنت معتدة بنظر اكلان بنو الطلاق الاول وترقى الثانية اقل من
 صدقت وفصل النكاح وان كان لشري فضا عدا لا يصد ويصح النكاح خلاصة
 في كتاب النكاح في الفصل الثالث عشر في الورق الاول **مسألة** زيد تزوج هند بنت
 نزع الموطون هند بن برة قبطان طي شتم ابنته زيد بن نسي ديدو مكر كي اسم فوس اول
 زيد صالح كسنة اولوب هند كد بدو كد عاريد جي ابني شرعا بن اولوب **مسألة** اولوب
فرع في الخارج الاصغر وقال العقيد جعفر اذا قال المرأة لزوجها سناك **مسألة**
 نحو قبطان وسيفك فقال انكنت كملت فانت طالق طلقت سواء كان الزوج
 كملت او لم يكن لان الرقي في كماله لا يريد ان يؤذيها بالطلاق كما اذنت
 وقال الاسكاف فممن قالت يا قبطان فقال زوجها ان انا قبطان فانت طالق
 وان قال اريدت لشرط يصدوقها ببند وبني الله تعالى ونفسهم على فممن اهل
 بخارج على الجانيات بعد الشرط مطلقا **مسألة** زوجه اولوب زيد كند هندك
 اولوب في شهر كد عور تار كد بوشدريد كد نكار كد زوجه نيم بوي ابي كد بكة
 طلاق خلاص اولوب **الحال** اولوب في شهر هشام كد ابو يوسف ومحمد بن
 روي هشام غيرة يوسف ومحمد بن هشام كد لوفان نساء اهل الردي طلاق هو
 من اهل الردي قال اهل الدنيا طلاق او قال عبيد اهل الدنيا احرار لا تنفق ولا
 الا ان بنوي لانه لا يريد امراته وعبد نفسه عادة وبأخذ هشام بن يوسف
 وعليه الفتوى وروى عن جماعة عن محمد بن عمار انه تطلق وتنفق وبأخذ الشداد لانها
 نساء العالم وعبيد العالم من تحت الرخص في كتاب الطلاق وباب ما يقع
 به الطلاق وما لا يقع في فصل عن محمد بن عمار الله الح **مسألة** زيد تزوج هند بنت
 هندك مدي زيد هند ابنته بعد نذرا ولد هندك هندك مدي طلاق اولوب
الحال اولوب رجل فوجيت امرأة موهها جار وممن الرخص في كتاب الطلاق

في الاصل

في الرقي **مسألة** حلة شرعية لا يراد حلة هند ريد رقي اولوب حلال اولوب
 حلة بطلت شرعا لعنه الله المحلل والمحل له دعه داخل اولوب **الحال** اولوب بلكه بكون
 اولوب كراحت قول المرحل اولوب حلة حرة قال كره بشرط التحليل الاولوب كراحت
 بشرط ان يحلها المريد بشرط التحليل بالقول بان قال تزوجت عليا اطلق له
 او قالت امرأة ذلك في قلبها ولو بشرطاه بالقر فلا عبث به فيكون الزوج
 بذلك قصده وقال ابو يوسف لا ينفق النكاح بشرط التحليل الاولوب ولا يحل له
 لان هذا في معنى بشرط التوقيت فيكون في معنى المتعة فيبطل **مسألة** قال ابو الخطاب
 لا ان يحلل او يحلل له الا زجهما وقال ابو زيد لان ربي ولو مكنا سناك
 قال عثمان بن عفان ذلك السناح وهذا لعنه الله صلى الله عليه وسلم
 وقال محمد بن يحيى النكاح ولا يحل الاولوب لانه ليس بوقت للنكاح ولكن استعمل بالحق
 هو مؤخر شرعا فيعاقب المهرمان كقتل المحرم ولا يجزئ عنه الله قوله عليه السلام
 لعنه الله المحلل والمحل له وهذا الحديث يقتضي صحة النكاح والحل الاولوب والراهية
 لان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد فيصح ويحل الاولوب ضرورة صحة والنفقة
 كما ذكره محمد بن قيس قال انما لعنه الله مع حصول الحل لانه النكاح فذكر واستراجه
 هبته للمرأة المروءة واعارة النفس في الرقي لعنه الله فانه انما يطأها لبعثها
 لو طأ الغيرة وهو قلت حمية وهذا قال عليه السلام هو النكاح المستعار وانما
 كان مستعارا اذا سبق الناس من المطلق وهو محل الحديث وقيل ان ادب طالب
 من نطاق المتعة والموت وسماه محلا وان لم يحلل لانه ينفق ويطلب الحل وانما
 طالب الحل من طرية لا يستوجب النكاح ولو ادعت المرأة رجلا المحلل صدقت وان
 هو كذا على العكس من يلعن في كتاب الطلاق في الرقي جعت في فصل فيما يحل المطلقة
مسألة زيد بن اولوب هند بن رقي اريد قبل الدخول طلاق لانه المريد يطلق

ايلس ثلث واقعة اوله حله محاب اوله **الحجاب** اوله قول شئ به ومحابه
 كراه الاختيار وعينه وقد صرح وبين وبين من سلا حسن ومحابه الذكر والعز
 في ثلث من اضع في باب ابتاع الطلاق ولا يجوزكم ما في قاضي خا قال في الموطوع ان
 ثلثا وقع اي ثلث وقال الحسن البصري رضي الله عنه اذا قال انت طالق ثلثا وقعت
 واحدة واذا قال لو وقعت عليك ثلث فطليقتا وقعت لانها تبين بقولك انت طالق
 لا الى عدة وقولك ثلثا بصدورها هي اجنبية فصار كما لو عطف بخلاف قوله او وقعت
 عليك ثلث فطليقتا ولما انتمت في كراهية كان الوقوع بالعدد كما استلحق بخلاف
 العطف وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية والكثرة لانها اشارة الى
 المذكور بخلافها كما لا يخفى على الناظر فيها فليتا مل من كراهية والعز من طلق امرأته قبل
 الدخول ثلثا او ثلثا لان قولك انت طالق ثلثا ايقاع لمصدر محذوف فلهذا ^{طالقا}
 ثلثا فيعق حله وليس قولك انت طالق ايقاعا على عدة كذا في الاختيار لا يقال
 وقد ورد في المدخل بها حيث قال حتى تنكح زوجا غيره لاننا نفكر قد تكرر في الاصول
 ان العبرة بعد التلظ لا بالمصدر السبب لادلالته في النص على دخول الزوج الاول
 من الذكر والعز في باب ابتاع الطلاق طلق امرأته قبل الدخول ثلثا او ثلثا
 انت طالق ثلثا ايقاع لمصدر محذوف فتدبر طلاقا ثلثا فيعق حله وليس قوله
 انت طالق ايقاعا على عدة وكذا في الاختيار قول يظهر به ان ما نقل في المشكلا
 ان طلق امرأته ثلثا قبل الدخول لا يقع لان الآية قد تكرر في حق الموطوع باطل
 منشاء العقدة عن المتابعة المودة في الاصول ان خصوص سبب النزول غير معتبر
 عندنا خلافا للشافعية رضي الله عنهما والذكر والعز في باب ابتاع الطلاق **بوصور**
 زيد فافق به مراعاة لصدق قاضي خا قبل الدخول طلاق ثلثة نكح عدة من قبلها
 وجعل ايلس حكمي فاذا اوله حجب **الحجاب** اوله قول باطل مجهول اوله قاضي حكم ايل

كراهية
 ايلس

حكمي فاذا اوله حجب **الحجاب** اوله قول شئ به ومحابه
 بنم حله فلهذا ثلثا سنده من اطلاق في خبره اوله حجب غير موطوع فلهذا ثلثا
 اصوله وفروعه عالم حكم اوله حجب من اطلاق في خبره اوله حجب غير موطوع فلهذا ثلثا
 فروعه من اطلاق في خبره اوله حجب من اطلاق في خبره اوله حجب غير موطوع فلهذا ثلثا
 ولو قضي بان من طلق امرأته الجملة ثلاثا او قبل الدخول باربعة لا ينفذ قضاءه
 في التخييل في كراهية قاضي خا في خبره اوله حجب من اطلاق في خبره اوله حجب غير موطوع فلهذا ثلثا
 قبل الدخول فلهذا ثلثا من اطلاق في خبره اوله حجب من اطلاق في خبره اوله حجب غير موطوع فلهذا ثلثا
 كاهن من هذا البعض لا ينفذ قضاءه من نصول العز في الفصل الثاني في التخييل
 في التخييل فقط طلم ما هو حجب او حجبها قبل الدخول اكثر من واحدة فلهذا
 بطلان ما في خبره من هذا البعض من بعد في الجامع المنقول في الفصل الثاني
 القاضي عياضا على الصحيح للحاضر او بصدقه بطلان ما في خبره او بصدقه بطلان ما في خبره
 مجتهد فيه فلهذا ثلثا في سائر اقسامها على عدم التخييل في خبره
 بطلان الحق في خبره او بالشرع في الخبر في الاطلاق او بطلان الحق في خبره او بطلان الحق في خبره
 المراد بالتقدم او بعدم وقوع ثلثا على الخبر او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعد
 على الحاضر او بعدم وقوع ما زاد على واحدة او بعدم وقوع ثلثا بطلان ما في خبره او بطلان الحق في خبره
 على الموطوع عصبة او بنصف الجاهل من طلم ما في خبره او بطلان الحق في خبره او بطلان الحق في خبره
 بخطابه في قسمه بطلان ما في خبره او بطلان الحق في خبره او بطلان الحق في خبره
 او رفع اليه حكم صحيح او عيب او كافي او الحكم في خبره او بطلان الحق في خبره او بطلان الحق في خبره
 من قضي حله او بطلان ما في خبره او بطلان الحق في خبره او بطلان الحق في خبره
 وبطلان ما في خبره او بطلان ما في خبره او بطلان ما في خبره او بطلان ما في خبره
 بزيادة اهل الحلة في معلوم الامام او بطلان ما في خبره او بطلان ما في خبره او بطلان ما في خبره

ان تقتله متى علمت انه يقتل بالذرائع ولا قتل المرأة نفسها في القتل
النسخة الستة **الاجابة** في كتاب الطلاق بالبيان ان لم يكن لها ميتة
رفع القاضي ويخلفه فان علمه فالانتم عليه فان قتله فلا شيء عليها الطلاق كالنكاح
من خلاصة الفتاوى في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول فذكر في الاصل
الحسام في كتاب الطلاق في باب علامة النكاح وفي الفتية رجل طلق امرأته ثلاثا و
الطلاق بعد التطليق او قال طلقته حينما فرجعت فوجز المرأة غفلة البينة
كتمها علمت بغيرها لانه ظن انها تلك اذا قصد الحرام معها الا انها لو قتلت
وبالاثبات قتلت المرأة والاولى ان يقتل بالاسم او بالجنس او بالرسوخ
لا بآلة القتل حتى يجب قتلها فلو لم تقتل لم يجرها عنه فالانتم عليه ولا عليها من
امراء علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وهو يكر ولا يقتل المرأة على منع نفسها عنه
وسمها ان تقتله لانها حرة من دفع الشر عنها فبإباح لها ان تقتله بالذرائع
لا بآلة القتل لانها لو قتله جازة تقتل قصاصا مقامه فان في كتاب الطلاق
في باب التعليق في كونه حيا **الاجابة** في كتاب الطلاق خلاصة مجازي الاول
لكن زوجها خبر بوفاته امكن تزوج ابنته حله جاز اول **الاجابة** ديانة
موقوفاتها او لم ينفى ولم ينفى ما علم من القلم مع فلاها قد غلب ظنها انها حية
فوصل الخرافة بكل مكن واما عدم زوجها بغير فلاها زوجها طاهرة فتزوجت بغير
ظن الخمر واما جواز الزواج لها من حيث الدنيا فانه في ظاهرها غلب على ظنها
فاذا تزوجت بالثاني بطريقه على ظنها الخلل فيجوز لها ذلك شرعا ابرهه بان فصل
من كتاب الطلاق في التنوير اذا شهد هذا المرأة شاهدا ان زوجها طلقها
اذا انزجها غايبا يسرها ان يتزوجها وان كان حاضر الا ان اذ اجعل الزوج
بالزوجة والقضاء بالزوجة لا يجوز الا بغير تدوير في النور المرأة اذا حلت عليها

بالثلاث

بالثلاث والزوج بمسكها اهلها ان يتزوج باخر من غير علم الزوج قال البيهقي لها
اما لا يطلق لها قال الامام نجم الدين السبكي ان كانت موقفا بها يطلق لها ميتة
في كتاب الطلاق وفي الفصل التاسع في الجنس الاول **الاجابة** شرط ايد واقع اولان
باين في وقته **الاجابة** في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول
كل طلاق وقع بشرط ليس بالي هو حبي من خارج الفصل الثاني في الفصل الثاني في **الاجابة**
بغير وجهه سي حذر الكوفان اشترسم انام من ديمكلام ولاما سبني في نيتا المتواو زينة
برسنة لاسم اول **الاجابة** في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول
وولي به النبي ثم هو بالطل لا بد من يتي من قاضي حان في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول
في الورق الاول **الاجابة** في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول
قبل الوطى عمود طلاق ويروب سعيدين في المسبب في ايد على او توبه ربه كفاه اول **الاجابة**
جائز اول **الاجابة** في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول
تافدا ولما ايدو في معقد بوقول ايدو في قوله الله تعالى لا تفتنوا بغير الله
بالله تعالى وذكر العترة في كونه حيا في قوله الله تعالى لا تفتنوا بغير الله
تزوجت بافرو لم يذوقها الزوج لثاني ثم طلقها بالاجل الاول في عامة العلماء
وقال سعيد بن المسيب يحل فهو قول سعيد بن عينا لم يسه سر اهل الاعمال اذ انة
مجهول بحلاف الاجماع حتى لو قضي بغيره لا ينفذ قضائوه وهذا القول لم يشرط
الضرر فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين كذا في حديثه من خلاصة
كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول **الاجابة** في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول
طلاق ويرد كده متصلا استشاء الله ديسه لكن ان شاء الله تبارك وتعالى
ويا فهد يديوب لكن قصدي استشاء اوليوب بلكه ايقاع اوله شرعا طلاق واقع او لا
الاجابة في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول **الاجابة** في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول

سئل عن رجل طلق زوجته في عهدته فماتت ولم يولد له ولد فماتت بمسنة
 وارثة او لم ير **الجواب** اوله والتمسك قائم بين الرجل والمعدة من طلاق حجة
 لان الزوجية بينهما فانهما اثنان الموت وهو سبيل التوارث ويسمى فيه الطليقة
 التلقين **المبسوط** في كتاب الطلاق في باب الرجعة **سئل** عن رجل طلق
 هذه يكره كون اول سنين الحلق او غلان حوشوم ديمسنة لعنات عمره بكونه
 جازي **الجواب** نصير في الموت في عهدته اي بين يديه قال قد سقطت
 سقطا مستبين الحلق او بعض الحلق صدقت عليها لانها سبيل التلقين
 بما في عهدتها قال الله تعالى لا يحل لهن ان يكفن ما خطن في احشائهن منهن والتمسك
 امر بالاطهار وقال الرازي كبر صحته ان الامانة ان يؤمن المرأة على ما في عهدتها
 فالاحتمال بذكره كان محتملا وجب قبول خبرها من غير شبهة فان اتهمها بالزنى وطعنها
 من المبسوط للرجعة في كتاب الطلاق في باب الرجعة **سئل** عن رجل طلق امرأته
 المدة فان الشرح انتهى لهذا الباب قال استسما لا يحل لهن ان يكفن ما
 ما خطن الله في احشائهن ان كفن يؤمن بالله واليوم الآخر الا ان يقول في التقي
 ان الحيف الجبل لها حق من الكتمان امر بالاطهار الذي هو الشك في امر بقدره والتمسك بالبرهان
 امر بالمسرة ليطهر فائدة الاظهار فيلزم قبول خبرها وجرها بانقضاء المدة ومن
 قبول خبرها بانقضاء المدة من المدايع في كتاب الطلاق في فصل واما ركن الرجعة
سئل زيد وزوجته هذه الرقالة حار كبر مسكنين اوج طلاق بوش اول
 ديك نكاحه ونحو اوله قد نكح كبر مطلقا او لم ير **الجواب** اوله ونحو طلاق
 اوله وعندنا استسنا او التمسك بواجب مسئلة واجر بر عيونه باقية في نكاحه معلوم
 المحرم لا يقع طلاقه الا في سبيل اذا اعلق عاقلا ثم جرت فيه كسرة وفيما اذا كان
 غنيا او حل بطلها فان لم يصل فرق بينهما انجسدت فيه اذا اسلمت وهو كافر بالبراه

الاسلام انه يفرق بينهما وهو طلاق من الكسبة والنظام في كتاب الطلاق **سئل**
 من هو مطلق واقع اولان طلاق فسخ اكرار وعوضون واقع اوله من موت او ينجي وارث
 او لعنة من يمس من **الجواب** بوزن اقوال كثيرة واجر قول صحيح امره بطلان يستد
 اولان مصالح في عاجر او لم تعد بمسئلة مراد او لم يمس يدوكي كسرة او ان مشق اول
 اما مبسوط من خشيده سرق فيدعي ايله غائب ظاهر عودته مصالح داخله في عاجر
 او لم تعد بوقوده سبيل صموده قارح او لم يمس يدك صاحب فاش وهو الذي لا يقوم بحواجه
 في البيت كما يناداه الاصحاح وان كان بعدد على القيام بتكفل الذي يفتني حواجه
 وهو شكوا لا يكون قارا لان الانسان قل ما يخلق عنه وقبل اذا تخطى تلك خطا
 من غير ان يستعين بغيره فهو صحيح حكما والافه من يرضى والعصم من يرضى
 حواجه خارج البيت فهو يرضى فان امكنه القيام بها في البيت كالقيام للبول والفا
 وقيل المريض من لا يقدر على اداء الصلوة حالك وقيل ملا يقد ان يقوم الا ان
 غيره وقيل ملا يقدر على المشي الا ان يهادي بين اثنين واختلف في السلول
 والملاوج واما ما قيل مادام يزاد ما به فهو يرضى والافه صحيح وذكر محمد بن
 ان كان لا يرجو به بالتقوى فهو يرضى والافه صحيح وقال الهيثمي ان كان يزاد
 فهو يرضى ان كان يزاد مرة وقيل امره صحيح وقد ثبت هذا للغة وهو وجه البلا
 في غير المريض **سئل** في كتاب الطلاق في باب المريض كذا في المبسوط ابن حاتم في كتاب
 في باب المريض وليس كل مريض ينفى الهلاك فلا بد من حد ضابط قال ان كان المريض
 رجلا اضناه المرض صر صا صاحب **سئل** في غير القيام بمصالح الحارفة وزاد
 يوم مرضه يتعلق في الاجرا لان الغالب حاله الهلاك فاذا اطلق في هذه الحالة
 يكون قارا وان كان سكران مريضه قال بعض من كان لا تند ان تصلي فائمه
 ولا يدعي في الحج من غير سبق كان صا بغير اش بغيره جانبها الوجه المصالح الحار

واما شرائط وجوب النكاح فثلاثة اولها ان يكون الزوجان بالغين عاقلين واثانيهما ان يكونا حليين وثالثها ان يكونا مسلمين
على العلق فاما دونه وان كان الحرة مشتركا بعد ان يكون له علق بنحوه وليس بها ان يطلق
يسكن اخره وقال القضاة ان الزوج لا يزوج على الكفاي وعدم الكفاي في النكاح قد اختلف
ولا يتردد في الخلاف مشترك بينهم وبين غير الاجانب في شرح المختار ولو كانا غلمان
ميتين ايت ان تسكن مع حرة او مع احد من اهله ان اهلها ميتا وجعل له اهل
وعلق على حدة ليس بها ان تطلق وتكون ان يضرها او يؤذيها بالعلم العاقل ذلك
بشرط ان يعلم سال مسرورا فان لم يوافقهم او كانوا يميلون اليه اسكنها يعني يوم
اختيار بعتها المصنف على خبرهم **باب الرابع** في تزويجهم من غير اهلها
صكره ينع صالحيه عموما في تزويجها استكره هذا اضيقا لمصلحة امتناع اهلها
هاكم الشيخ في تزويجها حله به مختار او **باب الخامس** في اطلاق الكفائية
تلك ثم اقام عليها فوافقت الى السطوح فبينها لانهم يعتقدون ان الطلاق
منه لا بد ان كانوا لا يعتقدونه محصورا في ما كذا اياها بعد التعلق بالثالث
ظلم منه وما اعطيا الدية لتزويجها على الظلم ارايت لو اختلفت بالان كان يدعيه ليعلم عليها
وقد استوفى منها فاما اذا تزوجها بعد التعلق كانت ظلم منه وما اعطيا له
ليؤتم على الظلم ارايت لو اختلفت بالان كان يدعيه ليعلم عليها وقد استوفى منها فاما
اذا تزوجها بعد التعلق كانت برضاها فالان هكذا ونكاح الحرام سواء
لان الثالث وجب من المثل **باب السادس** في كفاي مية وهم لا يعتقدون دون
وحدة المثل بهذا السبب مع الابتداء فكان كالحرة فيها ذكرنا المتعديات
من مبسوط السر في كفاي النكاح في باب نكاح اهل الدمة **باب السابعة** في تزويج
امه الولد او اولادهم في تزويج ابنتهم لانه اولادهم **باب الثامنة** في تزويج
نقدار **باب التاسع** في جفد حيف كوزاب اوج ابي حرم وعدة امه الولد

اذا اعتقها

اذا اعتقها المرحا ومات عنها فان كانت لا تحيض ثلثا شهر وقال الشافعي في حرة الله
حبضة والصحيح قولنا لا روي ان مارية القبطية ام ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتدت بعده فانه يملك اوراقه لان الماء الذي في رحمها بالعتق مكملت حرمة
وعقد معتقته لا يثبت نسب بحيث لا ينفى بنفسه كالماء الذي في رحم الحرة المنكحة
فيجب التبرع بثلاثة اوراقا في اهلها وكرهه حرمة الماء واحتملها في حبسية كالحرة
ولو حرمت على اهلها بالمعاصرة ثم مات المولى فيقبلها المولى لان سبب انقائمه
وهو ملكه المهر فانما يتم مقام الفرائض وقوم شغل الرحم بالماء ثابت فاما ما
سبب الفرائض في حبسة حبسية لما كثر **باب العشرة** في تزويجهم من غير اهلها
عمود يدرسه ديه مقصدا لغيره غايته خبر الكفاي او لمسه شرعا طلاقه حكم او لمسه
او لمسه وان شاء الله ولي وقال الشافعي مقصدا لم يوقعه وقال مالك في بيع
لان شرطه يتحقق اذا المنياء الله تعالى لما اوجي لسانه كالتقليد ولنا ان شبه
تعلقا لا اوجي وقوم غير مأكومة فلا ينع مشبهة كالوعلق انسان غايته لا يوقع
عليه والحاربي على لسانه تعلق لا تطلق من انما ملكه شرح المحم في كتاب الطلاق في فصل
باب العشرة في تزويجهم من غير اهلها **باب العشرة** في تزويجهم من غير اهلها
المنه فاحذر **باب العشرة** في تزويجهم من غير اهلها **باب العشرة** في تزويجهم من غير اهلها
او حيف العذوي امكن كون الاب ابي لقوله صلى الله عليه وسلم في من لم يجد
فراكر من الاسد وقوله عليه السلام لا يزوج من مرض على مفعه ويحمل بقاء حصانها لانه
صلى الله عليه وسلم لا عذوي ولا طيرة ووجه الجمع بين الاخبار الجدل على ان ذلك لا
بالطبع كالتطهر والحامية واجاز ان الله تعالى خلق ذكر المصنف عند الحامية
من المصنفات **باب العشرة** في تزويجهم من غير اهلها **باب العشرة** في تزويجهم من غير اهلها
عشرة **باب العشرة** في تزويجهم من غير اهلها **باب العشرة** في تزويجهم من غير اهلها

هناك وحده بنية بعد ان يكون زوجا مسلما او متبعا وان كان كلاهما حرة بين فلها ذلك
مكتفيا بذكر في الهداية في الخصانة **سئل** رزق كبري هذا مخطبة ابراهيم ما عند رزقي
ابراهيم بن زين اوج طلاق بغير نكاح وشرط المهر الكلي حتى تخرج المطلقة اليه بعد
تزوج ابنته غاصد بن زين او رزق **الجواب** او لا قال ان خطبة فلانة او تزوجها
فوطاقت تلك فانه يخطبها ثم يتزوجها فلا بحث لان شرط خطبة احد الشئين اما الخطبة
او التزوج ففي خطبها دون وجود شرط الخت والمهر ليس في نطاقها وحلت اليها
لا الا حصة سبل ابو حنيفة من ثلثه عن اخيه بن زوجا اخيه بن قريش امرأة كل واحد منها
الى الآخر طهرها ولم يعلما بذكر حواصي فذكر والابن حنيفة ربح وسأله الحيلة قال
ابو حنيفة يطلق كل واحد منها امرأة تطبقه ثم يتزوج كل واحد المرأة التي وطئها
بعد ان يطلقها وزوجها لانه يصير كل واحد منها متزوجا امرأة هي معتدة منه وليست
في عدتها ولو تزوج امرأة بعد ما طلقها لا يجوز لان اخنها تعتد منه من حيث
الخصومة في باب الحيل في البيهقي البطاح والطلاق في كتاب الحيل **سئل** انما يملأ
حجته ابني حاكم لشرع نفقة تقدير سبعة عدي ما لا يباح من اتفاق شرعا جائز او لا
الجواب اطلاق والذي في الجار على الصغير ان يقبض الاجرة لانه حنفى المقد
فبمعلق بالعاقب وليس ان يقبضها عليه لان مال الصغير وليس لغير الاب والجد وصنهما
ولا بد التصرف في مال الصغير وكذلك اذا وصى للصغير بنحو فلا في الصغير في حرم
ولكن لا ينفق على الصغير لما قلنا وعنه انه استحسن ان ينفق عليه ولا بد له منه
لانه في تأخير ذلك ضرر بالصغير **الحكم** في الصغار في اول سائل الاجارة وذكر في وصايا
المنفي ترك ابن صغيرا وابنا كبيرا وترك الفجرهم فانفق الكبير على الصغير غصا به حرم
من الا نفقة مثله وليس بوجبي قال هو منطوح ولو كان الميت ترك طعا ما او ثوبا
فاطم الكبير الصغير او البسة الثوب فلبسه البتيم استحسن ان لا يكون على الكبير ضمان

في شيء

في شيء من ذلك وذكر في باب ما يكون اثر من الموت عليه فتاوى سيدنا في مات وترك
ابن صغيرا وكبيرا قصر الكبير بعض التركة الصغار بعض لانه لا ولاية له في التصرف
بدون اذن القاضي ذكر في اصل الوارث الكبير اذا انفق على الصغير من التركة بعض
ماله قبل القسمة ما بقي وقت القسمة بغير ما انفق على الصغير من مال شتر نصيب وان انفق
على الصغير من احوال الصغار في القسمة اولا ولاية المصالح في الابدان ان كان حيا ولو كان
فالم وصية ثم الوصي وصية فان مات لا مبد لم يورث احد الولاية الى الجد الا ان
الجد في وصية ثم الوصي وصية وان لم يكن فالقاضي ومو يصب في احوال الصغار
في سائل البيوع هل ما ذكر ابن صغيرا وكبير ترك الفجرهم فانفق الكبير الصغير
نفقه مثله وليس بوجبي منطوح في ذلك ولو كان الميت ترك طعا ما او ثوبا
فاطم الكبير الصغير او البسة الثوب استحسن ان لا يكون على الكبير ضمان من الوصايا
في فصل الوارث فان لم يكن للصغار ولا لجد اب ولا وصية فاجز دورهم
لصغير في حرم جاز لانه لا يملك ثابده فيلك اجارة فان كان الصغير في حرم
هم خرج فاجز دورهم آخر وهو اقرب الذي كان حرم نحو ان يكون في حرم
فاجز انه جاز في قول الجوسف ولا يجوز في قول محمد وان اجز دورهم منه وهو
ليس ان ينفق الاجر على الصغير اذ لم يكن له ولاية التصرف في ماله كالوصي
الصغير ماله كان لصاحب الحق يقبض الهبة وليس ان ينفقها على الصغير
والجد وصية اجارة رقيق الصغير وداية وعقار لانه يملك البيع والقبول
فيكون الاجارة وليس لغيره الا من كان الصغير في حرم ولاية اجارة
عبيد الصغير وعقار وعنه حجة انه يجوز ذلك استحسانا قال لانه يملك
اجارة نفسه فيملك اجارة ماله وعنه ايضا من كان في حرم ماله ان ينفق على
الصغير من ماله فاصحها في كتاب الجار متى فصل اجارة الوصي فان

مسئلة يدعي انك ملك اليمين فترى يدعي او لو اكل اليه ياخوذ اجنبي يدعي
او لو ادرك حاكم سبوح دفع اليه نفقة اهل بيته فلو كان له شرا تفتنه فادرك
الحجاب ولو اجنبي يدعي لو كان للابن الغائب مال في يد ابيه وانفقته لم يقبض
لانه استوفى حقه وان كان ما لم يقبض اجنبي فانفق عليه ما يقبض
من خلاف ما اذا امر القاضي لانه قد لم يعزم ولا يثبت واذا ضمن الابن مع على القابض
لانه ملكه بالقبض فظهر ان كان سبوحا هذه الجملة في الهداية في احكام الصغار
في مسائل النكاح **مسئلة** يورثي اولاد صغيره مسلم ولان فترى يدعي
يتردد بطلان يدعيه آخر فترى يدعي يدعي بوجوب الماعة فادرك **الحجاب** ولو ادرك
قال او حنفية زوج لاهق للعصبة الا ان يكون على دينه والصبي المهر يدرك ذلك
احدهما يورثي والاخر مسلم فالمهر يدعي في مخرج يد النفقة في باب الحضانة ومنها
اتحاد الدين فلا حق للعصبة في الصبي الا ان يكون على دينه كذا ذكر محمد بن هاشم
وقال في قولنا في حنفية زوج وقياسه لان هذا الحق لا يثبت الا للعصبة واختلاف
بين التعصيب وقد اوافقنا في الاصول اذا كان احدهما مسلما والاخر يهوديا والصبي
يورثي لان اليهودي او المجوسي لانه عصبة والمسلم مندفع في الحضانة **مسئلة**
صغيره تساوي اقرباى اجنبي به منقروا ويحق حاكم المهر في دينه كذا ذكره
اجنبي به في **الحجاب** كيمه ويلزمه الا دفع ابيه من قبل عن محمد بن عثمان في
وهن ازداج قال في نفقة الناضج حيث ينفق لانه لا حق له في نفقة الاقربا
من ينفق في الحضانة **مسئلة** هن صغيره تترك في يد ابيها او ابيها حاكم كسرع
يؤثره ما موثوقه كذا ذكره في يديه اجنبي به ويرى ما فادرك **الحجاب**
امر ابيه يدعيه كذا ائنه به تسليم يدركه في فان كان يوفى عن كسفة ولحياته لم يكن
فيها حق لان في كماله لما ضرر عليها وهذا لا يثبت فلا يثبت مع الفرض

لو كانت الاخرة والاعوام غير ما سبقت على نفسها او بالمال لا يسلم اليه ونظر في
من المسلمين امرأة نفقة بعد ائنه فيسلكها اليها الى ان تبلغ قنطرة حيث
وان كانت يكره مندفع في الحضانة وكذا لا تدفع الى الام التي ليست بامرأة
ولا لعصبة الفاسق الى سوى العاقبة غير ان الغنية لشرع الكسرة لا يحكم ولا يدفع
صبي ولا صبية الى عصبة فاسق ولو كان في الكسرة بقدر شرح المقابلة لولا
مخوف صناع **مسئلة** يدعيه به هن كذا يدعي او يدعي به بنحو شامد ويدرك
حاكم كسرع غير ابيها شرعا اسما كماله او **الحجاب** او لم يكن ما مضى في خبر
فادرك يدعي في مال في يد يدعي اذا قالها فلفظ او قال انت طالق واراد الخلع
كذا وسعه فيما بينه وبين ربه ان يسكنها وان لم يرد بالخلع عما مضى واراد الكذب
او لم يرد في طالق قضاء وبين ربه وكذا ارادت الزول طلفت قضاء ودبانه
وكذا العتاق من تحت النكاح في الطلاق في الفصل الثاني **مسئلة** يدعيه **الحجاب**
هن يدعي انك تترك هن يدعي اولاد ولد بصغيره باباى او ولد في شهر
آخر به الى كتمه فادرك **الحجاب** او لم يكن وليا لولم اذا اعتنتها مالاها
ان يحج بالولد من المهر الذي قبله من تحت النكاح في الفصل في مسائل الحضانة
مسئلة يدعيه به هن يدعيه ونفقة ينفقها وذه خلع ايليب هن نفقة **مسئلة**
ابرايمش يكن بعد الطلاق ينفق فادرك **الحجاب** خلع ده مذكور او لم يكن
اليه او لم يكن في صحيحه كذا رواه النفقة العدة ان كان مذکور في الخلع سقطت
بحق قائم وقت الخلع لانها يجب شيئا فلا يقع البراءة عنها وان طلق الخلع فالحق
ان ينفق بعد ربه بالنفقة فطقت بائناها من تحت الشرع في كتاب الطلاق في القسم
الثالث في الخلع في باب خلع في الوفا الاول اختلعت مهرها ونفقة عن ما وان لم
العدة النفقة بعد وهي محبوبة لم يزلها تبعها كسرع الشرب جاز تبعها لا فرق ان كان

هذا هو الحق
في هذه المسألة
والجواب على ما
ذكره في المتن

فإذا امتنعت وقت الفرة وإذا عرض القاض على الإسلام في فرة بطلان في قول
 في حنفية ومالك ومحمد والله وقال أبو يوسف في فرة بغير طلاق ولو ارتد الزوجة
 عن الإسلام في فرة بغير طلاق في قول أبي يوسف وقال محمد في فرة بطلان في فرة
 في باب الطلاق أهل الذمة **مسألة** زبد كزوجه في حنفية ومالك وأبو يوسف زبد زباين
 أو ينجي وزبد نكاحه رضا وبري كقاضيه وجهه جليل **مسألة** قاضيه يدين **مسألة** بعض
 من أئمة بطلان في فرة بغير طلاق فطما كجما لا اختيار إلا على الحاكم الأكبر
 وعامة من أئمة التجار في فرة بالزوجة وجبرها على الإسلام وعلى الكافر مع زوجها الأول
 لأن الجسم بغيره يحصل ولكل فاضل في كفاي كالحاكم سبها بغير طلاق بغير طلاق
 عند سبعين من أئمة كفاي الكافر **مسألة** زبد كزوجه في حنفية ومالك وأبو يوسف
 أبيهم الأبيرة بوطلاق ثلثه به شرط بغير طلاق حاله كونه أول سنده جاع أبيهم
 هذا هو قولهم وهو أبيرة قاهرة أو لو **مسألة** أو لما لا اجتمع في السنة
 الآمرة ده نفي دن استنسا اثبات ولو لم يله أو لما في بغير طلاق بغير طلاق
 بدين زياده أبيهم بلكة الكسفي لا غير مناسنه فلفي إلى **مسألة** الاستنسا
 ويشكل عليه والسنن أبا معكر في السنة الآمرة ففقت سنة ولا يجمع أصلا فإن
 قضية الناعدة أنه بختلانة بقتضى اثبات الآمرة فيجب مرة وجهه عدم
أن المقصود باليمين أن لا يزيد على الواحدة فيرجع ذكر إلى العرف فيجعل الآ
 بمعنى الغزو منه لو قال لا ليست قريبا إلا كنان فيقتعد بجاريا فيقتل القاتل لا يدين
 كنانة ويشكل عليهم ما ذكرناه وجوابه أن التي الخلفا فتدبر في القاضية
 مثل سورة ونحوه فانه قال لا ليست قريبا غير الكنان فلا يكون الكنان محلها
 عليه فلا يضر تركه ولا كبر له ومنه لو قال ليس علي عشرة الآمرة
 فانه قيل لا يار مدعى لأن النفي الأول لوجه الجميع المستثنى والمستثنى منه

ودل عشرة الآمرة وهي فرة فكانه قال ليس علي فرة وجهه اللزوم
 أن النبي ليس لم يترجمه الله لعشرة ثم الاستثناء بغير ذكر من النبي ليس
 للجنة والتحقيق أنه أن ينصب حقه فلا شيء وإذا رفع فخره من السعد
مسألة هند كزوجه في حنفية ومالك وأبو يوسف هند في حنفية ومالك وأبو يوسف
 زيد سكرنا كزوجة بيا كزوجة أولاد أولاد سكرنا كزوجة بيا كزوجة أولاد
 أولاد كزوجة بيا كزوجة بيا كزوجة بيا كزوجة بيا كزوجة بيا كزوجة بيا
المسألة أولاد كزوجة بيا كزوجة بيا كزوجة بيا كزوجة بيا كزوجة بيا كزوجة بيا
 عليها لأن المنزل ملكه فله حق المنع من حقها ملكه فلا يمنع من النظر إليها وكذا
 في أي وقت اختاروا الحافنة قطعية الرحم وليس عليه في ذلك ضرر وقيل من الضرر
 ويعتبر من الحر لأن الفتنة في البيت والمكة وتحويل الكلام وقيل لا يمنعها
 من الخروج إلى الوالد في ولا يمنعها من الخروج إليها في كل جمعة وفي غيرها من
 التقديس **مسألة** وهو الصحيح من هذا في باب الفتنة والاهتمام بغير طلاق
 إليها والكلام محتمل أو لا يمنعها الخروج من ذلك الحافنة قطعية الرحم
 في ذلك صرح لا يجوز عليها بل لا أدنه فانه لا يجوز لأن البيت ملكه فله
 والصحيح أن لا يمنع من خروجها إلى الوالد في ولا يمنعها من الخروج إليها في كل جمعة
 ودعوى من غيرهما كل سنة في ذلك والصحيح أن لا يمنعها من الخروج إليها في كل جمعة
 يقول لا يمنع الحرام من زيادة في كل سنة في ذلك والصحيح أن لا يمنعها من الخروج إليها في كل جمعة
 أباها وأمتها وأزواجها من غيرهم ومجربها الخروج إليها لأن المنزل بمنزلة الرزق
 فكان له أن يمنع من سائر ليس أن يمنع من النظر إليها وكذا لها خارج المنزل
 لأن ذلك ليس في الآ أن يكون في ذلك فتنة بأن يحاف عليها النساء فلهذا
 في ذلك أيضا في البيت في الفتنة فيل فضل وأما بيان منزل الوالد فيل

وزمان فتنة الكفر

من خروج الى الوالدین ولا يمنها من الذل اليها في كل جمعة ظاهر المداومة ان كل جمعة
يصل بكل من خرج منها وخرجها فانما في التناوب خروج ان يصر بالمرأة على ارجع
وما هو في سنة الاصح ترك الرتبة ولا يخرج ربهما ذكر الالهية اذا دعاها الى فراشه
وترك الصلوة في زواجره والعقل في خروج النسب اما لا يمنع من زيادة الابوين في كل
جمعة وفي كل زيادة الابوين غيرها من المحرم في كل سنة وهكذا اراد ابو جعفر بها
ادبجي اليها على هذه الجمعة والسنة استحق وقوله هو الصحيح اعترافا ذهب اليه
من ان يمنع من الزيادة من كل ثمار وعمر ابو سفيان في كل واحد تسعة واربعا بان لا يقدر
على اتيانها فان كانا يقدرا على اتيانها لا يذهب وهو حسن فان بعض النساء لا ينفق
عليها مع الاب والخرج يشوق كد على الزوج فتعقد اقرار بعض المتأخرين منها من
اليها وقد نال اليه في شرح المختار والحق الاخذ بقوله لا يفسد مع اذا كان
بالصفة التي ذكر وان لم يكونا كذلك ينبغي ان ياذن لها في زيادة ما في البيت
وعلى قدر متعارف ما كل جمعة فتؤيد فان كثرة الخروج فتجرب بالنفقة خصوصا اذا كان
شابة والخرج من دفع اليها يتجلى الاربعين فانه لا يمنع من زيادة
الابوين زاد لادها للزوج زوجها الاول في كل جمعة وفي غيرها من المحرم في كل سنة
وكن الواردا ابوها او لادها اليها لا يملك الزوج وغلبت اليها ان كانا وكدوا
فاحرر عن الابن ان لا يذهب وان لم يقدر اذ كان الزوج بالزوج في كل شهرين
ولو كان لها اب ومن وليس من يقوم عليه الا هو والزوج يمنها من التقاعد
زوجها وتقوم عليه مسكا او ذميا والزوج ان ياذن لها بالخرج الى السبعة اضع
زيادة الابوين وعيادتها وتفرغها او احدها وزيادة المحرم فان كانت قابلة
او عتيقا او عسكرة نسخة لهم او لها على اصدق او عليها الا حرج بيت بلا اذكار
ولكن الحج وفيما عداه من زيادة الالهات وعيادتهم والوليمة لا وان ياذن وان اذن

كانا صين

كانا غاصبين في ادب القاضي ان يفلو عليها الباب من غير الابوين والدي
اختار في الذخيرة والسبل الكبير والي القاضي ان الزوج ان يمنها غيرها
او لادهم وهم بزواجرها في كل جمعة بحضرة الزوج ولما يمنهم من الكسوة عند
وبه اخذ المتأخر ولما يمنهم من الحام ولا يخرج الى العلم بل يخرج وان كان لها ثاثة
وسل الاجلها الزوج ولا يخرج والاخرى وان اردت تعلم سائل العباد ان يخرج
عالم بها علمها قال الله تعالى وامرهم بالصلاة وكان يأمرهم باهلها بالصلاة
لا يحفظ المسائل ايها الهياتا وان لم ياذن لاشي عليه ولا يمنها الخروج الابدانه
اذا وقعت لها ثاثة في العبادات ولو اذن لها بالخرج الى المحل الموعظ المحل عن الدين ولا بأس
من يذات في كتاب في كفضل كذا من عشرة فزوج آخر ان يسكن في كتاب البرقات
ولا بأس ياذن للخرج الى المجلس الذي يجمع فيه الرجال والنساء وفيه المنكرات كالصيد
ورفع الاصوات المختلفة واللعب من المتكلم بالقراءة الكتم وقصر قبل على الميزان والقيام
عليه والصعود والوقوف عند فكل المذكور مكره فلا يحضر ولا ياذن لها
وان فعل بغير الله تعالى في كسنا وحيا للخرج قبل نصف النهار في الحج في زيادة
وبعد نصف الاول الا ياذن الزوج براتبه في الفضل المذكور ولا يمنها اهلها وولد
من غيرها الا اذن عليها لان التستر مكره ولا يمنهم كادها والنظر اليها اي وقت
سلا لما قيدت قطيعا لرحم لاضر عليها الضرب في المنام وقبل لا يمنها من الخروج
الى الوالدین وقبل يمنها ولا يمنهم اكل جمعة وغيرهم من الاقارب كل سنة في حق
من اقبل شرح المختار في النفقة **سئل** يزد وجهه هذا طلاق ويذكر بشاره
هذه نفقة يذات وب بعد هذه حكم الشرع بن زبدي عتبت ابيه ولو خرج فاذن
دبو كبل ويرسون ديكه قادم الى المحرم **الجواب** ويؤيده الطود ولو قال له
الماضي ان يبريد ان ينيب فخذني من الكفيل بالنفقة لا يجوز القضاة

الكفيل

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

[illegible]

لأنها كانت منكوبة ولم يصح شيء من أسباب الفرض فثبتت على النكاح
 السابق ولكن لا يبرأها حتى تنقضي عدتها من النكاح الثاني وأما الولد فقد اختلف
 فيه قال أبو حنيفة رحمه الله هو الأول قال أبو يوسف في النكاح الثاني فأنجس
 في العادة فقد ظهر الحق **سئل** ريد زوجة من هذه الأربعة جازع لم يزوج
 يوش أولاد به فوجدها طويلا ثم عودت يوشا وليه **الجواب** سورة أنزال يوشا جازع
 إن ذكر رجل قال للمرأة إن لم أشبعك من الجماع فانت طالق يعني عن الحقيقة
 إن قال إن جازعها حتى ارتكبت فقد أسبغها من طلاق في كتاب الطلاق في باب
 في كونه في السادسة أقوات شبعه من جملة دعي كالمثل في شرح المجلد وذكر
 الذوق لطيفة وهي أن الزنا لا يبرأ منه لانه شبع من أن هذا النكاح محلي في
سئل ريد أولاد نه حاكم نفقة تقدير ايلد كنهك زمان مروا ليس ييدون شرعا
 نفقة أفلا ولو في **الجواب** مدة طرية مرور المدة ليس ساقط حرر أو لم لا أنكر
 قاضي سندانية ذن ويرش أوله وإذا قضى الحاكم بالولد والمالين وذوي الإحرام
 بالنفقة فثبت مدة سقطت للز نفقة هو لا يجزئ كناية الحاح حتى لا يجزئ
 وقد عطلت مدة بخلاف نفقة الزوجة إذا قضى الحاكم لا يجزئ مع اليسار فلا
 يسقط بمسؤول الاستغناء عنها مضي قال الأمان يادح القاضي في الاستدانة
 عليه لأن القاضي له ولاية عامة فصار له كامل العاين فيصير بنا عليه ذمته
 فلا يسقط بمضي المدة نه هذا يثبت في كتاب الطلاق في آخر فصل نفقة الأولاد **مسألة**
في مدة نه تيسا طرية أوله نه قد رمان كجر كرك نه نفقة ساقطه أوله
الجواب ما دون شهر **في مدة** نه دعي في حرام قوله قضت مدة تسقط هذا إذا
 طالت المدة فاما فقت لا تسقط وما دون الشهر فهو ذمته ولا تسقط قبل كيف
 لا نصير القصر بنا القاضي ما مور بالقضاء بالنفقة فائدة ولو كان كالمال في

وإذا كان الزوج قد تزوج بها
 قبل أن يزوجها فنفقة
 الزوج عليه ولو تزوجها
 بعد أن تزوجها فنفقة
 الزوج عليه ولو تزوجها
 بعد أن تزوجها فنفقة
 الزوج عليه

وإن لم يكن استينا

وإن لم يكن استينا شيء من هذا فنفقة الزوج عليه
 من إجماع **سئل** ريد غايب ولقد ربا باسمه ما في نفسه اتفاق بالملك فنفقة
 وقت انفاده مهر الماسخي إذا عاينته بأبائه فنفقة **الجواب**
 على اعتبار الولد يعني وقت حضنه من مهره قبل أن يتركه والأولاد التي لا تملك
 حال ولد الغائب على نفسه فخر الابن وإذا عاين الأب هو وقت الاتفاق أنكر لا
 فيعتبر حاله وقت الحضنة فإن كان الأب معروفا وقت الحضنة كان المهر قول
 والأولاد المسألة في كتابها في خزان نقل من العادة ينفق آخر الفصل الأب
سئل صغير حتى تربى بي بأبائه انتقالا إلى يمين يأسره بكر حرير ولقد ربا في
 حضنة ينفق ساقط اليه ده نفقة من أحق دعوته الماعة فافهم **الجواب**
الجواب أوله لا يمنع الصغير من عيادته وحضوره وعنده من والده والامتناع
 وإن عرض الصغير فالأم أحق بيمينه في بيتها انتهى من لسان الحكم لابن النخبة
 قبل الوقوع **النفقة**
 نه يدور وبكره استيال بعد جارية مشتركة نه اتفاق أنكر غاذا أو أوله
الجواب اهدو نه إذا اد اب بكر أوله سائر ور نه يدور به اتفاق أنكر
 حضنه نه ينفق مقداره ما كرايه نصيبه ابكر إذا كان العبد ينفق الزوجين
 أحدهما نصيبه عنق فإن كان مورا فشر يكة بالخيار إنشاء عنق وإن شاء عنق
 شريكه وإن استسحق العبد كما في الهداية وغيرها في كتاب العتاق في باب العتاق
 بعضه عنق رجل حصته من المملوك المشترك بينه وبين غيره فله شريكه العتاق أو لا
 فقط والأولاد لها لأنها المعتقان أو تقبضه أي شريكه نصيبه ولو كان العتاق
 بان يملكه فنفقة نصيب الآخر من المملوك وكذا في كتاب العتاق في باب عتق البعض
بمسألة ريد عتاق أميدك فقير ولو بكن نصيبين دعوى أوله فنفقة كارب

أما إذا كان الزوج قد تزوج بها
 قبل أن يزوجها فنفقة
 الزوج عليه ولو تزوجها
 بعد أن تزوجها فنفقة
 الزوج عليه ولو تزوجها
 بعد أن تزوجها فنفقة
 الزوج عليه

وجارية نكر في فقه جعفر بن محمد بن زياد ابراهيم اعتبار في زمانه **باب** في فقه جعفر بن محمد بن زياد
ومهاضها عن الحق المصدق **باب** اذا اعتق احد عا دكان موهرا واختار الساتك
فالمصير القيمة يوم الاعناق كما اعتبر حاله السيار والاعتبار فيه كاذره الزلمية
نقل الاشياء والتاثير قبل الكلام في آخر الملجور في **باب** في فقه جعفر بن محمد بن زياد
في جارية به هذ عرو فوقع ابراهيم يكر في رضى اولاد فلهذا اليكسني حاصل اولاد
ولم في جارية عرو في **باب** عرو في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
من غير اعتناق ولا وصية وصورة اذا كان الحرة ولد وهو عبد اجنبي فوقع
جارية من غير فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
في آخر الفصل الرابع **باب** في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
بذل كتابي زيد دفع ابراهيم عرو معتق اولاد فلهذا اليكسني حاصل اولاد
في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
اولاد في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
من المولى يرجع بماله لان الكفاية معاوضة وتعلق العتق باداء العوض فثبت
انه تعلق عتق بوجود الشرط وهو اداء الكفاية كافي لتعلق العتق باداء
الماله من حيث انه معاوضة متى لم يسلم المولى الى المولى يرجع بماله لان العتق
لا يمكن فسخه وكره لو يتبع من العبد رجل بدل الكفاية فاداه ثم استحق ثم
عتق ويرجع المولى بماله على العبد ولو ارفع من محيط الشرط في كتاب الكفاية قيل
باب الكفاية عدي **باب** في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
استحقها بلسان المولى **باب** استحقها اوطان املاكي استحقها المولى
اولاد في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
عتق لان هاهم في آخر كتاب العتاق في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد

جارية

جارية في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
ثابت اولاد في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
بطل فادعاه بنت سنية وصار ثام ولد له عليه فتمت بالاولاد وليس عليه عروها ولا فتمت ولد
وقد ذكرنا المسئلة بدلا لها في كتاب المسئلة من هذا الكتاب وانما الاثني
فيما لو دلالة ان علي حرا اصل لا استفاد المالك الى ما قبل الاستيلاء ولو كان
ابا لاجمع بقاى الاب لم يثبت لانه ولا يترك حال قيام الاب ولو كان الاب
ميتا يثبت له كذا كايث من الاب لظاهر ولا يثبت عند فقهاء في رضى الاب وكفر
بمنزلة سوية لانه قاطع للملاية من هذا يتخايل الاستيلاء **باب** في فقه جعفر بن محمد بن زياد
ففي بكرى اعتناق استكره عرو زيد بن فتمت طلبه اليكسني حاصل اولاد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
مالا او لم ينجح اذا ابراهيم ولا عتق بدون المالك كذا في البدائع في كتاب العتاق
في العتق كسابع تخبنا ان طلب الاعناق من غير المالك لمعواذ لا عتق فيها لا يمكن كذا
من المولى وايضا في كتاب النظم في باب النظم في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
زيد عبد مولى اطلاق عروى اذا اريد كره عرو المولى ولان اسباب الفقيه
شرعا فتقسنه حكم اولاد **باب** في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
لعبد معتق غير ساير ومولاه يعطيه ويخير وهذه المسئلة نقلها من البدائع
الظريفة ولم ارها في غيرها من منظوم عياجر وبيان وتفصيله في شرحه **باب**
زيد عبدى ولان عرو او علمه مدريه حال بركة زيد بن اولاد عرو ولد كذا
مكن اولاد عتق مقرر لكن عرو ثابت النسب او المولى زيد بن نبي ثابت اولاد
باب اولاد المولى **باب** في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
غير ثابت النسب في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد
في تفسير مولى النسب قال في القنية مجهول النسب كذا في فقه جعفر بن محمد بن زياد في فقه جعفر بن محمد بن زياد

نسبه في البلدة التي هي فيها فقد المحقق منشأ الدابة وعبر عنه الذي لا يعرف
نسبه في مولده وسقط راسه بلد لوف على الحمل المسببة ولم تثبت النسب
فإذا ثبت نسب الحمل الخارج من دار الحرب باعتبار كونه من المظالم التي لا
ثبت نسب الشخص الخارج منها أول فالجلب أما يكون بجور النسب الخ الم ي علم
نسبه من مولده ووطئ الأصل فيثبت نسبه جلبا أي بجور أما من دار الحرب
ومولود أخر الإسلام مكرر وكرر في كتاب المناف في كرر في الكنة تحقيقا وأن
هذا الذي ثبت على ذكر عن هذا ب د يعني قوله ثبت على ذكر لم ينع الكرامة لأن النسب
وكرر شرح الندري لأن الفضل على لو أدعى ذكر صدق وقيل النبات شرط
يكون الرجوع عنه مصححا دون العق وقيل هو شرط اتفاقي معناه قوله ثبت
على ذكر هذا أقيد اتفاقي لا يعتبر ولكن الم يذكر في المسوط فذكر في النبات النبات
وفي النهاية رأى بخط بشيخي وفي شرح الندري لأن الفضل أراد بفكره ثبت على ذكر
أن لم ينع به الكرامة والشفقة حتى لو أدعى ذكر صدق وفي أصول الإسلام
النبات على ذكر شرط لثبت النسب للعق ويوافق ما في الحيط وما في اللائحة
والمجتبى هذا ليس يقيد حتى لو أدعى ذكر أوهما واخطاء يعتق ولا يصدق ولو قل
لا جينية بولد مثلا أشد هذه بنيت ثم تزوج ها بعده كجاء أمر على ذكر أمر لا أهنا
في معرفة النسب أما بجور النسب أمر على ذكر ثم تزوج ها بجور والأخبار قال
في المجتبى عرف بأن النبات شرط الفرقة وامتناع جور المطاع لا المعقود أما
شرط النبات فمن النسب دون العق لأن الثبت النسب بمع الرجوع غرف أمر
دون العق على ما سمعت من التفوق عنا قر بنسبها أمر على ذكر النبات المجتبى
تبعا للقدر في صورة المسئلة شرط أوهما الثبت على ذكر أسقط المص إلى
أن شرط لثبت العق لأن الرجوع عنه المعقود على النسب بمع نقص على ذكر الإمام

[illegible]

لولا ما ولو اعطيت نفسها كان التوالد
مع غيرها فلو لم تكن واليها. بينهما
لأنها لما زادت حتى الموت

لا يملك نفسه فصار كالمرتد في امره على غير ما سئى فانه انما يرجع عليه ببقية العبد
لا ببقية البضع وهو كالمثل ولما انة معاوضة ما لا يزال العبد ماله من ماله
ولما الساع صارت مالا با براد العبد عليها فصار كالواشي اياه بامه
هكذا قبل القبض واستحققت فان البائع يرجع عليه ببقية الاب لا ببقية الامه
من عتاق كذا في العتق في باب العتق على جليل ان كان العبد منتمه وخرج منه
بان قال العبد فانت حر على تحذيري سنة فقيل هو حر حتى قبل ذكره والخبر عليه
في جزمه لا تسمية الخدمه فخرج قبله من المسمى كما اذا اعتقه على الرعي وان مات
المولى قبل الخدمه بطلت الخدمه لا تزيل الخدمه للمولى بقدر مات المولى لكن المولى انما يخذ
بقية نفسه وان كان قد جزم بعض كسنة فلم ينأخذوه بقدر ما بقي من الخدمه وهذا
قول الجعفيين رحمه الله وقول الجعفيين خرج وقال محمد بن يعقوب العبد ببقية عام الخدمه ان كان
لم يجزم فان كان قد جزم بعض الخدمه يؤخذ ببقية ما بقي من الخدمه وكذلك اذا قال ان حر على
ان تحذيري اربع سنين فمات المولى قبل الخدمه على ما على العبد ببقية نفسه على قول محمد
عليه ببقية خدمه اربع سنين ولو كان خدمه سنة ثم مات المولى فماتوا على العبد ثلث
اربع ببقية نفسه وعلى قول محمد بن يعقوب عليه ببقية خدمه ثلث سنين وكذلك لو مات العبد وترك
بعضي لولاه في ماله ببقية نفسه عندنا وعند يعقوب ببقية واصل المسئلة ان باع العبد
من نفسه بكارين يعنيها ثم استحق الجاريد على قولنا يرجع المولى على العبد ببقية نفسه
وعلى قول محمد بن يعقوب عليه ببقية الجاريد كذلك لو استحق وكذا وجد باعيا فوجها على
هذا الاختلاف وعقار البدايع في ثمانية عشر في ما يصح تسميته بمل لا يصح
مسألة زيد كالصحنه فلو لم يورث في وقائع مقدمه اذا ادلى شي وبذلك زيد
فوق كذا في ماله وفات امتن اوسع وعقود مذكور له ثلث في ماله فلو كان ماله
في المولى فكون اذا ادلى في ماله قال صحيح في ذلك اذا ادلى في ماله بالثبات

المخلاف وهذا هو الصحيح اما على قولنا في حقيقته فلان المبدأ اسم لمخلوق عتق

الحمد لله رب العالمين

تصدقها فاذا اجاز السقير وصحت الكرم وحج ونبت كرهق الملك والبيعة فوجب لها

عطلوه من الله

في اوقات الامكان واما المعروف فانه قيمة الولادة اما من حسبها من صحتها
تغيرا فغير القيمة لوم الحسب في حق هذا القس والمنع انما يكون في حق المحضرة فيعتبر بها
ثم لا يصير الجارية ام ولد لانه لا يمكن له فيها حبيته كما في امه الولد المعروف المبيعة المستحقة
لا تكون ام ولد له في حقهم في كتاب العتاق في كتاب العتاق في كتاب اليمان
مسألة زوجه من مائة جارية في حقها ام ولد ولها مائة من اولادها من اولادها
شعرا ام ولد لارب جميع ما ذكرنا في اولادها **الحجاب** **مسألة** ولد لارب اولاد
المرءة في ابيه تسمى اولادها من اولادها اجازة ويرزى به والابنة في حقها كذا في اولادها
ظاهر فضل واما بيان ما يظهر به الاستيلاء فظهره باقرار المولى ثم ان اقرب في حاله
ان هذه الجارية قد ولدت منه فقد صار تام ولد سو كان منها ولد ولم يكن لان الولد
في حال العتق لانه من فيه فيصح ولهذا الاعتقاد في العتق يصير جميع المال وان كان ذلك
في حق مائة فان كان منها ولد صار تام ولد ايضا وعقت جميع المال اذا ما
لان كون الولد لرب الاستيلاء وكان الطاهر ضاهدا في حقها وان ولد النسب المصحح
الاصلية وتقرر الميراث في حقها من ابيها حصة اصلية فاذا كثر اولادها الطعام
والسوء ونحو ذلك وان لم يكن معها ولد وعقت من الثلث لانه من مائة ازار في حقها
ولم يوجد ما ينفي التهمة وهذا لا يقدح في ذلك اذ لم يكن معها ولد لا يحتاج الى التفسير في قوله
هو ام ولد في قوله هذا خرج بعد مائة فيعتق بعد مائة من مائة من العتاق في كتاب
المكاتب **مسألة** زوجه من مائة جارية في حقها ام ولد ولها مائة من اولادها
بيان جبر المولى **الحجاب** اولادها اصله ان الاقرار للجور فاسد عند بعض الحكماء
لزم تسليم المقتربة ولا يمكن التام تسليم المقتربة الا بالجبر على البيان فحق كان المقتربة لا
لا يمكن الجبر على البيان لان صاحب الحق اذ هو لا يمينه لان العتق من الجبر لا يصبغ
وانما يصبغ من كمين لان المقتربة تسببه فلما جبر البيان بغير الحق عتق المقتربة

فترى

فترى الى ابطال الحق على المستحق والمقتضى نصيب ليدل على الحق في الاما بها لا ابطالها
فلا يحكم بغير الاقرار للحال صونا للحق على ابطالها كالوا عتق احد عبده بيمينه ثم تسببه
لا يجزى على البيان من اقرار محبط السر في باب الاقرار بالجور في قوله **كتاب اليمان**
مسألة زوجه من مائة جارية في حقها ام ولد ولها مائة من اولادها من اولادها
بريل اولادها من مائة جارية في حقها ام ولد ولها مائة من اولادها من اولادها
خلاص الجور بمسح سنده اجدان من حله سنة ثم قال والله لا اترك في حالي
فاذا قال له اخرج عني عني فعتق في عتقه لانه لم يترك في حالي اخرج من حالي
حسابه في باب اليمان بعلامة الترتيب في الميراث **مسألة** يمينك كخارجي نذر
الحجاب بقره اذا اذ اتمكدر ظهارة قوله في اقراره من حله سنة اولادها من حله سنة
اولادها من حله سنة اولادها من حله سنة اولادها من حله سنة اولادها من حله سنة
اورنه جك طون كيون مكاوت مسكينه بوجوه ضاع بفتك في مائة اوت مسكينه
او بون طعام لندرك در ست حرج صحيح بوجوه ضاع بفتك في مائة اوت مسكينه
اعتبارها في طعام مائة كية اكلوا وجوه عاجز اولادها من حله سنة اولادها من حله سنة
اولادها من حله سنة اولادها من حله سنة اولادها من حله سنة اولادها من حله سنة
وكذا ربة اعتاق ربة او طعام عشرة مساكين كما هو في العلم وقدرتها
ثم او كسوتهم بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب يستويده ولم يخرج السر في لان
لا يمينه في غايته كعرف هو الصحيح المروي عن حنفية رحمه الله في حقها ولا ما في
عن جبره ان ادناها ما يجوز فيه الصلوة فان عني منها احدى الاشياء الثلاثة وقت
الاداء اي وقت اداء الاداء صام ثلثة ايام ولا بد ولم يترك قبل حنث من الدين
في كتاب اليمان في كونه في الشاي كذا في الهداية ونحوها **مسألة** كبره بيمينه اياه
باسر ما يمدد حالفه فلا نرم اولادها من حله سنة **الحجاب** ويحصل للحالف المقترب بذكره

قلبات بالذي هو فيهم بكثر من يمين الحديث وبما قلناه تنوير البر الجابر
 للكمارة ولا جابر العصبية في صدره من هذا بين كتابنا في فصل الكما
 ورحل في مسند في انجنت ابي علي ان جنت لاروساه وقوله عليه السلام لا تدر
 ولا يجر في الاكل الى آدم ولا في مسند ولا في قطع الرحم رواه الشيخ وابوداود
 محمد بن علي بن ابي الجواد عليه السلام ان البرصية ايضا كانت في الكما
 المسير اخبرنا انما هو في رخصه شرعا بما رواه ما يدر من العصبية في البرصية
 له فوجلا اخذ بالمرخص ولان في جنت فوات البر الجابر والبركوزم المسند بلا جابر
 لان الفوات المجلت كلافات من رخصه كتابنا في كوف الكما في رخصه
 هذه الكما ان تدر في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه اوج طلاء في رخصه
 جنت هذه هناد في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه اوج طلاء في رخصه
 اليه شرعا في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه اوج طلاء في رخصه
 من بعد ابي الابد منها ثم خرج فقال لهم يادن كرو قد اذنت في كالم قول الروع
 من ايمان قاضي خان في فصل المساكنة **سئل** زيد في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه
 الاسلام يا بعد هانت ابي كفا في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه
 ثم جنت في حال الكما او بعد سلامه فلا ينجت عليه لانه ليس باهل للبرصية
 ومع الكما لا يكون متفلا ولا هو لكفا في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه
 في الكما **سئل** زيد في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه اوج طلاء في رخصه
 اذ اذ لسون ديد كرفه هنديين سويليين زيد هندي سويليين شرعا
 بوترك في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه اوج طلاء في رخصه
 بوقد وما حيلة كرو جيت ان حلف على كلام بتقليد وعقوب في رخصه
 من كتابنا في ايمان وصورته جرحه اوج طلاء في رخصه اوج طلاء في رخصه

حي بالاعناق

حي بالاعناق لا تكلم قبل ان تكلمها فكيف الخيلة في الكما فلا ينجت واحد منها **الجواب**
ما حكاه ابن جماعة عن ابي يوسف وغيره في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه
 اني حلفت بالطلاق ان لا اكلم امرأتي قبل ان تكلمني وحلفت امرأتي بعد ذلك
 ان لا تكلمني قبل اكلمها فكيف صنع فقال ابو حنيفة رحمه الله اذهب فكلها اولاً
 عليك كذا فكلها الى سفيان فابوه جاء سفيان في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه
 وقال له الشيخ الفرج فقال ابو حنيفة وماذا فقال سفيان هذا الرجل حلف فكلها وكذا
 فقال ابو حنيفة رحمه الله كلها ولا حلفت عليك فقال سفيان من اين فقال ابو حنيفة
 في كما في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه اوج طلاء في رخصه
 فقال سفيان انك لم تكشف ما كمنه عافلين كذا ذكر في النوع الثاني في رخصه
 من اخر المتاوع وهو بعد ودة في مناقب الامام في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه
 ترجمته من شرح ابن وهبان في فصل الهمايات **سئل** زيد في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه
 بوترك سبي اكر داره كبر سكر وخميسه هندي اول حان كبر سكر بوترك اول حان
الجواب كبر من اسيد ده بوترك اول حان كبر سكر بوترك اول حان كبر سكر بوترك اول حان
 للحال ولا يبع نية التخليق لان الواو في مثل التخليق والتأليد لا تعلق
 اكرم اهاك وان اداك واعط فلا تاخرهما وان دخل دارك اى اعطه رخصه
 ان لم يخل فصار كاستال انت طال في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه
 في باب يفتح به كسليق **سئل** زيد في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه
 اشكته بر يا غني وضع ايها هانت اول حان كبر سكر بوترك اول حان كبر سكر بوترك اول حان
 وان اقام على السكفة خارجة لا يكون حائثا فان كانت داخله كان حائثا وان
 لا بعد الرجل لا يكون حائثا قبل هذا اذا كانت الدار خارجة تساو بين فان
 داخل الدار من بيتها فادخل ابي وليه كان حائثا لان كبر سكر بوترك اول حان كبر سكر بوترك اول حان

في رخصه من جرحه اوج طلاء في رخصه اوج طلاء في رخصه
 كبر من اسيد ده بوترك اول حان كبر سكر بوترك اول حان كبر سكر بوترك اول حان

ثم لا بد من التمسك بالحق لا يكون حاشا ولو كان حلف ان يخرج من هذه الدار
 فانه يخرج من شجرة لوسقط في الدار لا يجتنب الا اذا كانت الشجرة في الدار ولو حلف ان لا يفعل
 فادخل راسه ولم يفعل فيه لا يكون حاشا وكذا لو ادخل يده في الدار واخذ من شجرة
 الدار ولو ادخل راسه ولم يفعل فيه لا يكون حاشا فان ادخل يده فيها فالحلف
 الحالف لا يقدح في الاستماع لا يجتنب في قدامه وان كان يتدبر ولم يسمع وهو امر يتلوه
 اخذ منها فيه والمصنف انه لا يجتنب روي ذلك عن حنفية وماتة فاما ان قالوا
 في فصل الجوارح **مسألة** ان ذكر الشراطين في شراطين كبره ثم عود ثم طلاق او شراطين
 شرط ان يذكر نصا او كبره كبره ثم عود ثم طلاق **الجواب** ان كبره ثم عود ثم طلاق
 ولو جمع بين الشرطين لا يقع الطلاق الا بوجدها وان جمع بين العطف بان قال ان دخلت
 هذه الدار لا يقع الا بغير الدارين سواء قدم الشرط او اخر او كان متوسطا وبينهما
 بين ان يدخل الدار المذكورة الا والثانية لان حشر الوار والطارح الجمع ويبطل الشراطين
 فيكون الشرط معطوفا على شرط لا على الجارية فادع عطفه في القاء فقال ان دخلت هذه
 الدار هذه الدار قلت طالق فالم بدل الشرط على الترتيب بان يدخل الاولى ثم يدخل الثانية
 لا يجتنب فان الفاء للجمع على سبيل الترتيب والتعقيب في فصل ويستحب الجواب **مسألة**
 بدم الشرط وتقدم الجارية او توسطه ولو عطف في حشر ثم قال ان دخلت هذه الدار ثم
 الدار فالم بدل الدارين من الاولى ثم الجارية بعد ساعة او اكثر ثم ذكر لا يجتنب لان ثم
 حشر في الترتيب على شرط التامير تخففه المقتران في كتاب الايمان في باب الفاظ الدين
مسألة زبد روي فلان بالشيخ فلان نسبه بما يلهو ان يروى كذا نصا على المشي
 باحمد بن سنان بن دويش ان يكره ان يكره شيئا لان اوله **الجواب** بومسألة
 صاد ولو روي معصية كبره او كبره في حشر او شراطين لا يجوز ان يقال فلان افضل كذا
 فان في الشرط وروي عنه بكون كبره ولا يكون وينبغي ان يجتنب نفسه لان المعصية الجوز

الا بالله تعالى

بوش

الا بالله تعالى تقا به ابو هريرة رضي الله عنه روي البخاري عنه من حلف فقال في
 حلفه بالآت والنجي بالتحفيف روي بالنسبة رويها اسما كبره فليقل الا الله
 الا الله الامر فيه للعوجوب فان كان حلفه بها كرها مسجودين لانه صار كافرا
 او للشك ان كان حلفه لغير ذلك لعل الحلف بالانصام لا يقع ميثاقا اتفاقا
 لان تعدل في حنفية وماتة فعليه عليه كارة لان الله تعالى اوجب على الظاهر الكفارة
 لكون الظاهر منك انك فعلت ونور الحلف بالانصام كذا قال الشافعي رحمه الله
 لا كارة فيه محتجب بظاهر الحديث انه لم يذكر فيه كفارة ولو كانت واجبا لذكرها
 ابن مالك الشارح في كتاب الاول **مسألة** زبد روي شواو في رسم عود ثم اوج
 طلاق او شراطين ويذكر نصا او كبره ثم عود ثم طلاق او شراطين
الجواب اوله يستعني فادع الجاني بين تيميد روي ولو حلف لا يدع فلا مان ان يدخل
 هذه الدار ان كان لا يملك متعة ولا يملك على النبي ولو كان يملك على المتعة فهو
 على النبي والمنع جميعا او على شرطه وفي رواية اخرى ولو قال لا ينه ان تركت مع
 فلا ين كذا فان كان الابن صغيرا بقوى الامم متعة بالقول والفعل جميعا من
 الفتاوى في الايمان في فصل سايل الدين على العقود في كبره الثانية **مسألة**
 زيد زوجه في هذه اكره ان يكون مهره كرهية اي لمن سكر ينفق اوج طلاق بوش
 ويذكر عندك يا باي كرهين حرره او يكون مهره كرهية اي لمن سكر ينفق اوج طلاق بوش
 اوله روي ديوش طر المسير شرعا فان لم يرد بوش كرهية بوش او لما سكر ينفق واريد
الجواب وارحمها امام اعظم وامام محمد اصله في كرهية او زوجه نية بين انعقاد
 وجوبه فتدق تصور بين شرط من شرطه في كرهية بوش كرهية او يكون يا باي
 نفي اليه صدق في مصاحبة عليه قال بولا الهبة اي هبة الدين من عليه الدين لكن
 قضاء الدين لان القضاء فعل المطلوب والهبة اسقاط الدين من الطرف الآخر

المقاصة

فيبطل البنية اذا كانت موقوفة فباراه قبل الوقت لان القضاء لا يقضي في وقت
 قضاء بغير حلف بشرط الماء الذي في هذا اليوم وفيه ماء فانه قبل الليل
 على ما بينا من هذا قبل شهرها وفيه حلالا بغير حلف بناء على ان قضاء الرزق
 وجوبه شرعا عند حال لا يقضاه المهي وعنده ليس بشرط يخرج على هذا الامل سائر هذا
 ما اذا حلف لتتضمن دينه غدا فقفناه اليوم او حلف لتقتل فلانا غدا فافاء اليوم
 او حلف لما كان هذا الرغيف غدا فافاه اليوم منها ما اذا قال ان رابت فلانا ولم
 يقبه حرا فراه معه فلم يقبل شيئا لم يقض العبد عن هذا لم يقض في الكفر وعنده يوسف
 يقض في حنث في الجوع من حله فروعها ما اذا قال رجل للامانة وان لم تبني اليوم صدق
 فانت طالق وقال ابو حنبلان وجبت له صدقة وانما طالق في هذا حق لا يخفى ان
 ابو حنبلان قال في ما مضى اليوم لم يقض واحدا منها اما الاب فلا انها ما وجب الصدق للزوج
 واما الزوج فلا انها غير من الحنث في آخر النهار لان الصدق سقط عن الزوج بالصدقة كره
 في النكاح في او كثر باب البنية في الاكل والشرب من يلوحي الايمان في باب البنية في القن
مسألة مدعي طلب الدين فاصبحك تخلفه اعتبارا ولو لم تجز **الحجاب** او نهارا فاصبحك
 تخلف معتبرا ولو ادعى كره في الجاهل في القن **مسألة** زيدا او غيره له الامانة
 ابل بكرة لا لزكرك **الحجاب** معتادي اية قتل حشر وعدرو ولو اعتاد الكرامة قتل
 محضنا او غير محض سياسي من اوجام في كتاب الحدود وفي باب الوطء الذي يوجب الحد
 كذا في صلاحه وايضا في **مسألة** من قتل زيدا بكرة معتادي او لم يقتل
 اوله نه لا زكرك **الحجاب** من شرب زيدا بكرة معتادي او لم يشرب مني على قوم
 فلا حد عندنا في حنثه من الله بغير ربي حتى يمتدوا بغير من اوجام في الحد المأمور
مسألة صبي الله زيدا وبالعفة شتم ابدا بغير علم ثابت اوله شتما بغير علم ثابت
الحجاب او لو حلف شرع ساقط البسده من عذر ساقط كذا لا زكرك البسده وهذا

كتاب الجوارح

كتاب الجوارح
 كتاب الجوارح
 كتاب الجوارح

بالصبي وهو الشرع ساقط حقه **مسألة** زيدا او غيره من زيدا او غيره او لم يولد
 احسان او زينة هذا ابتداء من مراكبي بيع طلب اليه نه لا زكرك **الحجاب** لا زكرك
 كالور عبد طلب البيع من ولده وهو مكر انه يحبس محبة بغير الله معصية في طلب البيع
 في الميراث في كتاب الحدود وفي اقرار القدر **مسألة** من ادعى عليه نه لا زكرك
الحجاب تعزير لا زكرك ولو قال انا له اعمل بفضلي القدر او قال ليس قال
 العمل اعفانه بغير ولا يكفر متقاضيان في كتاب الجوارح والا باصفي فصل البسيع
 في كذا في الجوارح **مسألة** نه لا زكرك **الحجاب** نه لا زكرك في بيع الميسرة من طوي حد
 الميسرة نه لا زكرك **الحجاب** فلان عند اللام وفي حدودنا وفي الجوارح نه لا زكرك
 ولو تزوج امرأة لها زوج وطهرها لا يحبس في حنثه ولا نه ولا يدع الحبل
 من فصول عادي فصل الحاشية **مسألة** زيدا او غيره نه لا زكرك شتم الميراث نه لا زكرك
 تعزير ايتها قارح ولو لم تجز **الحجاب** ويصيرها اذا شتم الزوج وعلى كذا في الزينة
 اذا ارادها وترك الاجابة الى الفراش اذا عاها والعسل والزوج من البيت وترك
 الصلوة في رواية وان كانت لا يصلي باح طلاقها الله على الله تعالى وهو صل عليه من
 ان يطأ من لا يصلي من سائر في كتاب النكاح في الفصل كذا من شتم في نوع آخر ان
مسألة نه لا زكرك جنبه به طويلا في ولد ابي نه لا زكرك وكذا في كذا فاذ قلوا حد
 لا زكرك **الحجاب** اولما زوا جميعا وقال لا جنبية ليس هذا الذي قلناه من فقه
 لا تصبر فاما لم يقبل نه لا زكرك من اوجام في كتاب الطلاق في باب الطعان **مسألة**
 نه لا زكرك نه لا زكرك نه لا زكرك نه لا زكرك نه لا زكرك نه لا زكرك نه لا زكرك
 بكر يا صدي جماع الميراث في كتاب الجوارح وسالم الميراث في كتاب الجوارح
الحجاب اولما صرح به احدا زكرك يكون بطريقا كذا نه لا زكرك يقال الرجل يا اخي فقال
 الاخر صدقت لا يحد المصدق وكذا الوفاي هامت فلان نه لا زكرك نه لا زكرك

الحجاب

قد يكون يتقاضى فاسد وعنه من يفسد بها **سبل** في الحدود وفي القذف **سبل** عجي
اولا ان زيد في الاسلام كذا كذا في الناحية من اعرام ابيهم بل ابيهم كذا كذا في
خلاص **سبل** اولان زنا جميع اديان وبلد كذا كذا في الناحية اذ اذ في الناحية
فاسلم فرخ وقال طنت انه حلال لا يلتفت اليه ويجوز ان كان عمله اذ لم يدخل الكدر
لان الزنا حرام في جميع الاديان والملا من اعرام في كتاب الحدود وفي باب العطف الذي
يوجب الحد في الناحية في زنا قراهية وان وطئ في الناحية **سبل** زيد في الناحية
حيث هو بذكر متدري بذكر بصر بذكر حاكم كذا كذا في الناحية زيد في الناحية كذا كذا
وقد روي حاكم الزنا في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
امام اعظم في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
يتشبه بغيره في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
يا غيري جسد من كذا كذا حاكم في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
اقامت ايد جسد في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
فان لم يكن جان في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
بين المال نصف بيت دوش في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
ولا يابئة فان قالوا اضمنه لانه قد ورد ان اكثر ما غرر ما يابئة فان راد على ما يابئة
فان فخصص الدين في المال لان ما راد على ما يابئة في الناحية في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
من محبط الترجمة في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
اكرها او لم يسن دعوى بطلان حد في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
يظهرها ولا يزوجها وكذا كذا في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
اكرهت وطئت بشبهة فقال ابو بصيرة والمستأضي واحد في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا

وعنه رواية اخرى انه لا يملك على امرئ ما كذا اذا كانت مقيدة لمسيب بعينه
فانما تحد ولا تقبل قولها في غصبت وطئت بشبهة الا ان يفرغ منها مستقيمت
او شبه ذلك مما يظهر مع صدقها من حدود الافعال في باب حد الزنا **سبل**
زيد في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
بالاقتناع والتفوق على انه لا يجوز للرجل ان يطعم جارية في حبه وان اذنت له من
الافعال في باب حد الزنا **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
اوله حكم فاصح لاحق اوله فلهذا قبل الحد يا وسطه او ان يزوج جميع الميسرة
فانما اوله في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
فان رجع المقر له غفران قبل اقامت الحد او في وسطه قبل رجع في الناحية **سبل**
منها بية في كتاب الحدود قبل فصل في كيفية كذا في غيرها من اقرت بشبهة او
ثم رجع لم يحكم لانه قال الحق الله تعالى من عداية في كتاب الحدود في باب حد السرقة
في غيرها **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
قال يا منافق اوانت منافق يوزن من قسمة في كتاب الحدود في باب التعزيب
سبل زيد في الناحية كذا كذا
دارت في جوارب بكرة نكاح الميسرة عرويه لانه اوله في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
لان اوله في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
واخرها وزوجها من غير او صغيره في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
بالساد كذا في قصصه او لو الحجة **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
الجواب هذا ولما اوله في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
من الاشياء والتظاير في كتاب الحدود في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا
الجواب فيه انه او علوه حكم زوجه ديسه بابا في الناحية في الناحية زيد في الناحية **سبل** زيد في الناحية كذا كذا

اولا في هذا الموضع **الوجه** في قوله لا يبرأ من ذنوبه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
قوله لا يبرأ من ذنوبه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
لان الشايع لما حرم كان المحبس حراما لا يبرأ من ذنوبه وكذا للجدلة اذا فقه ولا يصح
اذا قلنا اما اذا استنعى من الاتفاق عليه محبس كذا اكل لا يبرأ من ذنوبه عليه الثقة **باب**
اي كان او ما او جدا لان في ترك الاتفاق معك في خلافهم ويجوز ان يحبس **باب** في قوله
الى هذا ان الولد من ابيه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
استصلاحا لقوله مسند به تابعه معصية وكل هذا لا يبرأ من ذنوبه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
بوجه وجهه فايده يفرق بين الحد والبرء من ذنوبه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
ولكن مقتضى طرف الكثرة بما لا يبلغ الحد وجوبه كثر من ان لا يبرأ من ذنوبه
جلد جلا زورا كما عليه ونسب حاشا مثل عاتق مائة فتشع فيه قوم فقال اذكر في الظن
وكنث ناسيا فجلد مائة بعد ذلك مائة اخرى والثاني استواء الحد والمصير في المثلث
كونه على فوقي الجنابات في العظم والصبر خلاف الحد فانه يلتقي فيه سبيل فلا فرق في
بين سرق ربع دينار وفتار وشارب فطرة من الخمر مع عظم اختلاف مناسدها
والرابع انه تابع للفساد وان لم يكن معصية كالنكاح البهيماني والهاجم الجاني
استصلاحا لهم وبعض الاصحاب يطلق هذا التاديب على من القادح والفتنة **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
من يدين اذني سبي بطله حد قوله لا يبرأ من ذنوبه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
الناس او قال اذني من فلان كان عليه الحد اذني لا حد عليه نفاق في
كتاب الحدود وفي فصل القاطن التي يجب الحد ولو قال امرأة انت رانية فلان
المرأة انني في هذا الرجل ولا حد للمرأة اما الرجل فلا حد فانه قد بها **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
ولم يوجد من التبيين ان الزنا على الكفر ويجعل منها اركان اركان **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
واعلم به في فلا يجلد على الكفر مع الاحمال فلهذا اذا قال الانسا الى انت اذني الناس

او اذني الزناة

او اذني الزناة او اذني فلان لا حد عليه لما قلنا وروي عن النبي صلى الله عليه
انه فرق بين قوله اذني الناس وبين قوله اذني فلان في قوله لا يبرأ من ذنوبه
في كتابي لا يحد وجه الفرق له اذني فلان قوله انت اذني الناس امكن حد عليه ما يقتضيه ظاهر
الصيغة وهو ان يحد في جرد فعله لا ناسه بخلاف قوله انت اذني فلان في الجدة فيجوز عليه وقوله انت
من فلان فلا يحد فلا يحد عليه الترخيص في وجود الزنا لانه لم يبرأ من ذنوبه
فيجوز على النبي صلى الله عليه في قوله او العلم فلا يحد فلان ناسا البدر في كتاب الحدود
في فصل واما الذي يرجع الى المقدور فهو عاتق في قوله لا يبرأ من ذنوبه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
زوجه سبي هذا لا في احكام ابيه محرمه تزوج ابنته فلهذا يبرأ من ذنوبه سبي
ايه وكن اثباتا بديا. المدة هذه وعمره تغزير لا يبرأ من ذنوبه **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
تزوجت امرأة الغايب رجل فبرأ الزوج الاول على ما امر الله ان ادعت
حين تزوجها لا يبرأ من ذنوبه العاقل لا يملكها اقول وجبت البينة على الطلاق
من برأته في آخر كتاب اربع الف امرأة قالت رجل طلقني فزني ثلثا وثلثت
عده ووقع قلبه انها صادقة لا بأس للرجل ان تزوجها بقولها من ثلثي حاشا
في كتاب المحظر والاباحة قبل فصل في التبع **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
عمره شتم ابله ان يكره بعد البينة فاحض حقت اليهودي عفو قار او **باب** في قوله لا يبرأ من ذنوبه
مشكل الا ان اذني طوازي سبي فوفيق او لمشدر عفو امام او لمشدر مشرع اوليان
ارتكاب ذنوبه انما انما جنات اوليان ذنوبه او لمشدر عفو امام او لمشدر مشرع اوليان
اولان ذنوبه عفو امام او لمشدر عفو امام او لمشدر مشرع اوليان
ومحمد الشاهي رحمه الله والعفو البينة قال الطحاوي وعذري ان العفو
الذي يفتي عليه لا يحد الا امام قال رحمه الله ولعل ما قاله ان العفو لا يحد
فذاكر في التبرر الواجب فانه كما بان انك سبكر ليس فيه حد مشرع غير ان يفتي

على انسان وما قاله الطحاوي فيما جرح على الانسان **باب المسئلة المعتبرة** في القزير
 الى الامام كما قاله كره الطحاوي من حدود القنينة في باب القزير **باب المسئلة** المعتبرة
 زيد في القزير مسلكا برضا على اشتراكه في سرقة ائمة كريمة شهادة عليه لزيد وزيادة
 مقبول لا لو يري قطع او شر **باب المسئلة** او لئلا شهدا ربيعة من اهل الذمة على ذبي
 انه زني بمسئلة لا يحد هذا الشهود لان الشهادة قامت على فعل مشترك بينهما او
 هو الرطب والتمس منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق المرأة لاسلامها فلا بد من
 للشركة بينهما كما لو شهدا ميان على مسلم وذبي بسرقة مال واحد لا يقطع الزني
 من محيط الشريعة فيل كتاب السرقة **باب المسئلة** زيد في سرقة هذه قذف لزيد سرقة اب
 حد قذف لا يحد كل من **باب المسئلة** كل من جاز قذف امرأته ولم يقل بها حتى علم انها
 ا حنة من الرضاة لا حد عليه لانه قد نها على انها زوجه فذوق الزوج زوجه
 لا يوجب الحد فقد نها على طلق انه يجب عليه الحد من محيط السرقة حتى حصة الله عليه
 في كتاب الحدود في باب معرفة القذف **باب المسئلة** زيد في حد زانية ياد انية قذف
 ائمة كره عند شك لا يحد ويسيله زيد فلا حد ولو جرح **باب المسئلة** اولد ما هنده حد
 لانه كل من ولو قال لا جنينة يا زانية قتالت زنية يكر لا يحد اهل القنينة
 وحد المرأة لقذفها الرطب من محيط الشريعة في كتاب الحدود في باب التشابه **باب المسئلة**
 زيد مسلم وعرو مسلم ما قوا برزق ليقضي اليه شتم ليس شتما نذرا او لولا **باب المسئلة**
 غير شتم لانه كره اذ يسيب شتم اولد اسلامه كونه يكره كل مسئلة لو كان في
 عور في عور برزق باذن ولا يحد لانه وصاح لانه يحد في عور مطلقا كره اولدين
 اختيار بتمسكه بوجهه شتم من حد كره قال غيره ما كره ولم يقل الحجاب
 شتم قال القنينة الاعتم السلي كره القائل وقال غيره من شتم في الخ لا يحد
 فانفت هذه المسئلة بخار افا حجاب بعض ائمة بخار انه كره في حجاب **باب المسئلة**

الاجل

الاجل من افنى بخلاف القنينة الاعتم رجع الجوفد على قياس المسئلة المتقدمة
 ينبغي ان لا يكفر على قول الجليلي وبعض ائمة بخارجي واختار القنينة في حجب هبة
 ان قال هذه المسئلة لو اذ الشتم لا يفتقد كما كره لا يكفر واعتقد كما كره القنينة
 بناء على اعتقاده انه كما كره لا اعتقل المسلم كما كره اعتقد في الاسلام كره القنينة
 من جامع القنينة في الفضل الثاني والثلاثون في كره السابح تخبنا وكذا في العامة
 في الفضل الثالث في كره الحامس في الاقرار بالكفر وكذا في البراءة في الفضل الثامن
 في كره تخبنا ولا كره من قال يا كافر وهديم وابع يا انا وقالوا بغيره وتقول يا
 بزنه اذا نقل بصورة المسئلة ما نقله صاحب القنينة وغناه في الشرح في الاقرار
 في فضل الكراهة وهذه صورة ما نقله الخازن وروى قال لا يخبر المسلم يا كافرا لا يكفر هذه
 والقنينة من زيادة نقل في ذكر صاحب القنينة في كرهه وهذه كره في كره من الكتب
 الاحكام وذكر صاحب القنينة فيما يكفر به الانسان ولا يكفر في قال الزوج
 كره عند اخوانه او كره عند هؤلاء عالا واولا لا يكفر ولو قال يا كافرا
 او قال لزوجي يا كافرا فليس يكفر لانه شتم عادة ونقل عن بعضهم انه كره قيل
 صار شتما في الحرف فقال هو شتم اذا عرف في كره القنينة ان يترجم عليه في انا الاكل
 والقنينة حاقن تنبيه في قوله ويا نبيها انا اهدوها والادوية بائنها من شرح ابن
 في كتاب السب **باب المسئلة**
باب المسئلة اعلم الله زيد سرقة المسئلة شرعا قطع يد لانه كل من **باب المسئلة** اما اعظم
 او زرع كل من ميسوط السر حسيده مسطور حر وقال ابن حنيفة في الاصل اذا سرق
 لم يقطع لانه بالغير وحر غيره لانه لا يهدى الى معرفة يفتن ما ميسوط الشرح
 قيل يا بيا يقطع فيه **باب المسئلة** زيد سرقة من سرقة دعوى اهل عرقه ائمة
 عرف يكره بوب اهل عرف ذبي يراعي قراي اوقب اذن مسكر ذنانه ونسب

انما انما الخازن في القنينة
 من فضله على المسلم

والكامل في القول وقد امكن اعتبار والقول هو المتبادر بخلاف الصدوق
لان المكن هو حال اليد من القول وهذا في كتاب الحدود وفي فصل الحزن
والاخذ منه **مسألة** زبد كرهه في ثياب او يجرى سروق ملك او ماله **الحل** اولا اذا كان
اثنائه فاحرا ولما سه بري قطع او لم يدر خلاص او لم يدر **الحل** معناه بعد ما
السارق ان العيون السروق ملكه سقط القطع عنه وان لم يدر **الحل** معناه بعد ما
الشاهد ان بالسرقه وقال الشافعي رحمه الله لا يسقط مجزئ للغير لانه لا يجرى عنه
فيروى الى سد باب الحدود ولنا ان الشبهة دارية فيتحقق مجزئ الدعوى
ولا معتبرا بالبرهان **الحل** بعد الرجوع بعد الاقرار كذا في الهداية وغيره في كتاب
الى هذا ولا معتبرا بالبرهان **الحل** بعد الرجوع بعد الاقرار كذا في الهداية وغيره في كتاب
في فصل كيفية القطع **مسألة** زبد ابن مديون لان عور ماله من يجرى سرقه
ايذكر نفسه اخذ ولو سرقه ثوبه ثياب او يجرى سرقه ثوبه ثياب
يقسمه حقه جنس اخذ ايدم في كل قطعون خلاصا من الورع **الحل** في خلاص
حقه جنس ولو سرقه ثوبه ثياب او يجرى سرقه ثوبه ثياب
تفصيله من معلوم الورع وعلى هذا يخرج السرقه من التغير وحاله كالماله لان الورع
لا يخلو اما ان كان سرقه من جنس حقه او اما ان سرقه من جنس حقه
فان سرق جنس حقه بان سرق من عشرة وعشرة فان كان دينه خلاصا لقطع
لان الاخذ مبالغ له ظفر جنس حقه ومنه الحق اذا ظفر جنس حقه مبالغ له اخذ
واذا اخذ من جنس حقه وكذلك اذا سرق من اكثر من مقدار حقه لان بعض المخذ
حقه على الشيوع ولا قطع فيه كذا في الباقي كما اذا سرق ماله كسرقه فان كان
دينه مؤقلا فالتيار لا يقطع وفي الاحتسان لا يقطع وجه التباين ان الدين
اذا كان مؤقلا فليس حقه الاخذ قبل حلال الاجل الا ان كان للغير ان يستقره

فصار
منه

منه فصلا كما اذا سرق جنس وجه الاحتسان ان حقه الاخذ ان لم يثبت
قبل حلال الاجل فليس حقه الاخذ حتى لا يقطع وجه الاحتسان ان حقه الاخذ ان لم يثبت
في تأخير المطالبة لا في سقوط الدين فتيام سبب ثوبه كشيءه وان سرقه
حقه بان كان عليه حرام سرقه من دينار او عروضا قطع وكذا اطلق الاخي
وذكر في كتاب السرقه انه اذا سرق العروض ثم قال اخذت لاجل حقه لا يقطع
في كل مطلق قول الاخي على المطلق وهو ما اذا سرق ولم يعل اخذت لاجل حقه
لانه اذا لم يعل فقد اخذ مالا ليس حقه اخذ الا ترى انه لا يصير قصاصا الا
بالاستبدال والكرخي ولم يثأر ولا اخذ ايضا فكان اخذ بغير حقه ولا شبهه
وهما يدل على ان لا يعتد بخلاف قول من يقول من الغنم ان لصاحبه الحق اقطع
بخلاف جنس حقه ان يأخذ لانه قول لم يعل بل يعل كسلف فلا يغير خلاصا من الورع
الشبهة واذا قال اخذ من لاجل حقه فقد اخذ من ماله لانه اعتبر المعنى وهو الماله
لا الصورة والا ماله سعي الماله متجانسة فكان اخذ غنما لا يقطع
فلا يقطع ولو اخذ صنعا من الدار لم يقطع من حقه او ركب ولم يقطع لان
من جنس حقه من حيث الاصل وانما اختلف من حيث الوصف الا ترى انه لو ركب بغير
حقه ولا يكون مستبدرا حقه في كسره والسلم مع ان الاستبدال بيد المصروف
والسلم لا يجوز واذا كان المادون من جنس حقه من حيث الاصل ثبت شبهة
فتتحقق بالحقيقة في باب الحد كما في الدين لا يجل ولو سرق حليا من فضة وعلية
او حليا من ذهب وعلية دناير يقطع لان هذا لا يميز قصاصا من حقه الا بالاختصاص
ويكون ذلك سيما واستبدلا فالشبه العروض وان كان السارق استبدل العروض
او الحلي وجبت عليه قيمته وهو مثل الذي عليه كعبي فان هذا يقطع ايضا
لان المقاصد انما تقع بعد الاستبدال فلا يوجب سقوط القطع ولو سرق مكانت

من ان النفي للمكر المصنف وعسا اسما
لكنه على خلاف تسليحي زياده
من ان النفي للمكر المصنف وعسا اسما
لكنه على خلاف تسليحي زياده

واعتبرناه

[illegible]

قد بقاء بفضيلته ومأواه جهنم وبئس المصير ^{الافتقار} لا فتال او تحبب الى الفية
 اى سيرة الفتال بالكرة على العدة وجانب كرهى تحبب الى ان تجاز قبة جده الم فبال
 يجوز تحبب الى فلان اذا انتم الى فلان والفتنة الفتنة والمجاعة واختلاف اهل التفسير فقال
 قتاده والفتنة كما هذا لوجه بل خاصة اذا لم يكن للمسلمين فيه يتجاوزون اليه
 غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان معهم والكفر على انهم ليسوا بهذا الكفر والفتنة
 من الكفر على ما قاله من كسر الكبار لا كعاد فبهت وتكلم الجهاد الغزاة ^{الافتقار}
 وقال ابن عظيم الوفيات الشريعة فكل واحد منكم على ما كان وقدرت ^{الافتقار}
 ثم ان كان عدد المسلمين مثل نصف المشركين لا يحملهم الغزاة منهم فكان الحكم ^{الافتقار}
 انهم اذا كانوا مثل المشركين لا يحملهم الغزاة كما قال الله تعالى واشتبهتم ^{الافتقار}
 عشرين صابرون يغلبوا ما يتين ومن اغلب الله انتغالب فليس استغنى ثم خفف ^{الافتقار}
 فقال لان خفف الله الحقوله وان يكن منكم صابرة يغلبوا ما يتين وهذا اذا كان
 قوة القتال بان كانت مع المسلم الساحة فاما من لا سلاح له فلا بأس بان يقر من
 مع السلاح وكذلك لا بأس بان يقر من يجرأ اليه مع السلاح الرمي الا ترى ان له
 ان يقر من باب الحصن ومن الموضع الذي فيه يجرأ بالمتجسعين عن المعام
 في ذلك الموضع وعلى هذا لا بأس بان يقر الواحد من الثلاثة الا ان يكون المسلمون
 اثني عشر الفا كلمة واحدة في لا يجوز لهم ان يقر او ان كثرة العدو ولا النبي
 قال ان يغلب اثني عشر الفا غزاة ومن كان غاليا فليس ان يقر وقد ذكرنا
 رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية قبل محمد وانا فيهم
 فخاص المسلمون حصصا يعني انهم اموالهم فلما قدم من المدينة فلما نحن المراد
 فقال عليه السلام بل انتم انتم انتم في سبيل الله انكم في في والمراد بالحق الرابع
 الى القتال في سبيل الله يعني كان هذا منكم تحبب الى انكم في في لوجه الجهاد

في سبيل الله

في سبيل الله تعالى قال محمد بن محمد بن قيس الوعيد الشافعي وهو المختار في سبيل الله
 واني ان ابي ح حتى قتل فقال عمر رضي الله عنه من رحم الله ابا عبيد او انما الى
 كنت له فية في هذا بيان انه لا بأس بالامر ادا ابي المسلم من العدو ما لا يرام
 ولا بأس بالصبر ايضا بخلاف ما يقول بعض الناس ان القاء النفس في الهلاك
 بل هذا تحقيق ببدل النفس للبقاء ورضاء الله تعالى فقد فعله عبد الله بن مسعود
 منهم عاصم وثابت وعبيد الله بن عمر واني علمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بذلك ودفعتنا الله لا بأس به والله الموفق من شره السيد السرخسي في باب
 الغزاة من كسر خفف **مسألة** يريد صاحبنا ذكر يري ذراعة صالح اكن كسر
 صاحبنا ذراعة خراج ان اغني طلبة فالزواجر **الجواب** اوله بوجه بارده
 اكثر التمسك خراج مناسه ذراعة عشر احد اوله وعجوز عشر اطلاق
 اوله بوجه عشر سباحي مصر في ذراعة ذراعة قد تار ب خراج وجوبه
 كفايتا يدركي اصول وفروعه مبرهن ومبين ذرا وان عطلها صاحبها
 فعليه الخراج ان التمكن صار ثانيا وهو كذا في قوله وقالوا من استل الى
 اهل الامرين من غير عد فعليه الخراج الا على لانه هلالة في صبيح الزيادة وهذا يعرف
 ولا ينبغي به كذا يخرج الطلعة على اهل الاموال الناس من هداية في كتاب السير في
 باب العشر والخراج **مسألة** دار اسلام ده مسلم نامة اولان كسنة تدايد فيك
 يا ستمنا من جاسوس اسرار مسلمي دار حبيبه اولان كسنة بعلام ايمه لرب
 ثابت وقطاهر اوليحي من بذر لره شرعا قتل لازم اوله **الجواب** اولان لازم
 اولان عليه سنة عقوبت وذقي به حبس في ستمنا في بلانا غير دار ذرة لازم
 كلور اما ستمنا من اما ستمنا بومقوله فساد انهم عظم وطاولي قتل لازم
 كلور ذكوره في صلكه في مشرور عدو واذا وجد المسلمي ذكوره في ستمنا

قوله اذا جاز الساحة من استل الى
 من عجز عن الجهاد فادفع اليه
 ولا تتركه في داره ولا في دار
 كذا في كتاب الاموال في باب
 كسنة بعلام ايمه لرب
 لا على كل القوار من ستمنا
 اما قبل هذا كان يدعي
 فياخذ خراج ذكوره في ستمنا
 وعنده ان
 عتابة

عينا للمسلمين يكسب اليهم بغير انهم قاتلوا بذكر طوعا كان لا يقتل ولكن الامام ^{يقتل}
وقد اشار في موضعين في كلامه الى انه مثل لا يكون سلا حقيقته فانه قال من ينجي
وقال يجمع غنمه ولم يسل بغيره وقد بينا انه في حق المسلمين يستعمل لفظ التعمير
في هذا الموضع وانما يستعمل هذا لغير المسلمين لانهم قالوا لا يقتل لانه لم يترك ما حكمنا
باسلامه فلا يجوز في الظاهر ما لم يترك ما به دخل في دار الاسلام ولانه حل على ما صرح
لاخيه لا اعتقاد وهذا الحسن الوجهين وبه امرنا قال الله تعالى فيسعون احسنه
وقال صلى الله عليه وسلم يفرزكم فخرنا وخذوا حدكم الحديث الى ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هنا يا عمر قل ان الله اطعم على اهل بدر فقال اعلموا ما سئتم فقد غرت لكم فلو كان كافرا
سئتم للمسلم ما ترك صلى الله عليه وسلم اقامته عليه وفيه ترك قوله تعالى يا ايها الذين
لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء فقد سماه مؤمنا وعليه دل قسمة ابي لبابة
استشاره بقرينة فامر اجمعه على صلته خذ من يخرجهم انتم ان تركوا على حكم رسول الله
قتلهم وفيه ترك قولهم يا ايها الذين آمنوا لا تحذوا الله والرسول وكنوا فصول هذا في
فانه يرفع غنمه ويستوعب السجين ولا يكون هذا من تنصا للعهد لانه لو فعل لم
لم يكن يرافقا ابانه فاذا فعله حتى لا يكون نافضا اما نفاضا لا يتركه لوطي
المرتبة يقتل واخذ الامر الى من يرافقا لهم وان كان قاطع الطريق محاربا لله
والرسول بالنظر في هذا الوجه وكذا لو فعله مستأنيا ايضا فانه لا يبرأ فضا لاسانه من
ما قاله الوقط الطبري لانه يرفع غنمه في جميع ذلك لانه ترك ما لا يحل له يقتله
الحاق الضرر بالمسلمين فان كان حين طلب الامان قال للمسلمين قد استأنتكم
عينا للمسلمين او امننا على انك ان اجبرت اهل الحرب بعودة المسلمين فلا امان
للمسلمين بحالها فلا بأس بقتله لان المعلق بالشرط يكون معروفا قبل وجود الشرط
فقد علق امانه ههنا بشرط ان يكون عينا فان ظهر انه عينا كان حربيا لا امان

هذا هو الوجه الذي عليه
الشيخ في هذا الموضع
والوجه الثاني في
هذا الموضع هو
ان قوله لا يقتل
هو في حق المسلمين
ولا في حق الكفار
والوجه الثالث
هو ان قوله لا يقتل
هو في حق الكفار
ولا في حق المسلمين

فلا بأس بقتله

وان احيانا يصلي حتى يصير به غيره فلا بأس بذكره وان احيانا يحل قتله
ولا يقتل فلا بأس به ايضا كغيره من الاسراء الا ان لا يولي يقتله ههنا يعني
فان كان مكان الرجل امرأة فلا بأس بقتلها ايضا لانهما فصلان الحاق الضرر
بالمسلمين ولا بأس بقتل المرأة في هذه الحالة كما اذا قاتلت الا انه يكرهها
لانها عورة وستة الصورة اولى وان وجدوا علاما لم يبلغ هذه الصفة
فانه يحل فيه ولا يقتل لانه غير محاط به فلا يكون قتله جنسية يستوجب
بخلاف المرأة وهو نظير الصبي اذا قاتل واخذ اسيرا لم يجر قتله بعد ذكر
بخلاف المرأة واذا قاتلت فاخذت اسيرا فانه يجوز قتلها والشخص الذي
لا قتال عنده ولكنه صحح المقتل من المرأة في ذلك لانه محاط بها وان
المستأمن ان يكون فعل ذلك وقال الكتاب الكفر وجوبه معه انا وجهته
في الطريق واخذت فليس ينبغي للمسلمين او يقتله من غير حجة لانه اس باعيا ^{الظاهر}
فالمثبت عليه ما ينبغي امانه كان حرما قتله فان هدوه بغيره قيد
او حبس حتى اقر بانه عيني فاقراه ليس ينبغي لانه مكره وافرار المكره
باطل سواء كان الاكراه بالحبس والقتل ولا يظهر كونه عينا الا بان يقتله
غشوع او شهد عليه شاهدان بذكره تقبل عليه بذكر شهادة اهل الذمة
واهل الحرب لانه حرب فينا وان كان مستأمنا وشهادة اهل الحرب
حجة على الحجة وان وجد الامام مع مسلم او في مستأمن كتابا قيد
خطة وهو معروف الى اهل الحرب فيجوز بعود المسلمين فان الامام
يجب عليه ولا يضرب بهذا العذر لان الكتاب محتمل فقله مقول والخطة ^{الخط}
فلا يكون له ان يضرب مثل هذا المحتمل ولكن يجب عليه نظرا للمسلمين يستبشرون
سبيله ورد المستأمن الى دار الحرب ولم يدعه بغيره بغير هذا في دار الاسلام

الخط يثبت الخطية

برما واحدا لان الويعة في امر قد نكثت وتظهر للدار الاسلام عن مثله من اياها الذي
فوق في شمع التبر الكبير للرحمة في باب العيون بصيلة المسكونة **مسألة** كونه رة
عنق انسان كتاب قد به نكره عهدي لاسم كل في **الحجاب** **مسألة** كونه
قلعة امر او لغيره وكل من من انصار المشرق ظهر عليه الامام عنقه وصار لهم عياله فمته
وفيها كتاب قد به منقوع من الصلوة فيها وامر ان يجعلوها ساكن ولا ينبغي
ان يمد بها وكذا كل من جعلها الامام مصرا ولو عطل الامام هذا المقدر وكروا
اقامة الجمع والاعقاد والمرد فيه كان لاهل القرية ان يعيدوا اما شاء لانه عاد
قد بين كانت من السنين البدائع في آخر فصل واما بيان ما يؤخذ به اهل الذمة
مسألة كونه نكره في ولد قد به من لونه سورنا وطبل وسائر آلات لهم ليس في
فوق كونه من لونه كل في كل قرية وفي اهل الذمة او من
اظهروا فيها الفساد والسوق والزنا او ايتان الفواحش التي يخرجون عنها بينهم
فانهم ينعزلون الى ذلك وكذا كل الرمي والطاير والفتا ومن كشش من ذلك كمن
ولا ينعزل في الرساوق والسواد من سيجل في احوال الكتاب ومن ينعزل في الرساوق
واللعبة الحرام وتظهر في السواد من السجج في احوال الكتاب **مسألة** سباهيه
تبار في يدي صله مبدع اجر في **الحجاب** صله ابد في تبيين وعنده بيان
او لتمد اجرة اضمالي وقد لانه لا يجاز على الجهاد باطل كما في شرح الشرح الكبير
في باب من الجبابل **مسألة** سباهي رعايا سن في عشر الدف في صكره سكر كبله بركله
سباهي لاهل الجبابل **الحجاب** امر حرجية اولوب طاق كسود سدا في سلطان ابله
اولو دارا في سب لال ان ايسه في رعايا صا لى ابله اول مقدار سنة وير ما كونه
تقبل ابله كرايسه اولو قالوا انها به الطاقه ان يبلغ الواجب نصف الخارج لا يرد عليه
لان التصفيف من الانصاف كل في سب الهداية من باب العشر والراجح في نوع **الحجاب**

خزينة

من وظيفة عرضها اذا كانت الارض للتعليم بخيرها بالانفاق واما الزيادة عليها
ففي سواد العراق وبلده موظف الامام عليها لا يجوز بالانفاق وان كانت الارض
تطبق كونه في العشر والراجح في عصام اما بلده اراد الامام ان يوطنها ابتداء
قال في الزيادة ان على قول به يوسف حجة الله ولا يجوز وعن ابي ح في محضر عصام
وقال محضر حجة الله بخير وعنه حجة الله يوسف ح بعد امدون في ايا
ويظهر هذا في سب واهتمام القاطن وذكر محضر في تسيير طاقه الارض لا يرد
على نفس الجاهل هكذا في الكمال ومدي عن اودين رشيد عن محمد في تفسير
آخر فقال يترك اكل رجل منهم من زعمهم ما بقوته بقوت عياله وبذلقة الى ان يعود
من قابل والله تعالى اعلم من زكوة التمتع قيل كتاب الصوم **مسألة** زكوة من
يقتن جارية في اوب وطى ايتك استكده اسلامي وصنف قادره او للملح في كونه
الحجاب اسلامي وكذا صنف بون بونك كونه ذنبه ثم ظنهم سكا بونك كونه
ديربا ولما في نعمه يكفيايت ابدرو لو قال انا سلم وصنف الاسلام في
ان يصفه فانه يشيخ السليم ان يصفوا الاسلام ثم يقولون له استك
فان قال نعم فهو مسلم وان قال ليست هذا قال انا اعرف هذا الذي دعوناك اليه
قال نعم لم يقتل وكان في وان قال لا هذا الذي يقتلوه واما الذي لا يقتلوه
له الامام ان يخل في هذا الذي دعوناك اليه فان قال لا في ذنبه بعتته وبهد الفصل
يتبين **الحجاب** في سبيله الروجة والحجارة اذ استوصى بها الاسلام فلم ينعزل
ينبغي ان يصف الاسلام بين يديها ويقتل انا عليها وطى بونك كونه هذا فاذا قالت
نعم فذلك يكفي وتكون وطى سبيله كل منها وطىها بالكتاب والكتاب السليم
في باب ما يتكلم به الرجل فيكون امانا **مسألة** زينة في كونه في اولوب عماله قادره
او لما كنه غنجا او ينجو جز به في **الحجاب** **الحجاب** زينة في كونه في اولوب عماله قادره
او لستد في استور لو من صلا في اكثر السنة ولما في حكم الكل ولو اسلم الرجل في

او مات كما فرغت من حيزه خلافا للثبوت في حيزه الله تعالى عليه السلام ليس عليه
 في وجوب الجزية على المسلم مطلقا ابتداء وبقاء ولا فائدة بقاءها بعد الموت الاسلام
 فانما هو من الغاية المطلوبة لا من الغاية المرجوة من الجزية ولا من الغاية المطلوبة
 لا يتحقق بعد الموت والاسلام فانما هو من الغاية المطلوبة من الغاية المطلوبة
 بنحو وجوب الجزية لانه لم يبد منه سبب لوجوب الجزية لعلها تكون كافية وافية جزاء على كونه
 فاذا عري احد جانبي الغاية المطلوبة به في الحرب منتفيا بقتية النسيان والوصف
 عليه سنون لم يؤخذ الاخراج السنة التي هو فيها عند الجزية من لان الجزية والاصل لا يتغير
 في كل سنة وانما يتحقق الجزية في المستقبل وعندها يؤخذ جميع ما مضى من السنين
 لانه ليس للبدء الذي تأخر في استطاق الواجب في سائر الدورات الواجبة في كل سنة
 السرخسية في باب الجزية **سنة** سفره اولان ذلك باهين وكلي عرو ويزيد على ذلك
 نزل اليك وكيل ابرو من عشرين اوقية من الذهب كل عيار اوزن من ذهب ودرهمين
 مسفرن عرو ودرهمين اوزن من الذهب في اوج الى يد من صكره فرت اوله ودره من حكي
 اولان عري الماغنة فاحر اوله من قبل العيش فرت اوله من قبل الماغنة استبد في
 قبض ابرو **الحرب** عرو من قبل خراج مناسمه اوله من قبل من حكي ابيجي وافر سنة
 فرت اوله من قبل خراج مناسمه ابيجي ودره سنة ودره من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل
 في نصف السنة ودره من الماغنة من قبل الماغنة اسم لا يضر اليهم لانه صله فلا يكره
 قبل القبض كالمراة فاذا ماتت وها منقته منقته منقته في ذمة الزوج واسم الماغنة ابيجي
 من قبل الماغنة وانا حال من مات في نصف السنة لانه لو مات في آخر السنة يستحب من قبل الماغنة
 لانه قد اوفى بها في غير ذلك يكون اقرب من الوفا من قبل الماغنة في كتاب السير قبل الماغنة
سنة دار الجزية ودره من قبل خراج مناسمه عرو ودره من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل
 عرو ودره من قبل خراج مناسمه عرو ودره من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل الماغنة
 ودره في الغاية والباقي اذا قتل العادل ابيجي القمان عندنا واما ما قاله الشافعي

في جزية الجزية
 في جزية الجزية
 في جزية الجزية

في القديم انه يجب القمان وعلى هذا الخلاف اذا مات الميرت وقدرت لنفسه او ماله
 معصوما او قتل نفسه معصومة فيجب القمان اعتبارا بما قبل المنفعة واما ما اطلع
 رواه الدخري فلا لانه اختلف عن قاسم والفاي من ماله من قبل المنفعة اذا ضمت اليه
 المنفعة في حق الفع كما في منعة اهل الحرب وناويلهم وهذا لان الاحكام لا بد منها
 من الارام والارام لا اعتقاد الا باهية عننا ويل فلا الارام لعدم الولاية لوجود المنفعة
 والولاية باقية قبل المنفعة وعند عدم الشاويل ينبت الارام اعتقادا بجلال الالام لانه
 لا منعة في حق الشايع من هذا في كتاب السير في اثباته **سنة** ويزيد على ذلك
 سلا بنكدر استا بنو كيدر الكي حديانكدر دار الجزية ودره الاسلام او ما سنده فراج
 واقع اوله من قبل خراج مناسمه عرو ودره من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل
 بنم من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل
 عن الجي الماغنة من دار الاسلام من دار الاسلام اجاب ليس هو من دار الجزية
 لانه لا فهو لا احد عليه من قاري الددابة **سنة** فاضى ودره من قبل
 وجامع شريف وارايين اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل
 سلا بنكدر سنة كلوب كز من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل
الحرب لانه اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل
 تعطل باجود تفلد وارايين من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل
 واختلف الرواية في سكنهم بين المسلمين والمعتد الجوز في حالة خاصة
 ويدر وك ابن نجيح خطا ايدوكين ابيجي الاسلام منقضا الله تعالى الي يوم النصارى
 التبريد بركة قال مراده من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل الماغنة فاحر اوله من قبل
 في الكتابان الجوز مقتد بما ذكره المألو في قوله هذا انما يكون اذا كان لا يعطل بسبب
 سكنهم بما مات المسلمين او تفلد فلا يكون من السكن فيهما ويزيد على ذلك ما صير

في جزية الجزية
 في جزية الجزية
 في جزية الجزية

في جزية الجزية
 في جزية الجزية
 في جزية الجزية

انه كان بالبصرة يوم التوبة وفي ذلك اليوم بمكة ان من اعتقد جواز ذلك كفر
والانصاف ذكره الشيخ في كتابه في بيان الحق في النسخة بنور واحد من الاولياء
هل يجوز القبول فنقص المادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جاز عند اهل السنة
مقاصد سبيل الزعفراني عار وجميع اربابهم اذ هم راواهم بالبصرة يوم التوبة وفي
ذلك اليوم بمكة واجاب له ان ابن مناذر كان في مكة انه يكثر من معتق جواز ذلك
ويقتل بسبب ذلك الكرامات افاضه الخيرات اما جازله ولا الطول عليه الكفر ولا الجحش
لوسف المعروف بالحنيفة يكثر من سبب نقم التارك في القاطن الكفر في آخر
امراءه قالت له **سيد زيد** والله تعالى في ذلك يسيح يدك فموت في ذلك
شعرا تارة في **الكتاب** عمرو اول زمانه معصية د. ابيه كافر اولي عهد في ذلك
ونطاق اكر الله تعالى في خوف المناجى امره وكل ابيه سنة لان اموال قال الله
قال لا قبل ان في معصية فخره وهدده فقال له كفو فان في امر لا يجادني
لا سبب في كتاب القاطن كفو يقول اسلاما او كفو في الفصل كذلك في كتاب
سيد على عهد المنزل في ان شريف قرات ايدونه لا تزل في **الكتاب** لا تزل في
راءة القرآن على وجه الهزل او في وقت ضرب الدف في الغضب كمن سب النبي
كتاب القاطن كفو قبل كتاب الكراهية **سيد زيد** من تزل اول قد اسلام عرض
يه اسلامه كل ذلك تغيرها اول في **الكتاب** برفاءة كره اولي اموال من اتبع
الوسيلة د. كره اولي اموال من اتبع في ضرب جبري قد في نصيح
اول من تزل ما حردت تاجيل سيرة توبة طلبة اول اسلامه طلبة مقبول
اول اموال ما يه ضرب بيد و جبري اول في تاضع توبة ظاهر وباطن اولي
اطلاق اول تزل بوقوله د. تزل اول تزل امام اعظم من بوقوله اوجه في جبري
اول تزل من تزل كره في ذلك الاسلام نفوذ باقية تعالى من مقبول مطلق

عن كل يوم

عن كل يوم عليه الاسلام وان تكررت في ذلك في التواضع في اصحابنا انه اذا
تكررت منه ضرب ضربا متوجعا ثم جبري الى انظر توبته وحششه واما قال
وهو مستحب لا سيأتي على انه يكثر من سبب في كلامهم منها في الحيلة لا بد من
عن الاسلام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لا يبلع الدعوة فيه ايمان الى
ان اليهودي اذا اتقى او بالعكس لم يجبر على الاسلام كما ان تجسس احد فان الكفر
كلمة واحدة في الحقائق وغيره من شرح التباين لولا ما اخذ قوه في كتاب
الجهاد وتوبته ان ياتي بالشهادتين ويبتغي عذر التوبة الذي استقل اليه
وان ما يه اريد تانيا فحكم في المرة الاولى انه ان تاب في المرة الثانية
توبته وكذلك في المرة الثالثة والرابعة لوجود الايمان ظاهرا وفي كل مرة
لوجود دليله وهو اقرار الحافل وقال الله تعالى ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم
نزلت الايمان له بعد وجود الرد منه والايمان جعل وجوده الا انه تاب
في الرابعة بقوله الامام ونجلي سبيله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا
تاب في المرة الثالثة حبسه الامام ولم يجبه مستحب حتى يري عليه خشوع التوبة
والاخلاص سببا في السيرة في احكام المرتد **سيد زيد** بركة ده تقرب والعبادة
تغير ابدن حاكم تلاف في كل **الكتاب** ابن منذر وكسند بلرم في اولي د. حردت
تغير واجبر د. بويون مشر كور لم يسنه كل كبر في اية على ايد في بيان
لا تزل والايبلد في سنة ابلد على اية حاكم رفع اول تزل كره وقال اصحابنا ايضا
فان لم يتب في الرابعة قتل دون استنابة وان تاب ضرب ضربا وجعا
ولم يخرج من السجن بظهور عليه خشوع التوبة قال ابن المنذر لا تزل
وجب على المرتد في المرة الاولى ادبا اذا رجع وهو على مذهب مالك والشافعي
والكوفي انتهى ما حكاه القاضى عياض من سبب السبل في الباب الاول

هذا هو الذي يروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا تاب في المرة الثالثة حبسه الامام ولم يجبه مستحب حتى يري عليه خشوع التوبة والاخلاص سببا في السيرة في احكام المرتد

المستزجب في كل وقت له واما السائر فلا تنفع على احد التضرع وصورة المسئلة
 ما ذكر في منقحات كتاب السير في التضرع في كل وقت له واما السائر فلا تنفع على احد التضرع وصورة المسئلة
 وهذا عبارة رجل دفع الى فقير من المال الخواص **سورة التواب** ياخذ ولو علم الصفا
 فدعا له واسم المصطفى كذا جميعا انتهى كلامه ووجه التكفير مع العالم بالعلم بالحرمة
 اذا رجا التواب بوزن بالاسم لا بالان التوابا فاجعل للداخل واذا كان المال
 حلالا اما اذا كان المال حراما فمذنب عليه وتوابه لمسا حبه وكذا لو ادعى المصطفى
 بانه حرام فبشارة الى رضاه بذلك العمل كذا في الاصل **باب التوبة** ووجهه
 ينبغي ان يكون لو كان المؤمن اجنبيا غير الفاحش والعايق وهذا فرع كثير من الناس
 غافلون وبعض الجهال فيه واصفون بل كثير منهم من يهرب من وجهان في فصل السير
سورة زناؤه مشابهة بغيره فاشاق وشناق سلاطه شرعا لا لزم طوره
باب حرام اوله وغيبه اهل حرام ايدى في ظاهره من يكون اوله حلالا
 زناؤه كسرك ايدى في باهره من يتدبره فظن عظيم ولو تدارك لزم اوله حلالا
 فاسم الله اوله بغيره بل هو في المعين كونه الحلال واقناه جرمه او كونه حلالا
 شخ لا سلام متعنا الله تعالى اليوم القيام حضر نزل في استغنا اوله من قوله
 لان اوله بغيره بغيره وبالجمله وفي اري لا متيدا ولانه في حذر كذا لو توفرت
 البهوى في المصالح دخل كسركه ولم يدخل من سبب التوبة وبطل كسركه وهو
 غليظ بقدر الاصبع من المصروف او الصغير منه الذي على وسط وهو غير الزنا فانه
 من الارش من جهاد القدر والفر في فصل في الجزية وكسركه في التضرع فكسركه
 سعادا من ايدى في الارش من المصروف في كل خط غليظ شديد وفي وسطه
 اما ليس لهامة والارثان من الارش من ذكره في وفيه حبا باهل الام فلا يؤدو

في ذكر

في ذكره وورد بان كان اخفا فابهم في خاف في فصل في اهل الذمة
سورة زناؤه مشابهة بغيره فاشاق وشناق سلاطه شرعا لا لزم طوره
 اياه ايدى في باهره من يتدبره فظن عظيم ولو تدارك لزم اوله حلالا
 اطلاقا ولما ز اراء اريدت المبادي باسنة ثلثا اخذت من دين النصاري
 حرم على زوجه وان اسلمت ايت تجددين التكاخي فانه لم يدرم في تجددين الطاخ
 لا يكون في تصحيحه فتجسس كالتجسس في جرمها الا اذا ضمت بالزوج لان اثناع
 النطخ حكم الردة فاذا استتمت عن تجددين المقد في غير تاييد مصرقة على الكفر
 فتجسس الى ان تنوبه كذا في تجددين المقد في غير تاييد مصرقة على الكفر
 في الباب الاول **سورة** نور وكوني تقظيم ايدى اوله كونه تقظيم ايدى سبور كيد
 كسركه شرعا لا لزم طوره **باب** اوله كونه تقظيم ايدى كذا في تجددين
 تجددين ايمان وكاخ لا لزم طوره تجددين ايدى كونه تقظيم ايدى كذا في تجددين
 ان اراد به تقظيم في كل اليوم كما يقظمه الكفرة يكون كذا وان فعل ذلك لاجل
 والتشم لا تقظيم التبر لا يكون كذا وان اهدى يوم التبر الى انسان
 شيئا ولم يرد به تقظيم ذلك اليوم وان اهدى شيئا على عادة الناس لا يكون كذا
 وينبغي ان لا يقظم في هذه اليوم ما لا يقظم في ذلك اليوم ولا بعده بخير من التشبيه
 بالكفرة وعلى الامام ابي حفص الكبير اذا عبد الرجل في سنة ثم جاء التبر واهدى
 الى بعض المسلمين بيضة يريد به تقظيم اليوم فقد كفر بالله واهبط عمله فاصح
 في كتاب السير في فصل ما يكون كذا من المسلم وما لا يكون **سورة** صلى الله عليه وسلم
 ارباب سلوك جميع اذكار واعباد الله غرض اهل قلبه ما سوي الله من تفرع وحناب
 قدس توجب روي بخواطر اخيه لربي اناله ايجده ادا بقرينة اودر ذكر
 جهري به مداومت اليه مرات ذكر الله من قلبه من اذكاره بحسب الاستعداد

من ذلك كان ضامنا وجه الضمان انه قطع قطعا غيرا دون له في غير
 لعدم ولا ينفي غير الحفظ بخلاف ما رخصته باذن الحاكم او حق الحكماء
 نسبت جارية فانه لا ضمان لوجود الادنى من شريح ابن وهبان في فصل كتاب
 اللقطة **سئل** برود على غل في ابوكنة او غل مدد برب دعوى المالك
 بادخري زاده شرعه حله سئله نسبتي الطوبى **الجواب** ان كبر جسد
 بيان امير اولي وعلامت وضو او نماز بينه وبين الله او لغيره المكي في شبه
 اقامت امير ايكسندري في نيابته طور مدعي اكثر اولى لي امام اعظم **سئل**
 سمع اولي وارجر او يوسف روح ايكسندري اولوب زياده دن او كما قل
 او لشي امام محمد رحمه الله عليه فابر او لشي بوجلا اولدقه حرماده وروحي
 تصديق يا خرد قابله شهادتي يا خرد بينه سي كر وان كانا خري مسلمين
 فان وصف احدهما علامته في جسد والواصف ابلع عندنا وعند الشافعي و
 يرجع الى القاييف في خذ بقوله والصحيح قولنا لان الدعوتين متى تمت
 يجب العمل بالراجح منها وقد روي احدهما بالعلمة من لانه اذا وصف العلمة
 ولم يصف الاخر دلان بدع عليه سابقة فلا بد كقولنا من دليل والتكليف
 هو العمل بالعلمة من قوله تعالى خير اهل نكاح المرأة ان كانتم تهتدون
 قبل تصديق وهو من الكاذبين وان كان قيصه قد من ذنب فكنيت
 فهو من الصادقين فلما راي قيصه قد من ذنب قال انه مكشوف ان كسرت
 حكى الله تعالى عن الحكم بالعلمة من غير الاثم الساكنة في كتابه لم يغير علمهم
 والحكم اذا حكى عن غيره في فصل الحكم بالعلمة من غير الساكنة شيئا لنا
 سنداءه ولذا عند اختلاف الروايتين في سماع البيت غير ذكر العلمة من
 وكما جهتها وان لم يصف احدهما العلمة لم يكون ابنا لهما اذ ليس احدهما

بالاولي

بالاولي من الاخر فان اقام احدهما البينة فواضح ان اقاما جميعا البينة
 يحكم بكونه ابنا لهما لانه ليس لاحدهما بالاولي من الاخر وقد روي عن علي بن ابي طالب
 تعالى عنه في مثل هذا قال ابنا برثها وبرثانه هو للباقي فان ادعاه اكثر
 من جليلين واقام البينة رويها وحنيفة رحمه الله بيع من غيبة وقال ابو
 من اشترى ولا يبيع اكثر ذكر وقال محمد بن بيع من ثلثه فلا يبيع اكثر من ذلك
 هذا كان المدعي رجلا فان امرأة ادعت انه ابنها فان صدقها في
 او شهد بها لهما العاقل او قام البينة صحته وعونها والافلا لان ذلك
 حمل النسب الغير على الغير انه لا يجوز لما ذكرنا في كتاب الامارات من المذبح في كتاب
 قيل كتاب اللقطة في فصل واما بيان حاله **سئل** **اللقطة**
 زيد بيانه بولد في مالي يجوز ان يحفظ ابوه بعد ارقاضه له عرو وبيع
 ايكى صاحبه ظاهر اولوب عرو من طلبه ابوه ملاك ايد وكنى ثابت ابوه للملحة
 قادر اولوب **الجواب** اولان ثم بعد ذلك احضر مالهما ليس نفقته
 ان كان البيع بالتراضي وان باع بغير التراضي فاقبته فان شاء جاز البيع
 واخذ الثمن وان شاء باطل البيع واخذ عني ما له من خلا من كتاب اللقطة
سئل ياوه بار كبر نفقة تدبر وثلث بعد صاحبه كل ما شئت ابلد كرج
 نفقة سن وپر مدده عناد ايد كبر شعرا حبسني اقلر ووقسم ويريح بار كبر
الجواب فاصح بار كبر بيع ابوه اتفاقا ولمان دفع امير وان ابي ان فوري
 باعها القاصد فاعلم قدرها انفق من المباح في آخر كتاب اللقطة **سئل**
 زيد بيانه بولد في مالي يجوز ان يحفظ ابوه بعد ارقاضه له عرو وبيع
 عني او لمعين بر فقيره تصدق ايلد كبر صاحبه ظاهر اولدقه شعرا زيد
 طلبه قادر اولوب **الجواب** اولور خبير مرد لوسه صدق في انصاف ابوه ثواب

شوا

ووفقى تصرف ايديهم حال اوزره عمل اليشرا راسه وكيفية عرفة اياهم لدرسه اكا
 كور عمل اوله واما مسئلة استنباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف
 يعمل فيه وذكر في الدخيرة قال شيخ الاسلام عرفت مشهور استنباهت مصارفه
 وقدر ما يصرف الى مستحقته قال يفر الى الممهور ومن حاله فيما سبق من الزمان
 او انه كيف يعملون فيه والى من يصرفه فيبقى على ذلك لان الطاهر انهم كانوا
 يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المصنف بحال السلفين فيعمل على ذلك
 هذه عبارة الدخيرة **قلت** وهذا ايضا ظاهر لا يخفى فيه وهو موافق للشرع
 الذهبية ولا راد بشيخ الاسلام والله اعلم بالصواب خواصه اذ من انفع الوسائل
 في المسائل الوقفية مسئلة خمسة وعشرين **مسئلة** بر مسجد ووقف في البقعة
 بان يسمي في ما مملوك او لوجه اسكنه خرابه لوقفة فضل اهل المسجد باجتماعه
 المسجد وبعض المسجد اذا استغنى المسجد عن ذلك بابر القاضية كذا في القاضية
 هذه الولاية وبغيره لا يجوز لانه ليس لهم هذه الولاية ونظيره مسجد عتيق خرب
 لا يعرف بانيه وبنوا اهل المسجد مسجد اجددا فباعوا العتيق واستفادوا منه
 في بناء المسجد الجديد وان على قول من يري حبان هذا البيع ولو كان المسجد تقفا
 ليجز بيعه الا بامر القاضي وكذا لو كان بجندل المسجد من وقف على المسجد واداره
 ان يربى شيئا منها في المسجد جاز بامر القاضي وبدون ذلك لان الولاية للقاضي
 وقال محمد في اذ كان الطريق واسعا فبني فيها اهل الحلة مسجدا وهذا للنفذ
 بالطريق ولا يمنهم احد من المسلمين لا بأس به لان الطريق للمسلمين وذكر الحديث
 رخصته في تزكته ولا اهل المسجد ان يربوا المسجد بجندل وانباء ويعلموا
 القناديل من مال انفسهم وليس لهم يفعلوا ذلك في مال المسجد الا بالامام القاضي
 لانه ليس لهم ان تصرف في الوقف لا يجوز الا بامر القاضي وذكر في جماعة عن محمد

في الوقف لا يجوز ان يربوا المسجد بجندل وانباء ويعلموا القناديل من مال انفسهم وليس لهم يفعلوا ذلك في مال المسجد الا بالامام القاضي

مسجد
 في طريقه

في رجل بني مسجدا ثم مات فاراد اهل المسجد ان ينقصوه ويريدوا فيه فلم يقدروا
 وليس لورثة الميت متهم وان ارادوا ان يزيدوا من الطريق لم اذن لهم و
 في النوازل مسجد بني اراد رجل ان ينقصه ويبنيه ثانيا احكم من البناء الاول
 وليس له ذلك لانه لا ولاية له عليه من محط السرخس في باب تصرف الموقوف
مسئلة زيد متوفي مال وقف ليجز الدخيرة جاري يدر بيع جائز او لا
 بوقته وقفه على او لما غلبه ولا راجح **الجواب** اختلاف مشايخ واراد قول الشيخ
 جائز او لا لعدم المتعلق بشرط ما بال الوقف دار الوقف اختلف فيه المشايخ
 قيل يلحق بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز وهذا الاصح لان في صحة الوقف
 والتمسك به يلزم بها الوقف طامما كذا في ما قبله او لم يوجد هنا من انقصوا في الفصل
 عشر بعد الورقتين تحيينا كذا في انفع الوسائل في مسائل الوقف في مسئلة
 هل يجوز ان يشتري من غلبة او قاض المسجد **مسئلة** زيد بر مسجد جاري
 ليجز بر مقدار اربع وقفا يلزم وقف صحيح **الجواب** او لو يربوا اهل
 من اعطى راحم في عمارة المسجد وفي مصباحه بعض نظير الهبة وان كان
 بطريق الوقف من جامع العتيق في الفصل الثالث عشر في الورق الثالث
 تحيينا **مسئلة** مشروء وقفه ساهله شهادة جازمه **الجواب** او لان
 واما الوقف فالصحيح من الجواب هو ان الشهادة على اصل الوقف لا ينبغي
 بعد انقضاء قرون وانه يشترك على شرط الوقف لا يجوز خلاصته في كتاب
 الشهادات في الفصل الاول في النوع الثاني فاما الوقف فالصحيح ان تقبل
 بالشهادتين في اصله دون شرائطه لان اصله هو الذي يشترطه في كتاب
 الشهادات قبل باب من تقبل شهادته والشهادة بالوقف بشرائطه
 يحل بشروطه وسماح لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ قبل على وقيل لا

يحل

جارية وقبضها واعتقها ثم وجدها ذات نفع فانه يرجع بمقتضى القسبة فان ظهرها
 الرجوع بعد ذلك طلاقا بائنا كان البائع ان يستقر منه ما ادلى به من القسبة فان كان
 في البيع في فصل يرجع بمقتضى القسبة في الورقة الثانية **مسألة** مدعيه او ذنبه انما اورد
 اوله من دين او حزن دفع ائتمن اليه دائن عدم قبوله فادله **المسألة** اوله
 المورخ اذا قضى امره ما عليه بغير تبليغ على المبرور ذكره في الام في مرفق القسبة وكذا
 البيع في فصل سأل في القسبة **مسألة** مدعيه او ذنبه داري بيع فاسد اليه بيع متى قبض
 ابتدعه بصره مع نسخ طهارة عمره في الدفعة فليكون له فادله **المسألة** اوله
 الدراجم يقتضي في البيع الناسخ ان في البيع الناسخ جميع على البائع رد عين ما قبض
 وفي البيع القسبة على البائع رد عين ما قبض اذا انقضت البيع بينهما ولا يتبع فيما
 بعد كضمة وفي قبضه لفساد الفرض لعدم القبض في كتاب الفرض ورائق والظاهر ان يقتضي
 وهو الصحيح من القسبة في كتاب الفرض البيوع في فصل مسائل الفرض **مسألة** في قبض
 عمره قبل البيع بطلان صغيره لئلا يرد له في كسبه وعمره يكون اشترى ابتداءه
 زيد بغير ائتمن بطلان عمره وعقد فليكون عدم قبوله فادله **المسألة** اوله
 وبيع الجدة والكرش قبل البيع لا يجوز وان منع وسلم لا يفسد جوارحه **مسألة** في قبض
 في الفصل الثالث في مسائل فروع البيع **مسألة** في قبض البيع **مسألة** في قبض البيع
المسألة اوله انما مشيخي بخير رديج شاه ثم باع مسلوخا او كرهنا صرح وبارنه
 التسليم وبخير المشتري من غير البوار في الفصل الثالث في فروع البيع **مسألة** في قبض البيع
 انه عليه السلام كان يبيع النبي في صرغ الغنم والصنوخ على ظهرها فعد ذلك
 ان كل ما بيع في علاقه لا يجوز في البيع في الفرض والحكم في الشا الحجة او شجها اذ البها
 او كارهها او جلودها او دبق هذه الحظ اذ سمى وهذه النبي ونحو ذلك الاشياء
 التي في غلظها لا يمكن ما اخذها ومثلها الا باسناد الحظ والخوب في قسرها

مستوفى

مستوفى من ذكرها اسلفناه والذهب والفضة في تراها بخلاف جنسها
 من بيعه ابي هاشم في قوله ولا الصوف على ظهر الغنم **مسألة** زيد وعبد بن جارية
 اشترى ابتداءه بصره عمره ايمى وارزروا بغير ائتمن بعد عصره فليكون باع
 فترك البائنين ائتمن بينه حصونه ابتداءه عمره وعبد بن جارية من عالم المشتري بغير
 فله زمان اسما ابتداءه ديدكره زيد وعبد بن جارية بغير ائتمن بعد عصره ديدكره
 بوزن او فري حصونه ترك شرعا عليه فادله **المسألة** اوله انما من قبل اشترى
 وقبضها وخاصم البائع في عيب الجارية ثم ترك الحصونه اياها ثم خاصم فقال البائع
 لم اسكنها لا نظرا انه هل يزيل العيب ام لا قال الشيخ الامام هذا ترك الحصونه لئلا يكون
 رضا بالعيب لان يردوها على البائع من قاضيه فان كان البيوع في باب الجارية
 في فصل في العيوب في الورقة الثانية بختمنا **مسألة** دال بيع ايمى وويلين ائتمنا
 ثمن مؤجل اليه بيع ائتمن ائتمن صاحبه ائتمن وويلين ائتمن ائتمن ائتمن
 كفوزة اوله اورد ما بين مشيخي بطلان مال باع هلاكه او لم يذم كل ذلك
 زيد بيا على اسباب صاحبه ويرد في ائتمن طلبه ائتمن الماعة فادله **المسألة** اوله
 بياع عنده ودائع الناس وبضايعهم امره ببيعها فباعها بئتمن مؤجل وسلم
 المبيع للمشتري وعجل الثمن لا راي بالاموال من مال نفسه لياخذ الثمن بعد ذلك
 من المشتري ويكون له فافلس المشتري قبل اداء الثمن وتوى ما عليه كان للمبيع
 ان يسترد ما عجل الاموال ما عجل لام من مال نفسه لانه انما اعطاهم بغير طمان يكون
 الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له ان يسترد من قاضيه فان كان البيوع
 في فصل تصرفات الوكيل **مسألة** عرفى فرق بين زيد وعبد بن جارية بغير ائتمن
 استقر ائتمن سكتين جفته او ائتمن بغير ائتمن ائتمن بغير ائتمن بغير ائتمن
 حالا سكتين ائتمن ائتمن بغير ائتمن ائتمن بغير ائتمن فادله **المسألة** اوله انما

قال الشيخ الامام
 في كتاب البيوع

بعد اخذ وبيع الحزب ما صار خلا او من يبيع واختران فيل فصل في البيع الموقوف
مسئلة زيد عور جاري يبيعه اشتري بركه فلا غنى خفي فبعت كوبري واورد زيدا
 بها الوفتا الري اليه سلم ولد وعين عور ووب ساكنه او لم يبيعه بعد عور جاري
 جاري يبيع ابنته او يبيعه على غيره استواء او لا **الجواب** ان كان زيدا حقيقا
 افرار من عور او لم يبيعه فله ده سقط **القاعدة** باع جاري بغير علمه جاري
 ولم يبيعه ذلك المشتري لكن تسلم الشراعي الجارية وذهبها والبايع ساكن
 كان سكونه من التسليم فكان الجاري كذا في الظاهر من الاشياء والفقهاء في
 في قبل الف الثاني بثلاثة وفي في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الجاني كقول **مسئلة**
 زيد عور اشتري ابنته جاري بغير علمه او يكون بها كسرة او يبيعه او لم يبيعه
 فبعت بغير علمه لا استبراء من يبيعه بغير علمه تسقط له حلال او لا **الجواب** اولان
 اما كتابها من حيث كونه او من حيث كفاية او من حيث كونها قد تصدق بغير
 بايع الله اياها من حيث كونه او من حيث كفاية او من حيث كونها قد تصدق بغير
 لان زيدا او السعد من حيث كونه **مسئلة** زيدا اشتري ابنته جارية بكتابة كسرة
 بعد جارية عاجزة امد بوضعيها بغير علمه او لا **الجواب** جارية بغير علمه
 واريد **الجواب** واريد ولو كانت بامه غنجه واريد على الاسلام لم يملك
 او زوجها وظهرها قبل الزهر فلا استبراء عليه من حيث كونه كتاب البيوع
 في الباب الاستبراء والثالث ان يكتبها وغم بأورها بالبحر فاذا عجزت تسقط باصا
 فلا استبراء عليه انه سقط بالكتابة وان سقط لا يموذ وهذا الوجه البيوع
 بالاستلاطين والاراضي من جامع المتناهي فواء من غير الواسع من غير المتناهي
 يارحمه الله ويذكره نقول سبع اوله قاضيه وناقلاته دخا لبيح وكهله
 افتاده اصابه مقرر اولي ولوايته الجارية المسلة الى دار الحرب ثم اخرجت الى دار

بعضه

بعضه او شرا فخذها اليه والاضيقه من حيث كونه لا يستبرأ عنها فانها
 يجب هذا الذي ذكرناه واذ اخرجت عن ملك الجاني ثم عادت اليه فان لم يخرج عن ملكه
 ولكنها خرجت من يد ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء وصورة ذلك اذا كان امته
 ثم عجزت وظهرت في دار لا يملك الاستبراء فاضحان في حق البيوع في باب الاستبراء
 الحيل التي ذكرتها في كفاية اسهل الحيل وهي ان الرجل اذا اشتري امته وكانها
 بربها جازا لبيح الجاني والاستبراء من ان كان في الفصل الثاني عشر من
 والخص كقصة واذ اخرجت على الامه على ماله ثم زال التحريم لم يكن عليه ان يستبرأ
 مثل ان يزوجها ثم يطلوا الزوج او تزود ثم اسلمت او يكتبها بغير علمه او لا **مسئلة**
 زيد عور دلا له ببيعة بربها عور وورد كره عور زيدا او لا **الجواب** ان كان زيدا
 اخر مشري به وانتمف كذا بركه بركه ساكنه او لا **الجواب** ان كان زيدا
الجواب ان كان زيدا بركه بركه ساكنه او لا **الجواب** ان كان زيدا بركه بركه ساكنه او لا
 عن البيعة وضع الدلائل على صاحبها ان يكون العبد عند صلته الدكان فرب
 الدكان بالبيعة ضمن الدلائل لا لئلا يبيح الدلائل ان يترك العبد عند غيره لكنه يفرغ من يلقه
 الا ان يكون الدلائل بغير علمه او لا **الجواب** ان كان زيدا بركه بركه ساكنه او لا
 في عياله فحينئذ لا يضمن الدلائل من فله ضمان في كتاب البيوع في فصل في بيع الوكيل
 قبل باب الاستبراء **مسئلة** زيدا صغير عور ماله بربسته ببيع ابيه فبعت بغير علمه
 ببيع مرقم جاز او لا **الجواب** ببيع عاقل او لا ببيع موقوف او لا ببيع منعقد او لا ببيع
 باخود بعد البائع كذا بياجازه واما شروط الانعقاد فله ما بين بيع العاقد
 وهو اهلية المتصرف وهي البعل والتبني واما البائع فليس شرطها عندنا حق
 لربا في البيعة عاقل مال نفسه فيعقد عندنا موقوف او لا بياجازه ولبية ولجارية
 بعد المارغ ومن ذكر المارغ في هذا الاهلية فقد سوي هو واطاعه انما في حال

ان صاحب الخصة وصاحبها
 وصاحبها ببيان

العبد
 ابي ذؤيبه وداره والامه ابيه ماله او لا

للملكية **باب** في بيع المبيع المأجور **باب** في بيع المبيع المأجور
 سالت في بيع المبيع المأجور **باب** في بيع المبيع المأجور
 المبيع المأجور **باب** في بيع المبيع المأجور
 ولو بلغ المبيع قبل ان يجزى الفجر فاجاز بنفسه ما كان ولا بد له
 من غير اجازة بعد فاعطى المصداق في سائر السبل السبعة في اوله كذا في جامع الفوائد
 والعسيرة في الورق الخامس **مسألة** في بيع المبيع المأجور في بيعه ما كان
 عمره حتى الاكتم ديوب في الحال الجواب نيتا ونسبه بيع منعقد ولو لم يفسد لفظ ما في
 حاشيته في رد المحتار **باب** في الحال الجواب في رد المحتار في رد المحتار
 اللفظان او احدهما مستقبلا بدون نية الجواب في كل واحد اما اذا كان المراد
 فيتعقد البيع واستند في كل واحد في الفقهاء وشروط الطحاوي في كل واحد في البيع
 في الاول ولا ينعقد لفظي احدهما لفظ المستقبلي دون لفظه المضاري
 لا عفت ان البيع ينعقد بلفظي احدهما لفظ المضاري اذا حصل الجواب
 في الحال ومن يشبه هذا الفرق قال هذا كان ابن عمام **مسألة** برتبته ما كان في
 وير من اكن انما طعام عزيز ولو لم يملك في اوزنه يبيع ايدى بكم فائدة ايدى
 بلكه ضرر ايدى بكم في اوزنه وير من بزيادة يبيع جاز اول رد المحتار **باب** في بيعه
 شعري بوقدر يرد في ديوب ما كان كسره حلال بعد الجواب طعام يريده
 عن زاوله شعر وير ما كان كره وير بكم سعره في زيادة يريده ما كان جاز اول رد المحتار
 ديوب فذل يبيع ايدى بكم حلال او كان مصر عنه في الطعام ليس الامام ان يبيع فان
 فباع الجاز ما كان ما يبيع جاز يبيع من فاضل فان في كتاب البيوع في فصل في بيعه
 عن الضمان ولا يبيع حاكم لقوله عليه السلام لا يبيع ما كان الله هو المسعر القايض
 الباسط الرائق الا اذا اتى الارباب اى ارباب الطعام غير القيمة بعدا فاعش

بان يبيع فقيرا

بان يبيع فقيرا **باب** في بيع المبيع المأجور **باب** في بيع المبيع المأجور
 بالسيعة فسعر بمسيرة اهل الرأي والنظر فاذ اخذ فمعدى رجل عن ذلك فباعه
 بمشور فورا اجازة الناصح يبيع لكان ان لا يعمل بمسيرة اذا رفع اليه هذا الا
 ولا بالسيعة بل بامر بان يبيع ما فضل عن قوة شدة قوت اهلك على اعتبار التسعة
 عن الاضطرار وبغضه ويزجر عنه فان رفع ثمنها فاصل لذكره وهدده فان رفع اليه
 ثالثا حبسه وعزبه حتى تمنع عنه ويرى القصر عن الناس ولا يبيع الا اذا ابوا ان يبيعوا
 ولا يبيع فاعش ضعف القيمة ومن يبيع منهم باقده الحاكم صح وقالوا ان كان يخاف
 اذا انقص يضره الامام لا يجل المشتري ذكره الحيلة فيه بان يقول له يبيع بما يجزى
 بل يبيعه باعده يجل ولو اضطر اهل بلدة على بيع الحزم والتمساع في ذلك فباعهم
 جل منهم قرا بذكرهم او لم يقطعوا البيع ناقضا والمشتري لا يعرفه لكان له
 ان يرجع عليه بالتمساع اذا عجز ولو خاف الامام على اهل مصر المالا اخذ الطعام
 من المحتكرين ورفقه فاذا وجدوا رجعا مثله من مائة لكونها في آخر كتاب
 الكراهية **مسألة** في بيع المبيع المأجور بكم يبيع ايدى بكم في اوزنه يبيع ايدى بكم
 بر متاعه بتدليل ايدى بكمه عما سماع ايدى بكمه شرائط موجوده ايكن اجازة
 ايدى بكمه زيد ما بلده اخذ ايدى بكمه ملو وير بكمه بكمه بكمه بكمه
 قيمته وير بكمه قادر اول رد المحتار **باب** في بيعه
 التي يشترط بقاؤه للاجازة ايضا لو كان الثمن عرضا لانه يبيع بالبيعين
 فصار كالباع فيشترط بقاؤه اقول فيه نعم لان الاجازة في هذه الصفة اعني
 فيما اذا كان الثمن عرضا اجازة فمعدى الاجازة عقد فيكون العرض الثمن مملوكا
 للمشتري وعليه مثل البيع ان كان متليكا وقيمة ان كان منقرا والقيمة لانه شراء
 من وجهه وشراء الفصول لا يتوقف على اجازة الغير بل يتوقف عليه فيكون مشريا

في حال الخفض وصدق بغيره
 في حال الخفض وصدق بغيره
 في حال الخفض وصدق بغيره

قسمت ۲ عمرو

من الدواعي

و انما هذا ما اشتهر في كتبنا من انما هو في كتبنا من انما هو في كتبنا

الشيخ العلامة الفاضل غفر له في حقها من غير ان يكون له نصيب
والله اعلم بالصواب

فبشر الميراث الذي قبضه ما ية بالف ويصير من الالف ثوبا قبضة عشرة لكن الميراث المستحق
 يرجع المشتري على البايع بالالف لبقاء المقدار ثلثة فيبشر البايع من الدرر والفرار في
 كتاب الشفعة في باب ما يكون في **سجل** رندا اولاد صغار يكره ما اراد ان يتنازل اليه في
 عقار ليس بيع يندكره اولاد بالاعلا اولاد قدره بالاربع على الناس محذوا مستورا
 يبعده غير ما يبيع مطلقا او اراد ان يركبوا في بيعه فليس له ان يبيع او لا يبيع فلو اراد
 رجل باع عقارا او ضيقة لو لم يقبضه قبل القيمة او يقبضه قبل ان كان الاستحوا
 عند الناس او مستورا جاز يبعه ولا يكون للولد ان يبطل ذلك البيع بعد البيع ولكن
 يبطل الفرض غير ذلك فان قال الابضاع الفرض او انقبض عليك وذكر نفقة مثلك في ذلك
 فيبطل فلو ان كان الاب فاستغلا لا يجر بيعه ولا ينسب اليه بيعه اذا باع الا ان يكون البيع خيرا
 للضيق لان الاب اذا كان محذوا مستورا كان ظاهره مئة مباشرة البيع على وجه الحرية
 بخلاف ما اذا كان فاسقا فيسوغ فيضخات في باب بيع غير المالك **سجل** رند وعركه طوي
 او جارية يبيها في يدها يبيها يندكره قبل الاجارة عمو وفات يندكره في
 بكر اجارة الى تكا في صحيح **الحجاب** ولو اراد بيعه كم ملك موقوفه ملكا با طار
 او يبيع موقوفه باطل او لو كان بوضوئه بعضه ملكا با اولاد في ظاهره هذا
 ان الملكا با اذا طرأ على الموقوفه وهو ملك المشتري من التصرف يبطل الموقوف
 ولهذا لو روجت امه وطهرها مولاهما يضراد نه فاقبل الاجارة فوقف المظاع
 الى الوارث لانه لم يطهر ملكا با الوارث في الموضع ليطل وهذا رجب فيبطل الوارث
 بكونه من الاولاد بخلاف ما في الفهم في البيع التصرف ولو هذا الملك لا يتخذ
 باجارة الوارث في التصرف في ما اذا كان التمس دينا او عضا لانه وقف على اجارة
 لنفسه ولا يجوز باجارة غيره واستشكل اذا توجب امه لجل قدر طهرها يبيع
 فان الميراث قبل الاجارة وورثها ابنه فان المظاع وقف على اجارة الابن فان

يبيعون نفقار يورث غفارا في الالف
 فادركوا في باب ما لا يبي
 هذا الناس

منع والافلا منه فضولية ووقف عليها على اجارة الوارث واجيب بان عدم الوقف
 بطرمان الحل الموقوف لانه يبطل وهذا لم يطهر الوارث حل بان كونها موطوعة الا
 فيوقفه فملاكه في الوارث اذ هو قائم مقام الميراث فلو لم يكن موطوعة الا بطل
 تكاها فغاية **سجل** رند وعركه طوي يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره
 دارم فقيه يكره بيع الميراث فمكة عمو طلب ليس له ان يبيع او لا يبيع **الحجاب** او لا يبيع
 غير ذلك محذوا مستورا في الحرة **سجل** رند وعركه طوي يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره
 لان محذوه ما سوي الكا في فسخ في الحرة يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره
 فاسد اليه لانه لست له ان يبيع او لا يبيع **الحجاب** او لا يبيع يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره
 حرام اكل الميراث في حرة يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره
 كان البيع فاسدا ونقص على الفساد في الجامع المتيقن على انه لو اكل وقبضه بلا كيل
 لا يبال انه حرام لانه اكل ملك نفسه الا انه اثم لقوله ما امر منكم ان تاكلوا من هذا الكلام
 اصلا في سائر البيعات يبيها فاسدا اذا قبضها فكلها ثم اكلها فتنقض له لانه لا ياكل
 اكل ما استواه شرعا فاسدا وهذا ينبغي ان ليس كل ما ياكل اكله اذا اكل ان يبيها
 اكل حراما من اثمهم في باب الميراث في فصل قوله ومن اشترى في الورق ثلثة غنم في حرة
 قبل الهداية ومن اشترى بكيلة قبيل قوله ولا يبيع بكيل البايع **سجل** رند وعركه طوي
 عموه بيع اثمهم عموه يكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره
 مشغى حاضر كل اكل استماع اولاد **الحجاب** او لا يبيع يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره
 وفي البيع قبل قبضه لا تقع بيعة المشتري ما لم يحضر البايع والمشتري اذا الملك للمشتري
 والبدا البايع فيبطلها البيعة فصار له في الرهن وبعد قبضه يشترط المشتري
 لا البايع والاخذ بالشفعة فطهر الاختناق كذا وفي **الحجاب** او لا يبيع يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره يندكره
 على البايع وان لم يكن البيع في يده لانه غاصب والمشتري غاصب فحق الدعوى

والثاني عاجلا يعني سلكا وسلكا واسدقا لانه تسليم الرمال حالاً واما
 وكذا ان يقول اخر اسلك اليك عشرة دراهم في خطه واسلف وبقول
 ذلك ونعقد السلم بلفظة البيع في رواية الحسن وهو الصحيح واما شرطه
 فمعرفة ثلثه في الرمال وسبقه في السلم فيه اما الثاني في الرمال اذ هو معلوم
 الجنس والنوع والصفة والمقدار في كل واحد من الكيل والوزن عند حقيقته
 النوع في بيع وهو احد قول الساق في بيع وعندها هذا ليس به طاذ اذا كان مقبلاً لانه
 صار معلوماً بالاشارة لانها البلع اسباب الاعلام في الثاني كون الدرهم والدينار
 مستقلة شرط لصحة السلم عند حقيقته في بيع وعندها ليس به طاذ لان عند راسخا
 بما يؤول في فساد السلم في الثالث كون الرمال سلكا في مجلس العقد شرط لجواز
 واما الشرط الثاني في السلم فيه احدها الاعلام المسلم فيه بيان جنسه كقوله خطه
 او شعير او غيره كقوله سقية سلية او جبلية وصفته كقوله جيدة او رديئة
 او وسط مقدار كقوله انه كرا او قنبر لان الجملة المقتضية في النزاع لا تقع بهذا
 والثاني ان لا يجمع اليه احد وصفي علمه ربا الفضل وهو القدر والمنسوخا سلام
 الرب في المهر وفي اسلام الكيليات في الكيليات كالحظنة في الشير والوزنات
 في الموزونات نحو الحديد في الواح او بيع الكيل في الموزون بعينه بكيل او موزون
 موصوفه الدقة وبنكاً من اجله لا يجوز وهذا الا في الامكان فانه يجوز
 في الموزونات بحاجة الناس والثالث ان يكون المسلم فيه ما يتبع بالقبول
 حتى لا يجوز السلم في الدرهم والدينار لانها قط لا يكون سبباً بل قلنا ان السلم فيه
 بيع وجب في الذمة بطريق الرخصة بحاجة الناس في الرابع ان يكون المسلم فيه
 في الخامس ان يكون موجوداً من وقت عقده اليه في محله بالا انقطاع فيما بين
 في السادس ان يكون مكانه ايقافاً في حاله وموتة عند حقيقته وعند حقيقته

وتمت

وتمت ان ليس شرطه في حقيقته وقع العقد في البيع والسابع ان لا يكون فيه خيار
 الشرط الاول والآخر في البيع والثاني ان يكون المسلم فيه مضموناً بالوصف ويعلم قدره لان
 السلم انما يقضي بالمثل ما لم يكن المسلم فيه مضموناً بالوصف ويعلم قدره لا يمكن قضاؤه
 بالمثل وذلك لكونه الاجناس في الاربعه المكيلات والموزونات والموزونات
 والمعدونات المتعارفة في فحيط الرخصة في او كذا في البيع **سبله** في
 بمقدار وبنكاً في الميزان كقوله في تسليمه ناهية ان يتم او لا يتم **الكتاب** في
 ربا دره ربا في قوله ان غلظته ناهية ان يتم او لا يتم **الكتاب** في
 بيع غير الموزون او لو باجل بيان وانما هو اول في دفعه او لم يكره والا طود في ربا
 مصر حذر وفي بيع سلمه في سلم هو ولا في غيره سلكاً معاً لان في بيع السلم
 بالثمن ايجال درهم والدينارين سلم في اوله لان السلم يتبع بالبيع والدرهم
 والدينارين لا يتبعان الا بالسليم فلا بد من ثمنه لئلا يلزم الربوا في غيرهما
 بيع السلم بالسلمة وهو بيع الثمانية وفي بيع الثمن في البيع في السلم سلكاً معاً
 لتساويهما في الثمن وعندها في بيع الثمن في كذا في البيع في السلم سلكاً معاً
 في الحداية وغيرها **سبله** ربا دره ربا في قوله ان غلظته ناهية ان يتم او لا يتم
 عيب عدا وبنكاً في قوله في ربا **الكتاب** في قوله في ربا **الكتاب** في قوله في ربا
 والتخفيف والحق وكذا في مغبته وشرط الاعلام وشرط الصلوة وغيرهما من الشروط
 عيب في ربا **سبله** ربا دره ربا في قوله ان غلظته ناهية ان يتم او لا يتم
 غائب اليك كقوله في ربا **الكتاب** في قوله في ربا **الكتاب** في قوله في ربا
الكتاب في قوله في ربا **الكتاب** في قوله في ربا **الكتاب** في قوله في ربا
 الى احد فباعته المرأة داراً تركية وكفنته بغير الدراهم في قوله في ربا
 حصتها اذا لم يكن على الميت دين يحيط بالمال لانها باعته مال نفسها وهل يرجع

في ربا في قوله في ربا

للمعروف في كتابه من خارج المصنف في الفصل الثالث والثلاثين في الورق الثاني
سئل زبوره بكونه اولاد حتى ينفذوا ان ياتوا بن سنان لم يروهم ولم يظهروا كذا في كتابه
 طلبه في كتابه **الجواب** او لما كان الامر بالامر اليه بن وبره عمه في اوله الذي ذكره
 على لان انا اذ قد اوسله اليك او اقبضه في لا يكون كماله ما لم يزل لفظا بذكره
 كنهنا او كلف وهذا اذا كان منجرا اما اذا كان معكنا بافه قال ان لم يورده فلا فانا
 اذ قد اوسله اليك او يكون كماله لما علم ان المواعيد بالكتا صرر التعليق يكون لا يورده فان
 انا اجم لا يورده به نبي ولو علم وقال ان دخلت الارقان اجم بكونه في من زبوره في اول
 كتاب الكماله كذا في الخلاصة والدرر والفرز وكذا في جامع المصنف في الفصل الثالث في
سئل في زمانه اولاد جنيان كماله صحبه او في **الجواب** اختلاف مسلخ واحد
 في الاكلام محتمل بل ايقصد الاسلام باايلند قد صدرت عنه صحته در ديمش واما النوب
 فان اريد بها ما يكون نحو كماله في الشكر واجرة الحارس والمال الموقوف ليعتبر الجيوش وفداء
 الاساري وغيرها جازت الكماله بها على الاتفاق وان اريد بها ما ليس في كمالها بات
 في زمانه فنبه اختلاف الشايخ فيهم **سئل** ومن يملأ في نسخة الامام النجاشي في زمانه
 وهذا في كتاب الكماله الرجلين وان اذ ادبها النوايب التي يطالب الانسان بغيره كتابا
 في زمانه يفتح الكماله بها لان الكماله لا تترام المطالبة بناء على الاصل عا ولا شي
 بناء على الاصل عا فلا يفتح الكماله وقال بعضهم في الامام على النجاشي في نسخة الكماله
 لانها في نسخة المطالبة فوق سائر الدون والعين في باب الكماله المطالبة لانها في
 لانها في زمانها وهذا قلنا ان مقام تزويج هذه النوايب على المسلمين بالقسط في اخذها
 الاخذ في الاعمال ظاهرا وهذا قلنا ان من تصفى نايغيه بامر مع عليه وان لم يتسقط طالع
 كما لو قضي بن غيره بامر عليه فكا في كتاب الكماله في كتاب الكماله الرجلين في
سئل زبوره بكونه اولاد بكونه بكر وبشركه في اوله قد اوسله اليك زبوره في

وهو كذا في نسخة
 في نسخة الامام النجاشي
 في نسخة الامام النجاشي

وفي الاصل في كتابه
 الامام النجاشي في نسخة
 في نسخة الامام النجاشي

بكونه طلبه

بكونه طلبه في اوله **الجواب** انما تصنف في اوله لان ذكر في الكماله ان
 اذ اتكفل جاز في كل واحد منها فاما في الاخر في كتاب الكماله
 اذ اتكفل جاز في كل واحد في كل واحد من صاحب جاز الكماله وعلى
 واحد منها فاما في الاخر في كتاب الكماله فاما عليه لم يروهم على صاحب جاز في
سئل زبوره بكونه ماله بكونه في اوله قد اوسله اليك زبوره في
 او لما سئل اذ عا اليك بكونه بكونه زبوره في بكونه في اوله في بكونه في
 كماله في بكونه في اوله في بكونه في اوله في بكونه في اوله في بكونه في اوله في
 او لو غير ضمه طار في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 اقرار الانسان بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 لثالث تخميا **سئل** بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 زبوره في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 تسليم ايلدم في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 دفعت نفسي عن كماله في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 او لم يجمع حبيب في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 البكر عن كماله كان جاز انضا ورجا الكيل في الوفاة حل كماله في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 وهو محبور فلم يبد ان ياتي به الكيل لا يحبس الكيل لانه في غرضه من بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 في الورق الثالث تخميا في شرح قول الهداية واذا احضر في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
سئل زبوره بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في
 او لم يجمع حبيب في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في بكونه في

او لم يجمع

قد اريد فتمنى استاذي رحمه الله
على هذا

البحر المحيى
الى المقداد

ابو الحسن البغدادي **مسئله** زید کریمه بفروشی که کدوب د کریمه اولان عمر که
 سوزی ایلد فوج سند قد قدم دلو کدن صوبه آفرید هلاک اولان زید و دلو که
 بیلرد و قضیه فادر **الجواب** عرو د کریمه ای فوید ایسه فادر دلو ر
 قاله آفرید هلاک اطراف فانه آفرید فادر اما له لم یغن ولو قال کان
 فخر فادر فادر فانا ضامن و باقی **مسئله** بحالها ضامن و صامه الا ان
 العرو فانا يرجع علی الفاراد احصل العرو فی ضامن المعاضنه او ضامن الفات
 صفة السلامة للعرو فمما یجب لو قال الطحان لصاحب الخطة اقبل الخطة
 فی الله و فخرها فی الدلو فذهب فقیه ما کان فی الله و الطحان ان کان
 عالما به یضمانه صامه عار فی ضامن الفقد بخلاف السیلة الا ان ثمة ما
 ضامن السلامة بحکم الفقد و ههنا یقتضی السلامة کذا فی العادیه نقل من الدرر الثمینی
 فی کتاب الکفالة فی فصل الهادی علی **مسئله** زید عرو عاریت و دیرد که
 متاعه تسلیمه بکفیل اولدین نیکو زید بکری طلبه بکری بکری عاریت امانت
 امانت کفالت صحیح دکلرد یو تسلیمه سوانکه فادر اولد **الجواب** اولان زما که
 کفالت اصل ای فمدر بریادیونه کفالت در یو مطلقا جابر در صحیح اولد
 اعیان کفالت در یو دخلی ای و عدر بری اعیان مضمونه یه کفیل اولد یو کفالت
 صحیح در بری امانت اولد و واجب التسلم اولان اعیان کفالت در ما جری ای
 بری واجب التسلم اصل و در بری و اما و اولان اصلا کفالت صحیح دکلرد
 اما اعیان غیر مضمونه اوله و لکن واجب التسلم اولان عاریت کما کفالت صحیح
 تسلیمه صحیح ایدر **مسئله** و الکفالة نوعان کفالة با اعیان مضمونه
 فیض الکفالة بها و ذلک المضمون و المهر و بدل الخلع و الصلح غرض العرو فخر
 مالم یس و واجب التسلم و لا یفصح الکفالة بها اصلا با اعیان و ای امانت واجب التسلم

کتابخانه بابعلی خان آقا
حالا در بیع و القای کتاب و اوراق
کتابخانه

المريض
استفاديه

في الله

[illegible]

ما سقاه قطر الطوى الجواب ان ذكر محرم على ان السقاية وذكر ملا بائس على بنيه
 من البدائع في كتاب القرض في الفصل الاول **القضاء**
مسألة زيد في ذم ابيه تركه في اولاد صفارية انتقال ابيه له عود زيد بن بكر في حق
 وار جرد وصبه من ابيه سنة بنية في عا دل ابيه انا في اهلك من اهلك اهلك
الجواب اوله بوجه الرجوع اوله من ساقط والمادة عنه يعني ابيه واهله
 ان من اخرج يبا على بنت يحلف في غير ذلك الوصي لو اثن بالله ما اثن في دينك
 من كونه لبيت ولا من اخرج اياه اليك عنه ولا قبض لك بابه ولا ابرأته ولا اطلت
 بذكر ولا نفي منه على العبد ولا عندك ولا نفي منه وهو في ذم ابيه في كل حال
 فخلا صنف في كتاب القضاء في الفصل السابع في الجنب الثاني في قبيل الناس
 في كيفية الاستحلاف **مسألة** عن رجل توفي وعليه ديون من ثمن عا يرون هل
 شرب الخمر على البيت فغيبه ورثة الميت ام لا بد الدعوى على الورثة **الجواب** الميت
 اذا كانت تركته في يد موته واراد اصحاب الديون ائنا في ذمهم والورثة كلهم
 غائبين عينية منقطعة او صغار والقاضي يصب وصيا في الميت و
 الذين يدفعه الى ما اربا بعد استخلاصهم فان لم يكن العينية منقطعة
 لا سمع بينهم الى ان يحضر الوارث صغيرا ينصب عنه وصيا وبيتا الذين
 ويقضي دينه عليه بعد استخلاصهم انهم لم يقضوا الذين ولا شيئا منه ولم
 الميت ولم يخالون بل في ذمهم على حدة لم يتقوا صواعده ولا عشي منه ثم يقضون
 من التركة فافترق الهداية **مسألة** زيد عودت حفصة حاكم دعوى حجة
 عمر ويطوعه مقر او لم يقر حاكم الشرع حاكم ائمة في اريد غائب اولى له والقران
 قاضي غيبه اكن حكم اياك في الجواب اوله بالاتفاق ذكر
 الحضاف اذا تعاقب الدعوى عليه بعد ما سمع القاضي عليه البيعة او غاب الوكيل

بالخصومة بعد قبول البيعة قبل التسديد او مات الوكيل ثم عدل في تلك البيعة لا يفتق
 تلك البيعة وقال ابو يوسف يعقضي قال شمس الائمة الخواصة وهذا اوفى بالناس
 ولو اقر المدعى عليه ثم غاب يعقضي عليه باقر في قوام قاضي في كتاب الدعوى في
 الاول في فصل فيما يستحق على القاضي قبل ما يدعى **مسألة** زيد عودت حفصة حاكم
 الشرع احضار ابيه حتى دعوى بالذلك شكر اولى زيد بنية في عا دل ابيه انا في اهلك
 عا لدري ظاهرا او لم يركن حاكم امتناع باخوذنا خايرة بل اوردت على ازم
 دية حاكم مرفوعه في ان لا ازم **الجواب** امتناع ابيه باخوذنا خايرة اهور نفسه اريب
 كور ممد كفر حفي وار عرا وتبرزه حتى اهور ديمر والاصل في ان البيعة
 اذا اقيمت عند القاضي يحل على القاضي القضاء حتى لو لم يقر على نفسه بغيره ولو اقر
 بغيره من نفسه في التقر في كتاب القضاء في مقالة في حصة ردة الله عليه
 فان القضاء واجب عليه بعد ظهور ادائها حتى لا امتنع عنه او اقره باثم ولو رجع
 القضاء على نفسه بغيره يستحق العز ويبرز من ارجى في كتاب الشهادات فصل في الرجوع
مسألة قبل شرع وصي وار اكن مال يتمه قاضي تصرفه قادر او لا **الجواب** انما
 لا يملك القاضي المقر في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في البيعة
 من الاستياء والنظائر في كتاب الوصايا **مسألة** محدود في القذف اطلاق ثنائي
 مقبول او لا زائد في حدك فاصد اهل ويحق اولى قضائهم في كتاب النجاة والور
 قضائهم اهل ولا يخه شهادته اهل اولى كرايد في جميع فتا داه مسطور در محدود
 والمصدق ولا نك قضائهم جود في يوزن منهم ولو لم يقض بغيره في حق
 او لم يقر ذكر في البدائع فالادامات بيان من يصلح للقضاء فالساعة للقضاء
 لها شرط منها العقل والبلوغ والاسلام والحرة والنظر والنفق والسلامة من

القذف

من نا خان في كتاب ادب القاضي في الفصل السابع والعشرين **مسألة** في غير ذلك
برقاع كنده اطلاق الحق في ضبط ائمة اولو بر بعد عمر في ذلك طلب ائمة زيد الكا
عمر في بيته في اول ما يحيى في يوم ما استذكر من يومه في بيته نفسه المادونة بين واحد
خلاطوا اسد كره عمر في اول ما يحيى في يومه في بيته نفسه المادونة بين واحد
الحارب جله في يومه في بيته نفسه المادونة بين واحد
كل في الحاله صنف في كتاب القضاء في الفصل السابع قبل الفصل التاسع **واذا**
حاصم الرجل جلا في بيته فقال الملوب للقاضي ان هذا يريد ان يعاوي من جميع دعاويه
حتى انظر فيه فافترى ما يجادل به واحلف فيما يقضي على اليدين قالوا ان الترخيص
غير الا برامه بذلك ولا يجزى وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان عروا القاضي ان كان
الملك بالمتقن امره وقال ابو نصر اذا كان للرجل على رجل دعاوي منفر قد لا يحلله الله
على كلتي بل يامر به بحج الدعوي ويجلفه مينا واحده **عنه** السناد في كتابنا في غير
الفصل المتقطعات **مسألة** زيد في الدعوي **الحارب** جمع اوله في جله سنة برين كفايت
الحارب في الزيارات في كتابنا في سلسله الدعوي اذا اجتمعت على واحد
يكفي يمين واحد هكذا ذكر في النوازل خلاصة في كتاب القضاء في الفصل السابع
قبل فصل الثامن **مسألة** يكون حق كل من ادعى ادعى من نفسه فقه شريفة
اشتغال اوزره اولوب فقيه اوله من معزول اولوب ما لا رتبة وارده قضايه طالب
اوله وكره قضايه خلاطه في عالم ولم ينفى اجري احكام الله في نفسه قضايه فيقول
شرعا ريدا ثم اولوب **الحارب** حقه في كل ما نفسه اعتاد في اولين قبول البس
انتم اوله في بيته في المنازل اولوب واما في زماننا قضاء بلحق غايه الاشكال في الدعوي
اوزره اوله في تحقيق **الحارب** واما هو في الدعوي في القضاء اختلاف في قبول الحق والاول
في مختار كافيته من رواية الانبياء والرسل والخلفاء الاشديين واعانة

الظالمين

الظالمين واقامة حدود الله واستيفاء حقوقه وقيل لا يجوز الدعوي في الا
مكرها لقوله عليه السلام في مسائل القضاء وكل في نفسه وعمر عليه نزل اليك لك
سده ولان مسائل القضاء اعتمد على فقه وورع فصار حيا فلا يلزم الرشد
وحكم التوفيق ومن كان على القضاء فقه اعظم من الله وكل على ربه وفي قوله
على الله فهو حسب قبالهم الرشد وبوقفة الصواب والصحح ان تغلظ القضاء تحتها
رخصة والاستناع عنه عزيمة لانه قلما يمكنه الوقوع في حجة فذلك للاخلال ببعضها
كاد صفا لادعي ظلم ما وكل الاما تنسب هو لا بالعاقبة هذا اذا كان في البلد
فتم يصلح للقضاء فاما اذا لم يكن في البلدة غيره يصلح للقضاء فانه يدخل فيه
ولو امتنع عنه باثم لانه اعترض عليه واذا كان في البلدة قوم يصلحون فاستمع جميعا
فان كان السلطان بحيث لا يقبل بنفسه الخصومات باثم لانه يضيع احكام الله تعالى
ولو منع الكل عز قلدها باطلا لانه لا يورث في القضاء احكام الله تعالى
فلا يحل له التكون في سبيته في اول ادب القاضي **مسألة** في الدعوي
ما دون ذلك عمر في زيدا سخطا وايلد كره استقلاله وازن ويرسبه شرعا
دعي استخلاف جابر اولوب **الحارب** اولوب والخليفة اذا ادن بالاختلاف
فاسكتهم جلا وادنى له بالاختلاف جابر له الاختلاف ثم وقع خلاصة
في كتاب الوكالة القضاء في الفصل الرابع في الجنس الاختلاف في المسائل
مذكورة في خلاصة السناد في كتابنا في الفصل الرابع **مسألة** في الدعوي
في قاضي يرفسان كوسر وب دعوي ايلد كره في اوزره في ديوب اما وانسه
عقوبة يستحق اولوب **الحارب** اولوب ورويه اوج شكوا في صيرها استا
بري دعي ساكت اولوب حاصره اما مع بواكس بر اوج بر زيرا ساكت وضع
استناع حر دعي اولين وازن في ديوب واما مقدار قول انه كره دعي فولا

انتفاء فعلا دكلد مخرجنا يندر لكن او كذا دوند مخرجنا
دخودون او لور وان كان المخرج عليه غائبا بعيدا عن المخرج على النفس الذي ذكرنا
لا يستحقه القاضي ما لم يتم البينة على ما ادعى فاذا اقام قبلت بنبته للاستحسان
للاقتضاء والمستوفى في هذا يكفي وان سأل القاضي عن الاحتياط فيه
فاعطاه القاضي واذا ذهب به الى الخصم اراه ذلك واخبره انه ختم القاضي
ليدعو الدعوى في وقت كذا فاستمع ورد ذلك بشهده عليه اذا شهد بذلك على القاضي
يستحق القاضي بالموافاة قدره الاول في مؤنة المستحق على المخرج في وقت
وقبل يكون من بيت المال اذا حضر عليه القاضي عقوبة فاذا اسكت المخرج عليه
ما راي الختم ولم يحتج به ولم يرد في وقت كذا فاستمع وكذا اذا وعد ثم خالف الا ان هذا
دون الاول في العقوبة فافضح في فصل فيما يستحق على القاضي وما ينبغي
ينعمله لا يعمل في الورق الثاني تخيلا فاذا شهدوا عنده على ذلك كتب في الاول الى
احضار هذا الرجل لان في هذا حقوق الناس والواجب انما انفسه للصاير حقوق الناس
فكان للقاضي ان يستعج ببقى احضار ثم لم يذكر صاحب الكتاب
رمو نذا الشخص على مخرجنا اخلص العلماء فبال بعضهم يكون على باب المال وقال
بعضهم يكون على المخرج وهو المستحق لانه لا يخرج قد تحقق منه سبب ذلك عليه
كالسائر فاذا قطع فان في الدعوى التي يحسم المخرج به يكون له عليه كذا هنا
فلا احضره او المخرج ان يبعد عليه الشهود على ما صحت فاذا شهد عليه الشهود في
برد الخاتم واستناعه في المخرج عزمه لانه اساء الادب فيما صنع واستحق العقوبة
فتعزم القاضي كراهه واما بالضرر او بالصنع فيرفع الصوت وبالجس على قدر اياه
او بتعيس وجهه لان القضاء اختل في ذلك فتعزم القاضي بما يراه تعزيرا ثانيا
قال وذلك ان اراه الخاتم فاشهد عليه انه يدعى الى القاضي في وقت كذا وكذا

ولم ينزل

ولم ينزل شيئا اي احضر ولا احضر اولاته لم يحضر في الوقت الذي دقت له فهذا
والاول سوا ذلك السكوت في موضع الجواب يكون استماعا عما دعي اليه بتقيد
على انه قال لا احضر ذلك لو قال احضر ولم يحضر فهو الاول واحد لانه انقاده قولاً ولا انقاده
فعلا وكان حائلا لكن الاول اعطى واشد وهذا دونه في الجناية وكان دونه
في استحقاق العقوبة كذا في ادب القاضي للخصم في الباب الثالث **مسألة**
ينبغي حضور حاكم عمر وكبيره اولان ملكه عمر وكبيره بغير حق طوري ويومعي ^{المعنى}
بينة اقامت بذلك شاهد شهادت بذلك كذا بيلوز اول حازن ذلك ملكه كذا كذا
اسما بيلوز اما اور زينة وار سق حدود بن بيان ايوب زيد كذا ملكه كذا كذا
بيلوزه سبيلو شهادت اياه حاكم ابراهيم **الجواب** بعد التقيد وفي مدعيه مدعيه عليه
ايك امين كونه ريب انما ينفذ شهادت ايدومور بن جردوي اليه يدور اليه استا طوب
انما واقفا وله قلبية وهدود اسما سنة شهادت ايدومور بن جردوي حاكم ابراهيم اذا شهد
لرجل داب في يد رجل قالوا تعزوا تعزوا وتعز على حدودها وتذكر حدودها اذا
اليها لكننا لا نعرف اسماء الحدود فاذا انتهينا اليها تبين حدودها كذا ^{العجب}
وفي ملكه وفي هذا الدعوى عليه بغير حق فان القاضي يتقبل ذلك منها اذا عدل لا يسمعها
القاضي مع المدعي والمجيب واستينى له ليقف الشهود على الحدود بحضورها واداء
عليها وقالا هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعي فقهون ذلك الدار وهذه
ثم يجمعون الى القاضي فيشهدون لاسميان انهم دفعوا على الدار ويشهدون على البرية و
والخاتون في جميع القضايا من العقارات فافضح في كتاب الشهادت
قريب فصل من الشهادة الباطلة بغير تخمين **مسألة** زيد كذا يدين قوما لرب
خصم اور زينة ابراهيم كذا حاكم بنم مقي به اعتماد لم يقدرا غير مستبين قوت
كوتريو حكما غير كذا اعظم **الجواب** مقي به عدم اعتماد او كون آخر ذلك

فكنا هذه الشهادة لا تقبل عند حجة لا لعدم الحتم في القالب بل لعدم المقتضى عليه
بالكتابة لأن الساكن ان اختار نصيب المفق فان العبد يصير مكانه المفق
واختار الاستيعاء يصير مكانه حجة الساكن فكان المفق عليه بالكتابة حجة قبل
لهذا من نصيب الفضا في كتاب الفضا في فصل في مسائل الفضا على العاين كذا
والسائر في البرار في الفضا في الثاني في فرع الفضا على العاين في الورق
سئل ريد باي عروون حق رعي يدكر عروون ايدو ياخذ دينة ايدبات
اولن ايك ويرمده عناد و غرداين كزغا بايا او غرداين كزغا بايا
الجواب غرداين او لوزر حل على ابيه والام او دينا اخر فاقروا قام البينة
فانه لا يحبس حتى يتم على الحاكم فاذا امره عليه يحبس هن اجلا و تقف الولد
الصغير فانه يحبس فان فيه حياء ^{المتاوي} خوار المتاوي في الفضا قبل باب
سئل ريد صغيرا بايا سي وار ايك فاضي زكي او حله بي هذ زوج اجني بي شرمه
ايكن اكه ويرسم بومقود كسفتا واده فالحق عمل ايد فاضي به لانه اولو
الجواب باي غير مشفق اولو جده بي و زوج بي صغير بي مشفق ايدو كنه عالم
ايدو ابيه كنه في الف كذا شابا ولور لان في حكم الفاضي محل على الفقة
ما امكن كافي شهادة فاضي جان سئل الفاضي لا ما في الدين اكو في غنت
له ابي مشفق وله حنة ذات زوج والحنة و زوجها مشفق على الصغير
يدفع والاذ راي الفاضي دفع الى الحنة اصله دفع اليها فحول المتاوي
في اخر الفضا **سئل** ريد ولد صغير بيك ماني اسرا اندو كور كور حاكم كور
تلفني خور ايدونك الو اجني بيز نقه به ويرمك مشفق **الجواب** مشفق
الامبا اذا كان فاسدا سرفا سبذرا لال الفاضي ان ياخذ مال البتيم من رقبه
على يد رجل الحرف حاجة الصغير والحرف باوغة من تمتعنا في الفضا على

او مب الفضا في فصل في ولاية الفاضي **سئل** ريد فاضي ايدو فضا ايدو
و حكمه سنده دخي فضا ايدو طوري او فوري بي يصدور غطيا و فضا ايدو
رعايتا يايسر سرفا غرداين سخي **الجواب** ذكر اولنا لورون سنة لارن
كلان طوي واسع اولو مب مارة مضايقة ويرمي كزغا ايدو كزغا ايدو
انكاده دخي فم ايدو ايدو فضا ايدو فضا ايدو فضا ايدو فضا ايدو
طوري او فوري و فضا ايدو فضا ايدو فضا ايدو فضا ايدو فضا ايدو
ولا ياين بان يفضل في الفضا ايدو ايدو ايدو ايدو ايدو ايدو ايدو
يضيق فلا يقبل بفض في ناحية الطريق فينظر فيها اذا كان الطريق لا يضيق
المارة لان كان يضيق فلا ولا يقضي ما شيا لانه يتفرق رايه ويختل فيه
ولا باس تنكيا لان الامعاء يريدي الزهر والري لان راحة النفس في الاتقاء
اكثر من الراحة في الجلوس تنكيا وهذا لا يبطل خبر الحجة بالاتقاء الا ان الفضا
مستوي الجلوس افضل تقطع الام الفضا و ويغني عنك بومقود حنة الله انه استيق في
سئل وهو تنكي فاستوي دارتي و فم ثم فقي تقطع الام الفضا من كزغا
في الفضا في صفه الجلوس **سئل** مجب خستينك اولو فضا سنده في باب صفه
لان الراحة في الجلوس النفس في الاتقاء اكثر من الراحة في الجلوس تنكيا
الجواب نفسك رايه حال ايك اتقاوده اكثر من تنكي ايك جلوسه ديك ايدو
زيد فاضينك و ايدو عواي اولو كني نايب سنده كسند به راحة اولو سرفا
نايب كني فاذا اولو **الجواب** اولو نايبك سنده فضا اولو سرفا
اكره كيم سئل اخلا فبدر انا في زمانا اولو حاجي ايدو ايدو ايدو
ميتو خور بومقوله ده باسلطان فاضي اخر طرا اولو ماخوذ من ايدو
حكم نصيب ايدو رجاين اولو لوللنا خصومة فضا ايدو فضا ايدو فضا ايدو

فيلتقد وقبل لا المصوبين في الفصل الاول المتاخر اذا كان خصومة على انسان
 فاستخلف خليفته بغيره على نفسه لا يتعد لان الصانع ما يثبت كقضاة بنفسه
 وذلك على ما في الاستدلال باذكر صدره استين وكل حاكم ينبغي ثم صار الحكم انما
 يقضي او كانه في تلك الحالة لا يجوز لانه لا يراه ذلك فلكذلك هذا القاضي قال والوجه
 لم يأت في مثل هذا ان يطلب العلم الذي ولاه ان يولي قاضيا اخر في حقه ما اليه
 فيقضي فيجوز ادعى كالحاكم بحكم وتر اعيان بقضاة فقهي بها فيجوز بغيره التناوب
 في كتاب القضاء في الورق الباب الثالث القاضي خصومة مع رجل في كونه بالحقبة القضاة
 له او عليه اختلاف في بقائه من رتبة في الفصل الرابع في الورق الاول
 ويجوز قضاء القاضي للامر الذي ولاه وكذلك قضاء القاضي الاسفل للقاضي الاعلى وقضاة
 الاعلى على الاسفل من غير ان يثبت في القاضي في الورق الثاني كذا في كتاب العجوبة
 في فصل من يجزى قضاء القاضي في الورق الاول

مسئلة في ما عرفت دفع استدعي ما لئلا رضى الماسين ادعى ايدي بينة قامة
 استدعيه عمرو مضارب طري الى الماسين ادعى ايدي بينة قامة الماسة ثم غابت
 سيجر الى العمل **الجواب** رضى بينة على عمل ايدي شهد شاهدان بلضاربة بالبينة
 للعرض لانه امكن العمل بالبينة والتوقيين بينهما بان يجعل كانه دفع مضاربة
 ثم اقرضه لان العرض يرد على المضاربة والمضاربة لا يرد على العرض ولا بالبينة
 العرض اكثر اثباتا فانه يوجب الضمان فبينة المضاربة ينبغي ما كان اكثر اثباتا
 او بالقبول من محط السري في كتاب الشهادة استحقاق البينة قامة على البينة

مسئلة عداوة بقره ما في شهادته وما سانه فائل اولان شيا في عظام
 فولي او رضى عداوة ناله معلومة اول **الجواب** عدا على بل سرور وسري في
 اولان بل بغيره في بل معلومة اول عدا رضى بل سرور وسري في بقره بقره

وقيل انه يعرف بالعرف كذا الخ **مسئلة** زبده عرفه فاقضى بحكبه بقره بقره
 اولان دعوى في بقره زبده بقره بقره فاقضى بحكبه بقره بقره بقره بقره
 ابله لرضه كسهادته بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 كل على امسه او لنق بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 في المستحق انه يجزى شهادته بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 فلان عندي في اوراق العلم بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 وقال لم تذكر حيث قلنا ثم تذكرها جاز شهادته بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 في فصل في لا تقبل شهادته في الورق الرابع **مسئلة** زبده عرفه فاقضى بحكبه بقره بقره
 بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 اولان بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 شهادته بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 وارحم رجل ادعى على امر ماية فقير حنطة بسبب سلم مستحجا بقره بقره بقره بقره بقره
 ان المدعي عليه اقران له عليه ماية فقير حنطة لا تقبل هذه الشهادة لانهم لا يرون
 في الشهادة انه اتى بسبب سلم بين المسلم ودين اخر تفاوتة في كذا
 الشهادات قبل فصل الى ابع **مسئلة** زبده عرفه فاقضى بحكبه بقره بقره بقره بقره
 سلم بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 اما مدعى سلم بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 سلم جاني بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
 البعض من وجه اخر موافق الوجه المذكور مثلا الذين الثابت على نظري

بشهادة المسلمين مقدم على الثابت بشهادة اهل الذمة والدين الثابت على
المسلم عليه. مقدم على الدين الثابت عليه بغيره فان شهوده كافر من الكهات
اذا مات عن ذكاه عليه دين لا يجزي ايضا مقدم دين الاجنبي على دين المومن
السبيل الجهم في الرافض **سبله** زيفه في الدرق تركه سدين بعض كسار دوزين
طلب ليرب ورثه منكون اولوب فصلوا است يتبينه لذكره شاهد وامته عليه
دينه دوشهاني امكر لازم اولوب **الحج** اولان قال اسمعيل الكشملي على
دينا على مورثة شهيد انه كان له على الميت دين لا يقبل حتى شهدوا انه مات
وهو دين في السنة وفي الخط خلافة وانتي برهان الدين بهذا **الحج** من
رجع عنه يقبل انما يقبله اذا شهدوا انه مات وعليه هذا الدين مذهب حنفي
ينظر في اول الشهادات من حيث الحكم في الباب الثالث عشر
في القضايا الشهادات **سبله** برملة نكر عوارضه وقصده في اجبه اول
حكمه نكر فلتك شهادته تزي عن مقبوله اولوب **الحج** اولوب شهادته اهل
على وقف تلك الكدسة وشهادة اهل المحلة على وقف تلك المحلة والمتابعي
فصلوا **الحج** فيها وقبل هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون الفقيه
في الكدسة وكون الرجل في المحلة غير لازم بل يستل من قبول استرو في الفصل
الثالث عشر **سبله** كذب اليمعروف اولان كسنة توبه ايدي كسنة عا شهادتي
مقبوله اولوب **الحج** اولان بوساير فسق كيدي كسنة توبه كسنة معروف اولان
كسنة نكر صدق توبه سنن معلوم وكان في البدائع كل واسق تابع فسخه
قبيلت توبته وشهادته الا استثنى المحمود في التوفيق المعروف بالكذب لان
منصل معروف بالكذب واستشهاده لا يجر صدق توبه بخلاف الفاسق
اذا تاب عن سابق الذنوب فان شهادته تقبل من شريح الكثرة لا يجزى

الشهادات في باب من قبل في الورق الاول المعروف بالكذب لا بعد له
ولا تقبل شهادته ايدان وان تاب لان منصل معروف بالكذب واستشهاده لا يجر
صدقة في توبته من البدائع في كتاب الشهادات في الورق الثاني **سبله** في
الطرفين السبع سقطت عدالة شريح الكثرة لا يجزى في كتاب الشهادات في
تقبل في الورق السادس ونخبنا **سبله** بيوعه ومراجه وشهادته لازم اولوب
الحج اولوب شهد الاشهاد في الحج واليسوع وصدقه على العباد لانه يخاف
التلف وفي التلف الاموال تلف الايدان وعنه على الرجل انما لا يدين الا اذا كان
لا يخاف ان كان حقيقا مثل درهم ونحوه من واقعات حسنة في كتاب الشهادات
في باب الشهادات بعلامه النبي قيل الدعوى **سبله** دين يورث اولان دارج في
قرن شيخه هذا يله بابا من قرن انتقال اليمعروف بوجوهي امله كسنة بكر اليمعروف
خالدي بيته اقامنا ليس له خالده شهادتي زوجيه حصته من حرة اولوب بوقية
ايكسند بيله **الحج** ايكسند في اولوب ايدي **الحج** اولوب **سبله** في
عن احمد بن ابي واغت آدميا على اقرارا قاما البينة واحدا شهادتي زوج
المحكمة هل رد شهادته في حصته زوجية ام رد في حصته اطفال رد بعض
شهادته برده كلها من بابا خاشية في كتاب الشهادات في الفصل الثالث في بيان
من قبل شهادته **سبله** هذه زوجهم بديها طلاق باين ويردي دوزي كسنة
ريد منكر او ينجى عمو طلاق عمو بكر بانيته شهادته ابله شهادته تار من اختلاف
او ينجى رد اولوب **الحج** اولوب اصل طلاقه انتفاؤه واحده حج اولوب
اوردته مقبولة در شهادته ابله طلاق الرجعي والاخر بالباين تقبل على الشحي
لانها انتفا على اصل الطلاق تفر واحد بها زيادة صفة وهي البيونة فثبت
ما انتفا عليه ويطل ما تفر واحد بها من حصة الخصم في كتاب الشهادات في الفصل

الحج
الحج
الحج

ادعى المدعى الاتصال بالذات من غير شاهد شهوده بالاتصال مطلقا او جلة لا تقبل فتبين
 في كتاب الشهادة في الباب الثالث عشر **مسئلة** نتائج شهادة بوطي بقرعة تابع اولاد
 بعد شهادته كخاير في حق نفسه ولا يثبت له ان يثبت **الجواب** ايده الشهادة بالنتائج
 ان يثبت بان هذا كان يتبع هذه الدابة ولا يشترط ادعاء الشهادة على الولادة كذا في الفتا
مسئلة يطعن سماعه شهادته عند تمام حاضره ولم يجره اذ كان **الجواب** اولاد
 كذا في سيرة بزام المؤمنين حضرت عائشة عفا الله عنها روية النبي صلى الله عليه وسلم
 ابو كذا شهادته ابنه جلاله عند معاينة عند بكا كذا كذا في الشهادة بالسماح لا يجوز
 الا في اربعة مواضع الموت والنسب والنكاح والقضاء اما النكاح اذ اري جلا
 يدخل على المرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسعدان يشهدانها
 زوجة وان لم يعاين عند النكاح الا بغير انا تشهدان عائشة رضي الله عنهما
 زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يعاين عند النكاح فخلاصة الفتاوى في كتاب
 الشهادات في الفصل الاول في النكاح **مسئلة** زيد عن جدي بكونه شهوة اليه
 ايدوه كذا منكر او ليحيى ببيته عاد له اليه ثابت اولد قد شرع جدي اليه عمل اولد **الجواب**
 شاهد زيد كذا في حق وقدره حال بوقدره ولا تقبل الشهادة على التقييل والتمسك بالنظر
 انه شهوة لعدم العلم بها من جميع الفتاوى في كتاب الطلاق في فصل الرجعة **مسئلة**
 شهادته قدن اجتنابا بالدين كسند شرعا شهادته في مقبوله اولد **الجواب** اولد
 فاضحان فها بنم زمانه شهادته اخر از زمانه بكونه مسلم اولد حرام معاينته
 واتفاق ابي وعيش اول زمانه اولد ليحيى بن زمانه اولد ليحيى بن زمانه اولد ليحيى بن زمانه
 الشبهات وعلى المسلم ان يتبع المصالح من قاضين في كتاب الخط والاباح في الوقي
 الشاخي تخمين **مسئلة** زيد زوجة عند اخلع وقسب بخلع بغير اقله بغير وقت
 خلع ده مجنون او ماسن او عاين ببيته دخا قامت اليه هلك اقله كذا وكذا ببيته اقله

شرعا فتبين

شرعا فتبين ببيته او لي **الجواب** هذا كذا في حق وبيته كذا في حق
 او لي ببيته كذا في حق العقل او مجنون ببيته ان اقامت ببيته ان مراها ببيته
 في حق مومته وهو عاقل واما مستلور ببيته ان كان مخلوط العقل الامة او لي كذا
 اذا قال امرأته ثم اقام ببيته الزوج انه كان مجنونا وقت الخلع واما ببيته على كذا في حق
 حينئذ او كان مجنونا وقت الخصومة واما ببيته ان كان مجنونا والمراة على انه كان
 فبيته المراة او لي في الخصومة ببيته في كتاب الشهادات في باب الفصل في الشهادة
مسئلة زيد كذا في حق ببيته او لي ببيته او لي ببيته او لي ببيته او لي ببيته او لي ببيته
 زيد كذا في حق ببيته او لي ببيته او لي ببيته او لي ببيته او لي ببيته او لي ببيته
 في حق ببيته او لي ببيته او لي ببيته او لي ببيته او لي ببيته او لي ببيته
 هذا غلامه نقي عنه هذه دابة نقي عنه ولم يزل ما كاله هل تقبل اختلاف
 المتابع والاصح قبلا كذا في الفتاوى من معنى الحكم في التاسع عشر في القسم
 من الكتاب **مسئلة** زيد فورا اولد قد نكح زوجة مجنون مولود اولان ولد ببيت
 بولد قد قابله بعد الولادة اعطوب وبعض اجازي حركت ذكوره شهادته بكونه
 حرم زيد بن وارث اولد **الجواب** امام اعظم في الوردية اولد اني هاهم
 اماماني قولند ان كذا كذا في حق اولد اسند فاولد او لم يزل فاضحان فها بنم زمانه
 مسطور وكل كذا شهادته النساء وهد من الشهادة الغالبة على الولادة فانها
 مقبولة في حق النسب دون الميراث من اول شهادته فاضحان حبس في حق الشهادة
 وفي الاقضية بغير شهادة الشهادة النساء وهد من قبله لا يطلع عليه الزاها كذا في الولادة
 ونحوها ولا يشترط العدد ويكتفي بشهادة امرأة حرة مسلمة عندنا او التي اوطقت بشرط
 الحية والعقل والاسلام ولغة الشهادة عند متابعنا بلع خلافا لما سنده متابعنا
 رهم الله تعالى والقدر على الاول عليه القدر بخلاف الزافات واما الشهادة بكونه

في كتاب الشهادات في الباب الثالث عشر
 في كتاب الشهادات في الباب الثالث عشر

كنهه ولا كراولته مات اوزن استجوابه بل قد رتبته او ارادته كل ما ثبت لاوله مستقوله
 اوله وقيل قبلت مثل ان يقول على ان الشهود المتبعين فسقة او ثناء او اكله الى
 او شربه غير ان على اقرارهم انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم انهم اجروا على هذه الشهادة
 الى وقيل على اقرار المدعي بقسمهم او اقرارهم بشهادتهم بزور او بانه استجوابهم
 على هذه الشهادة لا قد اقر منه بانه لا حق له في دعواه من ذلك الكتاب والفرق في كتاب
 الشهادة في باب القبول وعدمه في الورق الاول **مسألة** في بيان بطلان ما يثبت
 خصوص مرقومه ايدها في شهادة كراهيها ولا يثبت جميعا كذا بانه اتفاق ليس له في
 زور بل في شهادة على مقبوله **الجواب** وراية ضرورة ان نكاحي متواتر
 او يلحق اكد شهادته مقبولة اوله شهدا انه استقرض فلان في يوم كذا اوله
 كذا فبوجه على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر فيه لا يقبل
 لان قوله لم يكن فيه في صورة ويضيق قوله بل كان في كذا في معنى واصلا ما ذكر في التواتر
 عن الثاني شهدا عليه يقول او فعل يدرم عليه بذكر اجارة او بيع او كتابة او طلاق
 او عتاق او قتل او فساد في مكان او زمان ووصفاه فبرهن الشهود عليه
 انه لم يكن يومئذ في ذلك المكان لانه قال في الحظ ان تواتر عند الناس وعلم الكل
 عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا يسمع الدعوى عليه ويقضي برفع الدفعة لانه
 لا يلزم تكذيب الثالث بالضرورة والفرد رايه مما لا يدخله الشك عندنا في الثاني
 من تواتر ثبت في كتاب الشهادات في الفصل الثاني في نوع في الشهادات على التخي
 كذا الظاهر **مسألة** طلاق وعتاق قد تخير واختيار شاهد لم يجمع اوله بل بعد
 حكمة يجمع ايدها في اختيار شاهد في لازم كل واحد في كذا سنة **الجواب**
 اختيار شاهد في لازم كل واحد على ولد ونحوه بخير سبيل واما الشرط الذي هو حكم
 العلل فان كل شرط لم يبار فيه علة صلح ان يكون علة ايضا في الحكم اليه وتخي عاصه

علة لما قلنا ان الشرط يتعلق به الوجود في نصيبها بالعلل والعلل امور
 لكنها لا يمكن عللا بزمانها واستقام اليها الشرط وهذا كغيره لعلنا ان الله
 وقد قالوا في شهود الشرط والمبني اذا جمعوا جميعا افضل بكونهم ان الضمان
 على شهود اليقين لانهم شهدوا العلة وكذلك العلة والسبب اذا اجتمعا في
 سقط حكم السبب كمن يهود النجس والاختيار واذا اجتمعوا في الطلاق والعتاق
 ثم رجعوا بعد الحكم فان الضمان على شهود الاختيار لانهم شهدوا العلة والنجس سبب
 في باب تقسيم الشرط **مسألة** زاده احصائه شهادته بانه ذكر اوله في لازم
 بوقته سنا كذا في مقبولة **الجواب** ذكره في هذه شرطه كذا في شرطه
 اوله ونحوه بل ان احصان علا سدره في كذا كذا تفصيله في باب بيان
 الاحصان ثبت بشهادة النساء مع الرجال ولم يستطع فيه التذكير لانه لا يمكن
 وجود عصبية ولا وجودها من غير في باب الشرط في الشرط الذي هو علا من
مسألة لو اخطأ نكاحي اما من قبله زاده نكاحي كذا في لازم اوله في كذا في
 او يلحق لو اخطأ به بنية حرت لازم اوله **الجواب** اوله وانفقوا على ان
 على اللواطة لا تثبت الا بربعة شهود كالزنا الا ابا خيفة ربح فان ثبت بشهادته
 من افضله في باب اللواطة **مسألة** في اختيار شاهدين لو شهدوا في كذا في كذا
 قراديه شهادته بلسان ربحا مقبولة **الجواب** اوله متقارن في كذا في كذا
 فيمن ايده من **مسألة** في الاختلاف في الحجة يمنع قول الشهادة اذا لم يكن التوفيق وقال
 استاذ نادى في علة ربحا واسعة ولم يذكر تفسير التوفيق وذكر في كذا في كذا
 انه سرق بكرة واختلاف في زمانه في ربحا خيفة ربحا تقبل شهادتهما في كذا في كذا
 عن في كذا في كذا ان هذا الاختلاف في زمانه اذا اختلف في قضيتين متضادتين
 كالسواد والبياض فاما في المتعارفين بان شهدا على الضيق والآخر على العلة

والحق والصحة فاما اذا استباليها

شهادة

[illegible]

فمن لو كمل في ما قضى على كمل فعلى ومعلوم ان علينا رضي الله عنه من الارض واحد قوله
 وكان توكله رضي الخضم فذكر على الجواز رضي الخضم واختلف في جواز بيعه في الخضم قال ابو
 الجوز من غير عذر السفر والمريض وقال ابو يوسف رحمه الله ويحرم جواز الاكل كلها وحمل
 وذكر الخضا فانه لا فصل في ظاهر الرواية بين الرجل والمرأة والبكر والتب لكونها
 من اصحاب الاستحسان في المرأة اذا كانت مخدرة غير بارزة لجوارحها وقيل ما هذا
 في موضعه وقال ابو الجوز لا يكره البكر وهو غير بارز بل يكره في كل مكان
 في فصل الثاني **مسألة** يدعى بولاً فلا يرد بكرة اولان يكره حتى طلب البكر الكوز
 ويكره يدعى بولاً بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً
 بين البكر يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً
 ادعى على آخر بطريق الوكالة بسطوره بين فاجابته دفع البكر لكونه وان لم يبيع
 اجاباً اذا ذكر انه دفع البكر لا يلتزم له قوله وكل جلا يقتضي دين على كل
 وغالب الطالب فادعى الغريم انه قد اوفاه الطالب لا يجاب عنه الطالب بالبيعة والطالب انصار
 الطالب لم يثبت له نقل الغريم او دفع الغريم لعل في الوكيل ثم اتبع الطالب وحلفه ان ادعى
 يمينه فان خلفه والاربعين عليه لانه مقر بالدين والدين مقتضى على انسان سوانه
 صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم قالوا حكم لسقوط يدعي الايمان مع الاحكام على التسليم
 الى الوكيل في الدين كصانع في كتاب الوكيل في فصل واما بيان حكم الوكالة في الورثة الثاني
 تخيلاً ولو وكل جلا يقتضي دينه فلا بد في الطلوع بان في الدين لكونه طلباً عليه
 لا يلتفت اليه ولو بيع قضاء الدين للوكيل فاذا اظهر بالكل حلفه على دعواه فحلفه
 في كتاب الوكيل **مسألة** يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً
 يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً
 ما الذي اخذنا ذلك قال لا يكره اهل قريه عروضة تقبض على الوكيل **الجواب** ولا يكره

لا يكره ان يبيع بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً

اهل قريه ارادوا اخراج رجل عن القريه فحلفوا شرة فقال رجل اخر حجه
 شمار اسر سدا من غرامت ضرراً بمن ثم ان هذا الرجل فرج من كوفته مع
 ما هو اكثر من اهل القريه لا يجب على القنا من شيء من حواجر الفتاح في اول
 كتاب الكفالة **مسألة** زيد يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً
 الذي نكسه عروضة اريد بعد بكرة كالمزني غزالاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً
الجواب اولان بطلاقة وكالتسليم وكالتسليم فلا بد من قول صحيح او لم يرد رجل
 اراد ان يفتي عن بطلان بطلان من اقره ان يكره بطلاقة فما ان لم يفتي في ذلك
 ففعل ثم عزل الوكيل فانه يغزل وهذا بخلاف التوكيل بالخدمة بطلب الخضم و
 وتسليم المراتى على بيع الرهن حيث لا يملكه له لان جواز الخضم مستحق عليه
 وقضاء الدين كذا فاذا اثبت لسان حقاً مستحقاً بطله لم يملك لطلاله
 واما الطلاق فيمن سخط عليه ولم تسحق المرأة بطلان التوكيل قال وهذا الجواب
 اضعف من سيد الامام ابو شجاع هكذا ذكره في صحيح الاقوال وان ذكر في بعض
 الموضع كشرح وقناوي القضاة اختلاف المشايخ من حواجر الفتاح في الوكالة
 في الباب الثالث رجل على اقره عوي فاراد المدي عليه ان يسافر فوكل وكلاً بطلب
 ثم عزله لا يغزى الا بخصة الخضم فان عزله في غيبته لا يغزى لعلق حق الغير بين
 الوكالة من حواجر الفتاح في الباب الخامس في الكفالة **مسألة** زيد يدعى بولاً
 فلا يرد بكرة اولان حتى طلب البكر البكر يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً
 قبض اليه يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً يدعى بولاً
الجواب لا يكره اولان اجزئاً بشور وكذا رجل له غريم في بصرى فقال لرجل
 اذهب اليه وطلب يدي فاذا قبضت الكل اخذت عشرة درهم فله ان يكره
 ففعل يجب له اجر المثل واشترط العشرة فما يقتضي شرط فاسد فانه في معنى قوله

في كتاب الجمل في باب الجمل في الدين **سئل** زكريا عن هذا بينه
اولا ان ارجى كنهه نكر ملكا ولو لم يكن كنهه في ادعاء وادعاء
بينه اقامه ايلكم زيد هرون استوى ايلكم ملكا ولما سئل اقامه اليه
فتبينت بينه في ايلكم ولو لم يكن كنهه في ادعاء وادعاء
حكم فابل او مشهور ولو اقامه المرأة بينه على ايلكم في ادعاء وادعاء
بني واقام الرق بينه انها ادعى استر بها نكر قبل يقضى بالمرأة لان الدار
والمرأة في الرق فكانت خارجة قبل يقضى بالمرأة لان لا تاتي بغير
فتقبلان فثبت القضاة او لم تكن في آخر من غير الدعوى في ايلكم في التبت
في الفصل الثاني في القسم الثاني **سئل** زيد في ايلكم في ادعاء وادعاء
زيد في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
وبينه في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
مالا لايت على رجل دخلوا احدهم المذبح عليه عند المذبح في ايلكم في ادعاء وادعاء
حاجب القضاة في الفصل الخامس في الورق الاول **سئل** زيد في ايلكم في ادعاء وادعاء
دين طلب ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
دعوى بينه على احد في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
مالا فلا يلزم الورق في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
عشر في الورق الاول ادعى رجل على ميت دين فاحضر ورثا واحدا فانكر فاحلف
على العلم ثم اراد المذبح فاحلف ورثا اخر كان له ذلك لان الناس يتناوتون
في البين لان الوارث يستخلف على العلم وبقا لا يعلم الاول بين الميت وبين الثاني
فماضي خان في كتاب الدعوى في باب البين في الورق الخامس **سئل** زيد في ايلكم في ادعاء وادعاء
بكر في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه

اكي اربي

اكي اربي ويرى زيد في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
اولا بين زيد في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
بينه في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
لو في يد يمسونه في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
بدل الصرق في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
الحا مسر في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
عرو في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
بعد حضور حاكمه ختم غيب ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
اولا في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
على موكله في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
لم يقبل دعواه لوجود اقراره متضاد في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
الدعوى **سئل** زيد في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
يوزن ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
دعوى سمعه او سمع **الجواب** مستقبه او يلجى اوله رجل استوى من اجل
توبى في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
التوبى في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
فماضي خان في فصل في دعوى الكلب بسبب في الورق الثاني في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
هذا في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
عرو وانكار ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
بكر في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه
اولا في ايلكم في ادعاء وادعاء بينه وبينه بعد وادعاء بينه وبينه

رجل مات فقال امرأة للابن ليت كنت امرأة ابكر محمد المودة وطلبت المودة
فأبى الابن وقال اسمي لم يكن محمداً وأنا كان عمره مات فادعت ابناً امرأة
ابكر محمد المودة وادعت المودة دعواها ولسن تتناقض لكان يكون له اسمان
في كتاب الدعوى في الباب الثالث ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله كذا ادعى ثم طرأ
اسم جده احمد بن عبد الله لا يبطل الدعوى لولا ان يكون اسمان لجدة عمادية فيل النام
بورقني **مسئلة** زيد مسلم عمرو مسلم غني غصب المودة من يوفى فقام ابني عمرو
حضور حاكم المسية حاكم الموضع دعوا وقرره واستماع ابوب بينة المودة وكوا الى
حكم **الجواب** ابوب مسلم غصب مسلم غني فقامت تسع دعواه المصنف عليه
و تبطل بينة ويستغلف ان لم يكن بينة وبغض بالتدليس عليه وبطل ما ذكره غصب غني عليه
رد عنها وضمان ردّها وان لم يكن عليه ضمان فتبطل في كتاب الدعوى في الباب الاول
ادعى مسلم على غني غصبها بيمينه ولو انكر حلف لانه لو اقر بيمينه فخلع بيمينه ولو اقر
عليه للاف في الجحش لانه لو اقر لم يلزمه فخلع لم يقدح في حلفه في الفصل الخامس
في الورق الثالث تخيلاً **مسئلة** زيد غني ولان عمرو بن بري لابر المودة دعوا من
بعده شرعا دعواه فادعى **الجواب** فادعى لولا ان لا يبرأ انكر سنة يكون اراء
طلنا خلاصه في كتاب الدعوى في الفصل الرابع عشر في غني آخر **مسئلة** زيد غني
بركبه اولان او تده نزاع ابوب زيد كذا او بن بريد بوب عمرو وحيث كذا دعوى
شرعا فتقسنه حكم اولس **الجواب** حاله نظره قول راد راد جلال سفيدي
السفينة دقي فادعى كل واحد منها السفينة وما فيها واحد هامر في
والآخر ملاع معروف والدقي الذي هو هدمر وسبعة والسفينة اللاح **مسئلة**
في الدعوى في القسم الرابع في الاستحقاق في باب الرجل ينادي عيان النجا
بالايد **مسئلة** زيد بيب المال ابني لادن عمرو حضور حاكم حضار ابوب بدينه وظهر
اولان او بن بوب مكي وكما مسند ازار ابوب حضار له في المالك صبطا ابوب مكي

فادعى

فادعى **الجواب** اولان ولان الوارث ان الدار لم تكن لابن ابنتها كانت
وديمة لها في يد الرجل ثم اقام البينة الدار كانت في يد ابية اخذها الذي هو في يد
بعد مودة او اخذها المودة في حوزة ردت الى الابن ان كان موضعها ما هو قديم
المستورح وان لم يكن موضعها جعلت في يد غني هذا كله اذا اقر الوارث
لا مسان معروف فان لم يكن يعرفه فلكي قال لم يكن هذا الدار لابي ثم قال كذب
في قولها ان لم تكن لابي كانت لعمامة تركا مبرأ الى دفع البينة الدار بعد ما
تكونت فلم يحضر احد يطهرها مكن في يد نو ما ودار فقال لابي فانه لا ياخذ ذلك
منه حتى يحضر احد من غنيها فتبطل التناقض في الدعوى في سائل التناقض
مسئلة زيد وصي بيع ابوب مكي ملكي بدينه ورثه مستورح غني فاض الاولان
ادعا ابوب مكي بدينه مشتري او لما شتر اقام المسية شرعا بينة فتقسنه **مسئلة**
ورثه به دو شر قول مستورح بدينه **باعت الوصي التركة شيئا فقال الوارث**
باعه بغيره واختر وقال المشتري بل عدل فالمراد في القضية في الدعوى في باب
الاختلاف بين الباعين **مسئلة** زيد بيم باخني بيع اتمز اولوب بيم بالغ اولون
غني فاحسن اليه بيع اولس غز ثبات ابوب مكي مشتري جحاول وقت كرها سبيع
اولس وغني بينة اقامت المسية شرعا فتقسنه بينة **الجواب** غني **مسئلة**
اولس لانهما تبقت في حق النقص عن سبعة الائمة السائل في وصي بالغ كرم الصغير
بلغ الصغير وادعى غني اقام بينة اقام المشتري بينة ان قيمة الكرم في
ذلك الوقت مثل الثمن فيبينة الغني احيى فتبقت في كتاب الشهادات في باب
وبينة الغني اولس بينة كون القيمة مثل الثمن بيم ان وصي بالغ كرم الصغير
وبلغ الصغير وادعى غني اقام بينة اقام المشتري بينة ان قيمة الكرم
في ذلك الوقت مثل الثمن فيبينة الغني لانهما تبقت اقرارا بدينه اولان بينة النسا

اولور كافر اما سلمه ثمن ايله رجوعه مقبوله اولماز وما اشتراه الكافر المفضل
 منكم ثم ادعاه رجل والكافرون يشهدون تقبل عليه مقصودا وقالوا بطلان واستبر
 وسلم امه ثم جاء مسلم او ذبح واقام شاهدين فميتا انا له تقبل في حق الكفا
 على الكافر دون الرجوع على السلم بالثمن وقالوا لا تقبل اصلا لان كافر اطلق
 من هو خلاف السلم خصوصا اذا كان في مثايله السلم قيل انما اكد بالمفضل للتعظيم
 وقيل لان الزراع يسمي كافر قال الله تعالى بجعل الزراع بناءه ايج الزراع وقيل لان
 مؤمن كافر بالطاعت ومؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى وقال الساعدي وكافر
 مات على كونه وجنة الغرور من كافر فقيد بذكره فمات الاصل كذا في الكافي في
 في مقاله ابي يوسف في كتاب الشهادات **مسئله** زيدا وصبي فلان عريان
 بلوغه صكره ماله التي تسلم المذكره زيدا جميع بابا مري قال في الوصي ايلم تركه
 قليل وكثير نسبه قلبي يدوي اشهاد بلوغه يكون بعد وصي مريوم مدين اولان باري
 بابا مكر تركه سند در ديود عري بدين بيته اقامت ايلسه بيته ستر عرا مقبولة او كذا
الحجاب اولور اذا وقع الوصي اليتم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على انه قبض جميع
 ما كان في دين من تركه والده ولم يبق له تركه والده عنده قليل ولا كثير الا قد استوفاه
 ثم ادعي بقبضه كذا يد الوصي شيئا فقال هو تركه والكي واقام البيه قبلت وكذا
 لواقع الوارث انه قد استوفاه ما ترك والده من الدين ثم ادعي على جلد بيا كوالده
 يسع من ثايله في كتاب الدعوى في الفصل التاسع **مسئله** زيدا عريان الذي يكر
 لحيه هندا اشترا ائيد كصكره فثني تسليم ائيد عريان زينا في هندا ضم ائيد
 يند التي بيكره زيدا يسع ايلسه يسع مريوم **الحجاب** زينا عريان اولور هندا
 فاسد در التي بيكره ايلسه قيمته قسم اولور هندا قيمته التي بيكره نه مقدار در
 اول مقدار ايله زينا عريان بيكره هندا قيمته دوشن ايلدر خايله اول مقدار

لازم كلور

لازم كلور مثلا هندا كذا كرهاي اولور بيكره ايلسه قيمته زينا عريان اولور هندا
 ايلكي بيكره زينا عريان بيكره هندا قيمته دوشن ايلدر خايله اول مقدار
 قيمته زينا عريان بيكره هندا قيمته زينا عريان بيكره هندا قيمته زينا عريان
 باقسي كذا در بيكره زينا عريان بيكره هندا قيمته دوشن ايلدر خايله اول مقدار
 باقسي صور خوي خايله اولور والدين اشترى حارب بجهما ائيد ثم باقها ائيد
 ومهما من البايع قبل ان يقدر الثمن نجما ائيد فالبيع جائز في التي لم يشترها
 من البايع ويطل الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابله التي لم يشترها منه
 فيكون مشريا لاخرى باقها باق وهو فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى قصا
 ولا يشيع السداد لانه ضعيف فيها لكونه مجتهدا فيه اولانه باعتبار شبهة الربوا
 فيه لانه يظهر بانفسام الثمن او المقاصه فلا يسعها في غيرها يسع الهداية
 في باب البيع الفاسد وشاء باع مع شيء لم يسعه بقبضه الاول فما باع وادع
 فيما لم يسع باع شيئا بخمسة عشر ولم يأخذ الثمن ثم اشتراه مع شيء آخر
 بخمسة عشر فالبيع الاول فاسد في البيع جائز في الشيء الآخر فيقسم الثمن على قبضها
 فيكون في الشيء الآخر خمسة عشر والثمن وهو خمسة عشر صدر الشريعة في باب البيع الفاسد
مسئله زيدا عريان ديور كثره سي اولان عريان اخذ ائيد بيكره بيلم بعد وصفه
 كالف ائيد عريان ديور ديور ديور ديور ديور ديور ديور ديور ديور ديور ديور
 فلور اولور **الحجاب** تعينه فايده واراسيد قادر اولور مثلا بري كجيل بري ديور
 اولور باخود بري رضى بري غنى يسع اولور كي والا حيني واحد در قادر اولور
سئل عن شخص عليه ديور كثر لشخص تجالت القاهر والذاعني وصف المتوفى
 فدفع له بيلغا فقال له هذا الذي قال في وقال من الدين لا احببته لا
اجاب ذاعني الدين ان كان في تعينه فايده بان كان احداهما كجيل ولا

بالعقود الحاصل من ماله اما لو شهد انه حر الا قبل الادعاء وفاقا اذا
الشهادة بحرية الاصل شهادة بحرية استهتار شهادة المحنة الفرية وهو الله تعالى
حسبة كل في الخلايق وغنى الامة والخرى شرح جاسع لتغيير القميص ان دعوى
شرط عند خيضة شرح في حرية الاصل ايضا والتناقض لا يمنع صحة الدعوى والشهاد
للاحرية الاصل والى العقود العارضة بمعنى الحكم في الباب الثاني **مسألة** هذا
حضور حاكمه احضار ابي روجم اولان عروك اوزون اولان بنين بكر مر علي بن بكر اولان
بعد روجم بن قوب كندر استكره الكريه دكر كندر اسم امر كندر اولدوب جالابر
اولدقن شرط قوم اوزون نفسه طلاق ويرم دبوب روجم غيبته وامر وطال اوقاف
بينه ايليسه نزع اقبوله اولوب خيل روجم خضم انساب اولوب **الحجاب اولوب**
ادعت لان الزوج جعل اري يدي يتغاب شمر اعني دذ غاب نرا او طلفت نفسه
في مجلس كاهل الشري واقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضرة الكفيل تقبل
لان كان الزوج مطلقا وينصب الكفيل خصما في الزوج مدعوى الخلاصة والنقل الثاني
مسألة دين عوي اكر حريه بكر ده اولان دينه دعوى ابي بعد الاثبات تبين
كندر مكر وكيل اولوب عوي واروب بكرى حضور حاكمه احضار ابي دعوى وكانت
ايلد كره بكر وكان النبي حقا اولوب لكن رنده ديني مكر اولدقن عوي دينه واقامت
بينة ايمكه فادد اولوب **الحجاب** اولان فصل في مسائل اثبات الوكالة
الوكيل يتبصر الذين اذا حضر خصما فاق بالوكيل وانكر الدين لا ثبت الوكالة
حتى لو اداد الوكيل اقام البينة على الدين لا تقبل وكالة التتمه **مسألة**
زيد وكيل ابي عوي ريلق بر دن حق المانع وكيل ايلوب كلكره خضم
وكالتا اقرار ايمكه دفع ايق بعد بينة بي استماع غير مروع اولوب زيد
كوزو ياكوزم اولوب ايمه بالزات كاسه شعده وباخود شعده اولوب

دحي ركه يند بوجيله ايله خلاص اولوب اقرار ابي دينه بي استماع اولوب
خرج اولوب لا حرج في الدين كما كوز عوي **الحجاب** **مسألة** ما شئ
وكالته بينة يند مفر ايكن استماع اولوب بعد يند خي اولوب واما اذا ق
بالوكالة وان الطالب كله بطل حقه له قبله وبخصومه وعقد الدين فقال انا
الوكيل اقيم البينة على هذا الحق لا تقبل القاضي ذلك منه ولا يكون وكيل
باثبات الحق الا بينة يند له على الوكالة او يحضر الوكيل في وكالة البينة تشهد له
على الوكالة او يحضر الوكيل في وكالة البينة انما تسمع الخصم ولو خضا لوثباتا
بأمر المطلوب وقراره ليس بحجة في حق الطالب فان اقام البينة ثبت كونه خصما
قبلت بينة بعد ذلك وان كان مفر بالوكالة لان الوكالة لم يثبت اقراره لانه
لصحة اقراره فعمل كعدم ونظيره هذا ما قالوا ان ابي ادعي على بيت دين
واضر دار ثا من رنه فاق هذا الوارث بدينه فانه يستوفي من نصيبه خاصة قال
الدين انا اقيم البينة على الدين على هذا الوارث المقر كشيء حقي ثم يستوفيه من الوارث
فانه تقبل ذلك الوكيل بمقتضى عي له في يد امان فاق الدين في يد ثم قام
على هذا المقر بالتوكيل جاز لما قلنا انتهى كلامه وصلح العوائد نظم المسئلة في
ايات دعواها الى ادب القاضي ونقل ما نقله من خصم بعضه وكذا كندر عوي
غير شرح ادب القاضي قال في فصل التوكيل بالخصومة مفتاحي ناصح خان حل
وكل حله بقبض دينه ففلا رذ الخصومة فيها فاحضر الوكيل فاق المدعي
بالوكالة فانكر الدين فاقام البينة على الدين لا تقبل بينة لان البينة على الدين
لا تقبل بينة الا خصم باو المدعيون لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما الا يري ان الدين
لواخر بالوكالة قبلت بينة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة بالبينة مخافته
ان يحضر الطالب ونكر الوكالة قبلت بينة وان كانت البينة قائمة على المقر

ادعاء مدعى حسن بينة وعادله اليه ثبات ابيده حكم فاضل الحق اوله نصاره عرو
دعي نتاج دعواه في الملك والملك اقامت بينة اليه نتاج عرو كمينه مقبول اوله
عرو حكم اوله في **المجاوب** اوله برهن الخابج على نتاج حكم له بها ثم جرح ذو اليد على
بكره بخلاف ما برهن الخابج على الملك المطاوع وحكم له ثم برهن ذو اليد على الملك لا يقبل في حق
في الفصل الثامن **سبل** برهن عرو كمينه على نتاج حكم له بها ثم جرح ذو اليد على
ذيد نتاج عرو كمينه على نتاج حكم له بها ثم جرح ذو اليد على نتاج حكم له بها ثم جرح
اوله نتاج سبل عرو كمينه على نتاج حكم له بها ثم جرح ذو اليد على نتاج حكم له بها ثم جرح
والاستدعاء والاستدعاء على عرو كمينه وكذا الشراء والمساومة وما اشبهه بالاهارة
وغيرها من صاحبها مدعى الملك لنفسه او لغيره اقول ان هذه الاشياء اقرار لعدم الملك للمساومة
ظاهر اما كونها اقرار بالملك لغيره فينبغي روايتان كما سبقت في اواسط هذا الفصل الظاهر
عندي ان مجرد ذلك ليس بان اقرار باليد او قد يمتثل ذلك مع بطلان الملك فلا يكون اقرار بالملك
لغيره اليد فلا بد ان يبرهن في اقراره في فصل اقراره في موضع دون موضع كمن قال في فصل
ينبغي ان يصح دعواه لغيره في بعض الموضع التي بعضها فان برهن المدعى عليه على كل
انه سبقت منه مساومة او استعارة او استيجار او نحو ذلك من الوكالات
لانه لو فصل عن كونه لغيره من الخصومة والمركل على حصة لو شرط ان اقراره عليه
من خارج الفصل يفي في الفصل العاشر في الورق **المجاوب** الاقدام على الاستواء والاشجار
اقرار بالملك في رواية لا في رواية وهو الصحيح **المجاوب** ان اقراره لا اقام
على الاقدام والاستدعاء والاستدعاء لا اقرار بانه لا ملك له فيه باقيا في
حقه لو برهن ذو اليد على ان المدعى فعل معه شيئا ثم ترك دفع دعوى المدعى ولو وقف
المدعى قال كان ملكه لكنه قد باع متى فليدفعه الي لا يسمع للتناقص بين قوله ملكه
ليس ملكي والاستدعاء من المدعى عليه فكونه اقرارا لانه لا ملك له في الاشياء التي

عليه من

عليه حتى لو برهن عليه بكونه دفعاً اقراره يفي ان يكون الاستدعاء من المدعى عليه والا فليجيب
نحوه كالاشترائك فيكون كل واحد منهما اقرارا لعدم الملك للمدعى ويدل عليه ما مر في اول
هذا الفصل في دعوى الكرم او برهن المدعى عليه ان المدعى آخر نفسه الكرم او الكرم او الكرم
الارض في اربعة اوقال الجايز خاتمة راجح اجازة ده نال كرم او قال برهن ابي زر زرع
بيان زرعه تدفع ويكفر اقرارا بانه لا ملك له في حصة المصنف في الفصل العاشر
معدا بعد تدفعه في **سبل** برهن عرو كمينه على نتاج حكم له بها ثم جرح ذو اليد على
الملك استوداد ده خصم شرعي فيفسد **المجاوب** ثمن ثقل الذي ايسر عرو كمينه
ايه زيد كرم رجل باع اخر دارا فلم يفيها المشتري حتى لو غصب رجل الدار
من البايع وان كان المشتري قد اتمم فالحصم في الاستدعاء من البايع صاحب
هو المشتري وان كان المشتري لم يقدّم الثمن فالحصم البايع من اقراره في كتاب
في الفصل الخامس في دعوى البيع والمشتري **سبل** برهن عرو كمينه على
ان ينفذ الثمن لا يكون له ان يأخذه من صاحب اليد الا ان يبرهن الوكالة بالتبض
من البايع من اقراره في كتاب المدعى في باب التلخيص **سبل** برهن عرو كمينه
داره برهن بكونه بيع وتسليم اليه كمنصاه عرو داره زيدون دعواه فادله
المجاوب داره **المجاوب** داره اقراره ان يبرهن اخذ ايسر فادله داره
داره غيره وسلمها الى المشتري في اقراره وادعى الدار على البايع هل يصح دعواه
ينظر ان اراد اخذ الدار لا يفتح وان اراد التفتيح بالتفتيح في الخلاص للمدعى
في المعتاد هل يفتح موجباً للصمان وفي مرجع الضمان على البيع والتسليم واثبات
عنه في حيفه رمة الله ان اراد اجازة البيع واخذ الثمن يصح دعواه من اقراره
في كتاب المدعى في الفصل الثاني في بيان شرط صحة الدعوى **سبل** برهن عرو كمينه
يعني ايلد كمنصاه مدعى اقامت بينة اليه نتاج اقراره **المجاوب** اوله

او ما نزل في انقضاء بيته الرزق ويكون هذا دفعا واذا لم يقربها الانسان معروفة وكذا
 في الواسع المخرج الارش واللب واقام ذوالبيته واقام ذوالبيته على اقر الميثاق الوار
 ليست في اماكن لم دفعا في قفاوي الفضل ادعي عليه اخوه شركة فيما يره نحو الورثة
 من ابيه فانكر الميثاق عليه فقال لم يكن لابي في الميثاق ثم ادعي الميثاق عليه انه كان اشتها ابيه
 اذ ادعي ان اياه اقر له بها فنعوا صحبة وبيته سمعة لانه يمكن الجمع بين هذا وبين
 ما سبق منه بان يقول لم يكن للبيته بعد ما اشتبه بها فان كان قال لم يكن للبيته فان قال لم يكن
 للبيته فيما هو لم يسمع دعواه الميثاق ابيه لانه فيه مناقض وتقع دعوى ابيه له لانه
 لا تناقض فيه ولو اقر احد الورثة ان هذا الموضع بيننا عدايب ثم ادعي ان ثلثة قضيه
 لابي صغير عني تسمع دعواه وتقبل البيته عليه واقره بالبراث لا يتقص دعوى ابيه
 لان ذلك ميراث وان كان فيه قضيه من دعوى الميثاق فصل مسائل التناقض
مسألة رزق صبي اولاد او على غيره من دعوى ابيه كره ما كره دعوى استماع ابيه **الجواب**
 محرم اولى بيته من ابيه ولي ابيه اعضاء اولاد استماع اولاد استهلاك دعوى ابيه
 وفي الخط ان كان الميثاق عليه صبي محرم ولم يكن للميثاق بيته لا يكون له حق اعضاء
 الى باب القضاء لا يتقصه عليه ابيه لانه لو نكل لا يتقص بنبوله وان كان له
 بيته وهو يتحق الاستهلاك كان له حق اعضاء لان الصبي يراه باقائه والشهود
 يحتاجون الى الاشارة اليه لكي يحضر معه ولتة فهو بالاداء عنه **مسألة**
 في كتاب الدعوى في الرزق الاول **مسألة** رزق من شاهد من حضر رزق تفرج من انفسه
 شاهد من ذات ابيه كره هذا في شكه ولو بعمدة تفرج ابيه كره رزقه منه **مسألة**
 في الرزق **الجواب** انما تخلف من حضوره في الرزق الاول ان نكل اقر رزقه
 بعد الرزق على انما اقر رزقه عليه يعني تخلف ابيه في رزقه كره ابيه كره ابيه كره
 الاول وانما رزقه هذا بتا عي رزقه اولاد ولو تزوجها بشهادة شاهد

ثم انكرت الخط

ثم انكرت الخط وتزوجت باخر فقامت شهود الاول ليس انما خصها بالقبضه
 لتخلف بقصد به نكل هو اقر رزقه واقرت صبيها بطلان الاول من رزقه
 بالثاني لم يقرها ولكن الاول ان يخلص الثاني على العلم فان نكل صار مقرا
 بطلان بطلان فالان تخلف المراءه على البينات والحاصل ان رزقه كره
 وهي في خطه الغر لا بيته الميثاق تخلف الرزق والمراءه وبيد ابيه من الرزق
 على العلم بتا فان نكلت في الدعوى جامع المقصود في الفصل العشر في الرزق
تخيلا **مسألة** رزق من اولاد ورثه عمو وسائر ورثه غائبين رزقه
 سنده دعوى ابيه وناس كل ابيه رزقه باقيله كل رزقه صنعنا جازت
 ايكين يند قضيه رزقه ابيه رزقه رزقه **الجواب** اولاد الرزق حال
 غيبته الاخرى اخذ دعوى الميثاق وكامل الناس من رزقه الميثاق ولما رزق
 ما صنع ثم اراد ان قضيه ما انكف لهم يكون ذلك لان الاتلاف لا يتوقف
 حتى يلحقه الجارة الا ترى ان تلف مال انسان ثم قال المالك قضيه بما صنعت
 لا يبرأ من الرزق في اقل تمام الدعوى **مسألة** رزق الاصل او عدايق بيته
 اقامت ابيه استماع او لغيره **الجواب** انما رزقه انتقادا ثابت او لم يثبت
 اعلم ان الاول في دار الام هو الحرية فمن ادعي عيانه في الاول فالقول له لانه
 بالاصل وعنه قلنا ان رجلا لو ادعي عيانه في الاول فقام شاهد من لا يتقبل بيته
 لان القول قوله لا حاجة الى البيته لكن لو ادعي انسان الرزق عليه واقام البيته
 فالان يتقبل بيته على حجة الاصل دفعا لبيته الرزق كذا في العادة والفصل
 في الفصل الا ربعين في الرزق الثاني تخلفا ولو قال العبد ان اقر الاول فالقول له
 ما لم يسبق منه انتقاد للرزق وبيده لا يتقبل قوله بلا برهان فمن ادعي في رزقه
 في الحاخ عشر في دعوى الرزق فان الاول في الانسان الحرية صدر في الدعوى

انما جازت في الدعوى
 انما جازت في الدعوى

النسب **فصل** رقة انبثا و نه ايل ثابت اولور **الجواب** بيع وزمن وجبانه دفع
قتنه سكون ايل ثابت اولور عاقل او ليجي **الثامن عشر** **سكت الف** وانقيا ده عتق
او رهنه او دفع بجايه اقرار بر قدام كان يعقل بخلاف سكونه عند اجارته او عي منه
للبيع او تزويجه **مثلا** شاهد في الف الف الاول قبل الف الف الثاني بثلثه ورق **سئل** ^{في الورق}
زوج من هذا ولد ندينه و سمان طلبا بلكه انما باين او زوجه مكره او ايدوكي بيلور
اما مقدار ايدوكي بيلور زوجه رزعا نيج اولن كر **الجواب** بيايه جره اولور جبره
اقرار بجه حبس لنقدر ما سار الزوج و ادعت المودة المسح فالت الورثة تعلم ان لكر
على ايشا مكره لكن لا علم لنا بالعدد يجرون على البياي كن ادعي على الورثة دينها فاقروا بل
الدين يجرون على البياي وان اقر و ابدى بجه رن ايضا و سمان جبره ان يجسو احق
بمقدار الاموال الورثة قائمون مقام الزوج و لا تقبل قول الزوج اذا اخفى مستكر
كذا هنا في فصل استرو و شق في الفصل السابع عشر في الورق الخامس **سئل**
يند با باي ايل برود عني شجر ايتد كرتكاره اول اشجاره حصه استكره بابا عي
فكر ايتد رنيد حصه و ينكره فاقروا **الجواب** اولور لقوله عليه السلام انت وما لك لا بكر
يند با باي عبالله يكن ايتد باي زير اعلى حد كسبه او لماي با باي عانت ايتد اولور
و ذكر شيخ الاسلام جلال الدين في اب وابن اكتسابا ولم يكن لهما مال فاجتمع
لها بالكسب اموال الكل للاب لان الابن اذا كان في عياله فهو ميسر
في كسبه الابري انه لو غرس شجرة فهي للاب من برارته في كتاب الدعوى
في الفصل الثالث عشر في نوع ادعياء و اية كذا في القسبة في آخر كتاب الشركة
سئل رنيد عرو و نيك اجه دين طلب ايتد بينه عا دله ايل اثباتا بلكه
عرو اول مالي استيفاء ايتد و كنه اقرار بيا ثابت ايتد شرعا خلاص اولور **الجواب**

استيفاء

استيفاء اقراره بينه استماعا اختلا قيدر اولور جايه ايل كنه حجب خلاصه
قول آخر منصرف و حقا و لا مشد **فصل** محيط بر جايده سطر جره و قد نصنا
فصل آخر في الحكمه هوان الدين اذ ابرهن على اقرار المقي با استيفاء الدين
فيل لا سمع لانه دعوى لا اقراره طرز الاستحقاق لان الدين تعني بالثابت لا يكون
المقبوض بيا على الدخيل **سئل** لانه في الحاصل يدفع اداء الدين عن نفسه فكان
دعوى لا اقراره طرز الدفع ذكره المحيط بترانه في كتاب الدعوى في الفصل الاول
في نوع آخر في الدفع في الورق الثاني و لو ادعي جبره على آخر الف درهم و اقام البيه
لا سمع هذا لان هذا الطريق الاستدلال لا عرفه الدين تعني بالثابت لا يكون
في كتاب الدعوى **فصل** الثاني **سئل** زيد كره يوزره اولان قول في الف الف
قول ايدم و نكره كلمه ميم زيد كره ي ملكي اولان ادعا عليه فقتسنته قوله
ايل عمل اولور **الجواب** زيد كره ي ايل عمل اولور وان كان الظلام كبير افضال الدين
هو في يديه هو عي و قال العلما من انا عي و لان كان القول قول الرنيد يديه
من قاصحان في كتاب المتاف في فصل الاستدلال **سئل** زيد با باي عرو متوافون
كدي حصه سنة استقال ايل خراش فخره ذكر من فرتن اشرى هندوز نيك بيلور
بكره بيع ايتد بكره في غير ايتد ايل و رنيد كرتكاره فزير ناز هندوز نيك بيلور
دخي بود كرسن حصه زور و رديود عوي ايتد شرعا فاقروا اولور **الجواب**
اختلا و متبايخ و ادره اولور قول في الجمع كنه بر حل باع عقار دكا و امر
اولور او بعض اقراره حاضر يعلم و وقع المتبايخ بينهما و تصرف المستري
في ذكر زنا نا ثم ادعي بعض من كان حاضرا في البيع ان العقار له و لم يكن للبايع
قال سنايخ نمر قري لا سمع دعوى الدين رد البا ب التليس و قال سنايخا
سمع دعواه و ينبغي للمتيقن بظرفه ذلك ان كان البايع و الدين معروفا

بالتسليم الضربات الباطلة ينبغي للمنفق ان يقتضيه بالعدل الاول ان لم يكن كذلك
ينبغي بعضه الدعوى وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى تلك الضربة في تبليد النسخ
في كتاب البيوع في فصل الاستحقاق ودعوى الحية وجعل باع عقارا وسلم امرأته
او ولده او بعض اقاربه حاضر ولم يكن شيئا ثم ادعى المشتري ان كان حاضرا وقت البيوع
لان العقار اختلف المتأخر فيه قال شيخنا سرفند لا تنفع دعواه وقال شيخنا
تنفع دعواه فينظر المنفق في ذلك ان كان في رايه لانه لا يسمع هذه الدعوى وان كان
كان حسنا سدا الباب القوي وان لم يكن له رايه في ذلك ينظر في سلبها لان الضربة
اذا باع مالا الجز صاحب المال كان حاضرا ولم يقبل شيئا لم يكن سكرة اجازة وهذا
وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى في تبليد النسخ سماع هذه الدعوى في فصل
في كتاب الدعوى قبل بابا يبطل دعوى المدعي قبل القضاء وبعد في الورق الخامس
ذكر انما اختلف المتأخر في بيعه قال بعضنا لا يسمع دعواه والعقود ان تنفع في ذلك
في كتاب الدعوى في بابا يبطل دعوى المدعي قبل القضاء وبعد في الورق الخامس
بايع عقارا وابنه وامراه حاضرا لم يقبل شيئا ثم ادعى المشتري وينظر في ذلك
ايام ثم ان الابن الحاضر عند البيوع او المرأة ادعى على هذا المشتري ان الدار المشتري
ملكه ولم تكن ملك البائع وقت البيوع فان اتفق شيخنا واستاذنا محمد
الدعوى لا تنفع وهو ليس مخفى حضوره عند البائع وترك منارعة فيما يصنع او امره
انه ملك البائع وان لا حق له في البيع قطعا للاطاع الفاسدة لاهل العصر في الاصل
بالتناسق فلت في الجامع الاصف اذا بيع متاع انسان بين يديه وهو ينظر في ذلك
وقال ابو حنيفة وابو يوسف جميعا استثنى لا يجوز ذلك وقال به نأخذ فقال
ابن زياد سكرة يدعى ببيعها بالبيع وتام ذلك في الواقعات والردوس خلع المتأخر
في البيوع في آخر باب الثالث في الفتناء في القصر في جعل باع دارا وابن البائع

حاضر ساكت

حاضر ساكت ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك نكاحات ملكه اليوم ولم تكن وقت البيوع
ملك الاب قال اتفق المتأخرون من ائمة سرفند ان لا يسمع وجعل سكرة
عند البيوع والتبليد كما لا دار سدا لباب البيوع في شيخنا ان يسمع الا اذا كان
تقاضاه المتأخر السبيل في بيعه المتأخر في خلاصة في الدعوى قبل الفصل الثاني
بعض اجتناب في ذلك في حال حضوره مع ان يدركه سكرة في بعض
اورده **باب** في كل دار الا ان على استماع حكمه استحسنوا واشتروا اذا تباينوا
في كل موضع مست الحاجة اليه في الطلبات كونه التكرار اذا تباينوا في التباين
فيه ولا يسمع في ذلك في حال حضوره مع ان يدركه سكرة في بعض
المتأخر السبيل في بيعه المتأخر في خلاصة في الدعوى قبل الفصل الثاني
وليس كذلك فانه ذكر في فصل الامكانات وغيره ان يكون البكر ليس باذن لزوجها
غير الولي وكذا سكوت الا اذا باع ملكه وهو حاضر ليس بزوج بخلاف البيوع
بعض اقاربه فان فيه خلافا في امثال هذه السبيل ولا يسمع مع ان لا يسمع
ذلك اذا كان حاضر مع العسكرين في الفصل الثالث والعشرين في الورق الخامس
سبيل في يد عمر وكبره اولان دار في استحقاق دعوا سرة بكرة عمره
بكره اولوب يد عمره امانت او حاسن ابيو من عاتق بيعة عادلة ابا سرة بكرة
في يد عمره ابل حضوره مع دفع او لم يكن بكر حاضر اولفره في يد بكره دعوا ابل بكره
بكره في ذلك فاضع يد ملكه في يد بكره خاله او لاهل اسرة ابيو من عاتق اول
وحكي كذا بيعة عادلة ابا سرة بكرة في حضوره مع دفع او لم يكن بكره
الجواب اولور احيال ليس تغري او لما يجي دفع دفعك مجموع اولوب او لما سكره
تفصيله من رجل في المشتري لو اقام البيعة اها ودفعه عنه فخرج من الغائب
واندفع حضوره ثم حضر الغائب فادعى المدعي العتي عليه قال هو ايضا هذه

مسئله زید مردی
اولان آنچه بنام بکره دین
حواله ایلیوب کرد بکر قبول
ایلد کمرندن صکره بکر مردن
المادم دیوینه زید دن طلبه
قادر اولورده ایلیوب
اولان حواله تمام اولورده
صکره زید دیندن بری
اولور بکر زید رجوع اید
منه آلا مکر توی مقرر اولور
توی محال علیهمک منشا
موند یا خود حواله نکر
اولوب بینه اولما بویا میخ
ایله اولور کور نفع
بجوده
مسئله زید مردن حضور
حاکمه دعوی حق ایلد کرد
بطوعه فقر اولش ایکن حاکم
الشو حکم ایلدین فرار اید
غائب اولور اول فرار ایلاق
غیبتده حکم ایکن نزع جائز
اولور طول
اولور بالاتفاق ذکر الحفظ
اذا غاب المدعی علیه مالم
القاض علیه البینه او غاب
الوکیل بالخصومة بعد قبول البینه
قبل التعديل او ناته الوکیل
عدلته تلك البینه و قال ابو يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم
بما كنا
نعم

عملہ زید کے ہوتے ہوئے
 دعوائے اولیٰ وکیل اولہ
 لازم اولیٰ وکیل اولہ
 اوزرینہ فرشتہ قبول اولہ
 ابو اسحاق
 عملہ زید کے ہوتے ہوئے
 اولاد ترلا و فائزین حکم
 او علی عمر و انتقال ابتدائی
 سہاٹی مرقوم ہو ترلا
 انتقال ائمہ طاہرہ ائمہ الحق
 نازندر دیو عمر و دن رسم
 طاہرہ نامہ درت بیک
 سکر یور ائمہ المثل اولہ
 حال احمد اول ویرد کی
 ائمہ علیہ السلام استر داد
 ائمہ و ب المثلہ شرعاً قادر
 اولیٰ وکیل اولہ اولیٰ وکیل

18

نفسه فيكون على البينات من الله تعالى والبرهان في الدعوى في الرد الخامس **ثاني** لو وقع الرد
على فعل الدعوى عليه بان ادعى عليه انك سرقته او غصبته فيجوز ان يثبت انك سرقته او غصبته
فعل الغير من وجوبه فيعلم على العلم حتى لا ادعى على ان اباك انك سرقته او غصبته فيجوز ان يثبت
على العلم وهذا من جنسنا قال في هذا الامر استقيم ان التحليف على فعل الغير يكون علم
الادعي الرد بالسبب يعني ان المشتري لو ادعى ان الثمن سارق او ابلق وانبتا باق او قسرة
في نفسه وادعى باق او قسرة في غيره فيجوز ان يثبت على البايع على البينات بانه ما كان
او ما سرق في يده وهذا كالحليف على فعل الغير وهذا لا يابى مع ضمن سلب السلب في الحليف
راجع الى ما مضى نفسه فيكون على البينات وزاد البردوي **مع على هذا الامر حقا وهو**
انه التحليف على فعل نفسه على البينات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا يفتقر
في تحليف بئانا وخرج على هذا فصل الرد بعيب لانه ما يثبت به اولا ان تسليم الثمن
سليما يجب على البايع **خامس** في الدعوى في الرد الخامس **ثاني** لو وقع الرد
فلا يلزم دونه دعوى بطلان باعه منك يا نكره في رد البطلان كونه عيبا له بانه فادع
الجواب امام عظم فتدبر غرضنا هو ان لا نعبده مشتري يانه متى حدثت ائتمار
او تبجح فلا يلزم اما متى فلو ادعى او زره او كور اما اذا كان عبثا لا يشاكل الا باق
والسرقه والجور لا يحلف البايع حتى يثبت المشتري البينة انه ابلق او جوف عندنا ثم يحلف
البايع البينة لثبوتها ويسكره ما ابلق او جوف عندك فقط وهذا ايضا كالحليف حتى
وان انكر البايع السبب عند المشتري والرد المشتري تحليف البايع بانه ما يعلم ان
هذا العيب به عند المشتري لا يحلف عند البايع حيفه رفته الله وعدها يحلف لان الرد
المقصود حق مقصود لانه وسيلة الى الحق وهو الرد فيصح التحليف عليه لا بدعي
لما قام البينة على ذلك لتقبل فكذلك هذا ان التحليف يثبت على صحة الدعوى على وجه
الخصومة لا انقامها لا انشاها وهذا يستعمل لانشاء الخصومة واثباتها فلا

من محيط

من محيط الخصم في البيوع في باب الخصم في الرد العيب **ثاني** لو وقع الرد
دين طلب يدكره عمرو ودمه يوب لكن اثباته فادع له دعوى جلف بر من ادعى صلح واقع
اولا قد نصه اقامت بينه ايدي مقبولة **الجواب** **اول** لو صلح بينه وبين من قد ادعى
او لمشركه كدعوى به بينه وبينه ولا يلزم ولو ادعى بينا فادعى الدعوى عليه الا انشاء فلم
وصالحه ثم اقام البينة على الاثبات فيقبل لان دعوى الاثبات منه دعوى الدين
ولذلك الصلح ما وقع من ادعي غير البينة لانه لا يمين على الدعوى عليه من ادعي في الفصل
مسألة زينة فوات يدكره هند زوجة سبيد وكنه ورنه وكبار او اقل يدكره كبره
شتمت ولفظت اليك بعد ورنه تدعي بعض تدعي الموت هندي طلاق تله الى تطلق
بينه بولد قارنه بينه هند كالدعوى بولده جوعه فادع له **الجواب** **اول** لو ادعى جلفا
فما سمعت امره بولاده وولده الميراث وهم كبار كلهم واقروا انها زوجته
ثم وجدوا شهودا ان زوجها كان ظمها ثلثا فانهم برجعوا عليها بما احدثت
من الميراث وكذلك قال ابو حنيفة وابو يوسف هما اتسقا في امرأة اهلكت زوجها
بالبال ثم اقام البينة انه كان ظمها ثلثا قبل الخلع فقام حبان في كتاب الدعوى
قبل فصل في دعوى النكاح **ثاني** لو ادعى او زره او كور اما اذا كان عبثا لا يشاكل الا باق
اليه لرغنا فتفتسنه **الجواب** فتفتسنه بغير قولي ايسه اكا حكم اوله
المسعود الا يدعي في الحايط على ثمنه ارب وفسايم اتصال بجمع واتصال بالدين
و بمجاورة و وضع جدد و مجازاة ابناء ولا علاقة بالدين والحايط سوي
فاولاهم صاحب الربيع وان لم يوجد فصاحب الجذع فان لم يوجد فصاحب المجازاة
من محيط الخصم في الدعوى في باب الحايط **مسألة** زينة عمرو ودمه يوب لكن
طلب يدكره عمرو ومنكر او يمين زينة شتمه منك لقرار يدكره خطرك اليه تذكره ديوب بنده
بينه يا كوني يا كوني يدكره ظاهر ما جرد لور عمرو يا كوني يا كوني يدكره منك ولور

اريد ديوار اليه اقرره من غير ان يقره بالدين الذي هو في الدين
 قلنا اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 من فقهها لا تصدق لان الارز يبيع الدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 لو انهم ولا نهاتهم في الارز لا يستغفروا كانت متفقة في الارز بالدين في الدين
 في كتاب الارز في باب الارز في الفصل الاول **مسئله** في دينه من دينه ودينه
 عروا كذبه اولان بن يكره ديني كسبل اولان يكون اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 كان الوارث اصيل وكسبل في الصحة او في الضرر لانه محجور عن الوارث لثقل
 الورث به بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 من الكفو له ولا من الكفيل والوارث ولا من الكفيل من الكفو له ولا من الكفيل
 عن الوارث في غير لان استنباء الدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 عليه كما يبر ما قرره ايسال نفع الوارث فانه يبيع من قبضه الشرع في باب الارز
مسئله في دينه ودينه ديني طلبه اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 ديوار اليه اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 اثباته فادري اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 حيث يكون القول قول المقر لان المقر اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 فلا تقبل قوله بلا بينة من اصله في كتاب الكفالة قبل كماله الجليلين
مسئله في دينه ودينه ديني طلبه اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 ثم واليسه انا مكر ديوار اليه اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 الكسب اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين

بولنجي

بولنجي انا مكر ديوار اليه اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 رجل قال جميع ما يري اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 مالي اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 في كفضل الاول في اول خمس الثالث **مسئله** في دينه ودينه ديني طلبه
 ملكم ايد وكنه اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 اولور بينة سي واليسه سمعي اولور اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 وهكذا اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 البينة على اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 هل يملك على اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 لانه لو نقل ثبوت اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 من جميع المضامين في الفصل السادس في كماله اقرره بالدين اقرره بالدين
 هل يبيع دعوى اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين
 ملك الموعود عليه هل تقبل قال بعضهم وعامة منهم ههنا على انه تقبل واجمع على انه
 لو قال هذا العين ملكي واقف به صاحبها قال عليه كذا وهكذا اقرره بالدين
 هذا الدعوى عليه يبيع الدعوى ويسمع البينة على اقرره بالدين اقرره بالدين
 للوجوب في هذه الصورة لو انكر هل يجب على عدم اقرره بالدين اقرره بالدين
 و محمد ههنا الله وقيل يملك لانه لو نقل ثبوت اقرره بالدين اقرره بالدين
 على الاقرار انا يملك على المال في العادة **مسئله** في دينه ودينه ديني طلبه
 وكده وبنم او غلومد ديدكره ههنا اقرره بالدين اقرره بالدين اقرره بالدين

تقرض أمك استدركه عند طاحه سكره وليحق شرعا أن يزوج أمك في ربي
المطلب الأول حره وليحق ونكاحه أن يزوج ولو قال هذا بنو سكره في حق قالت
نعم فمؤخره أو قرأ بالنكاح لأنها انقضاء فاعلى ثبت النسب لا يشك إلا بالقرائن المراس
لا يشك على الحق إلا بالنكاح الصحيح لأن امر المسلم محمول على الفساد في الخطر صحيح
في كتاب الأقرار في باب الأقرار بالنكاح في الفصل الثاني **سبله** رند فرأيت وسكره
حالفه أمه وكذا قرأ صحيح ولو **المطلب الثاني** ولو قرأ به السكر جائز كما قرأ الصحيح
لأنه فاعلى لأن السكران عليه السر فلا يكون في عهده شيئا فثبت أن كسائر تقر
الأبحدود والخالصة للنفق لأنها تندرج بالشبهات وقد كنت فيه الشبهة
لتزال عهده محرم كسركه في كتاب الأقرار في أول باب الأقرار الصحيح **سبله** رند
روى في حديثه بول النسب أوله عركه بربيه أو ما قرأه أو أيدكه عمه في بيت سكره
أذن ويرمى بديني في حق فاعلى **المطلب الثالث** ولو قرأ به سكره في حق فاعلى
النسب باقية ولو ملكه مخنقة أو كان تقر فاعلى أمه معروفه كبي الطور ته كم تون
إذا دأبتك فسكره فلا تدين عصبته استدم دينا أو ألبسه نفسه إيجابا ليد ضامنه
عبدك حره ولو كان من النسب تزوجت ثم أقرت بالملك لجله عليها أمه
ولا يفسد النكاح وضرر الرق يجهتها وضرر الفساد النكاح يتعد إلى زوجها
ولا يفسد في حق زوجها فثبت في حق جوار النكاح كحق معروفه النسب
وفي حق تقرقات الخنقة بالملك كأمه معروفه فاعلى أو عتق عبدك ثم أقر أنه عصبه
فلا تدين بقرانه في حق إيجاب الصمان على نفسه ويصح في حق إبطال عتق العبد
و فرق بين هذا وبينها إذا أقرت أنها بنت أب زوجها وصدرها الأب
يفسد النكاح لأن نيات النسب لا ينكح عتق النكاح المحرم والنسب
متى ثبت لا يحتمل الانتقاض في حكم بفساد النكاح ضرورة وأما ليس

فإن كان من النسب
فلا يفسد في حق زوجها
فإن كان من النسب
فلا يفسد في حق زوجها

بأن الرق

ثبت الرق فساد النكاح فان النكاح مع الرق يجهتها فانه يكون
بأن المقر له جائز ومتى أمك الجمع بين الرق والنكاح والأقرار محبة فاصرة
فثبت النسب في حق الدخول في الزوج بخلاف ما لو أقرت أنها قبلت ابن زوجها
وكذا بها الزوج لا يفسد النكاح لأن أقرارها بجهتها الصادرة في حق الزوج
وكذا وجه وهو ثبت الحرمة فلم يقع في حقها أما الأقرار بالنسب في حق الزوج لا
في جهتها فان للنسب أحكاما سوى فساد النكاح وهو النفقة وغيرها
فيصح فيها وجهها لا يفسد في حق الزوج في حقها في باب الأقرار
بالرق وهي تحت زوج في الفصل الأول **سبله** فاعلى أوله بقرانه وارت مرقه
ترك أتيكه بوجها جدين بربيه وراثة دعوا سن أتيكه ورنه دن بربيه
ما قبله بزيادة بجهتها ثابت أوله تركه دن حقه الجاهة فاعلى ولو **المطلب الثاني**
ثابت أو لماز حمل النسب على الغير كمن حرك حقه سن سكره ولو أصله أن
الوارث العرفي إذا أقر بوارث آخر لم يصدق في إثبات النسب ما فيه من النسب
على الغير ويصدق في استحقاق الميراث في حقها ذكره فيما في يد من الميراث لانه أقر
باستحقاق المال على نفسه فنقد أقرانه في حق نفسه ولم ينفذ في حق نفسه
وأصل آخر إذا أقر بعض الورثة بوارث وكذا به الآخر فاعلى بسم بين الموقوف
ثم ينظر إن كان القرية ثابت النسب كمن الميراث فيقسم نصيب المقر بينهما
على قدر انصافها حقها لو كان المقر به خافله نصف ما في يده المقر ولو كان
اختلافها ثلث ما في يده ولو كان امرأة فلهما سهمان فتسوية المقر
نعم إن البنت ماتت امرأة وأبينا والقرية ففانسه للمرأة سهمان
سبعة أنكر على شقيق فاصفقه فصار ستة عشر سهمان والميراث سبعة فاعلى
مزدك فليجد لانه استقر في حقه وزيادة ما في سبعة المقر وسهمان للمرأة

فنيقسم ما في المقر على سبعة فاما ما اخذت من ما قبله كان التام في الجاهل
وذلك نصف من الاكله ناولا على الزادة وهذا ظلم وجور وان كان اما اوحد
ام الام فنيقسم ما في المقر على سبعة سهران للام وخمسة للمقر وقال مالك وابو
للاخ المقر به ثلث ما في المقر وللأمت خمس ما في يده وللأمة من ما في يده وللأمت
ما في يده والصحيح قولنا ان في المقر على حققة وهو المرأة على السوء والمقر له
بساو يد في الاستحقاق الا ان بقية الورثة قد ظلموا حيث كذبوا واخذوا زيادة
على حوائجهم فيكون ذلك في معنى المالكة والتاويل فيكون التوري عليها والباقي بينهما
بالسوية لان الاصل ان ما نوي من المال المشترك يوزع على الشركه وما يقع على الشركه
وفيها قال التوري كله على المقر وهو ظلم صحيح في الاخر في باقي الارث
برارث بعد واث في الفصل الاول **باب** في دعوى بكونه كمالا في التوري
اخر دعوى بكونه عمر وكفاية مقر او لم يكن التي ايجل اذ ما ليس من ايجل التوري
عمر واثباته يحتاج الى **باب** املان قول وكذا قيل متى يبيح كذا في كذا قال
عادتا مؤجله ولو اقر بالغير هم مؤجله بان قال القلان على عشرة دراهم
في شهر وقال المقر لا ابره حاله قال المقر المقر له لان هذا اقر على نفسه وكذا
على الغير فان اقرت مقبول ولا تقبل دعواه الابحجة ويجلف المقر على المال
للاجل والمقر قول النكرع البين وهذا جلد ما اذا اقر وقال كملت لعلاء
عشرة دراهم جلد وقال المقر له لا ابره كملت بها حاله ان القول للمقر
عند ابره خفيفه رحمة الله ومحمد من الله لان هناك الظاهر هذا المقر له
يكون مؤجله عادته بخلاف الذي من البدائع في كتاب الاقرار في فصل واث
الذي يجرى في نصف المقر في الورثة الصالحات تخميس **باب** في دعوات ايلدكه
تسويدي في بين الورثة قسمات او تميز عمر واثون سكر ايجل دين طلب اليك
يتسوي او لم يمس لكن وردت من بى اقر اليك باقنى انظر المسئلة في امره

اون بيلك

انهم علم التوري بوقته حصته من مقدار في **باب** قسمت او لم تقسم **باب** التوري
سويدي في ايلدكه بيقصور التوري وان اقر احد الورثة بدين على الميت ومحمد البا
قسمت التوري بينهم ويوزع المقر بقبض كل الدين من نفسه عندنا اذا كان نصيبه
بيني بكل الدين فافصحنا في كتاب القسم في فصل فيما يجرى في نفسه **باب**
فاخر مقر حصته من حكم ايلدكه هكذا حصته من التوري احد الورثة اقر بالدين
فيلدكه حصته بقوله اذ ادعى جلدنا على ميت واقر بعض الورثة به فقول
اصحابنا يؤخذ من حصته المقر جميع الدين قال القفيل ابو الليث هو القياس لكن
الاخبار غير ان يؤخذ منه بالحصته من الدين وهو قول السعفي والمصري
وابن ابي ليلى وسفيان التوري وغيرهم من تابعهم وهذا القول بعد **باب**
وشمس الائمة الحلواني ايضا قال مشايخنا زيادة شيء لا يستورط
وهو ان يقضى القاضية فيظهر بقرانه اذ جرد الاقرار لا يحل الدين في نصيبه بل
يجل بقبض القاضية ويظهر كد بمسلة ذكرها في الزيادة وهذا احد
الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو وجعل الدين كما على الميت فانه يسمع
شهادة لما فيه من الغرم قال **باب** من استسقى ينفي بحفظ هذه الزيادة فان
فيها فائدة عظيمة كذا في العادة من التوري والقر في كتاب الاقرار **باب**
باب في اقراره المورث اما اثباتا ولو جلد به سريته ايلدكه
اعلدهر ومناسيد الفصل التاسع والعشرون في اقرار احد الورثة بدين
او بوصية او بواث اقر ايجل على ميت حقا او شيئا مما كان بيده من حيا
او صيغة او غلام او عرض او ادعى دين فاققر الوارث له به لم يند في حصته
حتى يستقر فيها اذا اقر على نفسه فصحة وبقية الورثة على حقوقهم ادم

أقره عليهم كذا ذكر **فريق** زيادة بجناب البهاول بشرط
أحد سواء وهو أن يتفق المأضي على هذا الوارث بأقره لأن محجها أقره لأجل
في نصيبه وإنما جملته في القاضيه وأما لم يظهر في مسئلة في **فريق** وهو أن أحد الورثة
أقر بدين ثم شهد هو وأخوه بدين قبل شهادة المقر فلعل الدين في نصيب
أقره لم يقبل شهادة لأخيه من غير المقر فالشيخان يحفظان الرواية في موضع
آخر قال **فريق** قال شيخنا هنا زيادة شيخنا فلا يشترط في الكتب وهو أن يتفق
ينبغي للمأضي أن يسأل الدين عليه مات مؤثر فإن قال نعم فحينئذ يسأل
عن عوي لا لا قلوا أقره وكذا به بقبلة الورثة ولم يقض بأقره حتى شهدوا
واجبونه يقبل ويقضى على جميع الورثة وشهادته بعد الحكم عليه بأقره
لا تقبل ولم يتم البينة وأقره بالوارث أو نظر في ظاهر الرواية يؤخذ
كل الدين مخصص المقر لأنه بان الدين مقدم على ربه قال **فريق** القياس
لكن المختار عندي يلزمه بالخصصة وهو قول الشعبي والحسين وما لا كرم
وإن لم يلزم وسفبان الترخي وغيرهم فمقتضىهم مع وهذا القول أعدل
وأصح في بعد من الضرر **فريق** أحد الورثة إذا أقر بالدين يؤخذ جميع الدين
من نصيبه عندنا ولو أن ثبت على واحد من الورثة لا يؤخذ إلا بالخصصة وفاقا
فريق أخذ بالخصصة لو ظهر به جملة عند المأضي أما إذا ظهر بأحدهم بأخذته
جميع ما فيه **فريق** التركة لو لم يجل بدين وأثبت غيرهم ديناً على أحد الورثة يسع
للمأضي نصيبه ويقضى بالخصصة وليس يسع نصيب غيره لأنه ملك الآخر ولو أضاف الدين
لا يملك الوارث بغيره الأبرصاء الغنماء حتى لو باع لا ينفذ أحد بعض الوارث
ديناً على من شهد صدقة البعض فانه يأخذ الابن من نصيب من صدقة بعد
نصيب المدعي من ذلك الذي كذا **فريق** في خبر آخر أحد الورثة في غير الطالب يقبل

ويحكم

ويحكم في جميع التركة وكذا الوارث به جميع الورثة **كتاب الصلح**
مسئله زيد عروء زاحي بوقدر أيلد كره عروء محض ولو بدينه حد قد لا تم
كلد كره عروء بمقدار مال الورثة زيد بالصلح اليه صلح قوم صليحاً ولو بدينه زيد بدين
صلح المأضي قاله **فريق** **باب** أولو بأطلد ولو صلح عن حق بطل يمتني
لا يجوز أن يكون الصلح عنه حوالته سواء كان مالاً عينا أو ديناً أو حقاً
ليس بالحق لا يصح الصلح عن حق الزنا والسرقة ونسب المهرمان أخوة زانيا
أو سارقاً من غيره أو شارحاً من فضلته على مال على أن لا يرفع إلى وليه إلا
لأنه حق الله تعالى ولا يجوز إلا الصلح عن حق قد تم لأن الصلح بالصلح يتفرق
في حق نفسه أما باستيفاء كل حق أو باستيفاء بعضه فاستيفاء الباقي
أو بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حق وقد كذا إذا صلح من حق الترخي بأن
رجلاً فصار على المأضي أن يعفو عنه لأنه وإن كان للعبد في حق والمأضي عليه
تعالى والمأضي ملحق بالمعروف شرعاً بخلاف الترخي حيث يمتني الصلح عنه لأنه
حق السيد والعصا من حق النفس وما دونها لأنه أيضاً حق العبد **فريق**
في كتاب الصلح كذا **فريق** كذا في البكر في الفصل الذي في الصلح عنه **مسئله**
أمانت وضع أيلد كره في متاعه طلباً بيلد كره عروء حلالاً كذا عروء زيد منكر ولو ب
بر مقدار مال الورثة صلح واقع وألصقه صلح قوم صليحاً ولو بدينه زيد بدين
بأطلد الموضع إذا أخرج حلالاً كره الوارثية وأكر صاجها فاصطالحا على محجها
بأطلد متعاضد في كتاب الصلح في باب فضيلة المال **مسئله** زيد منكر ولو ب
أو غلري عروء وبكرى كذا أيلد زيد كره الله الكره بدينه ديني وأركب عروء وبكرى
بر مقدار الحق إليه أخرج أيلد كره عروء وضع كره زيد ولو بدين النازدين
بدينه قمت ولو بدينه الأولان ديني كذا إذا أيلد كره عروء عروء عروء عروء عروء

باب في ذكر منسوخه اولان دين تسمية الصلوة بالصلوة
رجل مات وترك ابنين وعليه دين والبيت ارض ولد دين درهم على كل فصل واحد
الدينين الاخر على درهم معلومة علان يكون الضمان له على ان الدين له في دين الله
على حاله بينا وعلى ان الدين الذي على ابيه ما هو من ترك وهو كما ذكرنا في
يوسف رحمه الله عليه في الامانة ان الصلوة جائز وان لم يستم ما على البيت من الدين بطل
من اول صلوة فافهم ان اذا مات الرجل وترك ابنا وامراة وترك اولاد كثيرة ثم صلح
المرأة على درهم حاله او مؤجلة جائز وان كان في التركة دين وعين فضالته
من ذلك ما خلا الدين الذي على البيت على الناس جاز ولو كتب اي عتبت لغيره انما كمال
دين على الناس من غير ان شرطية على الابن جاز ويبي الغماء من حقته وان جعل ذلك
شرطا فالصلح باطل اذا بطل بعد الدين بطل في الكل قبل هذا في اربع خيفة مع قرائن
شمس الاسلام الخارج لا يصح اذا كان على البيت دين ايضا فقله باطل اي بطلت
الدين لان الحكم الشرعي ان يكون الدين على جميع الورثة من صلح الامة في اول الفصل
سئل فيمن وردن بخصم ادعا ابنته عن منكر اولاد بر مقدار ما له صلح اولاد فقله
عمروك اورزدين بر شي بوق ايده كظاهر اول صلح من نور نية اولاد **باب** بالاولاد
ادعي فانه فصله ثم ظهر بعد انه لا شيء عليه بطل الصلح لدار العادة من المناسك
من الاشياء والنظائر في كتاب الصلح **سئل** فيمن تركت نكاح وبنده او طلاق هبة
عن نكاح صلح او دعوى ابنته بعض مسلمان را آيه كبري و عند منكر المهر
بر مقدار مال اورزدين خلعه اضليه ولو جعل واقع اوله شيئا تجدين نكاح وعقد
لازم كلوي **باب** كلان وفي فتاوي شيد الدين ادعي النكاح على امرأة
ذات زوج وانكرت وافتت الدعي في يد فتوسط المتوسطين حتى
اختلفت منه بالحل يحتاج الى الاعتداد والى تجديد النكاح مع زوجها قال

ولا صفة

ولا صفة هذا الخلع لان نكاحه لم يشترط كيف يقع الصلح ولم يجز بدل الخلع و
كان النكاح على حاله من فصول العادة في الفصل التاسع والعشرين تحت
سئل ومي اولان زيد با متوج اولان عرو مال اتيام ومال وقف ضايع اولان
لازم كلوي بدستوه اولان منكر اولاد بنية دون عاجز او لا غله بر مقدار دين
فرغ ايده صلح واقع اولان كين بعده بنية بر قادر وكه با جود يتيم بالغ او قد
قادر اوله شرعا طلبه قادر اولاد **باب** اولاد له نهايتي او لكه على كونه نيك
فايد شي استخلا وحتنه دعوى استا عيل بر بنية ويجوز استخلا اولاد
وان لم يكن بنية وبلغ الطفل لا يملك فسخ الصلح والانه ان يقوم بنية
على ما ذكرنا ولو لم يكن له بنية اراد استخلا قد ليدلوع لا يملك فسخ الصلح
ذلك من خارج الفتاوي في كتاب الصلح في الباب الخامس ولو جازي بعد على
الدين ولم تقبل الا في الصلح الوصي غير المال يتيم على انظر اذا صلح على نفسه
ثم وجد البنية فها تقبل ولو بلغ الصبي واقا مها تقبل ولو طلق
لا يخلف كما في الفتية نقل من صلح الاشياء والنظائر لاني الجيم ولا تناول
الاكار من غلة الوقف شيئا فصل في المتوج على شي ان وجد بنية على ما اد
او كان مفرقا لا يملك ان يخط شيئا عنه ان كان الكان غنيا وان كان محتاجا
جاز ان لم يكن مل عليه فاحشا فاسفان في الباب الولاية على الوقف
في فصل في بيان ما يجوز للغير من التصرف وما لا يجوز بعد الحقيقة تحت
سئل فيمن وردن عرو امانت اولاد في بال طلب ابنته عرو هلا كن انما ابنته
بنه بر مقدار مال اورزدين صلح اوله ونسبه شرعا صلح من نور نية اولاد **باب**
ابو يوسف رحمه الله تعالى اورزده باطل امام محدث في اورزدين ربا و ديت
ايجاب ايد نسبه ادعا ايدي صلح اولاد كرسود ع بر آتي من جيب اولاد شي

ادعاه الى الصلح بالاتفاق جائز خيرا اذا اذبح المستودع هذا كذا الوديعه وادعاه
منه لئلا اذا استهلك ثم اصابه على شيء فالصلح باطلا في قول الجوهري يفسد وقال
مخدوم الصلح جائز اذا اذبح ربا الوديعه ما يوجب ضمانا ولم يرد المستودع
ما يوجب ربا ثم فالصلح جائز بالاتفاق من حيث يد في العقد في آخر الصلح نفسه في قول
قاضي خان في باب الصلح المألوم صلح الامانات في قول الاول فليطلب في القضي
في الفصل الثاني في الورق استأجر **مسئله** بطل الصلح عند ربا في حق
ادعاه المذكر بصره او لما اشق ايده ويزيد له ما اشق عا اليه قول قتيبي في
و قتيبي في قوله **الجواب** قول زبير بن كريمة عن عروة ورواه في نسخة في قوله ولو
بعد دفع الصلح فقال المستودع كان الصلح بعد ما ادعت البراءة وقال الطالب
كان قبل ذلك قال قول الطالب الذي يقيم المطلوب البينة وهذا يقع على قول الجوهري
من التي يد قبل كذا الى اخره **مسئله** زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث
بكر بن زيد في الصلح بغير الصلح بغيره واما زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث
زيد بن ملكي اوله وعنه اقران بكرة بكرة وروى داود عن ابي بكر بن الحارث بكرة بكرة
عروة عن ابي بكر بن كريمة عن زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث بكرة بكرة
او لم يرد او بكرة بكرة **المنقح** اذ في دار في يد حلي وانه ان صلح انسان منقول
من دعواه على غيره دفعها اليه بغير اذبح عليه بان الدار حله الذي يأخذ المصالح
المنطوق في قول لان الصلح معاوضة فاذ في حق الذي عليه غيرا فاذ في حق
لنظام يده عليها فاذا اذبح عنها اخذ المنطوق بكم البيع السابق من حيث
في كتاب الصلح في باب من فذنا على الصلح **مسئله** زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث
عروة عن ابي بكر بن كريمة عن زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث بكرة بكرة
صلح واقع او لم يكن بطل الصلح عروة عن زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث بكرة بكرة

بطل الصلح عند

بطل الصلح عند اذبحه ثم حكم اذبحه **الجواب** او نمار هل انهم يفسد
وجس قاضي عليه قوم فصلحهم ثم فرجوا وكرهوا وقالوا انما صلحتم خوفا على
نفسه قالوا ان كان في حبس القاضيه فالصلح جائز لانه لا يحبس الا بحق وان كان
في حبس الجاني لا يطلع الصلح من غيبه الفتاوى في آخر الصلح **المنقح** او صلح
الحبس في التهمة سرقته ونحوها ان كان حبس صاحبته طفا الصلح باطل
فان كان حبسه القاضيه فالصلح جائز ومنه الخبر في كتاب الصلح في باب
الصلح الجائز والفاسد **مسئله** عروة عن زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث
متوفى ادعاه ايتوكل بن ابي بكر بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث بكرة بكرة
سركه صلح نفسه خوفه ايدي ديكر بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث بكرة بكرة
او بغيره ثم صلح عروة في نسخة قوله **الجواب** او لو بغيره صلح
باطلا وكني سطوره **المنقح** هل يجوز في حق التهمة سرقته ونحوها
فصلح في السجن وجاء قوم آخرون وادعوا قبله حقا في السجن
فصلحهم فلا فرج انكر وقالوا صلحكم لاني خفت على نفسي في نظر ان كان
حبسه والى صاحبته طفا الصلح باطلا لانه مكره لانه يخاف على نفسه ان كان
الفتاوى في الصلح جائز لان القاضيه لا يحبس الا بحق من صلح المصالح
في باب من ينعج جواز الصلح ما لا يمنع **مسئله** زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث
حقيقي طلب المذكره عروة عن زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث بكرة بكرة
حله ما لا يقران بمن اولوب في حال حكمه **الجواب** **مسئله** عروة عن زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث
لا اقره كذا في قوله عروة عن زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث بكرة بكرة
اذا قال ذلك سركا اما اذا قال عا لا يتوعد به صلح المصالح في فصل
في الذين المستودع **مسئله** عروة عن زبير بن كريمة عن داود عن ابي بكر بن الحارث بكرة بكرة

حقه ما لا بعد وجوب المال الاول بعد الصلح منه فلم يجز بل الصلح مشترك بينهما
 فيجب التسوية في باب الصلح عند العدم **مسألة** ونريد في عقد فداء بين قسامين
 لازم كل واحد مولا قبل الزمان بغير القهبة ومن بعد اولى بانه طهر ما من
 صلح ابراهيم داود بكي تسليم ابراهيم بانه كتم من استباح ابراهيم صلح ابراهيم
 لازم **الحج** كل من ابراهيم بطله بطله فان المراد اذ قال القائل
 ابراهيم نكذتمك على ان لا يقيم في هذه البلدة منك وصالح معه عليه صفة الابرار
 والصلح ولا يميز الشرط من الدرر والفر في مسائل شعبة بعد **كتاب النكاح**
مسألة بر كسنة ما في مضاربة ما لا اوله ويرد كونه مضارب ضامن او المصلحة
 شرعية نه **الحج** مضاربة ما لا اكثر من يردن ما عدا سرقه ويرد بعد التسليم
 شركت عناد عندي ابراهيم بقدر مستقرض ماله وخاصة عمل ابراهيم هلاك اوله
 فرض على حاله قالوا ربح حاصل اوله سبه منها ده اوله على ما شرط في حيلة
 وهو في شركة في كل تجارة او في نوع كذا في الهداية في غير حاشي الشرح فتفصيلها
 اوله اذا افق ماله مضاربة واراد ان يكون المضارب ضامنا فالحيلة ذلك
 ان يرضى المال كله للمضارب فيسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة بالثلث او بالنصف
 ثم دفع الى المستقرض ويستعين في العمل حتى انه لو هلك في يد المستقرض عليه فاذا
 ربح ولم يهلك يكون الربح بينهما على الشرط وحيلة اخرى ان يرضى المضارب
 جميع المال الا حصة واحد او يسلم اليه ثم انما يشتركان في ذلك شركة عنان على ان يكون
 ربح المال الفرع من واحد او يسلم الى المستقرض جميع ما استقرض على ان يعمل جميعا
 على ان الربح بينهما ثم ان بعد ذلك يعلى في مال المستقرض خاصة فان هلك المال
 في يد المستقرض عليه على حاله وان ربح فالربح بينهما على الشرط من شرط الطحاوي
 من يرضى الشراعي في كتاب المضاربة **مسألة** ونريد من دن اوان يكره طلب ابراهيم

فرض يا عيسى

فرض يا عيسى او لما سرق عيسى يد يجره ووصوت اوله مضاربة ثانية ده
 ود بعة او لما سرق عيسى اليه سرقا فلو انتسب لكان **الحج** مضاربة ده
 قول عمر كره ود بعت ده اخذ اياه اعطاه او سرق في اوله ضامن وثانية
 عدم ضمان ابراهيم او لم يرد واجبا لا اكثر منها فرض والاخر انها مضاربة القول فيها
 قول الاخذ لانها انتفتا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان ولذا قال في الشرح فان
 اخذت منك الفاء وبعده وهلكت وقال اخذت ما عصى ضامن ولو قال اخذت
 ود بعة وقال عصى ضامن لا انتهم وفي البراءة دفع الاخر عينا ثم اقتلنا فقال
 الدافع فرض وقال الاخر هدية والقدر للرافع انتهم لان مدعي الحصة يدعي الابرار
 عن الدمنة مع كون المدين مستوفى بنفسها من الاشياء والنظر في النفي
 الاول في قاعدة من شك هل فعل شيئا **مسألة** صدر الرفع ده وغيره كتاب
 مضاربة ده برب ما لا در خيرة من كذا في اية مضاربة باطلا او بمضاربة نكر
 لحاشي اية باطلا او لما سرق عيسى على ان له عبارة صحيحة ديكر نه ديكر **الحج**
 عبارة نكر صحت ادبته غيب المهر بونه امسه خلا في ديكر مر نكر صحت ديكر
 مال غيبه صاحبها ذنبه فاذا اوله ربح او جاري او كرك ملكة امر نكر صحت
 عباد نكر صحت بهنجر واذا اراد ان يرضى مال من الاسلام وحاشي بل **الحج**
 بطلت المضاربة **مسألة** اذ المريد سلكا قبل النقص او بعده فقامت المضاربة
 كما كانت اما قبل النقص لانه بمنزلة الغيبة وهي لا يطل بان المضاربة
 واما بعده فلحق المضارب كالومات حقيقة اما قبل الحرق فتنقصف
 تصرف المضارب عند ابي حنيفة ربح لان المضارب ينصرف لرب المال فان
 كصرف ربح بنفسه ونصرفه موقوف عنده فكذا انصرف من تصرف له ولو كان
 المضارب هو الذي فاق المضاربة على اياها فله جميعا حتى لو اشترى وباع

ويرجع أو وضع ثم قتل على ذمة أو مات المولى قبل أن يبيع ما قبل من ذلك
 جائز ولا يرجع بينهما على ما شرط لأن له عبارة صحبة لأن صحبتها بالآدمية والقبيل
 ولا خلاف في ذلك والعبارة الصحيحة منى صحبة الكالة ولو وقف فقهر المولى
 بغيره حتى الوارث لا توقف في ملكه بل لا يجوز تملكه به بقبيل المصائب خلا لآن
 ما يلحقه من الهدية فيما باع واشترى يكون على ما لا يملك في قول الجنيبة مع لأن حكم الهدية
 يتوقف رده له لأنه لو لم يملكه ينفى من ماله ولا تصرف فيه فكان كالقبيل المولى أو قل
 عن غيره بالبيع والشراء وقول الجنيبة بغيره وخروج حاله في التصرف كغيره فيها
 فالهدية عليه ويرجع ربه المال من عتابة في المضاربة في المصائب بغيره فيفضل
 في المولى **باب** مضاربة المولى في الرق أصله أن عتق المولى في مال غيره يدين
 صاحبه نافذة لأن جوارها يشترط على ملك الأمر ومقتضى أمره وعبارة الأمر لا تصرف
 في ملكه ولا خلاف في أمر برودة الأمر والمأمور به **باب** المضاربة في الهدية
 يتوقف على جنيبة مع فلو سلم كانت الهدية عليه والأمانات وقيل على ذمة المولى
 دار الحرب وقيل لما تملكته الهدية على الأمر لأن الهدية تتعلق بماله بسبب قول الأمر
 وتصرفه فيقتضيه في ماله كالوكل صبيحا أو عبدا أو محررا أو غيرها لا ينفذ بكون
 عليه كصرفه في ماله وعندها الرق المضاربة وقيل لا يرد في ماله أو وضع ثم قتل على ذمة
 كان الرجوع والوضع على ما شرط لأنه تصرف في مال الغير ياديه فيقتضيه والهدية على
 ربه المال عند الجنيبة مع وعندها على المولى ولو كانت امرأة مريدة فالهدية عليها
 اتفاقا لأنه يملكها عتده ماله فكذا يملكها عتده ماله غيرها لأن تصرفها في مالها
 ربه المال بغير الجنيبة وعندها ينفذ التصرف في المضاربة ويضمن ربه المال في
 على المضاربة في مضاربة **باب** المضاربة في مضاربة يردون مضاربة يردون
 ماله حاصل لأن يردون أو يردون من كذا أو يردون من كذا أو يردون من كذا أو يردون من كذا

مضاربة موروثة
 شرطه

شرطه شرطها مضاربة صحبة **باب** المضاربة في مضاربة فاسدة المضاربة
 تفسد بأشياء منها إذا اشترط لآخرها من الرجوع ما يمنع الشركة كذا في جعله
 درهم سمات مائة أو قل أو أكثر فسد المضاربة من فاضحان في كتاب المضاربة
 في الوفاء الأول كذا في الهدية وبغيرها **باب** مضاربة عمل المولى فائدة المولى في الرجوع
 ربحي يوجب له أو لسور **باب** ربحي ربه المالك أو لغيره مضاربة فاضحة أو غير فاضحة
 فاسدة أو يوجب اجاره باقية فالر المصائب إذا علم في المضاربة فاسدة ويخرج بكونها
 ربه المال والمضاربة اجرة ماله فاضحان في كتاب المضاربة في الوفاء الثاني
 كذا في الهدية وبغيرها **باب** مضاربة طريق المولى أو نبي المولى أو نبي
 عموه أو ولاته بعض ماله المولى أو ربه المولى كذا في آتته وخذ شكارته
 مال مضاربة دون جني ربه المال عموه تضيعة فله **باب** المضاربة في مال
 وفي أصل المضاربة إذا لم يعلم في المصنف فنفقة من مال الرزق كان كبير وهو قوام
 في جانب كذا في التجارة وأما إذا انفصل عن الرزق كان صغيرا أو قواما
 فنفقة في مال المضاربة وكسوته وطعامه ودهنه وما يعل ثيابه
 ومركبه وعلقه وأتيل الكروب واجرة من خدمته في السفر والخروج والطبخ وغسل
 الثياب ونفقة غلامه الذين يملكون في الحال وعلفه وأب من المئاع والهلاك
 والمضاربة وأكل الفاكهة مثل ما يصنع التجار على قياس وقول الجنيبة مع
 والجنيبة مع ربه على يوسف والمولى كما كان يأكل يفي به بعتاده والسبيل
 في النفقة أن يحسب الرجوع وإن لم يكن في المال ولو سافر فلم يتفق له شيء
 المئاع فالنفقة في مال المضاربة مخرجة في كتاب المضاربة في الفصل
كتاب بالود بغيره **باب** بالود بغيره وديمه وضعه واستدركه
 حاله وفاته أي ذكره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

المضاربة في مال المولى

المجلد ليدبرها الاطلاق بالرد الخ
نه نعمت الدافع دفع الموضع المال

155

ديك فآو اولوحي **الحج** اب اولو، ولو مات المورخ فان كانت الوديعه قائمه بعينها ترذ عليه لان هذا حين ماكه وبنى وجد عيسى فهو احق به على السبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت لا تعرف بعينها فمن دين في تركه الميت كاضل او بغيره لانه لما مات بهذا للوديعه فقد انكسر مقتضى الحق وبها من ان يكون منتفعا بها في حق المالك بالتحجيل وهو تفسير الاتفاق ولو قال الورثه انها هلكه او رخت على المالك لا يصدقون على ذلك لان الموت بهذا سبب لوجوب القمان لكونه اتفاقا فكان دعوى المالك الرد دعوى امر عارض فلا يتقبل الا بوجهي وتحاضير الوديعه الغرماء لانه دين الاستهلاك على ما ذكرنا في سابقا وفي دين الصلحه من البدايع في كتاب الوديعه قيل كتاب العاربه **مسئله** **ثاني** امانه وضع ايدوكي مالي وعزراي ايل ساكن اولو، جلده مؤناتن كور وكي بكر اجنبى به حفظه وبروب ضايع اولدند زيد حين كه بالذات حفظ ايلدرك بارعا بنون اجنبى به ويردك بونتمينه فآو اولوحي **الحج** اب اولو واللام في الحفظ يقع موضعين احدهما فيما به يحفظ والثاني فيما فيه يحفظ اما الاول فالاحتياط لا يخلو اما ان يكون مطلقا او مستندا فان مطلقا فلو دوع ان يخطئه بنفسه ويد من في عماله وهو الذي يسكن معه ويعونه فيكفيه طعامه وشرابه وكسوته كايضا من كان قريبا او اجنبيا ومن وكله واحراوته وخادمه واجيره لا الذي استأجره بالذراهم والرنانير ويد من ليس في عماله من يحفظ ماله بنفسه عادة كشره في المفاوض والعنان وعبيده مأذون وعبيده العترة غيبته هذا عندنا وقال الشافعي ليس ان يحفظ الابن بنفسه الا ان يستعاض به غيره من غير ان يفتب غرضه حق او فعل بل في ضمانه وبم قوله ان الصعد تناوله دون غيره فلا يملك البيع غيره كما لا يملك البيع سائر الاحياء

لأن العشرة المألفة لما كانت سدس سنين ايضا وجب اعتبار سنين ستة عشر
 قبل تقسيم العشرة الى ستة اقسام ليكون كل قسم في ضمن عشرة من العشر المصنفة
 فاذا اردت تقسيمها الى ستة ستة فاجعل السنة مائة سنة اقسام كل منها
 في أربعة عشر جزءا وثلاثة اقسام في ثمانية عشر جزءا بالثلث ثلثا ثلاث سنين
 اقسام لم يصير كل قسم في ثمانية عشر جزءا واثم كل قسم في ثمانية عشر جزءا في كل قسم
 في ثمانية عشر جزءا فان اقساما في ثمانية عشر جزءا من العشر في ثمانية عشر
 الهالك امانة لا يقسم في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 الكس في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 فاضمها الى خمسة عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 السنة وهو جزء في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 الباقي في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 استخراج المقياس الفاضل الكامل الشهور بطا شكري **سئل** زيد عمره وكره مال
 ودعيت ان يكرهه جمع او لما يكرهه ويرى مدونه تبيلا تبيلا ان يكرهه حصة سنين
 ان يكرهه في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 لا تدفع لواحد من احدى ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 لانه لا يتبع في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 في فصل فيما يقسم للودع قريبا في فصل فيما يقسم في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 ضمان دفعه حيلة شرعية **الجواب** مؤتمن **سئل** طالب الدين حاضر خصم له في
 سكاخ ويرمى به في دية دفعه مقرا ولا مقدرا له زاد عا ولا نوبيا وقال
 لا تدفع الا البتة جميعا فدفع هذا كان ضمانا فان اراد الودع ان يدفع نفسه

عنه

عند الضمان قالوا الحيلة في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالب به يدين ما دفع الى الاول
 احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب بالرفع الى الاول فاضم خان **سئل** طالب الدين
سئل زيد كيدنه ودعيت اولان متاعي صاحب على المذكره ضايع اوله في ثمانية عشر
 وهو سؤال اوله قد رد شرع مدعته ضمان ابل حكم او شرع **الجواب** سئل زيد في ثمانية عشر
 حاكم حاله وقوله ما لانه نظر ايدق تقصير وتقصير في طهره حكم ايدق والا فلا اذا قال المدعي
 سقطت الودعة او قال بالفارسية يفتاد ان من لا يقصير ولو قال اسقطت اي
 بينكم من يقصير كذا ذكره الفقيه ابو التبت في فتاواه وطعنوا وقالوا لا يخرج الاسقاط
 ليس بسبب ضمان الاخرى انه لو اسقطها ثم دفعها او لم يدفعها عند ذلك المكاتب
 حتى هلك لا يقصير فنهنا لا يقصير في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 اسقطت وترك او يقول اسقطت ودعيت او يقول اسقطت في الماء او ما
 ذكره قالوا لو اسقطت ينبغي ان يقصير لانه اسقطت ليقصير
 واما في الشكر او في جعله في محل لا يجتمعا فيكون كالحال هذا ذكره في
 ودعيت الدخيرة وفتاوى ظهير الدين اذا قال الودع اسقطت الودعة
 اي بينكم من ينبغي ان لا يقصير في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 بين قولهم يفتادون وبينكم من العاد يتبع الفصل الثاني والثلاثين
 فيما يقصير به المودع وما لا يقصير كذا في المصنوع في الفصل الثالث
 والثلاثين **سئل** زيد دعه ودعيت اوله في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 حالت ضروره تد اجنبى به امانة وضع ايدق انه ضايع اوله في ثمانية عشر
 زيد تقصيره فادركه **الجواب** اوله انه ان يدفع الودع بعد الغيبة في
 حاله الضرورة نحو حرقه في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر جزءا في ثمانية عشر
 لستحسانا لانه لا يمكن في الحفظ في هذه الحالة الا بالايدي والاعمال

من الاجنبى فصار ما ذو نافية دلالة ولو ادعى السنونى اجنبيا لكان الاختيار
 ضمن الايراد والى عند حصة من الله عندها يضمن ايها سائر ورجع
 على الاورد من حيث الشرية في لوديعه في باب ما يضمن المودع والابيض **باب**
 زيدا اجنبى به ويرد كذا مكره ما كذا لغيره ويرد كذا بعد تقضية قلة المودع **باب**
 ولو دفع المودع الوديعه الى اخر يادى المالك او يادى من ثم اجاز المالك خرج المودع
 من البيت كانه دفع الى المالك هذا اذا دفع الى الغير فمضرة فان دفع لغيره كان
 بيت المودع وزعمها الى جاره لا يضمن ولكن ما يشبه هذا فخلد ضمن المودع في
 الشاخي الورق الثالث **باب** مستوعدا كوي بانوب ويرد كذا
 لانهم كلهم **باب** جوفى غالبه لوب عيال من كسنة او لوب ضرر بانوب اجنبى
 دفن ادعاسه شخبين مكرمين قتلوه تصديق اوليت بينة مجتاه
منتقاة او عيال يندى معلوم اوليت فولى مقبولا او لاعة دخي قول واردر
 قال شلى الائمة الخوازي في حاشية فصل المالك هذا اذا لم يجد المالك المودع المودع
 فزعمها الى اجنبى يضمن وقال الامام خواهر زاده في كتاب الفصل ايضا هذا
 اذا كان الخوف غالبا على طمينة المودع اما اذا لم يكن بحيث يضمن باليد
 الاجنبى وفي المدرك لو قال المودع وقع الخوف في بيتي قد دفعت الوديعه الى عيال
 للمضرة لا يصدق عند حصة من ربح والى به مفرح وفي المتن ان علم انه وقع الخوف
 في بيته قبل قوله والافلا وفي التوازل امرأة حضرتها الوفاة وعندها ودية
 فدفعها الى جاريها لما ففعلت عندها ان لم يكن في وقت وفاتها بخفيها احد
 من عيالها لا يضمن **خلاصة** في المحل المرقوم قيل دفع منه في العيال كذا في القصة
 في الفصل الثالث والثلثين قيل طلب الوديعه وردها **سبكه** هذه الوديعه
 اولان متاعى روجيه دفع اتمكله رجب عيال الذي ادعى المضا للارم **باب**

والى به مفرح
 في البيت والى به مفرح
 في البيت والى به مفرح

كل من

كل من يخرج نوادر من متقوله اصل هذا في اصل المودع اذا دفع الوديعه الى
 عيال نحو امرأة او فتي او ولد او والد يد او جبر لا يضمن وفي الاجير ادا به المشاهة
 او المساهمة دون البياومة واذا ثبت ان المودع ان يضع الوديعه الى من عيال
 هل يضع عنده في غير عيال ذكر الامام خواهر زاده في شرح الجامع الكبير في كتاب السرقة
 ان له ذلك في شرح الطحاوي يفسر العيال الذي يمكن معه بحري عليه نفقة فانها
 غير دفع الى من في عيال ذكر الامام مع هذا دفع اليه قد ذكرنا في الفصل الاول والى
 كالا اجنبى يتحقق شرطه لكونه في عيال في سرقة الجامع الكبير يشترط في جوفى القصة
 حتى لو كانت الرزصة يسكن في محلة اخرى وهو لا ينفق عليها ولا يبيع اليها ودفع
 اليها لا يضمن وكذا لو دفعت المرأة الى زوجها لا ينفق وان لم يكن هو
 والولد الصغير كذلك لكن يشترط في حقه ان يكون قادرا على الحفظ جليا
 وحلت امرائه في منزل اللخب فيه ودافع الشاخي ثم رجع وطلب الوديعه فوجدها
 ان كانت المرأة امينة لا يضمن وان كانت غير امينة علم الزوج بذلك
 مع هذا ترك الوديعه في البيت عندها فالما في يتم بان اذا ذهب ترك
 الخان على عياله فذهب العبد يبيع النابيض يضمن ان كان سارقا وهو علم به
 من خلاصه في الوديعه قبل فصل الرابع التوازل ولو دفعت المرأة الوديعه
 الى زوجها لا يضمن وان لم يكن في عيالها لانه لا يمكنها الحفظ بنفسها الا في
 ولان الرضا يكون الوديعه في يد المرأة فضا يكونها في يد الزوج دلالة ان
 والبيت في يد الزوج والعبرة للمعنى للمضرة من حيث الشرية في كتاب الوديعه
 في باب ما يكون خنفا للمودع دفع الوديعه الى من في عيال كرامة وولده
 والد يد واجيره مساهمة او مشاهرة لاميامة ومن في عيال ان تضعها
 عند من عيال للمودع ان يودع عند من يور المودع والمودع لودعها الى

في عياله بها قبل نصيبه وقبله وتفسير من عياله ان يكون معه سواء في نفقته
اولا فالجدة للسكينة التي حق الزوج والرجعة والولد الصغير والنفقة فلا يضمن
بدفعه الى جدهم وان لم يكن في عياله ونفقته وسكنه بان يكون في حله أو
وهو لا ينفق عليه بشرط ان يكون الولد قادرا على الحفظ ولو وقع المراءاة
الودية الى زوجها لم يضمن وان لم يضمن وان لم يكن الزوج في عياله
النفقة لغيره في الفصل الثالث وبالثلثين في ضمان الموضع بالدفع اليه ومن
سئل زوجه امانت وضع استدعى عياله اولاد بكرة ويومد
تصريح المولى اني عن زوجه امانت ايتى ويومد هكذا ارجى ضمان لا يخرج
الجواب اني غير عيالي يوزايبه كمن ولو قال لا تدفعها الي فلان عياله
فدفعها اليه ولا بدله منه فان لم يكن له عياله سواء لم يضمن لانه لا يضمن
لانه لا بدله من الدفع اليه كما لو قال لا يحفظها في هذه الدار وليس له دار اخرى
وان كان له عياله غير ضمت لانه ضمت له لان الناس يتفاوتون في الحفظ ولابد
من ان يدفع اليه فاذا فصل ضمانا من حجب الشرح في الحل المضمون
كتاب العارية **سئل** زوجه امانت وضع استدعى عياله اولاد بكرة ويومد
كذلك سواء لو لم يرضى بذكره في نفقته **الجواب** ولا ريب في نفسه
بتمكينه او لم يمسكه او لم يرضى بذكره في نفقته متفاوت اولاد بكرة
رجل استعار حمارا في الوستاق الى البلد فما الى البلد لم ينفق الى الرجوع الى الوستاق
فوضع الحمار في يد رجل لينهب به الى الرستاق وسلم الى صاحبه فملك الحمار
وقالوا ان كان يشترط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كانه ضمانا بالدفع
الى غيره وان استعار مطلقا لا يكون ضمانا لان في الاعارة المطلقة
ان يعبر عنه سواء كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس في الانتفاع كالركوب واللبس

اولم يتفاوت

اولم يتفاوت كسكنى الدار والمحل وان كانت الاعارة لركب المستعير بنفسه
فدفع الى غيره كانت ضمانا لان هذا الوجه لا يكون ليس ان يعبر عنه فلا يكون
ان يكون له ان يدفع الى غيره وهذا على قول من يقول ان المستعير لا يملك الدار
ولو قال المجر لا تدفع الى غيره كان ضمانا على كل حال اذا دفع الى غيره من
عاريه فاضمان في فصل فيما يضمن المستعير في كونه ثانيا ثم العار يتفاوتون
مطلقة وقد يكون مقيدة فالملقة ان يستعير شيئا ولم يرضى ان يستعمله
او بغيره ويبقى كبقية الاستعمال وحكمها انه ينزل منزلة المالك وكل ما يتفاد به
المالك ينتفع به المستعير كركوب المحل وله ان يركب غيره ولكن يحل تقدير المعتاد
لان زيادة عليه فيكون اتلافها واما اذا اتي ان يستعمل بنفسه فهذا
على وجهين ان كان ما يتفاوت الناس في الاستعمال كالركوب واللبس فانه
يختص به ولا يجوز له ان يركب غيره وان يلبس غيره وان كان شيئا مما لا يتفاد
كسكنى الدار فلا بد من غيره وكذا اذا استعمل وقتا او مكانا فجاوز عن ذلك
المكان او زاد على الوقت يضمن لان التخصيص مقيد من عارية متفاد
في كونه الاول **سئل** زوجه امانت وضع استدعى عياله اولاد بكرة ويومد
شرطي ان لا يسكن في نفقته من هذا كركوبه فانه ضمانا فانه
قادر على كونه **الجواب** لو عاراه به ثم بعض اصحابه من غير ضمان اليه اولاد بكرة
ضمانه فانه لا يملكه لكن مقتضاي اصله ان يكون واطلاقه وورده عموم
ضمانه سراجه دون تملكه فانه مستطوع في التنازع فلا يضمن اصحابا
ان العارية انما لا يضمن بعدم شرط الضمان اما لو شرط الضمان
وهذا عند يضمن من تملكه في كتاب العارية في الفصل الرابع 2
المستعير وفي السراجية المستعار اذا هلك في يد المستعير لم يضمن وان التزم

خلاف
الضمان

عند الملك من اناخ في كتاب العار في الفصل الخامس في تبيين العارية
 ارشد الملك
مسئلة بر كيمسه اخر بر كيمسه سي عاريت ويومده ثواب واديد **الاول**
 عارية نكح وولاسند حكت محاجله احسان حرير مكارم اخلاص
 اولوز وكنه في شرعية الاعارة الاحسان لا المحاجلة غير بدل وانه من
 ذم اقواما يجمع الاعارة بقوله تعالى وينصير للماعون وهو ما يكون عونا في
 البيت مثل الناس في حجة واتقاع حصى في القبول ان الله تعالى جواد كريم
 الجود والكرم وفي الجود استرفاق الارزاق ان الانسان عبيد الاحسان
 قال النبي عليه الصلوة والسلام هيئت القلوب على حب من احسن اليها ونقص من
 اساء اليها وكون ذا القرنين رحمه الله لما ملك الاقطا قالت له امه يا بني
 ملكنا ابلا وبالقرسان فاملك القلوب بالا احسان من الكافي في شرح المنظومة
 في كتاب العار في مثالة ايجبته رحمه الله **مسئلة** زيد عرو ووز عاريت
 الادب في كتاب خطا من بولن من اصلاح جابر اولوز **الرب** اكر اصلاحه
 بلور انكر كركر عدم كراهية بلور اصلاح جابر بوتره بلمسه يند
 انم اولان ريز اوريزه غير كراي اصلاح واجب كل في انشاء **القصص**
 رجل استعار من آخر كتابا لينراه يوجد فيه خطاء ان علم ان يكره اصلاحه
 وان لم يصلح لا باغم لانه غير واجب عليه خلاصة في كتاب العارية **مسئلة**
 زيد عرو ووز بركيز عاريت استدكره عرو ساكت اولي عاريت ويزي اولوز
الرب اولان استعار دابة فسكت الاكر قال شمس الائمة الخلو في رحمه الله
 الاعادة لا يشت بالستكوت من ريزه في كتاب العارية **مسئلة** زيد عرو
 برأي توفيقا ليل عاريت يرد وكه متاع اي غائده طلب اليك وبوميد بواراد عرو
 قدر يوفى ايكن هلاك اوليحي ضمان لازم **الرب** كلور لو موقفة

الاول
 والرب
 والرب
 والرب

فاسكها

فاسكها بها لوقت مع امكان الرد ضمن وان لم استعملها بعد الوقت
 وهذا المختار من جامع النصولين في الفصل الثالث والتسعين في الورق السادس
 عشر تحتين العارية الموقفة **مسئلة** مستعار لان زيد يذوق يذوق وبعده ميكر
 عيال الله ردة اليه تقديرا برأي اولوز **الرب** اولوز المستعار والمستأجر لاجل
 ثم وافق وردها الى من في عيال المغير في ان يبرء على ما عليه وعليه النص
 من جامع النصولين في الورق المرقوم **مسئلة** **الرب** **الرب**
 هذا اجنبى الله زيد اليه كور ملكي عوضا ورزني ربح عرو واولان معرو
 مصالح ايتو دخير ملكي كور يدي موزي ربحي طلبه كره اولوز **الرب**
 اولوز امرأة زيدان تبهرها من ربحها وله تصح هبتها وله يبرء
 ربحها قالوا انصالح سر اغتني ربحها مع اجنبى من الله على عوض لم تره
 ولا تنظر اليه بدل الصلح حتى تبهرها من ربحها ثم تنظر اليه بدل فترى
 بخيار الرؤية فيعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الية من هبة
 في فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج **مسئلة** زيد صغيرا وعرو
 دار في متاع وكذا يجزى ايكن هبة اليه هبة هبة وقوله شرعا
 اولوز بوقه دار اليه ساير متاعه في ربحه **الرب** **الرب**
 سر خستك دارين تفرغ شرطي امام اعظم قوليد ركن قوي بخصم
 اما من قوليد ايدي قاض خان وخلاصه ويزي زنده مستطور
 وهبة لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب او صدق لابنه الصغير دارا
 وفيها متاع الام والاب ساكنها تجوز عليه المتوى من رزق في اول
 في كتاب الهبة وهبة لابنه الصغير ان كان صغيرا اجازت وهو قابض له

الا في الدار لا تصير قابضا الا بتغيرها من جهة وجز الخشب وفي النفاذ **وهذه المسئلة**
 دارا والدار مشغولة بمناج الوهاب جاز ولو تصدق برأعي ابنه الصغير والابا لها
 لا يجوز عن أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز وعليه الفتوى فيما ذكر في التبيين **وهذه المسئلة**
 في الخلاصة في الفصل الاول في فرع حل وهب لابنه الصغير دارا في مشغولة بمناج
 قال ابو بصير جاز ولا يحتاج الى التفرغ لانها مشغولة بمناج القابض وهو الاب ولو تصدق
 لابنه الصغير دارا على ابنه الصغير برار والابا كن فيها لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله
 في قول أبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى من جهة فافصح ان في هبة الوالد **مسئلة**
 هبة ولد وكى بالحي بن جريح ايمرد لوكه عرو هلا كن ادعا ايلد كره انبات لاه كوكري
 بوقسه بحر قولي كافي **الحجاب** قولي كافي ايمرد كافي سطر فلوا كافي
 لا الهلاك صدق بلا حلف كذا في كذا نقل من جهة الدار والفرز **مسئلة** هذ **الحجاب**
 في جارية سند في هبة بمطلة نزع اجماع حلال او لا **الحجاب** او لا **الحجاب**
 ما لا يلزم حل قال الفقيه من الامة كذا قال ابو يوسف رحمه الله هبة جارية فملكها ابا
 ولو قال حلال لكان هبة الا ان يكون قبله كلام ليس على انه اراد به الهبة ولو قال
 وهبتك فزها هبة فملكها اذا قبض من اول هبة فافصح **مسئلة** زني قولي عرو وكري
 فاجبه عرو وضرب كثر في الهبة ايمرد بكر في قول ايمرد اول كون تقابض بوليد ايمرد
 زني عرو وكري بوليد لم يكره بكر جوع ايمرد وير كذا له هبة بشرط العوض مع كذا ولوب
 بعد تقابض شرط كل ايكن بكر استناعه قادر او لا **مسئلة** تقابض بوليد في نقد
 عرو وكري بوليد ايمرد في تقديره فراجح استعماله هلا كافي او لا **الحجاب** او لا
الحجاب عرو وكري في الاول ان هبة ده ابتداء شرائط هبة رعاية والتمتية استناعه
 فراجح نكته في يد ر فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط انها شرائط الهبة ابتداء
 حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل التمسك بالابتنج بالاك قبل القبض وكذا في غيرها

ان يشع

ان يمنع التسليم وبمو التناقص فيثبت لها حكم البيع فلا يكون لاهها ان يرجع
 فيما كان له ويثبت بها لها الشفعة ولكل واحد منها ان يرجع بالعيب ما قبضه **مسئلة**
 ما في يد احد هاجر مع على صاحبه على يد ان كان قائما وبقيته ان كان هالكا
 فالصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا احسن وانما
 ان يكون الهبة بشرط العوض سماعا ابتداء وانتهاء الاربع ان المكر على البيع
 اذا وهب لرجل بشرط العوض كان مكرها فله المكر على الهبة بشرط العوض
 اذا باع يكون مكرها والاكراه في احدها يكون اكرها بالآخر **مسئلة** هذ **الحجاب**
 بشرط ان يقوضه ثوبا ان تقابض انا وان لم يقابض لم تجز هبة فافصح
 قبل فصل في هبة الوالد **مسئلة** زني قولي عرو بكر عبد مكره كذا في هبة
 ما في رجوع ايمرد طلبة عكا فادور **الحجاب** او لا بكر اخيه ايمرد وهبة جارية
 فالقبول والقبض الى العبد وبغير قبض والقبض للملك لو كان قبضه كذا نظر ان كان
 العبد ومولاه كل واحد منهما اجنيا عن الوهاب فلا رجوع له ان كان العبد ومولاه
 محرم من الوهاب ان كان اخوه والمولى اجنيا عن الوهاب فالواحد الرجوع وان كان
 العبد اجنيا عن الوهاب ومولاه ذرهم محرم من الوهاب ان كان مولى العبد ايمرد
 فلا رجوع له الرجوع فيها عند أبي حنيفة رحمه الله وان كان العبد ومولاه كل واحد منهما
 ذرهم محرم من الوهاب فعلى قولنا ليس للواحد الرجوع في الهبة **مسئلة** زني قولي
 جارية سني ادخله في الهبة طلبة عكا فادور **الحجاب** او لا بكر اخيه ايمرد وهبة جارية
 قبضه ثوبا ايكن بمقتضى رجوع قادر او لا **الحجاب** او لا بكر اخيه ايمرد وهبة جارية
 لغيره فله ان يرجع ولو وهب لعبد اخيه فله الرجوع عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا لا يرجع
 له لما ان الملك في الهبة يقع للمولى فيكون الهبة حصة من المولى لان معنى الصلة
 يحصل بالملك لا بالعقد وهذا لو وهب لاهيه له الرجوع لان صلة الرحم لم تحصل بمقتضى

انما في خبر اوله قوله من قبض لولم يصبه قبض شرطه وروى عن اسد كل من عور
هبة قبض شرطه ان يصبه وصيته كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره
دو طلبه فاحذر **الجواب** اوله من قبض هبة كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره
هبة من قبض هبة كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره
وان كانت وصية حتى يغيرها الثلث والثلثان فلا يتم بدون القبول
في كتاب الهبة قبل فصل في الرجوع في الهبة **مسئلة** **تدبر** هل هبة بعض
او على عود او على بطلان شرط الهبة او على بطلان شرط الهبة او على بطلان شرط الهبة
فاحذر **الجواب** اوله بطلان شرط الهبة او على بطلان شرط الهبة او على بطلان شرط الهبة
شرط لغوها واوله لان الهبة تبطل بالشرط الفاسد كما قاله في كتاب الهبة
في الورق الثالث تخمينا اوله بطلان شرط الهبة او على بطلان شرط الهبة او على بطلان شرط الهبة
اوله لان تعليق الهبة بالشرط باطل كما في هبة فاضح في فصل في المارة
ومررها في الرجوع **مسئلة** **تدبر** هل هبة يرد في متاع يند استوفه بائنا وارجي
الجواب اوله انما يرد في المتاع الذي اتم اكتمه في متاعه كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره
الواحدة استوفى الهبة من الموهوب له قالوا لا ينبغي ان يستوفى لان الموهوب له
يستوفى من الماسكه فيصير شريكا باقل من قيمته الا والرد من فاضح في كتاب الهبة
فيل فصل في العرض **مسئلة** **تدبر** هل هبة يرد عود وكره في قوله ان يكره صدقة الهبة
هو يرد هبة كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره
اوله حاشا في خبره هبة وصيته كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره
ولو تصدق بغيره حرام على جليل وان كانا غنيين لم يخرج عندي **الجواب**
ويجوز عندها لان التصديق على الغني هبة في الحقيقة والهبة من شئ

لا يجوز عنده

لا يجوز عنده وعند هبة جائزة وان كانا فقيرين ففقد هبة يجوز كما يجوز الهبة
من جليلين وعبري هبة مع رواية في الهبة انه لا يجوز في الجاهل مع الصغير يجوز
وجه رواية كتاب الهبة ان الشيعاء كما يقع جواز الهبة مع جواز الصدقة على ذكرها
فيها تقدم وهو ما يتحقق في القبض وجه رواية الجاهل مع الصغير في الحقيقة ان معنى
في القبض لا يتحقق في الصدقة على فقير لان المصدق يتبرع بالصدق في الجاهل
تعالى ثم القبول يقبض من الله تعالى ان الله هبة يقبل التوبة عن عباده ياخذ الصدقة
قال النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة تنفع في بدن الرحمن قبل ان تنفع في بدن الفقير والله
واحد لا شريك له فلا يتحقق معنى الشيعاء كالوصدقة على فقير واحد ثم وكل يقبضها او
وكيلين بخلاف المصدق على غنيين لان الصدقة على الفقير لا ينبغي بها وجه الله تعالى
هبة في الحقيقة لا صدقة قال النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة ينفع بها وجه الله
تعالى والدار الآخرة والهدية ينفع بها وجه الله ووجه الرسول وقضاء الحاجة لله
هبة فيتحقق معنى الشيعاء في القبول انه مانع من الجواز عنده من البدائع في
كتاب الهبة في فصل واما الترتيب في الورق الثاني تخمينا **مسئلة** **تدبر** هل هبة
ايحده اوله ان متاع عود هبة ايلدكه او يلبس عليه او يبيع عود جلد من فضل
قبض اوله ان مرقوم صحيح ولو به هبة عام او **الجواب** اوله تسليم مانع اوله مشغول
او لمقد شغل اوله كذا في الاصل ان في الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب
يمنع التسليم فبمع صفة الهبة ومتى كان شاغلا لا يمنع التسليم فبمع صفة الهبة
في الاصل الاول الموهوب شاغل لا مشغول في الثاني الموهوب مشغول بملك الواهب
وهذا لان المظروف يشغل الطرف واما الطرف فلا يشغل المظروف **الجواب**
في الهبة في الورق الثاني **كتاب الاجابة**
برؤية نكره في خبره هبة وصيته كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره هبة وصيته كذا في خبره

المقار **سبله** زيد ووجهه في إطلاقه على وجهه من غير شرطه اجابوا بالافعال المذكورة
 فارجح بولم انظر كدريه رمه بذكره فادرك **المطلب** اما ما اشترى المالك او لم يبيع
 بمقتضىه سطورا وفي التوار اذا انقضى ملكه من الكوفة للمنفذ فبذلك ان يباع
 بفلا لا يكون عندك وان اشترى او بئاد بعيدا يكون عندك لا تستغني عن الاجارة
 مرغية التناوي في فضل في فسخ الاجارة **سبله** جيبان هلاك وان طوار وك
 علامتي كوني كسر شرط او ينجي كوني من هلاكه نصيبا لولم **المطلب** اوله
 شرط صحيح وكل شرط على الرأى ان يأتي بمقتضى ما هلك به فسخ هذا الشرط
 وصدق الرأى في الهلاك وان لم يأت باليتمه فجامع الفصول في الفصل الثالث
 والثلاثين في ضمان الرأى قبل ضمان الحارس **سبله** باسان اوله لا يذبح
 دكا في دلو به الحارس فبذلك ضمان لان كل شرط صحيح او لم يأت
 رجل استوجر علي حفظ خان فسرقت الخان شيئا قال الفقيه جعفر والفقيه
 ابو بكر البلخي ربح لا يضمن الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال
 محفوظة بالبيت وهي في يد ملاكها وغيرها من المشايخ قال في حارس السوق
 اذا كان يحرس الخوانيت فنقب خافوت فسرقت شيئا ضمن الحارس لانه
 بمنزلة الاجير الشريك والصحيح ما قال الفقيه جعفر من فاضل خان في كتاب
 قيل فصل القصار كذا في الفصول في الفصل الثالث والثلاثين في ضمان الحارس
سبله يذبح وقت حماجي يبلده التي يملكه مقاطعة به طوق كساد
 نهانده سكر كرم ورايد ورايد ورايد ورايد ورايد ورايد ورايد ورايد ورايد
 ذبذذ الذن خلاصا طوبى الماخذ فادرك **المطلب** ربح حماجي الذي
 اجبره المثل في مكره ذن اجبره من زياده اوله ولسه يذكر يذبح حماج التناز
 فاضل خان فتوا سنه شيخ الاسلام خواج زده فتوا سنه كونه جانيه نظر

وقف خروشه

نه وقف خروشه حماجي يذبح اوله واما مسئلة الزيادة في اجرة المأجور كان
 وقفا هل تنسخ الاجارة بها ام لا ونجرح ذلك فقوله كذا في فتاوى **المطلب**
 للمنفذ اذا اجبره حرام الوقت من على ثم جاء آخر فادرك في اجرة الحام قالوا ان كان
 حين اجبر الحام من الاول اجرة المثل بمقدار المثل او بنقصان **سبله** الناس
 في مسئلة فليس للمنفذ ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة الا لو جبالا بنقصان
 فيه تكون فاسدة وله ان يواجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره
 باجر المثل ثم ازداد اجرة مثله كان للمنفذ ان ينسخ الاجارة وما لم ينسخ يكون
 على الساجر الاجر المستحق كذا ذكر الطحاوي وذكر في فتاوى المحاسن في كل ساجر
 ارض الوقت ثلاث سنين باجرة معلومة وهي اجرة المثل فلما دخلت السنة
 الثانية كثرت رغبات الناس وازداد اجرة الارض ليس للمنفذ ان ينقص
 لنقصان اجرة المثل لان اجرة المثل بعين وقت العقد وقت العقد كان في
 منها في الاجارات ووقف اجرة المثل من على ثم جاء آخر فادرك في الاجرة
 وان كان حين اجبر الحام باجرة بمقدار اجرة مثله او بنقصان بنقصان الناس
 في مسئلة فليس للمنفذ ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة لبراجه وان كانت
 الاجارة الاولى بالانقصان الناس في مثله هي فاسدة فله ان يواجر اجارة
 اما من الاول او من الثاني باجر المثل او الزيادة على قدر ما يوجب الساجر
 وذكر في واقعات المحاسن الشهيد رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجر
 معلومة وهي اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وازداد
 ليس للمنفذ ان ينقص هذه الاجارة لنقصان اجرة المثل لان اجرة المثل بعين وقت
 ووقت المستأجر المثل ومنها ايضا من الاجارات حرام ووقف اجرة المثل
 من اجل فاما آخر فادرك في الاجر ليس للمنفذ ان ينقص الاجارة الاولى اذا

باجرة المثل او نقص قدر ما يتقارب الناس في مثل لان الثاني في الزيادة على المثل
 متعنت وان نقصت ما لا يتقارب الناس عليه فالحجارة فاسدة ولان ينقص
 ذكر في الفوائد البديعة رجل ساجدا في موقف تلك سبب باجرة معلومة
 باجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس فازداد اجر المثل
 ليس للموتى ان ينقص الاجارة لتعنت اجر المثل واجر المثل انما يصير وقت العقد
 ووقت العقد كان المستحق المثل فلا يصير القيمة بعد ذلك و ذكر في الخبر اذا اجر
 ارض الوصف تلك سبب باجرة معلومة هي باجرة المثل فحجارة الحجارة فحقت
 اجرتها لا تنقص واذا اراد اجر مثلها بعد مقتضى الزيادة فاقوى من قبل
 لا تنقص العقد وعلى اية شرح الطحاوي ينقص ويجوز العقد والوقت
 يجب المسمى لما مضى وكانت الارض بحال لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها ربح
 لم يستقص بعد فلو وقت زيارت يجب المستحق بعد وبعد الزيادة الى تمام السنة
 يجب اجر المثل وزيادة الاجر يعتبر اذا زادت عند كل هذه الجملة من ربحه شرح
 الطحاوي في قلت فقر فخر لنا من هذا ما حاصله ان الاجارة في الوصف
 لا تنقص ولا تنسخ في زيادة من حيا من ربح في الاجرة ما لم يتبين ان
 اجر المثل في المجرى بعد العقد سواء كان ما زاد مقدار ثلث الاجرة او بها
 او اقل او اكثر ثم لما صاحب من اجر المثل وقت عقد الاجارة فقط ولم يربح على اية
 اجر المثل بعد سواء حصلت فريضة مستبعدة الى ان اجر المثل زاد لم لا ينقص
 بالفسخ بعد ذلك ومنه من قال اذا اراد اجر المثل بعد كان المثل في
 ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وخرج برهان الدين ابو العباس فيما نقلناه
 ان يفتى بان لكان يفسخ العقد وما لم يفسخ العقد يجب المسمى لكن بشرط ان
 اذا كانت الزيادة معتبرة عند الكل ما اوجبوا واحد في اجرها لم

اليه لانه متعنت فيها ولم يسل احد من اصحابنا ان حيا شخص فاذ في الاجرة
 اما الربع او الثلث او اقل او اكثر ان الاجارة تنسخ او يفسخ ففسخها
 بمقتضى زيادة هذا الرجل فقط بل تصواف اذكرنا عنهم في هذا الاوراق ان لا يلتفت
 الى زيادة ولا يعلن بها وعلوا فقالوا العلة لانه متعنت وكلام المتعنت لا يعين
 ولا يبرح عليه وما مضى ان خرج فيما نقلنا عنه كتاب الوصايا بما قرناه
 ان القاضي لا يلتفت الى من حيا يربطه بل يرجع في ارباب الخبر فيما نقلناه عنه
 افسح الوسايل في مسائل الوقف **مسئلة** زيد عمر وكريه يورثون يورثون متاع
 الى كذا يحون اخذ يدوي يوكله ويولد كيدركي برصد يراوغه وقلبه عود بارك في
 دوشوب بعض متاع اصله هلاك اولدته عمر ونقصه وتعيه اتمد وكه ينفق له
 ضمان خلاصه ولو **الحج** اذ لما زلانه تلف بفعله لان الدخول تحت العقد
 سليم والمفسد غير اهل من اجارة الذرة والور في باب الاجارة اساجد آية
 لمولة له بعينها وساق الكاري الدابة ورتب المتاع بمنحى معه او لم يكن معه
 الدابة ففسد المتاع ضمن بالاشاق بينا انه ايجر مشرك افسد بجنايته يد وان
 الجبل وسقط المتاع فذلك ضمن عندنا وان كان عبدا صغيرا فساو الكاري باذن
 ربنا العبد فسقط له يضمن وان كان الصغير لا يمسك الدابة ولو اساجد آية
 فحل عليها متاعا فحل المتاع وكما مع المتاع فساو الكاري الدابة وعثرت
 وقصد المتاع لا يضمن في قولهم جميعا وكذا اذا كانا يتودان الدابة ويسوقانها
 هكذا ذكر في المتن وذكر في موضع اخر من المسئلة غير ما يفسخ وقال اذا
 الدابة فلا ضمان على الكاري وان كان عن الدابة منسوبة وقبادة الحال
 اذا حل فانقطع حيله وسقط المتاع يضمن بالاجماع لانه فرط حيث حل بجمل واهل
 تمتا الفوائد في فصل في مسائل الهلاك ضمان الكاري وذكر في الخبر في شرط

الرغبة في لو غنة الدابة الشجرة من سوق الكماري فسقط الخلف من الشجرة وصاحب
 المتاع ركب على الدابة لا يضمن الاجرة لانه لم يحمل بينه وبين المتاع خلاف اذا غنى الدابة
 الشجرة وسقط المتاع وهكذا وصاحب المتاع يضمن حلف الدابة فان الاجرة
 لان الملاك حصل من جناية يدن وحمل العمل سلم اليه ويضمن حلف الدابة بل يضمن
 لما دفع اليه الا ان يثبت ان هذه السير يمكن من الدابة فكيف يمكن ما عليها ولو كان على الدابة
 مملوك صغير ركب المتاع استأجر الدابة ليحمل عليها فغش الدابة فوقع فالت مالوك
 فسقط العمل بغير الحمل ولا يضمن المملوك لان الدابة هي التي فعلت فوقع فالت مالوك
 بغير المتاع اذا كان المملوك مما لا يضمن الحفظ فان كان يصح الحفظ المتاع على يمين
 لانه في يد العبد يد العبد للمالك فكان بمنزلة ما لو كان على الدابة وكل المولى
 وقد يرضى على هذا في سبيلة السفينة ولو كان ركب المتاع والكماري يضمن
 على الدابة الشجرة او سائر ما يرضى او قايدين فغش الدابة وهكذا
 المتاع الذي عليه الاضمان على الكماري كما لو سرق المتاع من ركب المتاع
 معه فلا ضمان عليه لان يد صاحب المتاع قائم على المتاع فيام يده يمنع
 وفتح التسليم للغير وكذلك القطر اذا كان عليه بحمولته ويركب الجمال
 على غيره فلا ضمان على الجمال لان يد صاحب المتاع ثابتة على جميع كركب الجمال
 في الفصل الثاني والثلاثين في الورق الثالث والثلاثين **مسألة** لو سرق
 كركب اجنبا دفع فساد وسعده او سرق كركب او لماسون هان مطالبة
 ضمان لانه كل واحد في **الباب** كل من اجبر سرقه وجوب ضمان شرايط ثلثة اولى
 برجا وفساد كدفع وسعده او سرق او لماسون **باب ضمان الاجبر المستكر**
 الاجبر المستكر كاسم الذي يتقبل الاعمال من الناس كالصباغ والنصار وغيرهما
 ويعمل لهم جميعا وليسوا اشجار يضمنه من العمل لغيره لان المقصود عليه العمل دون
 فكان لكان يضمن لنفسه لغيره ولو هلك الغير في يده فلا ضمان

ان هلك

ان هلك بصنعه ولا يضمنه فان هلك لا يضمنه فلا ضمان قبل العمل ولا ضمان ولا اجر
 بعد العمل عند خفيفة رقة الله وعند هاجب الضمان الا اذا هلك بامر لا يمكن الضرر
 عنه كالحريق والفرق الخالب والفرق المطاير ثم ان شاء ضمنه مع ولا اعطاه
 الاجر وان شاء ضمنه غير معول ولا اجر له وقال زفر جح لا ضمان عليه وللاجر
 لان العمل كما يوجد يقع سلك المالك لان يد العامل على العبد يد العمل لانها
 يد امانة فيكون العمل واقعا في يد المالك معني فيكون سلكا كالموكيل بالشيء
 اذا قبض المبيع فانه يضمن الموكل قابضا حتى لو هلك بامر على الموكل لانه ان الحفظ مستحق
 عليه كالعمل لانه لا يقدر على العمل لانه فاذا هلك بامر لا يمكن الضرر عنه يضمن اذا هلك
 اذا هلك في العمل **ان المقبوض امانة عند مبدل لانه اذا هلك بسبب**
 عنه لا يضمن ولو كان يضمن في يده يضمن كالمقبض ففتح امانة واما امانة
 لا يضمن الا بالتعدي ولم يوجد منه تعدي واما اذا تلف من عمل الاجبر المستكر كالمقبض
 اذا ادق العوب فتوقر والصباغ الكساة في النورة فاحرق او الملاح اذا غش
 السفينة من مده والجمال اذا عثر او عثرته ائنة ضمنه كان المالك معه
 او لم يكن وقال زفر جح والمتأف في رجهما الله لا يضمن **باب** ان الفساد حصل
 بعمل ما دون فيه من جهة المالك لانه اذن كركب في حرق المعتاد الذي لا يضمن
 الى قصوره ولا تقصيره فداخ بالذوق المعتاد من غير قصوره فيه ولا تقصيره منه وانما
 التلف وقع خطأ فان الماهر المختلط في العمل لا يمكنه الاحتراز من الخطاء
 بيقينا اما البغلة او قتر لا يخلو الانسان من عاده حق لو كان الفساد
 من تقصيره او قصوره في المعرفة بل يضمنه الضمان **باب** الفساد يتبع عمل ما دون
 فيه لان الدال تحت العقد العمل للصالح المربح المبتدئ لوصف القضاة دون العمل القصد
 للشرب لان الانسان يدفع ثوبه الا القضاة ليريه بقضاة وخرق دون الرق

والعقد على الشيء لا يتناول هذه والنساء وانما جاء لجهل القضاة حيث ظنوا انه
يحمل الثوب كذا كذا موقدة ولا يحمل او لم يمتد في المدة من الخشونة ونحوها او لم يمتد في
في الثوب غير هذا والخز غير هذه الاسباب فكن غير شقة وخرج فكان الدار تحت
القضارة المتألمة عن النساء فلم يجر العمل بالفساد ما دونها فيه فبعض قيمه هذا الجزء
غير مقصور لانه لم يسلم قضارة هذا الجزء الا الاجرة في الحال اذا انقضى او غير ذل
ان شاء ضمنه قيمة حيث انكسر ولم يجر الاجر بحسبه لانه لا تصير له سببا ضمان
والعمل بالفساد فان العمل بالفساد انما هو ضمان باعتبار العقد من حيث ان
الفساد غير متعلق تحت العقد فانه لو لا العقد لما وجب الضمان فباعتبار العقد
كان له التقضي بحالة الفساد والكسر فباعتبار العقد اذا استهلك الثوب
فصاحب الثوب ان شاء ضمنه قيمة مقصورا يوم الاستهلاك واعطاه الاجر
او شاء ضمنه غير مقصور بالعقد ولا اجرة ثم الاجر المستر انما يقسم ما جرت
يده بشرائط ثلثة بان يكون في رسع الاجر دفع ذلك الفساد وان يكون محل
مسكما اليه وان يكون المضمون مما يجوز ان يضمن بالعقد **اما الاول**
يجب ان يكون في رسع الاجر دفع ذلك الفساد وهو لو غرق السفينة
في موج او ربح اصحابها او حبل صدرها الا ضمان على الملاح وكذا الحال اذا ربح
الناس فانكسر فلا ضمان عليه لان العقد لا ينعقد على اليسر وسعد وكذا
البراق والمصار والحمام والحنان لا يضمن اذا مات من ذلك لانه ليس في رسع
الا حذر من خوف كذا فمتناول العقد مطلق على ضرورة ان لا يمنعوا من العقد
والحجارة فينضمرب الناس وبه فارق الحال والاجر المستر **واما الثاني** يجب
محل العمل مسكما اليه بالتخلية حتى لو كان صاحب المتاع معه او وكيله بان كان
راكبا في السفينة وانكسرت بجذب الملاح او على الدابة فقطعت فلا ضمان عليه
الا اذا تعدى شيئا لان هذه الضمان ضمان العقد وضمان العقد لا يضمن الا

كما في بيع
المعنى

كما في بيع المعنى وقال محمد بن وكذا اذا كان ربا المتاع والمطاري البيه
على الدابة او سايقين او قايدين وهو قايدين في الجوب يضمن بخلاف
لو كان صاحب المتاع يسير حلف الدابة ولا يضمنها فقطعت الدابة ففلك
المتاع يضمن الاجرة لان محل العمل مسكما اليه ويسير معه حلف الدابة ليس
باسترداد ولا دفع اليه لانه بهذا السير غير ممكن من الدابة فكيف يتمكن ما عليها
بخلافها اذا كان ركبها او سايقها او قايدها لانه يتمكن من الدابة فيكون
متمكنا مما عليها وروي عن محمد بن يعقوب اذا سرق المتاع من ارض الملاح وجب
المتاع معه فلا ضمان عليه هكذا ذكره الاخر في ربيع في محضه لان صاحب المتاع
لا يملكه ويبيع المتاع فلم يكن في يده فلا يضمنه الحال بالبد **واما الثالث** ان يكون
المضمون مما يجوز ان يضمن بالعقد حتى لو استأجر دابة للملاح صغيرا وكبير
فلا ضمان على الملاح فيما عطف من سياقة وقوده وكذا لو حمل عليها المتاع
والعبد فان العبد وفسد المتاع يضمن المتاع دون العبد لان ما يجب
ضمان الدم لا يجب العقد الا ترى انه يجب على الماقله وضمان العقد لا يجب على
الماقله ثم ان ما يضمن المتاع اذا كان الصيد لا يصلح لحفظ المتاع
اما اذا يصلح لحفظ المتاع لا يضمن المتاع لانه في يد المبدور بد العبد
فكان بمنزلة ما لو كان على الدابة وكيل المولى من اجازات المخطط المرحى **مسألة**
بركسنة يوردن بوبره كراحي طوت قد طوار الرب بوليه فوت اولوب
يا خود كراحي فرايدت نصف اجرا لازم او لم يدر خوف ايد بركسنة بوليه فوت ايد بركسنة
دركه بوقد بركسنة كراحي لازم او لم يدر بركسنة بوليه فوت ايد بركسنة بوليه فوت
اجرية والاكراد بركسنة او لا يدر بركسنة بوليه فوت ايد بركسنة بوليه فوت
من حال لا يضمن حاله فاذ ان يضمن في نصف الطريق او يرب فليز نصف
ار ان عرسه حاله نصف الاجر

و يحتاج الى المكارب لان يكره اية من نصف الطريق بنصف الاجر لكان شرط
الجان جميع الطريق فبذلك يتكافؤ فيه الى اصلاح الختم فان وفي اعطاء جميع الاجر
وان لم ينف كان بربك من الاجر كله ويكون جائز لانه علق البراءة بعقل الاجر
بعد ابناء المقصود عليه بتمامه وتعلق البراءة بشرط متعارف جائز في كل وجه
في كتاب الجلب في باب الجلب في الاجارات **مسألة** في اجاره ايل طور في غاري دوكر
جائز اولو **الحل** او لما زادة في اولو ليس المستاجر ان يضر الملاك وله
ان يضر بالذات المستجرة للركوب في كتاب الاجارات قبل فصل الثالث
مسألة في اجاره ايل مقرف اولو وغيره معرف متولى ايل بنا الى المبنى في مدة اجاره
اولو قدره متولى في ذكر اجاره من فسخ ايل وعوده ويرد كره في يد بنا في رفع ايل
متولى بنا في رفع وقفه من ربحه من مقلوعا كسنة فتنس اقل ايسه فتمت في ايل
في يد رافعي والمبني جبر بنا وقفه في مقلوعا كسنة فتنس اقل ايسه فتمت في ايل
الحل رفعه وقفه من ربحه من مقلوعا كسنة فتنس اقل ايسه فتمت في ايل
والا غير اجاره به ويرد كره بنا من مانع او لما زادة في ربحه من مقلوعا كسنة
وقفا وبني فيها حاندة ثم جاء آخر فزاد في اجاره الارض واد اخرجها منها
ينظر ان كان استاجرها مشاهرة جاز للتولي فحينها عند كل شئ لانها
اذا كانت مشاهرة تجدد انعقادها عند كل شئ ثم ان لم يضر رفع البناء
بالارض كان لصاحبه رفعه وان اضر جاز للتولي ان يدفع اليه قيمته ويعيد قفا
وان امتنع من ذلك لا يجزى بل يرفع صاحب البناء الى ان يمكن عليه من رفعه بالوقف
في اخذه من اسعاف في باب اجاره في الورق الثاني ذكر جدي في التخصيص اذا اجرت
ارضاً موقوفة وبني المستاجر فيها بناءً فاراد غيره ان يبرئ في الفكة ويجوز
فان اجرها مشاهرة فاذا اجارها من الشريك للتولي ان يفسخ الاجارة لانها

مشاهرة
اذا كانت

اذا كانت مشاهرة يفسخ عند كل شئ ثم يفسخ الاجارة ينظر ان كان
رفع البناء لا يضر بالوقف ليس المستاجر ان يضر الملاك وله
رفعه بغير بالوقف ثم اذا كان دفعه بغير بالوقف فهذا على وجهين **الحل** في المشاهرة
ان يأخذ المثل في ساؤه بقيمة مقلوعا او سبباً ايل ما كان اقل او اكثر فله ان يضر
فلتقيم ان يدفع اليه اقل القيمة فيتملك بناؤه لاجل الوقف وان لم يضر لا يملكه لاجل
الوقف لان المليك بغير ضا ولا يجرى فيها من غير ويبقى البناء الى المالك
ملكه ولا يكون بناء المستاجر مانعاً من صفحة الاجارة من غير لانه لا يملك على كنه
البناء حتى لا يملك رفعه من فصول العادي في فصل العاشر في الورق الثالث تخيناً
بين الفضلين **مسألة** بخصوصه جرح مثل حكم اولو قدره من مقلوعا مالدن ويرد كره
لأنهم اولو **الحل** جرحاً هم وما يزداد في ربحه من مقلوعا كسنة فتنس اقل ايسه فتمت في ايل
من الاشياء والتظاير في النسخ الثالث في الكلام في اجرة المثل في التنبهات
مسألة بربده كره اجرح مثل حكم اولو يسه يا فود ونسبه في اهل خبره قيمته تعيين
لازم كله قبل ايل ولبس كره ارقف في المسك يمين ايل من ربحاً اعلا في حكم
اولو برفعه اوسط ايل في حكم اولو برفعه اذ في ربح ايل **الحل** جرحاً هم وما يزداد في ربحه من مقلوعا كسنة فتنس اقل ايسه فتمت في ايل
حكم اولو برفعه اوسط ايل في حكم اولو برفعه اذ في ربح ايل **الحل** جرحاً هم وما يزداد في ربحه من مقلوعا كسنة فتنس اقل ايسه فتمت في ايل
بود في اجرح مثل كره في الاعبد كره نفس قيمته كسنة دكل اذا وجب قيمته على
واختلف المقومون فانه ينصف بالوسط الا اذا كانت على قيمة نفسه فانه
لا يمتنع هو ودي الى كافي كسنة الظهيرة من عقاق الاشياء والتظاير اذا
اجر المثل وكان متقارناً منهم يستغنى منهم من سبب اهل في الاجرة فيجوز الوسط
حقولاً كذا جرح المثل ان في عشر عند بعضهم وبعض عشرة وعند البعض اهل عشر وجب

ويدرك نصركه ويدرك لالتايد بولند قد عور بشور ويرمكه فادر اولو الجواب
 حذر كلامه في حق اكريله اراد ياميه اجر مثل حكم اولو في الاحارات الفقيه
 الجواب في المتن ابي سباعه عن ابي يوسف وجعل له شيء فقال من دلتني فله كذا
 فدل عليه انسان فلا شيء عليه ولو قال لا انسان بعينه ان دلتني عليه فله كذا فدل
 عليه وشيئ مع حوزة شدة اليه فله اجر مثله ولو دل عليه بعلام لم يثبت له شيء فلا اجر عليه
 وذكر القاضي الامام علي السعدي رحمه الله في السير الكبير ان البعير اذا قال نزلتنا
 الى موضع كذا كان هذا استيجاراً جازماً لان الاجير يفتي بدلالة فيجب له الاجر وهو
 مستعير من القيمة في العبارة فيلزم في سائر استيجار الجواب **مسألة** استاجر اجاره به
 الدوي دري آخره زباده به اجاره به ويرمكه بأمر ارجي **الجواب** زباده به سجد
 المستاجر اذا اجر ياكثر مما استاجر يكره في الزباده من حيث الخسرة في الظل او في
 في الخلع في الورق الاول المستاجر لو اجر المستاجر ياكثر مما لا يطيب له الفاضل وصليته
 ان يعطيه شيئاً فبها كالمعروف النحل بقبالة الفصل فيطلبه لانا نفرض الزباده في
 كذا يوردي الى الزبوا من حيث الخسرة في كتاب الجبل في باب الجبل في الاجارة اجر
 وان عمل بها كغناء كل في الزبوا من الاشياء والتظار في الاجارة في الفصل
 الثالث في الفساع والمعار في الورق الاول **مسألة** فبذره وكرارة كبروا اخره
 فادر اولو قد عور مسلمة فخر من ياد ارمه في حق ياخو دندن هو كون
 وقر في اجاره اكرم ويدرك نصركه بربل جهمي بعد عور زيد زكونه برقي ذكره
 فوري كما عور فادر اولو **الجواب** اولو اولو حاكم فبذره ارمه جاز ارمه المقصود
 منه تخوف العاصب حتى يرد اليه الدار فانه باقى جليبي عدلين الى العاصب
 على العاصب فيقول له ان رددت الدار الي والاخترت منك كل من الف درهم مثلاً
 فان الاستهاد صحيح ولو اقام العاصب بعد هذا التقوم اليه فالمقتضى يستحب

في الزبوا
 ما لا يفي
 ما لا يفي
 ما لا يفي

هذا الاجر

هذا الاجر المستحق على العاصب من السير الكبير في باب الجبل في الورق الاول
كتاب الكا تب سله زيد صغير لا يثبت له
 فوري عوي كمانه كسرة صحيحه اولو جهمي من كمانه فخره الفقيه
 زيد صغير لا يثبت له جاز اولو **الجواب** اولو ان **مسألة** اما الذي يبيع الى الكا تب
 فادر الى ايضا منها ان لا يكون فيه خطر لعدم وف الكا تب وهو شرط انعقاد
 حتى لو كان تباً في بطن جاز به لم تنفذ له البتة عليه السلام غريبه في ردع الكا تب
 فيها معنى البيع ومنها ان يكون عا فلا وهو من شرط الانعقاد حق وكا تب
 عبداً مخفوناً او صغيراً لا يعقل لم تنفذ مكاتبه لان القبول احد شرط الركن
 واهلية القبول لا يثبت بدون الفعل ولان ما المقصود من العقد وهو الكسب
 لا يحصل فان كاتبه فادى البداعه هل يقبل المولى لا يمتنع لان العقد لا يثبت
 بدون القبول ولم يوجد فكان اداء الابيض اداء من غير عقد فلا يمتنع وله
 ان يسترد ما ادى لانه اداء بدل عن العتق ولم يملك العتق ولو قبل عنه
 الكتابة وخط المولى لم يجز ايضا لان الرجل قبل الكتاب بغير خطه ولا يجوز
 الكتابة بغيره بغير ماله وهل يتوقف على اجارة العبد بعد البلوغ ذكره القدر
 انه لا يتوقف وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه يتوقف والمصحيح
 ما ذكره القدر لان تقرب الفسخي انما يتوقف على العبارة اذا كان جليبي
 وقت التصرف وهو هنا لا يجز له وقت وجوده اذ الصغير ليس له العبارة فلا يتوقف
 بخلافها اذا كان العبد كبيراً غائباً فما قبل الكتاب بغير خطه وهو الجواب ان الكتابة
 يتوقف على اجارة العبد لانه من اهل العبارة وقت قبول التصرف عنه فكان له حين
 وقت التصرف فيستوفى فلو ادعى المالك عن الصغير الى المولى ذكره في اهل انه يمتنع
 وجعله بمنزلة اذا ادعى الي كذا فبذره وقال وهذا والكسرة والعاصب

ان لا يفتقر لان الكاتبة على الصغير لم تستعد لانه ليس اهل القبول في الاداء بغير كاتبة
 فلا يفتقر وجه الحسن ان الكاتبة فيها من الغاوضة ومنه التعليل والوجه
 ان كان لا يملك الزام السيد الموصى له بغير تعليل عند الشرط فيقضي هذا الوجه ويتعلق
 بوجود كثره وكذا اذا كان السيد غير غايما فقبل التمايز عنه فوضو ادائها للالتفات
 احسانا وليس للقبول استرداد الوارث والقياس ان لا يفتقر له ان يستردا فالتا
 هذا اذا ارجى الخط فان ادعى البعض فله ان يسترد قياسا واحسانا لانه انما ادعى تسليم
 العتق والعق لا يسلم له باداء بعض بدل الكاتبة فكان له ان يسترد الكاتبة فليس
 بعد ذلك الا بالاجارة استند جوار المقدر الوقت مجرد فالاداء حصل عند جاز
 فلا يجوز يكون له الاسترداد فلو ان السيد عرجا عاى الباقي ورد في الرق فليس يترد
 ايضا وان رد السيد في الرق لان الكاتبة لا يفتقر بالرق في الرق بل تنهى الاستئصال
 فكان حكم المقدر قائما في الوارث فلا يكون الاسترداد جلا في البيع باذ باع
 ثم يفتقر انسان باذ اذ التفت ثم فتح البيع بالرد بالعيب وجه من الوجه ان لا يفتقر
 ما دفع لان الدفع كان حكم المقدر وقد انفسخ ذلك المقدر ولا يترد جلا باذ
 في الرق ثم ورد الطلاق قبل الزخلة استرد منها النصف لان الطلاق قبل الزخلة
 نسخ منه وجب ولو كانت الزخلة قبل الزخلة قبل الزخلة قبل الزخلة قبل الزخلة قبل الزخلة
 للزوج بل يكون المعتبر لا يفسخ في الشاخص هذا كله اذا ارجى القابل فلو استغنى القابل
 لا يطل بالاداء الا اذا ضمن في بؤخذ به حكم الضمان فاما بكونه فليست طه حقه
 وهو يقبل البيع والراء جاز الكاتبة ويكون كالكسبة في جميع احكام خلافا لالكسبة
 لان الكاتبة اذن في التجارة واذن العتق العاقل بالتجارة صحيح عند خلافا لالكسبة
 من سائر كتاب المازن من المذاهب في كاتبة **مسئلة**
مسئلة زيد في عتق مولى السيد استرداد العتق انما يترد وفات يترد

في ان السيد لا يترد
 في ان السيد لا يترد
 في ان السيد لا يترد

قالا دقده زيد مولاى عتاقه اولم سبيلا تركه سبيلا فلا يترد **الحاج**
 اولمان ارجى مولاى عتاقه مذكروته وسلم وكان في شاملا لم يكن تاسلا
 كليج كوز مانع ابديكي سطوح قوله الى العتق مذكرا كان او مؤثقا فلا يكون
 عليه ان الرجلا يتنازل والثالث وكذا اسلم كان او كافرا لا يترد في حال الكفر
 لكن لو اسلم بوث بالوكلاء الذي ثبت له بالاعتاق في حال الكفر عتاقية سيد
 فلا في الحيط والذني سلكا او دميما جاز وهو مولا لا يترد ان يكون للذي
 على السلم ولا العتاقه وكذا كذا ولا عتاقه وان اسلم على يد خفي وولاه
 هل يصح لم يذكر في الكتاب وفيه جلا في قبل يصح لا يجوز ان يكون الذم والاع
 على السلم فلذا ولا عتاقه ولا في قبل لا يصح لان في عتاقه الالة مع
 تناصم الجري مولا لا وقد ينشأ عنه جلا في الرق ظاهر من كذا لان الارث
 لازم المولات قد يعرف ان اخلافا الذي ينشأ مانع مولات الكسبة الا ان يقال
 مضاه اما بسبيل الالة ثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر ما دام على حالها فاذا
 زال المانع يعود عتاق الممنوع كان كسر العتق او صالجه من مانع من الارث
 فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع فخرج ولان الدر والدر **مسئلة** يترد في
 عتقه وبكر جبار يترد في عتقه بقر يترد يعود بقر يترد في عتقه بقر يترد
 يعود زيد في عتقه يترد اذا ابي بكر ولا يترد في عتقه بقر يترد في عتقه بقر يترد
 مولا سندج او لولو **الحاج** هند اذا اولدته القاتل يترد في عتقه بقر يترد
 اناها ينسلك الر عتقون صكره التي آيت الكثرة طوعا في عتقه بقر يترد
 الر مولى يا حود طلاق من عتقه ايكي وكل ابيه عتق اكر يولى ابيه موت
 وطلاق ايكي يولى اسكده طوعا في عتقه بقر يترد في عتقه بقر يترد
 عبد جلامه لاخر فاعتق مولى الامة الامة هي جابر من السيد عتق وعتق
 امر الالة

في ان السيد لا يترد
 في ان السيد لا يترد
 في ان السيد لا يترد

حكمها وولاء المولى الى الام لا ينتقل عنه ابل لا عتق على مقتضى الام مقصودا وقصد
 لا يخرج منها بقبول الاعتناق مقصودا ولا ينتقل منه واذا ولدت ولديا احدهما لافترسه
 اي نصف حوله ففقد الاعتناق والاخر لا يترس منه وبينهما اذا اتساوا الاول ثلثا والاخر ثلثا
 ضرورة فصار منتقلا لها وولادها لا ينتقل اليها ولو ولدت ولدا بعد عتقها لا كثر شي
 لا كثر من سنة اشهر فلو اقر احد الوالدين المولود لهما لا ينعق ولاؤه عنه عكسا ما دونها
 ولما اذا ولدت لافترسه سنة اشهر وقت الاعتناق للبين بقبول المولى وقت الاعتناق
 لانها انما مان بتعلقان معا وهذا خلاف ما اذا اولدت حرة وحدها والزوج
 حيث ان يكون ولاء المولود الى الاب الجنبين غير قابل بل يذهب الى الام مقصودا لان
 ما لا يجاب فلم ينعق والقبول هو ليس كل مال فان ولدت بعد عتقها لا كثر شي
 اشهر ولذا في اقر المولى الى الام لا عتق بقبول الام لا انتقالها بقبولها فبقاها
 في الولا فلم ينعق بقبولها وقت الاعتناق بغيره ينعق مقصودا فان اعتق المبد
 حرا الاب ولا عتق ابنته انتقل من مولى الام لان المتق هنا في الولد بنت سمى كذا
 الاول وهذا لان الولا غير نكح النسب فالعلة الصلوة والسلام والاولا علة النسب
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث ثم النسب الى الاباء وكل ذلك الولا والنسب
 الى مولى الام كانت له اهلية الام ضرورة فاذا صار اهلا عاد الولا اليه
 بمنزلة ولد الام عند نصب المولى الام ضرورة فاذا اكرز الملاحى غرضه
 بنصبه بخلافه ما اذا انتقلت المدة عن موت وطلاق فجاوزت بولي لافترسه
 من وقت الموت والطلاق حيث يكون الولد مولى الى الام وان اعتق الاب انتقد
 اضافة العلوق الى ما بعد الموت والطلاق البائن زامة الوحي وبعد الطلاق
 البقي لا انه يصير اجمعا ما تشك فاسند الاحالة الخارج فكان بوجوده عند الاعتناق
 فنعق مقصودا مقصودا بقبول اب الولا وكذا لو ولدت ولديا احدهما لافترسه

لا يترس منه والاخر لا يترس منه
 لا يترس منه والاخر لا يترس منه

اي يبق المولى الى الام لا يترس منه
 اي يبق المولى الى الام لا يترس منه

وقت اعتناقها
 وقت اعتناقها

اي نصف حوله

اي نصف حوله من وقت الاعتناق والاخر لا يترس منه وبينهما اي يبق المولى الى
 اقل من الاول اي مدة المولى اي اقل من نصف حوله من وقت الاعتناق والاخر لا يترس منه
 اما حرة الاصل اولاد ذوات اولاد بالوحي حرة سني ترك الميمنة تركت عتقها
 اولاد الحرة بوسيلة احصاء وعكاز العتق ان زاده الله تعالى فاعلمهم
 للهم الحرة والذين اولادهم في سائر بلاد بغيرك اناسي جانيه احصاء وطلحي
 احيى ولا فلان في مبرر وغيره من الصبايح من قبل ابنته الى الام
 وبعض فداي مشهور من الله اصحها انقله على انكر كرسوا لافترسه سنة
 عشره اولاد على جواب بل مستلزم وشبهات في حل المستلزم انقله على انكر
 ومع ذلك انكر يدركي حرة الاصل بغيره بولدها لحيه غابت قلت اوزده
 بغيره في موى ويرسلهم وكل وجهه يقول اولاد اوزده جله هكذا ويرسلهم
 وقرنا في اوزده جله بكرة ذكره عصية سبيته الوب هندي ولا جاني اولاد
 زينة وصحبه به او لاد في ايجي ايكسند فابل اولاد كرسوا في موى
 حرة على اياه او لاد في ايجي ايكسند فابل اولاد كرسوا في موى قابل تغير كل
 اما لا يترس من م اولاد شيخ الاسلام متعا الله تعالى الحرة الصبايح
 حضر بكرة اي تر بكرة في قول اوزده بكرة حرة او لحي امل اوزده قطع
 قطع ايكسند من محالته مجال محالدر بر انكر قول شري ابله علم ما موى
 واضح اقول لا يقتضي ابله كذا لاد في تفصيل حرة بلان فاشهد قال الله
 فاسئلوا اهل الذكرا ان ختم فعلق مصرع من اذعان ابنته سكر باي
 بر اصله يبلد من صور
 ويدرجه في هذه سني حكمه كرم مبرر من هبة الله سكر ديب خوقن هند
 هبة ابنته زيد طلاق ويدركه نكر من اهل فخره فخره فخره فخره فخره

باب الكراه مستلزم

اما عند داره اول **الحج** اوله كزير في اثباته فادركه هذا كراهته
 قاره اوله خوفها الزوج بالفرج حتى وهبت مهرها لم ينفق اليه ان قد اخرج الزوج
 على الحب لوجود الاكراه من الزوج في كتاب الاكراه كراهها المكره الزوج
 المرأة عليه والخلع تطلق المرأة لان طلاق المكره واقع بلا مال اي لزوم مال
 وان لم يكن عليه مال ان يقطعه مالا يتخلص او بلا شرط مال ان كان لها
 عليه مال كالمهر فيجوز لا سيأتي ان الرضا شرط في لزوم المال وسقوطه والاكراه بعد
 الرضا كزير والفرج في كتاب الطلاق في باب الخلع ان الرضا شرط في جواز الخلع
 وليس شرط في طرغ الطلاق والعناق ولهذا لو طلق امرأته مكرها واعتق يقع الطلاق
 والعناق ولو اكره على الحب فهو له يبيع من فاضل في كتاب الحب في فصل حبته
 مهرها من مهر السراي يباح حتى وهبت مهرها فالعنه باطله لانها كالمكره
 وذكر من الامتناع لاسلام خوفها بغير حق تبهرها فالاكراه ان كان قاررا
 على الحب من غير ان يبيع في كتاب الحب في الفصل الاول في الجنب الثالث **مسئله**
 الاكراه نه مقوله كسنة دن متحقق اوله **الحج** اما ما عظم في الزور **مسئله**
 غير دن اطلاق اما ينفق في الزور متقلب كم يهدد بغيره في نسبي اثباته
 قوي في نجو نكره ودينه در شر طر كبري بوجرا في نكره معلوم اوله
 وشرطه اربعة امر الاول قدرة الحامل على تحقيق ما هدد به سلطانا او غير يفي
 لصا او نحو وهذا عند داره عند حبته رهناسه لا يتحقق الا بسلطان **الحج** لان
 لا يكون بلا منفعة والمنفعة للسلطان فالواحد اختلاف صغير في ما
 لا اختلاف في حجة وبرهان لان في رها نه لم يكن في غير السلطان من القوة ما يتحقق
 فاجاب بناء على ما شاهد في رها نه اظهر الفساد وصار الامر كالمقلب فيحقق
 الاكراه من اهل النسب على ما كذا في الخلاصة والثاني خوف الناعل وقهره

د
 ٢٦٢

وقع ما هدد به

وقع ما هدد به الحامل بان يتقلب على ظنه انه ينفق ليصير به يجرى الى ما عليه
 من الفعل والمباشرة والثالث انه نزاع الفاعل متعاقبا مما اكره على ما في
 الحق نفسه كبيع ماله او اطلاقه او اعتاق عبده او الحق بنفسه كماله مال الغير
 او الحق بشرط به كزير الزنا ونحوها والثاني كون المكره به متلق نفسه
 او نحو او موجب غم يهدد الرضا وهذا في مراتبه هو ايضا متناوب **الحج**
 كما سيأتي في كتاب الاكراه لا يتحقق الا في السلطان في قوله
 حينة رهناسه في قوله صاحب وقال لا يتحقق كل متقلب بقدره على تحقيق ما هدد به
 عليه النوع في قاضي في كتاب الاكراه **مسئله** زير ودين اكره الزوج في كراهته
 ويرش ايكي ودينه ببعده مكره ايديم دبر اكره ان يات بدينه في دينه
 قوي يدين كالمخاف اوله **الحج** اوله في من الماده دعي مكره ابيه والا
 طائفا فليعلم ان يمسق اطلاق ومنها الرضا لقوله تعالى الا ان تكون تجارة
 عن رضى منكم عنيت فليعلم ولا تاكولوا اموالكم بينكم بالباطل قال في السلام
 لا يحمل مال امر مسلم الا بطيبه من نفسه فلا يفتح بيع المكره اذا باع مكرها وسلم
 مكرها لعدم الرضا فاما اذا باع مكرها وسلم طائفا فالبيع صحيح **الحج**
 تذكره في كتاب الاكراه من البدائع في البيوع فيل فصل واما الذي يخص بالبايعا
 بوقر **الحج** **مسئله** دينه في نجو نكره معلوم اوله
 مالى اسرا في ابتكعه نزع ابلكه دايملر منصف اوله **الحج** اوله في قاضي
 اسراف من عاين كهايت متداي ينفق ابلكه كالمجوس بالدين اذا كان يرضى
 في اتخاذ الطعام ببيعة الناضح من الاسراف ويقدر المورف والكساف كلكه
 في الشيا ب ينفق فيها ويا مع بالوسط ولا يضيق عليه في ما كوله ومثرو به
 وملكه من مرقا في خان في كتاب الجنب في فصله في الجنب في البيوع **مسئله**

من المراجع في كتاب العقب في المل الذي يتلقون بالانقصان المقتصر وكذا في الخلاصة
 في كتاب العقب في الفصل الاول في حبس في العبد والامانة **مسئلة** فيكون صنفين فيكون
 ما ان تلف اليه زيد ضمان لارثه او لغيره **الحل** اولها ان يكون التلف
 من اهل وجوب الضمان عليه حتى تلف بيمينه مال انسان لا ضمان على ما لك الا ان
 البها محبوس في مكان هدر ولا اتلاف من ملكها فلا يلزم الضمان عليه بل يلزم
 في آخر كتاب العقب **مسئلة** فيدعى مردا اشتد اليه جارية ينفقها يدعى ولي
 او ليس يكن استحقاق انما يتايد جارية في قيمته ولي وعوفي اخذ الملك
 هكره زيد في حله فيلزم جوعه قاذر او **الحل** في قيمته ولي ايله
 رجوعه قاذر او لور عوفي ايله ولما انكر مضمون يدي ويكن يلوب الذي ابيه ولي
 بالقيمة دعي او يلوب قاذر او لور ينفق جده في ايله جوعه قاذر او لور ويرجع
 الولد بيمينه الولد على البايع وبالتمن ولا يرجع عليه بالعقر عندنا الخ ولو اشترى
 جارية مفضولة وهو يعلم ان البايع غاصب او تزوج اجراء اجيرها من اخر
 وهو انما كاذبة فاستولرها كان الولد فيمينا لا نعلم الغرور **الحل** في البائين
 الحال ولانه ضحي برقمه ما به حين استولرها مع انها مملوكة الغير ولكن يرجع
 على البايع لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق من العاديه في
 الخامس عشر في الفصل السادس عشر في تبيين تخمين العقر للموضع الذي غنم
 الاثر في اثر الجنائيات فلا وجب بناء على عند صحيح او فاسد يسمي بهر فملاق
 بناء على طي واقع في محل غير ملك على تديانة ملك كما اذا اتبع جارية
 فوطرها ثم بان انها ملك الغير يسمي غمرا وهو قبة النقص الواقع بالوطي في حكم
 خسران اجراء العيب عند اصحابنا ولو استوفى جزاء من اجراء العيب وجب
 وهما يجزى العقر وهو الارش هكذا ذكره وذكرنا في طيف واقفاته ان العقر ما

يتزوج

يتزوج به مثلها ورأيت موضعاً آخر العقر عشر القيمة وذكر في موضع العقر المذكور
 خا وقصير يلحق بها ما جواهر الفناء في كتاب النكاح في باب الخامس **مسئلة**
 زيد في عورده مع ايمته في ولد خالد بن ادبي بن من وفقد ولد له الرجوع بالانسان
 قاذر او لور اول بايعه امام اعظم قسره انجي عن ابيه رجوع ابيه وان كان المشتري الاول
 بايعها منعت واستولرها الثاني ثم استحققت يرجع المشتري الثاني على الاول بالتمن
 ولا يرجع الاول على بايعه الا بالتمن عندنا ضعيفة ومثاله وعندنا يرجع بالتمن
 في محل المهر **مسئلة** زيد عورده برأت وبعض متاع غصبه بغير عوفى ايله
 ابراهيم بن نصره بار كبير هلاك وسائر لرياسته لا اتمش يكن عورده ايله ابراهيم
 دعو استوفى ايله ابراهيم يدي ويهلا كوسته لا اتمش ينفق شرعا قاذر
الحل ها لكي ولما عني بالقيمة ستراده قاذر او لور يولي يولي محراب ايله ايمات
 اولد في سطور مستهلكي الدور قاذر او لور يستهلك يكن ابراهيم يايه وسما
 صحة الابرايم عنه فلا يصح الابرايم الايمان ولا ابراهيم عند عولها صح
 فلو قال ابراهيم نكح عوفي هذا العيني صح الابرايم فلا تسمع دعواه بها بعد ولو
 ابراهيم عورده الدار او من عوفي هذه لم تسمع دعواه وبينة ولو قال ابراهيم نكح
 عنها او عن عوفي فيها فهو باطل ولان نكاح صم وانما ابراهيم غصبة كذا في النهاية
 من الصلح وفي الكافي الحكم من الاخر لا حق في قبله يبرأ من العيني والدين والكنانة
 والاجارة والحد والمقاصد استوفى به علم ان يبرأ من الاعيان في ابراهيم العام
 لكن في مدانها في النية اقتراف الزجران وابراهيم عول واحد منها صاحبه
 الدعوي وكان للزوج يدي في احدها واعيان قائمة فالخصاد والاعيان
 لا تدخل في ابراهيم عن جميع الدعوي استوفى بخلاف ابراهيم العام الشفعة **مسئلة**
 لها قضاء لاد يانة ان يقصد ها كما في الرثا اجية وفي الخاتبة ابراهيم

في قوله
 في قوله
 في قوله

عن المصنف المصنف ابراهيم غفر الله له وفضلها في حقها الغاصب قال في خلاصة الابرار
وتبعي مضمون ذلك ولو كانت العين مستهلكة مع الابرار وجب مقيمتها استحقاق
الابرار عن اللعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا بالابرار والا فلا ابرار
عنها سقوط الضمان صحيح او يجرى على الامانة في الاستنباط وانما يوجب الضمان الثالث
في احكام المصنف **مسألة** من غصب ثوبا من ثياب رجل فباعه بدينار فباعه بدينار
حلال **الجواب** الاول ان تزويج كيدر ولو اشترى اجارية بالثوب المقتصد
لا يجرى له فيها ولو تزوج بمجهل فخلعت في ثوب المصنف فربما يود بغيره بعينه
مسألة من غصب ثوبا من ثياب رجل فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار
ايمنه بوجاهه من زيد ويروي صاحبنا ويروي من يدركه قادر **الجواب** الاول
اجاره بوجوه عقدية بل حركه طيبا ودينا نصرة لاولئها واجرة عبد المصنف قال الغاصب
مع ذلك قالوا بالتصدق يوم صورة السبلان لو غصب ثوبا فاجره كانت الاجرة
دون المالك كذا في الدابة ولكن يوم بالتصدق فوق عليه صاحب المخط من مخرج
ابن وهبان للعصب **مسألة** هندو رنين جكشوق وكشور كل من هندو رنين
قولا غني يارب التي تترك لاجل الاسوي بسين ضياء سبب ليجي رنين جند
سبب اليه كونه رقيق تفتنه فادركه **الجواب** الاول ان حرقه امره المراتين
اذن اخبر في المستأجرة فسقط منها التوسط فضاء لم يقم في نصيب في العصب
في التسبب الى التلغ **مسألة** زيد عوانك في ثوب محاصيحي اطلاق ايامه في
عزودن بشيكه وروى ضايع اويحيى عزودن سبب ليدركه **مسألة** من غصب ثوبا
تفتنه قادر **الجواب** الاول ان تعلق رجل رجل خاصه فسقطت له في
شيء فضاء يضمن المتعلق من نصيب في العصب في باب التسبب **مسألة** من غصب ثوبا
اولان عزودن ديتني كوتوب آل صليحي اوسن ويا تلو سن ابريدو بدنه تسلمه

اول الفجر

اول الفجر عزودن كوتوبه تفتنه هلا كرا دلون عزودن ديتني كرا طلقه اول
الجواب الاول من غصب ثوبا من ثياب رجل فباعه بدينار فباعه بدينار
هككت من مال المدون والدين على حاله ولو دفع الدرهم الى صاحب الدين ولم يسل شيئا
ثم ان الطالب دفع الدرهم الى المدون لينتقد هاتفا فحق في كتاب العصب في الدرهم
تحتيا رجل عليه دين فباع المدون الى صاحبه دينه لينتقد به دفع المال الى الطالب
لينتقده فذلك المال في يد الطالب بغير مال المطلوب والدين حاله لان الطالب وكل المدون
في الانتقاد فحق في يد المدون ولو ان المطلوب دفع المال الى الطالب لم يسل شيئا
فاخذ منه الطالب ثم دفع الى المدون لينتقده صار المطلوب وكل الطالب في الانتقاد
نكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب في حق فضل
في مال القاصد المدون **مسألة** من غصب ثوبا من ثياب رجل فباعه بدينار فباعه بدينار
اخر به كذا في اخذ اولئها كالمشرع جلوب يوزن اوب بعده من غصب ثوبا
ماله في اليد كذا فلان يركف صيد يد يد الدين اشره درم يوب حجة زعوية كوسر يوب
مضمون اشياء تملك استكمه زيد ثم قاضي الدين كسكم كل يوب بالنق عا نفسه
اول **الجواب** الاول ان النواحي سماعه عن محمد رحمه الله القاضي ان يأخذ المال من الغاصب
والسارق ولا يبرأ باخذ القاضي لاني للقاضي ان يتصرف في مال الغائب فاولئها
الى حقه لا يبرأ بجمع الابرار في حقه ولو كان المال مضمونا على الغاصب من حق
فلا يسقط بالابرار في مذهب القاضي في الخط الحسني رحمه الله في كتاب العصب في باب
غاصب **مسألة** من غصب ثوبا من ثياب رجل فباعه بدينار فباعه بدينار
استرادن مكره برأي عداي ثا في ثوبه شفعة ساقط **الجواب** الاول ان هداية في
اولا زكاه في به استادي رحمه الله قاضي خان قولي اوزره اولور كما انقضى برأيه
ايكسدر قرقر في مذهب حاكم الشرع كذا في نفسه سقوا اولور في حكمه ابريدو

وهو قول محمد بن وهب في كتاب شفعته الاسل لا يبطل ابراً في قول الجنيصة ولا في بعض رواياته
من شفعته اجناس الناطق ولو ان الشفع بعد طلب الوائبة والاشهاد لم يرفع الاسل
الى القضاء ان لم يكن من الدفع لم يرض احبس او منع مانع ولا يجزى من قوله بالخصومة
لا يبطل شفعته وان لم يدفع مع التمكن ذكر في الكتاب ان على شفعته ابراً وان كان
لما لا زمان قالوا هذا قول الجنيصة وروايات عن محمد بن وهب في رواية
انها ان مضي شهر ولم يرفع مع التمكن بطلت شفعته وفي رواية اخرى ان مضي شهر وثلاث
ايام وفي رواية اخرى ان مضي ثلثة ايام ولم يرفع بطلت شفعته واختلاف الروايات
وغرضي يوسف بن ابي اسحق في المتن على انه مقدّر بشهر من شفعته فان قيل فصل
في ترتيب الشفعاء اذا ترك التملك بعد طلب الاشهاد من غير دفعه فالمتنوع بالعموم
على قول الجنيصة وفي رواية اخرى ان مضي شهر ان ترك شهر بطلت شفعته و
في الواقع خلاف هذا من المتن في فصل في مسائل الطلب قبل تقبل قبول محمد بن
انه ان اقره شهر بلا عذر بطلت شفعته لا يجزى بغيره لا يبطل وقال محمد بن وهب
ان اقره شهر بطلت به يتي ولا يبطل الشفعه بشا فبشره مطلقاً في ظاهر الرواية
وعليه المتن من رواية وان ترك المرافعة الى الحاكم بعد دفعه او حبس لم يملك التملك
لا يبطل وان بلا عذر قال في الكتاب هو على شفعته وان طال الزمان قبل دفعه
وغرضي محمد بن وهب في رواية اخرى ان مضي شهر وعليه المتن من رواية وكذا في المتن
واما حكم الطلب من استقر الحق فالشفع اذا انقضت في صحيح ما استقر الحق
على وجه لا يبطل بشا فبشره المطالبة بالاخذ بالشفعة ابراً ما لم يسقطها بالبيان
هذا وهو قول الجنيصة وروايات عن ابي اسحق بن يوسف في رواية اخرى
قال اذا ترك الخاصة لا ينافي في زمان يقدر فيمنع الخاصة بطلت شفعته
ولم يوقت فيه وقتاً وروى عنه انه قد عاين ما يراه التام في حال محمد بن وهب

قال في المتن

تجاً اذا مضى شهر بعد الطلب ولم يبطل من غير دفعه بطلت شفعته وهو رواية عن
يوسف بن ابي اسحق وجه قول محمد بن وهب ان الله ان حق الشفعه ثبتت لرفع
من الشفع ولا يجوز دفع الضرر على الانسان على وجه يتضمن الضرر بغيره وفي
ابناء هذا الحق بعد اخير الخصومة ابراً اضراراً بالمتنوع لانه لا يبي ولا يقرب
خوفاً من التقصير بالتمنع فيبشر به فلا بد من تقدير زمان لانه يقدر به
بالشهر لانه ادنى الاجال فاذا مضى شهر ولم يطلب من غير دفعه فقد سقط الطلب
فتبطل شفعته وجه قول الجنيصة في ان الحق للشفيع قد ثبت بالطلبين
والاسل الى الحق يثبت لانه لا يبطل الا باطلا له ولم يوجد ان يغير
المطالبة منه لا يكون ابطالا كذا في رواية اخرى في سائر الروايات وقوله يقدر
منوع فانه اذا علم انه للشفيع ان يأخذ بالشفعة فالظاهر ان يمنع
من البناء والغرض خوفاً من التقصير والتمنع فليس فعله هو الذي اضر نفسه
فلا يضاف ذلك الى الاخذ بالشفعة ولهذا لم يبطل حق الشفعه بعين الشفع
من شفعته البدائع في فصل ما يثبت كدبة الشفعه في الورق الثاني **مسألة** زبد دارة
عمره بيع المذكره شفعته في ابراً وان بكره خالده شفعه اخذ ابراً من عهده لم
حكم امه كد نصراً بكره حق اسقاط ابراً بكره خالده من اخذه فادرك
الجواب بعد القضاء **قادر** او **لا** ولو اسقط بعضهم حقه قبل القضاء
لم كان كمن يبي ان يأخذ كل خلاف ما لو اسقط حقه قبل القضاء حيث
لا يكون له ان يأخذ نصيب الثاثر من غايته لوقا يتفق كتاب الشفعه **مسألة**
زبد عهده دار في بيع المذكره شفعته من بعض غايته بعض حاضر ولو بشفعة
هان حاضر في حكمه ولو لم يبق عاينده بيله في **الجواب** ما بين شيل جيسن
حكم ولو بشفعة غايته حاضر ولو بشفعة اكداه حكمه ولو كان بشفعة غايته

يقضي بالشفعة بين الحاضر في الجميع ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها متى كانت
 للموفا بنحو كتاب الشفعة **مسألة** شفيع اولان كنه جبر بعض الوص وبقص كنه
 البعض ليس ذلك الارض المشرى من كتاب الموفا بنحو كتاب الشفعة **مسألة**
 بعض شفعان نصيبني بعضه فلهما شرا فادركوا **الحل** انما هو صحيح وكل من دفع
 الور ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه بعض لا يمتنع وسقط حقه وبقي نصيب
 من كتاب الموفا يفي كتاب الشفعة **مسألة** زيد مشاع ومشتكر اولان ذكر بيت
 حصص في عود بيع ابلدك وكر من مودعه حصص اولان بكمات في ابلدك شوط
 طالب شفيعي بالتمام عايت ابلدك شفعة طوي الى الكف فادركوا **الحل** **مسألة** **درين**
 بري مني ملك صرحتي بيا لي بيع او حتى ايسه الور والارض اميرة وقد فعلت ايسه
 فلا اولان زير اباده شفعة او لماري بيع اولان زير اباده شفعة وله ولا شفعة
 في الكور ايجاي البناء ويستمعوا رزم حق الفار لانه نقي وقد كالا راضي على
 المولى والارض التي اجازها السلطان لبيت المال فبها مراعاة الى الناس بالشفعة
 فصل ايسه فيها كور و كان معلوما كالبنا والكنز اذ الكسرها التراجيح صار
 لهم كرا وبيع هذه الاراضي باطل وان بيع الكور كان معلوما يجوز لكن لا شفعة
 فيه من الغنائم في كتاب الشفعة في الفصل الثاني في فروع ما يشتهر بها الا
 في نسخ المحصر لا شفعة في البناء والتخل اذا بيعت دون العرصه وهذا صحيح
 مذکور في الاصل لانه لا اولان له فذان تكتيك وهذا جلا في الملوحيث يستحق
 بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفلى اذ المكنى طريق العلوف لانه جالده
 من حق القراني استحق بالعمارة مذهب في الشفعة في باب بيع الشفعة **مسألة**
 نذكر جاري وري عود بزر داري ابلدك شفيعا لابي عود ويزيدون دار في ابلدك
 بكر عالم اولان هو موب شراطين اتيانكاه عودون طلب ايسه جله من حكم اولان وفسه

وإذا كان الور
 ودار في ابلدك
 ودار في ابلدك
 ودار في ابلدك

ان يبيع بالطل في الارض بباد

نصف

نصف في **الحل** عود بعد الشرا شفعة اخذ ايسه او لم يحن جله من حكم اولان ايسه
 نصف الكور لم شرا الى شفعة باطل اولان ابلدك من هذا لكن اخذوه شفعة
 مفهوم اولان لفظ لان ابلدك في بيتي عود فودع الكور كيم كتب فتاوانك الكور
 مسطور وكرار لكن صاحب قنية وفنا واي ظهيرة واشجلا بيان ايشدر **فوق** **مسألة**
دار شفيعا وغيرها شفيع على عقار دون نقد صود المسئلة كواشوي
 شخص دار في حال كونه شفيعا لها ولدار شفيع اخر غير الشفيع المشرى فيا وطلب
 واتبث فانه ياخذ نصف الدار بالشفعة فلو جاء نالها كانت الدار ثلثا ايسه
 وان جاء رابع وارباع وحلم جرا ولا في كرا شرا بفق على عقار دون نقد
 وهذه المسئلة ذكرها صاحب القنية والفتاوي الطهرية والاشجلا في شرح
 الطحاوي وغيرهم فاكسب على البيت علامة الكسب الثلثة **فوق** **طرح من عبارة**
 قال الاول في ارباب من يشبه الشفعة ما نقه ولو اشترى الجار الدار والجار اخر
 فطلب الشفعة وكذا المشرى هو بينهما نصان لانهما شفيعان اشترى وقال في الشرا
 الطهرية ما نقه جل اشترى دارا وهو شفيعها بالجار فطلب جارا اخر فيها الشفعة
 فسلم المشرى الدار كلها اليه كان نصف الدار بالشفعة والنصف الاخر بالمسألة
 قال في شرح الطحاوي ما نقه لو اشترى دار لنفسه وهو شفيعها كانت له
 الشفعة حتى انه لو جاء شفيع اخر مثله اخذ نصف الدار انتهى **تيسر** قال صاحب
 بعد ان نظم المسئلة ونقلها في الكتب المذكورة ما نقه فقوله صاحب القنية وكذا
 المشرى معناه طلب ولم يسلح اما اذا سلم كما قال صاحب الفتاوي الطهرية فانه
 ياخذ الكل وهو قيد جيد انتهى **اول** لا يحتاج الى هذا القيد فانه معلوم انه اذا سلم
 ياخذ الجميع الا يري انه قال ياخذ النصف بالشفعة والنصف المشرى هو المضمون
 الشخص الواحد مطالب ومطالبا قال لا نقول البيع وقد وجد حق الشفعة ثابت

ورثة نكح من يتركه بدينه غرضه ان يقسم ونسب دعيه فان اولاد له
الجواب فان اولاد له كتاب تقسيم وانما زهر بن عوفت ابله يستفع اولاد له
لا يقسم الكسبي بين الورثة ولكن يستفع بالمهايات ولو اراد واحد ان يقسم
بالا وراف ليس ذلك ولا يسمع هذا الكلام منه ولا يقسم بوجه ^{من الوجه} من الوجه
ولو كان صندوقا كان ليس ذلك ايضا وراضف جميعا فالقاضي لا يباين ذلك
ولو كان مصحفا لواحد وسهم من ثلثه وثلثين سلكا منه لاخراته يعطى بها
من ثلثه وثلثين يومها حتى يستفع ولو كان كتابا اذا جلد كثره كثر في ^{المستوفى} المستوفى
فانه لا يقسم ايضا ولا يسيل للتقسم في ذلك وكذا في كل جنس مختلف ولا يباين ^{المستوفى} المستوفى
ولو راضف ان يقوم الكتب ياخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالراضف يجوز
والا فلا مبطلها هو الفقه في كتاب القسمة في الباب الرابع **مسئلة** يذكر ورثة
تركة من تقسم ابله كل نصفه اهل ورثته حين فمده سالت اولاد فقسمة راضف
اولاد اكن بعد دين يا عني طلب المسئلة ^{الجواب} استماع اولاد **الجواب**
عني ده اولاد دين ده اولاد فلوا دعي احد التقاسمين دينه في التركة حتى
دعواه لانه تناقض اذا الذي يتعلق بالمعنى والقسمة تصادف القوت
ولو ادعي عينا باي سبب كان لم يسمع للتناقض اذا الاقدام على القسمة اعتراف
بكر المقسوم مشتركا منه في كتاب القسمة قبيل فصل في الماهيات ميراث
بين قوم اقساموا واشهدوا على انفسهم بالقسمة ثم ادعت امرأة الميت الميراث
على الميت واقامت البينة كان لها ان تبطل القسمة ويكون دينها الدين ^{الاخيرة} الاخيرة
فاقدامها على القسمة لا يمنعها من دعوى الدين لان اجازة الغرم القسمة قبل
ان يصل اليه الدين باطله ويكون وجودها كعدمها وكان له ان تبطل القسمة
فكذا اذا كان الغريم هو الوارث ولا يشبه دعوى الدين دعوى الشركة ^{الميت} الميت

فانه لو ادعي

فانه لو ادعي الشركة في العين بان ادعي وصية بالثلث بعد القسمة يكون سائعا
في نقض ما تم به فلا يصح دعواه قوم اقساموا دارا معا ثم ادعي رجل واحد ^{معه} معه
بذلك فاصحابها الثمن فيقولوا انما غنمنا على حدة ثم ادعت المرأة الميراث لها
ان زوجها اصدقها اياها وانما استقرت منه بصدقتها لم يقبل ذلك منها
لانها لما ساعدت على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موتها فلا يصح
دعواها وكذا لو استحق دارا او ارضا واصحاب كل واحد طائفة بميراث غير ابيه
ثم ادعي احد هم في قسمة الاخرين او تخلوا وزعم انه هو الذي يباه او غيره
لم يقبل بينة على ذلك مرقا حتى خاف في كتاب القسمة في فصل فيما يدعي في القسم
قبيل فصل ما ينقض القسمة الغلط في الال اذا اقسمت الورثة الدار
بينهم واشهدوا عليه ثم ادعت امرأة الميت ميراثها او دينها او ميراثها
ادعي دينها واقامت البينة تقبل فثبت لا يكون قسمتها باطلا للدين
ولو ادعي عينا انما استحقها من ابيه او غيرها منه حال حيا او ورثتها
من ابيه لم يقبل البينة ودعوى العين يغاير دعوى الدين فلا يصح كذا
القسمة قبيل كتاب العرائض **مسئلة** اهل حلة طريق عامي بمقدار سعة
واحد مكينة ضرر اهل دينه او دينه او جاز او **الجواب** يشبهه ونظايره
جوازي مصر حدة لكن اسفا فده خلا في ذلك في زماننا جواز المرافة ^{نظايره} نظايره
لاهل الحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في حوزهم ان لم يصرفه الاشباه والنظاير
في كتاب القسمة وليس لاهل الحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في حوزهم ولو لم
بالأمانة فاسعاف في باب المسئلة ^{نظايره} نظايره زيد الميراث وجرى قسمته كغيره
صكره او ربه بركه اولاد ديوارده اختلاف واقع اولاد ميراثه ميراثه
اولاد ميراثه ورثه قسمته واقع اولاد ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

اول سور كره يدلسه عمر ونفسه كخامله فتيقن او دل دل ديكر كنه ولربنا رايه عامل
حصه سني غنيدن كبر و اود لر فان مات ربا الارضه الخارج بسر للعامل ان يقيم
عليه كما كان يقوم قبل ذلك ان يمدرك الفروان كره دكر ورثه ربا الارضه كنه
ويبقى العقده فعلا للفرع عنه فلا ضرر عنه على الاخر ولو التزم العامل الصبر تغير رثه الفروان
ان يقيموا على الصبر على الرضا ويمن ان يعطوه قته نصيبا البسر ويمن ان ينفق على البسر
حتى تبلغ برصوا بذكره في حصه العامل من الفروان لانه ليس له الحاق الصبر بهم وقد بناءه
في الارعة مذهبنا في كتاب المزارعة قال ابو بصير في المساقه بخرجه من الفروان باطله
وقالا جائرة اذ اذ كرمه معلومه وسجي في الرثه مساعا والمساقه هي
العامله في الاشجار والعلام فيه كالعلام في المزارعة مذهبنا وان المتكلم على حصه الفروان
والفرع **مسئله** ديد عوده حاصله نصفه باعج من صوارفه وبروب كذي كونه كنه
عمر وبالذات صوارف بروب فذكر اذ في يوقا يكن بكرة صوارفه ويرمكه فادع لورج **كتاب**
اولا وما للمسا في ان ميا في غيره وادن المولى له ليس كره صورة المسيله ان
لا يجوز له وادن له صاحبه صاحب الشجر في الما مله جاز بان قال اكل فيها باراك
او انه لكان فعل وتما مل من شئت وما شبه ذلك في البايع وصفيه المنق
ما نفعه العامل لا يملك ان يدفع الى غيره معا ملة الا اذا قال له ربا الارض اعمل
فيها بر اكر لان الدفع الى غير انبات الزكوة في مال غيره بغير اذنه فلا يفتح استن
واذ قد علمت ذلك فالنسخ على البيت **منه** **يد** اشارة الى الكتاب بين المذكورين
وقد مر ذلك في الودائع هذا الكتاب ذكر عشرة اشياء التي يملكها الشخص ولا يملك
ان ينفقها الى غيره ونفقاته من ودايع فاضحان من حيلة المزارع الا ان يكون
البدن مريضه ووجه عدم جواز المعاملة لغيره ان المال الناس متفادست
وربما لا يرضى من يرضى به لا يعمل غيره ولا يلزم من رضاهما بغيره ان يرضى به

عمر من شرح منظومه ابن وهبان في فضل من كتاب المزارعة والمساقاة **كتاب**
البيع **مسئله** افلاق ولا يندم كونه صغيرا يبيع بائنه باله الا اورد به بائنه
ايوب كقودوب بيع اليه له بقوله وجهه اولان كنه اكله الا اورد به **كتاب**
زكوة اختيار به كوكس له اكله ارسله بوز غار لمقدن حقه قايه رايته يوم
اكلن يا ندين غار لمقدن جاز جامع الصغير وايسته جاز جرد منق **كتاب**
كسلكم في الردي جرد بر يوقا او كدر بر يوقا او كدر اليك في اكله
فان طر ليد خلقوم خري وديان دبر امام شافعي فتنده خلقوم كسلكم
امام مالك فتنده جله كسلكم شرط دبره ائمه فتنده او كسلكم فتنده كره
اولسني امام ابو يوسف بر رايته اول اكله اليك خلقوم لم يري ولو شرط
امام محمد بن بر رايته هر يرك او كسلكم شرط دبره بين الحلو واللبنه
وفي الجامع الصغير لا باس بالذبح في الخلوقه وسطه واعلاه واسفله والاكل
فيه قول الله تعالى عليه ولم الزكوة ما بين اللبنه واللحمين لانه جمع الحوي
فيحصل بالفضل فيه انهار الدم على البع الهوي فكان حكم الكلسوا قال والبروق
تقطع في الزكوة اربعة الخلقوم والمري والودجان لقوله افر اللوداج بائنه
وهي اسم جمع واقله الثلث فتنده والمري والودجيني وهو حجة على الشافعي
في الانتفاء بالخلقوم والمري الا انه لا يملك قطع هذه الثلثه الا بقطع
فثبت قطع الخلقوم باقتضائه وبظاهرها ذكرنا بحتج مالك في ولا يجوز
الاكثر منها بل يندم قطع جميعها عندنا بقطعها اكله وان قطع اكثرها
فذلك عند بعضه وقال لا بد من قطع الخلقوم والمري ولحد الودجيني
فالرضي هكذا ذكر العود حبا للاختلاف في مختص والمهور في كتابنا
رجح ان هذا قول الجي يوسف وجهه وقال في الجامع الصغير وان قطع الخلقوم

ونصف الأوداج لم يوصل وان قطع الأكثر من الخلقوم والأوجاج قبل ان يوت اكل
 ولم يجل خلافا واختلاف الرواية فيه فالماصل ان عند ابي حنيفة رحمه الله ان قطع
 راعي ثلث كاذب وبعدها كان يفتي ابو يوسف ولا ثم جمع اليها ذكرنا في غير ذلك
 بعين اكثر من كل ذر منها اصل بنفسه لا تنفصاه عن غير ولو رد الدم بغيره فيعتبر
 كل واحد منها والجواب في ان المقصود من قطع الودجيني انها الدم فتبوا حياها
 على الافراد كل واحد منها يجري الدم اما الخلقوم فيختلف الذي فانه يجري على الماء
 والذي يجري النفس فلا ينقطع ما والى حنيفة مع ان الاكثر يقع مقام اكل
 في كبر من الطعام والى ثلث قطعها فقلع الاثر منها وما هو المقصود بها وهو
 والتقية في اخراج الروح لانه لا يحى بعد قطع مجرى النفس والطعام ويخرج الدم
 ينقطع اعدا وذهب في ثلثه في تحريمه كقوله التقدي بخلافه ما اذا قطع النصف
 لان الاكثر باق فانه لم ينقطع شيئا احتياطا الى جانب الحية من حيث حكم الدين
كتاب الاضحية **مسئلة** اضحية فرض يدر واجب يدر
 بوفيه سنت يدر نه مقوله كسنة يدر من **الجواب** اصح ما قيل واجب
 هو مسلم كحر مقيم اوله حوايج اصلية ربن غري بضا ب ذر سنة سكر كركوة
 واجب بوز سنة دل في كل ابيده مثلا جاك في زيادة بضا ب قدر اوله في
 وبأ طوار كرى باق في باقرا وشاولة قال الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم
 في يوم الاضحية عن نفسه وعن ولده الصغار فاما الوجوب فقول ابي حنيفة مع وعده ورض
 والحسن بن زياد واهل كروان عى ابو يوسف وعنه انها سنة ذكره في الحوايج
 قول الشافعي وذكر الطحاوي ان على ابي حنيفة واجبة على كل مسلم
 ومحمد سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعض المتأخرين الاختلاف وجه السنة قوله الله
 من اراد ان يفي منكم فلا يأخذ منكم واطفان شيئا والتعليق بالارادة متافى

لأنه لو كانت

لأنه لو كانت واجبة على القيم لوجب على المسافر لأنها لا يختلفان في الوظائف لآلة
 كالزكاة وصار كالقيمة ووجب الوجوب قوله عليه السلام من وجد سنة ولم يفتقد
 مضادا مثل هذا الوعيد لا يلحق بتركه الواجب لأنها في بعضها ذلها وفيها
 يقال يوم الاضحية ذكر يوزن بالوجوب لان الاضحية للاختصاص وهو الوجوب
 والوجوب هو المقصود في الوجوب ظاهر بالنظر الى الجنس غير ان الاداء يختص بسباب
 يقع على المسافر استحضارها ويقتضي الوقت فلا يجب عليه بغيره ولا بد
 بالارادة فيما روي والله تعالى اعلم ما هو هذا الشهر لا التحريم والعبرة منسوخة
 وهي سنة تقام في حيا على ما قبل هذا في كتاب الاضحية **مسئلة** هل
 حوايج اصلية سنتن زياده الى الميراث لكن زجره وذرره مري الى حيا في سنة
 واجبة **الجواب** ان يدر على الوجوب نفع على ابيه على قول الاماميين انهما مدين
 مهر من اجل ابيه ولما كان على قومه جميعا فهو واجبة على ظاهر الرواية على القول والمرأة
 المورث المقيم في الامصار دون للسافر ومنه ابو يوسف مع انها سنة وهو في
 الشافعي وفي اصله كونه تطوع وروايت زياد عن ابي حنيفة مع وان
 عن محمد مع انها فرضية واما شرائطها فهي ثلثة اولها المقتضي ذر من له
 ما ينادى هم اوله عرض يساوي ما في درهم وسوى مسكنه وخادمه و
 ثبابة التي يلبسها واثاث البيت والغني في الاضحية ما هو في صدقة القطر
 وقد ذكرنا والمرأة لا تكون مرسمة بالباع الزوج من الصداق اذا كان الزوج
 ملتبا في قول ابي حنيفة والله عند هذا مرسمة وهذا اذا كان المهر متجلا
 فان كان المهر مؤجلا يكون مرسمة في قولهم جميعا من فاحي في كتاب الاضحية
 في الفصل الاخر **كتاب الكراهية** **مسئلة** هل
 نه انما كرهنا كراهية كراهية نفس حرام في حفظ ابرق كسنة في

في كتاب الاضحية
 في كتاب الاضحية
 في كتاب الاضحية

اذا اراد ان ينام او يمشي او يركب ما يتبع الفم فالرجح عليه ان يقبله فقهه وذلك
 على ما لو كرهه من غير ان يركب في كتاب الظاهر في قبول كتاب الصلوة وفي الحائض
 وفي الفضل الجزي من الشرب لم يأمراء ذميمة ليس ان يمنعها من شرب الحرام
 لاني شرب الحرام لا يخلو عندها ولان يمنعها من اقوال الحرام في المنزل ان يهوى هو سكر لانه
 وان كان حرام لا يخلو عنها لكن راجحها بغيره فلهذا منع المسلم من النوم والبطال
 وكذا قال الكرخي في القبض قبل تمام باب التيمم ان المسلم ان يمنع زوجته الذميمة
 من شرب الخمر الكسرة لو اكلت النوم والصلوات وكان زوجها يكرهه وذلك
 ان يمنعها استوى هذا الحق كما لا يخفى من شرح الكنتز لا يوجب في كتاب النكاح
 اقول العمل لا يوجب في الثانية عدم منع من شربها لانه من حيث هو مطلقا
 فلا ينافي في المنع باعتبار عارضة وهو كراهة راجحة حتى لو زال بها بعدا
 او لم يبقا ذال الرجح راجحها لكونها يشربها ايضا لم يكن له ان يمنعها ولذا قال
 في العيص وكان زوجها يكرهه ذلك من خبرات الشيخ الاسلام الشريفي في رد المحتار
سبيل يذهب في مجلس وعظده هاجم يذهب يذهب وقد يوجب بولي الدين
 سن في سائر سلكه كجاء اذ يترجى اورزه استماع اليه سكر او لما روي في كونه
 ينعينه وجد ومحبته وارطوبه من اعتباره المندد كونه يوجب شرعا ولو يوجب
 مبني ده يوارى من اصحاب رسول اكرم صلى الله تعالى عليه وسلم بومعه وضع
 اجازته وعفت واقف اولس يبد كتاب فتاواده مسكوه ارشده ندر
المطلب رسول اكرم صلى الله عليه وسلم واصحاب رضوان الله تعالى عليهم كارهون
 اوله قري على مكرهه في اوله قطعاً دينه اصله اوله شيع واجبه في ندر
 كنف فتاواه سطورا وذكره الحسن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكره
 رفع الصوت عند الثلاثة عند فركان وعند الجنازة وعند الرقعة اي القتال وروي
 ان

ان اصحاب رسول الله يكرهون رفع الصوت عند الثلاثة الجنازة والقتال والركن
 فبين في الحديث في كراهة رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ فبين هذا ان
 ما يفعل الدين يكرهون الوجد المحبته مكرهه ولا اصله في الدين ويجوز منع الصوت
 الدين يمتاد وانه من رفع الصوت وتجرى الشيا بعد سماع الغنا فانه مكرهه في الدين
 عند سماع القرآن فانه عند الغنا من غير الحرام في كتاب الكسبية في الكلا
سبيل اهل سرق ويجزى يرد ويكرهه قبول ايمر وطعامه من اهل الكسبية في كراهة
 بوقته في زمانه فان فاسد او ما غله حرام في وصو دين احذوا كل نقول ما يوجب
 التفصيل بيان اوله **المطلب** غالب ما في حرام من ايمر قبول الكسبية في كراهة
 خبر ورويه اكره غالب في حلال ايمر قبوله لا باس به ما دامك حرام ايمر كنه
 واسكركه ظاهر في اصله وسنواوله وحدوده سني قبله خرج وقد رمان فاسد
 د يوجب الارز او لما روي ابو موسى عن جابر بن عبد الله ان مسكوه عن جابر بن عبد الله
 وبوباءه ايكسبي وادري في حكم شرعي ظاهر في حكم شرعي في حكم شرعي ظاهر في
 اصله اورزبه او لما روي في تفسيره ما دامك بعينه حرام ايمر كنه
 اوله اما حكم شرعي مطلقا كنه دن اخذوا كنه قدره في حرام ايمر كنه
 شبهه بوقا ايمر كنه يبين حاصله او لما روي في شبهه حرام ايمر كنه
 و يمتد شرعي شريف يسر وسماحت اوزده موضوع شرعي تشديد واحدا طاولا
 اصله ورعي شرعي شريف سماحت اوزده موضوع شرعي تشديد واحدا طاولا
 برعي اصله واحدا طاولا واولان حكم شرعي فضال واحدا طاولا برعي اصله
 في زماننا ادعية نكرهه في شرعي اوله وعفي في حديث شريفه برعي اصله
 اكرهه في زماننا في شرعي اوله وعفي في حديث شريفه برعي اصله
 وبرعيه ورعي اوله في زماننا في حديث شريفه برعي اصله

انتم كركه
 ع طلاله

من دعي الى ضيافة او لم يذهب اليه فان كان غالب المال الميراثي والمصنف من غير ان ينفق
 له ان يقبل ويأكل ما لم يجبر ان ياكل وان كان غالب ماله من غير الميراثي فليس عليه ان ينفق
 وذكرنا في نكاحي نفقة غير البسنان اذا لم يكن المهر في ظلالة لا يكون ماله اراما فالأفضل ان ينفق
 ويكافئه بأفضل منه او مثله فان عجز من المكافات بالمال فبالنكاح وحسن التناهي وكلها
 في الترتيب ان قال مساجنا فمن دعي في دعوة الظالم الذي يرتضي ويظلم الا ان له ووجه
 على المجابة ويجوز ان ذكر من حاضر املا فذكر في بعية المنية ان الامام ابو جعفر سئل عن كسب
 من ماله من السلطان وجمع المال من اخذ الامان المحرم وعجز كل رجل من احد عرقه ذكر
 ان يأكل من طعامه قال اجاب ان لا يأكل منه وسعه اكله كما ذكر ايضا في جمع الفقهاء
 وذكرنا في نكاحي ان رجل اطلاقا اقبل به من الزنا او الرشيخا والسخت او من مال غنمه
 او من جباية او من مال يتيم فصار كله شبهة ليس لاحد ان يتاركة او يبايعه ويستقرض
 او يقبل هويته او صدقته او هبته او يأكل في بيته وكذا اذا سنع وكافة وعشره فصار ماله
 شبهة لما فيه من اجزاء مال يتيم وذكر في خلاصة الفتاوى ان بالصفحة من سئل عن
 اكل طعام السلاطين والظلمة واخذ الجايز من غيرهم قال ينبغي ان يتخير عند اخذ ذلك
 وان وقع في قلبه انه حلال يأخذ فيناول والا فلا وقال الامام الترمذي في رواية
 ينبغي ان يري الاشياء حلالا لا يري الناس في ظاهر الحكم ماله يستحب لكره
 ما وصفناه قال حجة الاسلام محمد بن ابيان قيل ما تقول في صلاة اهل السنة وغيرهم
 في هذا الزمان هل يلزم مرة هديتهم والجهت عنها وقد علت مجازتهم وقلة نظرم
 في معاملتهم وكذلك صلة الاخوان فالجواب انه اذا كان ظاهر الانسان الصلاح
 والستر فلا يخرج عليك في قبول صلته وصدقته ولا يلزم البحث بان تقول قد فسد الزمان
 فان هذا سوء ظن بذكر الرجل المسلم بحسن الظن بالمسلمين مأجور به ثم هذا الاصل
 في هذا الباب هو ان ههنا شيان احدهما حكم الشرع وظاهره والثاني حكم

وحكم في الشرع ان تأخذ ما اتاك من ظاهره صلاح ولا تسأل الا ان يتبين
 انه عيب او حرام بعينه وحكم الشرع او لا تأخذ شيئا من احد حتى يتبين
 غايته البحث ويستقصى غايته الاستقصاء ويستبين ان لا شبهة فيه
 بحال ولا افتراء فان قلت كان الورع خالف الشرع وحكم فاعلم ان الشرع
 مريض على اليسر والسماحة وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم والوجه
 بعث بالخفيفة السخية التهمة فالورع موضع والتشديد والاحتياط
 الامر على المتقي اضيق من عقد الشعر والورع من الشرع ايضا وكلاهما
 في الاصل واحد فانهم كلهم للشرع حكم ان الجواز حكم الافضل الا هو
 نقول حكم الشرع والافضل والاهوط احكم الورع فيها مع غيرها واحد
 فانهم ذلك اسد ان تقول الحرام وتوقع عن الشبهات فان قولك الدعاء
 والعبادة متعلق باكل الحلال كما ذكر الامام الفقيه ابو الليث السمرقاني
 في كتاب تنبيه العافيين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لو صلتم
 حتى تكونوا كالحنايا وصمت حتى تكونوا كالا ومار لا يقعكم الا الورع
 قال العلماء الورع الاحتراز عن شبهة الحرام والشقاق الاحتراز عن الحرام
 من جواهر النفع في الباب التاسع في الورع الخامس تحنبنا لا ينبغي للناس
 ان يأكلوا من اطعمة الظلمة لتفريق الامر عليهم ووجه غير يكون ان كان
 محل سراج راجع **سبله** جامع شريف غرة المحرم دعا وشانه جمع اولان سون
 قراءة قرآن عظيم ايدي ابي اهل علم الله زيد كلكه مرفوعة بغيره بقيام
 جابر اوله **الجواب** اوله قوم يتروون القرآن من المصاحف ويقولون
 واحد من علمهم واحد من العلم والاسراف فقام القارئ لاجله فقالوا ان
 عليه عالم او ابوه واستاده الذي علم العلم جاز له ان يقوم لاجله وما سوي



وذكر لا يجوز من قاضى في كتاب الخطر الا باصحة الشريعة في الوقت الاول **مسألة**
 من يقضى اولان يذكر من ضمه كثرى وبابان اكله طيبا ولا في غير نافذ ويحكم في اكله
 جائز اولو **مسألة** اولان الله ما حكمه برئى حرام الممنوع منافع كمنع
 ويمنع من كرم في حرم او يله حرم اولو في حق الماشد بتفسيره منافع النما
 اولان سنة قائل اول من حرر سواي اوله وغيره نكوة اليه دروا اذا قال الطبيب
 التفتد باغ او الحنة لا يجوز اكله للذواي لان الله تعالى حكمه للحكم شيئا حتى يترجى
 منافع وقوله تعالى في الحرم منافع للناس قبل اراد به منافع الا انقاذ اذاري
 التكرار وقاء من فيه ودبره والطبيب الواحد بالحسن فيه مرة وذكر مرة في رآه
 وباب عرض بان الفقيه ذكر ان بيع الحيات يجوز اذا كان يتفع به في الذواي
 دل على اباصة الذواي قلت قال الاستاذ اذا جعل في المداوى صار مقبولا **مسألة**
 فيلزم من جواز ذواي هذا لان حال الافراد تغير حال الاجزاء والفضد
 حلال عند الشافعي ولم يجزوا به فكيف يجوز بالجمام المقطوع من رتبة في كتاب الفقه
 قبل فصل الخامس **مسألة** ختم شريف تلاوة اوله قد تهاكم ببره جمع اوله بدعا اولو
 مستحق وشروع **مسألة** **باب** تكوون كيد و مسطور رزير رسول الله م
 حضر تدين وصحابه كرام رضوان الله تعالى اجمعين دن منفذ كطرد لكن منع
 اوله كرك ونبه كركي شكلا جاز كرك دعا دن منع هم ايد لرك كرك سلطان
 العمل ورجوم ومنفقد له ابر السعد حضر تدين اقامت اوله فخره نكر
 صلوات ويرد كلرك اقامت شرعيتون استفسار اوله قد منع اوله
 في جواب بعد شلر در آنك دخي اصلو كرك اجدر يكر الدعاء عند ختم القرآن
 في شهر رمضان وعند ختم القرآن جماعة لان هذا لم يقبل من النبي عليه السلام و
 رضوا لهما قال ابو القاسم الضعيف لانه هذه البلدة قالوا منعنا الدعاء

عليهم

الاعتراف

الاكتفاء ولكن هذا شيء لا ينبغي بدلا ينبغي ان يقال للامة ما لا يفهمون
 من افعات حساي في باب الصلوة بعلامه السنين قال في البرزخ وبله
 عليه عند ختم القرآن بجماعة في رمضان وغيره في باب كتاب الصلوة في الصلاة
 عشر في القراءة وفي قاضى خان وحقوا في الدعاء عند ختم القرآن في رمضان
 وعند ختم القرآن بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع غرضه في قوله
 سورة الاخلاص ثلث مرات عند ختم القرآن استحسنته في المراتب الا
 ان يكون الختم في المكتبة فلا يترك سورة الاخلاص في شرح الحديث
 ويستحب الدعاء عقب الختم استقيا با ما كذا استيدرك لما جاء عن عبد الله
 انه قال من ختم القرآن ثم دعا من على عاتق اربعة آلاف ملك ويستجيبان له
 في الدعاء وان يدعو بالامور الالهية والكلمات الجامعة وان يكون معظم ذلك
 او كله في امور الآخرة وامور المسلمين وصلاح سلاطينهم وسائر ولاة امورهم
 في توفيقهم الى الطاعات وعصمتهم من الخلفات وتعاونهم على الله والتقوى
 وقياهم بالحق عليه وظهرهم على عداء الدين وسائر الخالفين وما كان
 يقول النبي صلى الله عليه وسلم عند ختم القرآن اللهم ارحمني بالقرآن العظيم
 واجعل لي اما ما وهب ورحمة اللهم ذكر في منه ما نسيت وعلمني من
 جهلت حجة لي يا رب العالمين واجبرني والذي قاله قدسنا شيخنا من الدين
 ابو العباس احمد بن مروان البعلكي رحمه قال اخبرنا الشيخان قال فان شيخنا ابو
 يدعوا عند ختم القرآن بهذا الدعاء اللهم انا عبيدك وبناء عبدك وبناء
 اما نكر ما ضرتي حكمك عدلنا قضاؤك نسألك اللهم بطل اسمك كرميت
 نفسك او علمنا احد كرم حلتك او اتركنا في شيء من كتبك او استرنا في
 علم الفقه عندك ان يجعل القرآن ربيع قلوبنا وشفاء صدورنا وجلاء اهوائنا

الاعتراف

وهو منا وسابنا وقاينونا الكبر والحقنا تلك جنات النعيم ودار كدر السلام
مع الذين اوتيت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحدهم
وقيل روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قال السماوات والارض
اللهم اجعله انا شفاء وهدى يا انا ورحمة وارزقنا ملائكة على القدر الذي يرضيك
عنا ولا تجعل لنا ذنبا الا غفرت ولا عاقبا الا نسيت ولا ديننا الا قضيت ولا مريضا الا
شفيت ولا عدوا الا كفيت ولا غائبا الا عرفت ولا عاميا الا عظمته ولا فاسدا
الا اصلحته ولا سبيبا الا رحمته ولا عيبا الا سترته ولا عسيرا الا يسره ولا حاجة الا
الافاء والآخر لك فيها ربي ولنا فيها صلاح الا غشنا على قضائنا في سرنا وعافية
برحمتك يا ارحم الراحمين وقال الذي وانا اريد عليه اللهم انصرهم في المسكن نصرا عزيزا
لهم فتحا شيبك اللهم انفسنا بما علمتنا وعلما بما ينفعنا اللهم افخ لنا بخرابهم
امورنا الخيرة اللهم نفوذ بك من فرائح السنة وخرامة واوله وآخره وظاهره وباطنه
اللهم لا تجعل بيننا وبينك في رزقنا احدا سوكرا واجعلنا اغنى خلقك برك وافقر عبادك
اليك وهب لنا غنى ولا يطفئنا وحقه تلهينا او اغشنا عن اغنيته عنا واجعل
كلامنا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتوفنا وانت ارحم الراحمين
غضبان واجعلنا في موقف القيامة من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون برحمتك
يا ارحم الراحمين من مرض الامام لرعة الاسلام لغور فافضح عنه الله تعالى
حتى وسائر امراض الجور قرآن عظيم في بعض آيت ويا ادعية ما تورد
او قلوب او قلدر نصارك بومعا بكده النان شرعا لال اوله
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان الحق ما اخذتم عليه اجر كتاب الله الحديث
روي ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال انظر في من شاذر هاهنا تروا الى
من احيا العرب فاستضافهم فابوا ذلك فلدغ سيد ذلك الحي فنعوا بطله
فلم ينفعه شيء فقال بعضهم لو انبئتم هؤلاء الذين نزلوا ابا بكر لعلم ان يكون عند

بعضهم

بعضهم شيء فانهم قالوا يا ايها الرهطان سيدنا الذي فسينا الرهطان
لا ينفعه شيء فهل عند احد منكم شيء فقالوا بعضهم نعم والله اني اراي ذلك
بعد استغفناكم فلم يفيضونا الا انا براتي لكم حتى تجعلوا ان اجعلنا فصلكم
على قطع من الغنم فانطلقوا يحملون على وبراء للخدمة العالين حتى كانوا انطلقوا
من عقال فانطلقوا بمشي يابا عليه فقالوا فوهم جعلهم الذي صلى الله عليه فقال بعضهم
اقسموا فقال الذي روي في انفسهم احيى نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم قد روي
الذي كان قنظرا يا مريانا به فقد روي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك
فقالوا ما يدرك انما رقية ثم قالوا اصبرتم اقموا واحسنوا الى من هم معكم ذكر بعض
الحديثين ان النبي ابو سعيد الخدري عن ابي هريرة الحديث وذكر ان الفطيم كان
ثلثين شاة فقالوا يا رسول الله اخذ على كتاب الله اجر فقال صلى الله عليه وسلم
قال ان احق ما اخذتم اجر كتاب الله الحديث رقية فخرج بان فاحتك الكتاب
رقية انه يستحب ان يقرأ بها على الدرع والميض ويجوز الاخذ بالجرة على الرقية
الكتاب في غير كراهة ولا خلاف لاحد في ذلك وهو يجوز الحاق تعليم القرآن بذلك
بالرقية في خلاف مذهب الشافعي رحمه الله وما لك يا احمد وغيره الذي ذكره من
بناء على تعليم القرآن وقراءة رقية سيد المرسلات والجرة في مثل ذلك
على الله وهو التماس في الرقية ايضا الا ان تركناه بالاثار وقيل ان ذلك لم يكن
اجرة لانه صلى الله عليه وسلم امر بالقسمة بينهم ولو كان اجرة لكان الرق انقص
واجيب بان القاسم كان من باب المرواة والبغات ومرقات الكتاب والنجيمها
مختص بالراي لا الحق للباقيين فيها وحيث ان الواجب فيه ابتداء بيان السحق
ثم الامر بالموااة ولم يكن ذلك وبعضهم حل الاجرة على التواب فقولهم يا رسول الله اخذ
في كتاب الله اجر يا باه لان ذلك لم يكن في حقه فوجه الانكار من اجل ان البا في

عن ابن عباس صحابه عن روي البخاري عنه قال لا اريد ان نقرأ الفصاحة من اهل البيت
فقال لهم واحد من اهل الماء هل فيكم من يراي فان فينا رجل لا يملكه فافعلوا به وسعدوا
احد رداة هذا الحديث ففعل بفعل عليه وبراء فافتح الكتاب جزء فافى بالشاة على اصحابه
فكرهوا وقالوا اخذت على كتاب الله اجرا فافترسوا المدينة قالوا ذلك رسول الله فقال
عليه السلام ان احق ما اخذتم اجرا كتاب الله ففسد به الشاة فاما ما اخذ الاجرة على
تعليم القرآن واكثره اوجيعة رضى الله واحد منكم يراي عن روي عن كعب انه قال علمت حرك
القرآن فاحسب لي قوما فذكرت ذلك النبي عليه السلام ان اخذتم اجرة فوسا من تبار
فرددتها اجاب بعض العرب يحمل الاجرة على الفواكهة غير ما سببها الحديث فوهم
يقولهم اخذت على كتاب الله اجرا والايمان يحمل على حق الضيف كان واجبا على ذلك القوم
بذلك ما روي ان الراعي قال لهم عند سلالهم الرقية انتم لم تصيفوا فالتا بركم حتى جعلوا
لي جعللا فجازا اخذوا لهم بسبب الرقية بالقرآن ليست بقرية محضة فجاز اخذ
عليها فالضفاف في الحديث محذوف تقديره رقية كتاب الله وتعليمه فربما يعلم الجاهل
عليها وذكروا في نسخة السنة اخذ الاجرة على التعليم جائزا اذا لم يكن المعلم متعينا
لذلك بان يوجد في ذلك الموضع عالم اخر وغير جائز اذا تعين من ان ملك **عنه ابن**
عباس روي عنه ان احق ما اخذتم به اجرا كتاب الله اخذه البخاري والراعي قال ان
عباس ان نقرأ من اصحابنا صلوات الله عليهم بقاءهم لم يبع او سلم فانطلق
منهم فقرأ فافتح الكتاب على شاة براء فافى بالشاة الى اصحابه فذكره اذ ذكر
وقالوا اخذت على كتاب الله اجرا فافترسوا المدينة فقالوا يا رسول الله اخذ
على كتاب الله اجرا قال عليه السلام ان احق ما اخذتم الحديث وقد تم القوم من الحديث
باخذ الاجرة على الرقا والطب جائز وهو المشهور من الدواعي الاربعة وهو قول السجستاني
وجايعه من السلف والخلف واما اخذ الاجرة على تعليم القرآن فاجارة الجمهور

به الحديث

به الحديث نحوه من الاحاديث وهو المشهور من المواهب اللدنية ووجه اوجيعة من علمه
واصحابه انه لا يجوز ان تعليم القرآن وتعليمه واجب من الواجبات التي تجلج
الى هيئة التفرغ والاجلح والافضل على اجرة كالصلاة والصيام
وقد جاء من حديث عباد بن الصامت قال علمت ناسا من اهل الضفتين
القرآن والكتاب فاهدوني الى حل منهم قوما فقلت ليست بالواحي
عنه في سبيل الله فالت عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان شر
ان بطرق بها طريقا من النار فاقبلها اخبروا وروى في هذا الحديث
بآيات الله فنت قليلا وربما جاء عن القياس بانه في متبادلة النفس فلا يصح
وبانه مع الفارق فان الصلاة والصوم خاص بالماعل وتعليم القرآن متعلق
الى الغير فيجوز فيه ما لا يجوز في الاول فالحديث بانه ضعيف على تقدير صحة
ولاد لانه فيه لان عبادة رضى صرح بانه يعلم فلو علم بالاجرة وكون
لكم حرم عليه اخذ العوض على ما فعله لانه ليس باجارة وجعل له في الآيات
بانه في شأن بني اسرائيل في كونه شرعي من قبلنا شرعا لنا خلافا وايضا
الارد منها اشد الاشوة في الآيات وابي التعليم واما قول ابن المذرك ان ابا جيفة
كرم تعليم القرآن باجرة ويجوز ان يستاجر من كماله لو كان او شعرا او غنا مطالبا
باجرة معلومة فيجزا الاجارة فيما هو مقصود ويصل فيها هو ربة فتشنع بغير
فان الجواز لا يجل الكتاب وحي يستمولوا احياء على الانسان مثل الصلوات
وتعليم القرآن وليس اوجيعة محض بالقرآن بل هو ربة غير ايضا ولا في
هذا الكلام معه من مطالع الاسرار شرع المشرق والافضل **عن ابن عباس**
معناه فهم اهل بيتان دن نزل اليهم في جائز اولوا **عنه ابن عباس** علمه ديني
سليبه وده عريته ايله معنابي فهم اولمينا في نزل اليهم ورطة شر

فما جهر الطوائف بغير وجود الحق بل يفرقون بما يستقيم به معلومة الحق من الغرام و
والطلاس سوا كان ذلك وبما فيه عبادة الحق وقطعه له وعامة ما يابى الناس
من العوايد والطلاس من الرقي لا يفرقون بالعربية فيها ما هو من الحق واما من علم المسلمين
عن الرقي التي لا يفرقون بالعربية معناها لانها منطق النكران لم يعرف الا في هذا الموضع
عنما النبي عليه السلام انه رخص في الرقي ما لم ينشئ شركا وقال من استطاع ان يسمع اخاه
فليسمع قد كان للعرب ولسان الامم من ذلك امر بطول وصحتها واخبار العرب في ذلك
مؤثرة عند من يعرف اخبارهم من علماء المسلمين وذكر عند غيرهم ولكن المسلمين اضر
بجاهلية العرب سائر الامم من اكام الرجال في احكامهم الجان ثالب العبد الفقير في غفلة
ربة المذنب محمد بن عبد الله الشبلي الخفي غفر الله له في فصل والشيخ ابو العباس في الباب
الاول في انبأ وجود الحق **مسألة** الله تعالى خسر من امد كونه جاز او غير
الجواب انما يقال او لا يشار به بآية سكوت احوط ابدى في صرحه **مسألة**
في الآخرة حق براه اهل الجنة في الآخرة كيفية ولا تشبه ولا مجازاة اما رؤيته
تعالى في المنام اكثرهم قالوا لا يجوز والسكوت في الباب احوط من ان كان في
كتاب الاستحسان رؤيته تعالى في المنام تكلم المشايخ فيه فان اكثر المشايخ
سقطوا عنه الله قالوا لا يجوز حتى قيل لا يحد من خصام ان جلا بقوله يايت الله تعالى
في المنام فقال احد مثل الذي رآه في المنام كثيرا ما رآه في السوق في كل يوم
وقال الشيخ ابو منصور هو شر من عابد الرحمن واستحسن جواب احد التكميل
في هذا الباب احسن من التفسير والرب في باب في الرواية في كتاب الكراهة **مسألة**
اكثر من بحره اجده وعد وحصل الباب باقرب استقال امته كراهة واربين
الجواب ان كونه في حلال حرمة استعمال المذهب اشد الا بوجه انه يجوز
التختم للرجال بالفضة ولا يجوز التختيم بالنذهب الحسن بن زياد غلب حيفه مع انه

كان يكره

انه كان يكون ان يستخرج ذهبه وفضة من كل التختيم **مسألة** ما له ان يده كسبه
اجته في وشاه وضع اليد خصها شاهلر بعنده لفظه الله ولا يمكن
قبولها وقد في المذهب هذه شرعا كسبه وارادنا ليس بواجب استلزام **الجواب** بالاحكام
جمع اوله زكوة في سائر صفات من يملكها بأس يوذر ربحا كالمقصود حفظها
استخفاف وكل ما اعتبر بمقاصد كنفسه حر نفسا فعلا وكل ما قال في المذهب
بأسا اوى زكوة وهل يحتمل سماعه من محمد بن ابي اسحق في القعود
على كسبه وجوا في حرامهم وكذا النوم عليه وانما في هذه المسئلة
لنوع اشكال ان الدرهم يكون عليها اسم الله تعالى فالقعود عليها لا
عرق في استخفاف ان المقصود هو الحفظ دون الاستخفاف والعبارة
لنفس القاصد لنفس الافعال من التختيم الفنا في الخطر والاباح في فصل
امور الدنيا في الورق الثاني تخيما **مسألة** متصفان والمالك اكل حلال او
الجواب اصله حلال اما مستحب وكل من رزق ناس بغير اكل ايدى كسبه
تعارف بالمشاررة ويكره اكل الصرم والهدية لا رغبة في الجزع النبوي
صلى الله تعالى عليه وسلم انه نهى عن قتل النملة والنحلة والعنكبوت والهمد
والصرم واما الدبوس الصلصل والمقود والحام واكل هو لا في الاصل حلال
ولكن لا يثبت ان الناس تعارفوا ان من اكل هذه الاشياء اصابة
فيسفي ان يحتمل غنة فظهرت في كتاب الكراهة قيل كتاب العناق كذا في البرية
في كتاب الصيد في الفصل الرابع قيل الخامس **مسألة** زيد يكره في قناريه يكره
عمو فدان شريف فانه كنه يانوع ايله اسم او **الجواب** ابو بكر الاسكاف جابر
ديمشقي كسب قناريه شفا معروف ويحيى يوزن سنه له جواز كونه لشيء من اهل
ايله يانوع كسبه ولا بد له نصرا وله فخذة اصغر كسبه اما فقير اكله في غير كسبه جاز

عملوا بها ما كرهوا الذي رغبوا به ولا يوافقهم فيه فإرادان يكبت بدمه على حبه
 شيئا مستقانا قال أبو بكر السكاكيني قبل لو كتب بالبوله لكان فيه شفاء
 لا بأس به وقيل له لو كتب على جلد ميتة قال إن كان فيه شفاء جان على النفس
 بن محمد بن سلام إن قال معي قوله عليه السلام إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم أنا
 قال في الأشياء التي لا يكون فيها شفاء أما إذا كان فيه شفاء فلا بأس
 قال الأبري أن العطشان يحمل شرب الخمر حالة الاضطراب فاضطر إلى ذلك لحاجة
 والاباحة في الورق الثاني في تناول الخمر قبل أن المراهة إذا تضرع عليه بالولادة
 يكتب على طائفة من سحر الله الرحمن الرحيم والقفت في بطونها وتحت واذنت لربها
 أهيا شراها وتعلق في هذا لا يسر تلحق الولد عن ساعة ياذن الله تعالى ما شاء
 في كتاب الطهارة في الفصل التاسع في الحيض قبل كتاب الطهارة **سئل** عن
 أبا قلبي أعرفه آخر الدواء الذي دبره وكوم باق في فمك مانع من **الحج**
 تداءي جازي لكون شفا في شفاء الله تعالى ون الدواء دوا دن
 وزيل ضررا وج فسد منفسه بربى مظهر به حر ما كره جزرك عطش
 هو في الزالة سيجوز بربى في مظهره في قصد شرب سهل وسائر علاجا
 طلب كبي بربى هو هو مدركي في رقية كبي مظهر به اوله نكر نكر وكل
 بلكه موت خوفا في الدين واما ما هو مدركي نكر نكر شفاء اما مظهر نكر
 اولان نكر مانع دكلرب نكر في حرام او كان بلكه بربى هو مدركي بعض
 افضل فان قيل كبي من الاسباب الظاهرة النفع بها ايضا فلما ليس
 فانه ليس كقصده مما يشرب سهل وخوها فان كبي لو كان شفاء في
 لما حلت البلاد الكثرة عنه فاما هو عادة الأتراك والعرب والنزد ربي
 من الاسباب البهيم كالرقية وما من وجع يعالج بالكبي الا وله دعاء في

في كتاب الطهارة
 في كتاب الطهارة
 في كتاب الطهارة

ليس هو

ليس هو احرى والاحقر فخره بالنسبة محمد السراية مع الغنية عنه بخلاف المفسد
 والحجامة فان سرائرها بعيدة ولا يسد غيرها مسدوها وكذا في الخمر والرقا
 منها بعيد التوكل وروي ان عزان بن هاشم اعطى قاشا وعليه الخمر فاشبع
 فلم يزلوا به وعزم عليه الامير عفا النعمه قال كنت ربي نورا واسمع صدرا وتسلم
 على الملكة فلما التويت انقطع ذلك عن عفا وانا اب الحاشية على قبره عليه ما كان
 يحذر من امه الملايكة وغيره من جامع المصنف في آخر الفصل الرابع والثلاثين **مد**
 او علم ان من زيل الضرر ينقسم الى مقطوع به كما في وجع لارالة عطش وجع في
 كقصده شرب سهل وسائر علاجات الطب بالاضداد كحرارة برودة ونحوها
 الى موهوم ككبر ورفيق واما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه من مشغول
 واما الموهوم فتركه شرط التوكل اذ به وصف النبي عليه السلام المتوكلين قال في الام
 بالموسم فرايت اني قد ملأت السهل والجبل فاعجبني كثرتم هيمهم وقيل في الاصف
 قلت نعم قال مع هؤلاء مسجون القايخ لولون الجنة بغض ما قيل من
 يا رسول الله قال الذن لا يكتفون ولا يتطيرون ولا يسترقون وعلى انهم
 الحيز وصف المتوكلين بترك كبر ورفيق وطيفر واقواها التي ثم الرقية
 والغيرة اذ انها والاعتماد عليها غاية النعم في ملاحظة الاسباب التي
 لا ينال التوكل وتركه ليس مظهر بل يكون افضل من فعله بعض الالوه في حق
 بعض الاشخاص وسئل النبي عليه السلام عن الدواء الذي في هل يرد من قدر الله
 وفي تداءي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه يذكر دواء هو خارج عن الحيز
 وقد صنف فيه كتاب سمي طب النبي عليه السلام وعن بعضهم ذكر في الاسريات
 ان موسى ام اعطى بعلد فدخل عليه بنو اسرائيل فوفوا عليه فقالوا ان دوا
 معروف محبوب وانا نردت به فتركت قاي و لم يزل فاوحى الله تعالى

من المتها فظفره ^{بشيء} وارتقا وصلوا في بعض الدنان كلها وارتقا ما بين ^{الذي} قال
 زيله قال وذكر في كتاب العيون ان اراق ^{من} السليبي وكسر دنا ^{من} وشق
 زقاقهم التي فيها الحرسية لاضمان عليه وكذا من اراق اهل الذمة وكذا نانا
 وشق زقاقها اذا ظهر واينما بين المسلمين بغير الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 عليه فخواهر الفتاوى في كتاب الجنايات والحدود في الفصل الثالث قبل الرابع
مجله زيد بالكر قال قد دفع وحش الحزن يرا مقدمه بأس واريد
الكتاب يوقد برء ابن مالك خضر في هذا الصحابة وذي ابي النردون
 واقع اوله في مكره اوله على سبيل الله واللغة اوله في ذكر حمد الله
 في السير الكبر ان اسلم ابن مالك خضر دخل على اخيه البراء ابن مالك رضي الله عنهما
 وهو يتغنى فقال اتغني اخي اني اموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين
 من المشركين وهدى سوي ما شارك فيه المسلمين وفيه دليل ان لا بأس
 ان يتغنى اذا كان وحده ليدفع الوحشة عن نفسه فان البراء بن مالك
 رضي عن هذا الصحابة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اقيم الله
 لابر قسمه قبل ان يتغنى في مرضه حين وحده واستبعدة كد من انفسه وانما
 المكره ما يكون على سبيل الله واللغة على السلام اياكم عن صوتي الا صغيتي
 الما جري صوت الغنا فانه من مزار الشياطين وفي الوجه وشق الجيوب
 وزنة الشيطان يعني رفع الصوت عند المصيبة من محيط الرخصة في كتابنا
 في باب الكراهية في الله **مجله** الحجة وقد استوفى نه مقدار حذر واطراف
 دعي بيا نه بقاء نردون الذي جاز اوله **الكتاب** اوله مسنون قبضه در
 شارب يوم عز اورده اولها نه قاضي قد رآه وبنكر اياك كونه فمقد حلق
 وجزء اوله قبل والدي تلتن مستغما معلوم اوله ويستحسن وهو الشاب

اذ لم يكن

واذا لم يكن من قصود الرتبة لانه يعمل على الخطاب ولا يفعل التطويل للحجة كما
 بقدر السون وهو المقتضيه من هذا في كتاب الصوم فصل قبل من كان ^{بعضا}
 وفي الطحاوي عتق في شرح الآثار ان فضل الشارب حسن وتفسيره ان يؤخذ
 حتى يتقضم من الحماض وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والحلق
 سنة وهو احسن من القصر وهذا قول اخيه رحمه الله وصاحبه قال
 بعضهم ان الحلق بدعي لمحدث عائشة رضي الله عنهم وعاب به ^{ابن عمر} رضي الله عنه
 رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عتق من فطر في فطرة
 ابراهيم عليه السلام فذكر من هاتين قصص الشارب والصحيح قولنا لمحدث
 وابن عمر راجع في حديثهم ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه سلم جزوا الشارب
 وعموا النبي وفي رواية واحق الشارب والا صماء الاستقصاء ونقطة
 النقص في حديثهم عبارة محتملة فوجب حملها على ما روينا والشارب اسم لكل
 لا ما تقع في الماء لان العرب اعتادوا الكرم من الاودية وافراده الويت ^{الماء}
 فذكر الشعر كله يسمى شارباً واختلفنا الناس في اعتنا في الله ما هو قال بعضهم
 ترك ما هو يكثر ويكثر القصص سنة فيها وهو ان يتقصر الرجل لحية فاذا د
 منها على قبضة قطعه كذلك وذكر محدث في كتابنا الآثار عني حينئذ
 قال ربه تأخذ وذكر ههنا عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يفعل ذلك لان الحجة
 لما كانت رتبة كانت كثرتها ولنا فيها من كمال الرتبة ولذلك وصف النبي
 انه كان كثر الحجة فاما الطول اذا فحس بخلاف الرتبة في محيط الرخصة
 في ان الشارب في اول باب الكراهية في ارسال الشعر وتركه **فله** وهو قد ^{المسنون}
 في الحجة المقتضيه بفهم العارف في النهاية وما روي وراء ذلك يجب قطعه

انما الشارب في الحجة
 والذين في
 حجة هو

هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من طهارة من طهارة وعرضها اورد
ابو عبيد الله في جامعنا في كتابه من حديث عبد الله بن عمر عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 يعارضه ما في الفقه من غير ان يرد عليه السلام اخذوا الثوب واغسوا اليدين
 انه قد صح عن ابن عمر في هذا الحديث انه كان يأخذ الناصل من القبضة قال ابن
 محمد بن حسن في كتاب الاما حدثنا ابو حنيفة عن عمار بن محمد عن ابي بصير عن
 عنها انه كان يقبض على الحية ثم يقبض ما تحت القبضة ويداه ابوداود والنسائي
 في كتاب الصوم عن علي بن الحسن بن فضال عن ابي بصير عن ابي سالم الفقعري
 قال رايت ابن عمر يقبض على الحية فيقطع ما راد على الكف وكان النبي اذا افتر قال
 ذهب الغطاء وابتلت العروق ونبتا لافراش الله تعالى وذكره البخاري تعليقاً
 فقال ابن عمر اذا حج او اعتمر قبض على الحية في فضل اخذه وقد روي عن ابي هريرة
 ايضا اسند ابن ابي شيبة عنه حدثنا ابو اسامة عن عتبة بن ربيعة عن ابي بصير عن ابي
 غنم عن ابن عمر قال كان ابن عمر يقبض على الحية فيأخذها فيفضل من القبضة فاقرأها
 في الباب ان لم يجد على الشئ كما هو اصلنا في عمل الراوي على خلافه روي مع انه
 روي ايضا عن غير الراوي وغيره عن النبي عليه السلام ان يحمل الغطاء على عنقه انما
 عابها او كلها كما هو فعل الجرحى العام من حملها هم كما يشاهد في المنزلة وبعض
 اجناس الفرج فيقع بذلك الجمع بين الروايات ويؤيد اراة هذا ما في تسليم
 هير عن علي بن السلام جزا الشارب واعفوا المحض المأخوذ من هذه جملة ما في
 من رفع القليل واما الاخذ منها في دون ذلك كما يفعل بعض الفقهاء فمختصة
 فلم يجز احد ان يمسها **قال ابن عاصم** عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي
 تقدم بيان في الباب السابع في حديث الفطرة فمنها التيميم فلهذا لم يذكر
 فيها الحسنات كما قال الشيخ الشافعي في جعلها للابتداء بمعنى غير كائن

من الفطرة لكان حسن قصر الشارب واعفاء الخبث اي اكثرها بلا نقص
 منها كما قال الله تعالى حتى يغسلوا وجوههم وقدميهم وقدميهم وقدميهم وقدميهم
 من طهارة او عرضها التماسا بحسن لكن الختان لا يتعرض لها بقص شيء
 منها الا اذا اشتد امره فحبة فينقعه اما حلقها والتواء استمالا كاستئصالها
 وقص الاظفار فقدم كقبضة قصها في الباب السابع في حديث الفطرة حتى يغسلوا
 جمع البرج بجمع الباء وهي عقدة الاصابع ومفضلها وغسلها على انفرادها سنة
 وليس بمحقق في الوضوء قبل بلوغها ما اجتمع اليه في الوضوء كالانف والاذن و
 تنف الابط اي شعرها وحلق العانة والانتفاء من الماء بالماء في دهقها
 غلى الخنجر بالماء علق الانتفاء من الماء في المظهر للزينة قبل مضاه انتفاء البول بالماء
 فانه اذا غسل الذنوب ما بال اذن البول لم يزل فالمصدر على الوجه الاول منقضاء
 الى الغسل وعلى الثاني الى الغسل فيكون المراد من الماء هذا الوجه البول والانتفاء
 يحي متعديا ولازمه الما جاء في مقامه ولم يتفق في التسمية فلامه وروي بالفاء
 وهو يفيض الماء على فقه على الدليل الا ان روي الوضوء دفعا للرسوسة
 لانه اذا لم يفيض وجد بل لظن انه بول وهذا اقرب لان المذكور في كتاب في
 الانتفاء قال الراوي ونسبت العائشة الماء ان يكون المنقضة ان فيه
 والاستثناء منقطع بمعنى كثر وهذا من الراوي في العائشة وقال الناصبي
 العياض لعلها الختان المذكور في الخبر وهو في مكر للمشارقة في الباب
ك **احياء الوات** فيلاد في ابيه

أرض مولي احيا ايلكم ما لدا وما في مصر في ايلكم في ثلثنا ما لدا ولدي في
 ورثه سنة فيجوز انتقال يسميه **الحبيب** ملكه ذ اولوب مجر انتفاعه بالملك
 او لما زيد في فتا واده مصر حردا مام ارجلا بول ضا مينة على ان يستغ بها

ولا يكون المالك فاحياها لم يملكها لان هذا شرط صحيح عند حنفية وظلته عليه
 لان عنده لا يملك الا بالاذن الامام فاذا لم ياذن له الامام بالملك لا يملكه فقا
 الولي في كتاب الزكاة **مسألة** برحلة ده جوق فاع اولدده زبغوي كطاري
 جوق منقطع اولو ايجون بقتة زبغوي نه اذ غم بوقكي بقدك بوقفينة غم اولدده
الحاج اولور اذن امام في اولي ولوقع لوق في حلة فهدم جلد اكرافيه
 وهدم جلد اغيره بغيره حتى ينقطع الجوق قال يكون ضامنا كمن ينج شاة لغيت
 كذا يموت كانت صامنا واما الذي هدم الدار عند وقع الجوق يهدم باذن الامام
 لا يكون صامنا من شرب فاضح خائف ضان ما يتولد الباع **مسألة** دت ياره
 قريه تكلفي بطاغي قديري وعلو اوزد تفر ايدركي حالا زبغوي صاحب
 استيذان ايلدم ديوز اعمت ايلسة ذكر فلان قريه خلق زبي زاعني منه
 قان اولور ايجي **الحاج** طلغ اوان استيذيلور بده اولو ايجي فاك اصابه جلد
 داريسه قان اولور وان وجد قنيل في قلاة فليضي شي قال الله عز وجل
 اذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من العمران حيث يبلغ على صفت اهل العمران الى ذلك الموضع
 عليهم لان الموضع الذي ينهي اليه صفتهم فناء العمران وعلو بالند بوقري
 او ايتهم الا يريانه ليس لاحد ان ينج ذلك الموضع بغير ضامن فاما ذكر من
 جملة الموات لاحق لاحد فيه فلا يجزئ فيه شي من ميسوط الرضحي من الله عليه
 في باب القسامة **مسألة** زيدك او توبيلون برور عايي ولان برور قنيلون
 قان اولور ايجي **الحاج** مكي بده بخصر ايلسي واوننه محتاج اولي كوردون
 بن كندم لا يزد يكمه قان اولور كافي الهدا بوقريها في كتاب احياء الموات **مسألة**
 اوج قريه ما ينزه طلغ قريه ايكسنة قريه ايجي قريه ايجي قريه ايجي قريه ايجي
 قريه خلقني طاع مرقوم كسند من قان اولور ايجي **الحاج** طلغ افاضه سباه

اولي

اولي قان اولور ايجي **مسألة** كسنتا واده اكر صر اكر كلاب بوقسند
 ملكند اوله ايجي بوقسند ايجي اكا صاحب ملكه باجند باجند اذن بوقسند
 الاين ديك قان اولور ايجي صاحب غم قان اولور ايجي مسطور جوق قان اولور ايجي
 في كند ايجي ايجي حال بوقسند اولور ايجي **الحاج** دكلر اكر كسنتا
 قنوي بوقسند دكلر اكر ايجي بوقسند مسطور في كتاب الاشربة
مسألة شراي اكر زبغوي ابلان مسلم نيك كرك **مسألة** اعلو كسنتا اولور ايجي
 صبا بوقسند طوق حر ديشا ادا صبا ما حار بوقسند هذا يكون ايجي
 الذي يسي في اراة التي بان يصب الماء الحار ولا يحتاج الى اراة ولا يكر تخليها
 بالحديث غير ذلك طوق كذا في قوايد الامارات في كتاب الاشربة **مسألة** زبغوي
 مسله ديشا اولور بوقسند ادا ايدركي بوقسند ايجي ايجي ايجي
الحاج اولور ايجي بوقسند بوقسند بوقسند الخ ان كان الغريم مسلما اجل
 اخذ ذلك منه وان كان الغريم دنييا اجل لان الغريم اذا كان مسلما
 لا يملك غن الخ فلا اجل به قضاء الدين واما اذا كان دنييا ملك غن الخ
 فيض بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند
 في الورق الثاني **مسألة** زبغوي شراي ايجي كسنتا بوقسند بوقسند
الحاج امام اعظم قنله لا باس اما بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند
 خرايد بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند
 وقال صاحباه يكره وقيل على قول حنفية بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند
 بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند
 اذا باع بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند
 خرا لا باس به اذا كان قصده من بيع بوقسند بوقسند بوقسند بوقسند

كتاب الاشربة

يكون وغرسة الكرم على هذا ان كان بغير نية تحصيل النكاح وان كان
لتحصيل الغنى لا يكون والا فقل ان لا يسبغ العيص من تحت ذراعا من قاضحان
في كتاب الاشراف في الاول **مسئلة** صاحب فنية ذكر في طبعه وذا التمرار
بالطبخ كحل سببا قولك وهو ارسل **باب** وهو بقدرة خطا محض
قطعا على الولد انما هو بارك صاحب فنية فواعد شرعية فخالف من اوله مادامه
نقلني غير من تأييد ائمة على اولي كرك زيرا كشي معتز ليد من هيبه في المرفق
ياخوذ من فرد اوله غشا سببا في اخر الذي نقل اليه وكين في المرفق مادامه
بزم قواعد من هرق اوله يا بزم ائمة فرك في حله تعويث اليه وقيل كحل الحن
طبخ خلقت من الطبخ المذكور في قبل اجد قال صاحب الفينة ما نقه من طبخ ذرا
مرارها بالطبخ كحل سببا والى ذكر استر بصد البيت فالكسب عليه اشارت
قن وهذا ما انما من نقه من البسوط وقنا واي قاضحان والبدان ولا
على ما ذكره صاحب الفينة ولا التفات اليه في هذه المسئلة وقد تقدم لنا في صور
هذا الكتاب ان كلما ينفر به صاحب الفينة مخالف للواعي لا يعمل به والم بعضه
من غير واقنا نقلت هذا الفرع لابنه على انه لا عمل عليه لئلا يغيبه طالع قال صاحب
المنايا ما نقه الذي ذكره في الفينة لا وجه له وهو خطأ فلا يعمل عليه ولا يعمل
قال ولا يبالا في الفينة زيادة قيد على ما في البسوط وهو ذراعتا من سببا
ولم يذكر شمس الائمة فيحصل ما قاله شمس الائمة وقال في هذا على عدم المارة لا تا
نقلني في قبل شمس الائمة ما يرد هذا التمييز ^{في حله} فأنك طبخ لحم الحن في طبخ حق رالت طور
مثل النبي لا يحل وكذا قال بعد ان النار ليس تأشير في اثبات الحن وهذا استبي
فيه حالة ازالة المارة وعدمها ثم اكد بقوله انه يحل فلم يجعل الطبخ شبهة
في الحد فكيف يكون في الحد وذكر بعض البسوط ما يؤيد ما قلناه ما في صورة

ولو عني الدقيق

ولو عني الدقيق بالحن ثم فز لا يحل اكله ولا شربه لانه في فلاة وفي بيت ان يروا
ثم قال صاحب المنايا بعد ذلك والذي يظهر لي لنا شبهة على الما عبد الجبار الذي نقله
الرازي عن المسئلة طبخ العيص من ان يشد لا طبخ العيص من ان يشد لا فاة فائدة طيلة
اول هذا الما عبد الجبار الذي نقل الذي نقل عنه صاحب الفينة هذا الفرع من سببا
المسئلة وان ما يحا الما في المذهب والفردية او نقله من سببا الا انما فلا نقله
ما لم يوافق واقعا او بعضه نقله من سببا من سببا ابن وهبان في الاشربة وليس كحل الحن
وطبخ ولاد واء ولا الطفل ولا الساق له الا انما يحصر في البيت سببا ولها ان الحن
لا يحل الطبخ يعني لو طبخ لا يحل الثانية الدوا يعني لا يحلها الدوا يعني لان الله
لم يجعل شفاه هذه الائمة فيما يحرم عليها الثالثة لا يحل للطفل ايضا ولا لعينه
والرابعة ان الصغير اذا سقاها يكون الا انما على نفسه وهذه المسائل المذكورة
في البسوط وغيره فاكسب على البيت اشارت والكتب عليه **باب** وهذه عبارة قال
ما نقه وان استل عيصر وغلا وقد ف بالزبد ثم طبخ بعد ذلك لم يحل بالطبخ
لا في عيننا حراما فلا يقبل الحن في كحل الحن وهذا ليس تأشير في اثبات الحن
ولا في تقييد طبخ الحن بخلاف العيص الحن اذا طبخ فالطبخ هنا كاستدوا عني
ما كان نيا فلا يكون حراما فاما الاول استند كان نيا وصار ثم ثم الطبخ
في الحن لا يوجب بدل عيصه ولما اجد من سببا منه فليلا كان او كثير او نحو في
قنا واي قاضحان وذكر في البدايع **باب** وكذا يحرم الشرب من الطبخ
لان الطبخ لا يحل حراما ولو شربها يجب الحد وذكر في البسوط ايضا ما نقه
ان يسقي لصبيان الحن الداء والا ثم على من يشربهم لان الاثم يسقي على الغلبة العيص
غير حراما طبا فهو ما ثم والا صر فيه حوشتان سقوي ^{في حله} فانه نقله عنه قال ان ولاد
ولدا على المطة فلا تذاوهم بلح ولا تشدوهم بها فان الله تعالى لم يجعل في سببا

وانما الاثر على منسحقهم انتهى كلام البسوط منسحق ابن وهبان عليه السلام في كتاب
 الاشربة **باب الصيد** في ذكر ما يذكر من كونه ملكا او لياق
 كوكبه فيكون له ملكا او لا ملكا في قوله بطل في قوله كوكبه في قوله ملكا او لياق
الجواب كوكبه اخذوا منه انك لو لم تجد انت وولدك في قوله ملكا او لياق انك الصيد
 في امره انك او ما عرف فيها داره او تعلق بفسطاط او دخل السمكة او نكس الطير او
 نكس الطير لم يملكه ولانه لم يجره ومما اخذوا من قوله انه لو دخل داره فاعلمها عليه
 بقدر على اخذه واجبه سطرطاد يملكه ولو وقع فيها من خلاصة في الكرم في الفصل الثاني
 كذا في قاصحان في كتاب الزكوة في كتاب الحج **مسئلة** نجس الصبي اولا وان صوره
 حاصل اولا ان بالي ويبانه كزباج كوني حسب ان يمان طاق اكلها او لا
الجواب اوله وجازت من الاكل المجنون عنه ولو ارسلت فيه المجنون نكس صوته
 ولو صيد من صيد نجس الصبي اكلها ولو ارسلت فيه صغيرة حتى تكبر تكبر ثم
 حل اكلها ايضا قال فيها تكبر في ما عصى في كبره في لابس بكمالي في الحل
 انتهى كلامه فاكسب على كسب **ق** اشارة الى الكتاب المذكور ووجه ذلك انه حلال
 بالنقض وكونه يتغير في النجاسة لا يمنع حله اذا ثبت حله بالدليل وذكر في مقطعات
 صيد كذا في النظرية ما نصه ولو ان جدنا غر في بطن الحيز فلا ياكل الجذ لانه
 يخلط ولا يتغير لحمه وما روي ان الدجاجة محبوس حتى تلتئم ايام ثم يذبح فذلك على
 سبيل القتره لان ذكر شرط قال البعير اذا سقى غر اخر من ساعده حل اكله وتكره
 وذكر قبل ذلك ان الجذ لانه الحي الذي يفتاد اكل الحيف والنجاسة بحيث انه يتغير لحمها
 يكون منتكرا واما ما يخلط فينتا ولا النجاسة والحيف وغيرهما على وجه لا يظهر اثره
 في لحمه لا يابس باكله وذكر في الباب المذكور انما من التنية ما نصه جد في تضع
 نديا ككبة محل اكله اذا دبح في ايام والا فلا فلا في الباك في الرعي بل في الا تان

في قوله كوكبه في قوله ملكا او لياق
 في قوله كوكبه في قوله ملكا او لياق
 في قوله كوكبه في قوله ملكا او لياق

الزكوة ويجل اكله منسحق ابن وهبان في كتاب الصيد في قوله لا يكون
 لحم ابل الجذ لانه وفي التواريد في قوله لا يابس باكله في قوله لا يابس
 باكل الدجاجة لان لحمه وما غري به صارت منها كالا في قوله لا يابس وما روي عنه
 صلى الله عليه وسلم انه يحب الدجاجة ثلث ايام للتشريد فانما يشترط ذلك في الجذ لانه
 التي لا ياكل الا الحيف واما التي يخلط ولا ياكل غيره ايضا على وجه يظهر اثره في لحمه لا يابس
 والثا في حرج الابن بحسب ارا والبق عسرون وثلثه عشرة والذباضة ثلثه عشرة
 الرخسي من الله الاصح عدم التقدير وبحسب حتى يزول الرخية المنتنة وفي المنسحق المذكور
 الجذ لانه التي اذا قوت وجد منها راحة منتنة فلا يؤكل الا يابس لبيها ولا يركب
 ولا يمل عليها وتكره حالها وبكره بيعها وهبتها وتكره حالها وذكر السباع في ان عرفها
 نجس في كتاب الصيد في الفصل الرابع **مسئلة** بالوقا ولو كني وسائر رعي
 تلهي بكون اياها هو صنعت ايد قد شرعها في قوله **الجواب** ولما كان الصيد مباح
 الا للتلهياد عرفه كذا في البرازية وعلى هذا فاتخاذ عرفه لصيد السمك حرام
 من الاشياء والنظائر في كتاب الصيد **باب الرعي**
 صبي يربا يابا في له غير يرب او يرب في رعيه جاز او لا **الجواب** وان رعيه الصبي عفو
 ما ذن ابيه لم يجر لانه يربع والصبي لما يملك الرعي بماله باذن وليه لا فيه ضرورة
 في الرعي قبيل ياب هو المضارب **مسئلة** نذر رعيه بعض اسباب رعيه يضع يده
 فلا ذرمانه ذكر اكله رعيه هل يملكه اسم فلان وكبيره اوله بيع ليس له ديسه
 اول زمان اوله قد نذر يابا ولوب دين ادا او لم يبيع نذر يابا يرب رعيه
 فاذ رعيه **الجواب** ولو ارسلت في ايد رعيه جاز ولو رعيه جاز في ايد رعيه فاضح
 ادا ايد رعا او كل الرعي المرقع والعول وغيرهما يبيع الرعي عند حلاله لا اكله كاله
 جائزة لانه لو كمل بيع ماله منه ياب في كتاب الرعي في باب الرعي يوضع على يده

الزكوة

في باب ما يوجب القصاص في فصل كذا في غيرها ويجب دفع من شئ سيف على المسلمين
 ولو يقتله ان لم يكن دفع الضرر الا به قال في الهداية فذكر وعلمهم وقال محمد في الاصل
 الجامع الصغير في حق علي السمين ان يقتله اشارة الى الجواب والمقصود بفتح الضرر
 فاذا لم يكن عين القتل واجبا كان مقتله ان يكون القتل جبا للقتل فقتله بقتله
 ولا شيء يقتله ان كان مكلفا من اصلاح وايضا **س** زيد وعروا الت عروا
 بكر او زينة قتل بقتله عروا الميت بكر يزوي طوب زيد الت عروا بقتله او زينة
 وزينة يقتل بقتله قضا ص طلبتكم يا خذوا بكم من بيله مساواة او زينة
 ديت طلبتكم فادركوا سيد **الحلب** دكلدر زينة عروا قتل ابنته زينة عروا
 طلبتكم فادركوا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا
 يقتل جمع بوز قال الزاهر في رخصتنا انما يقتضيه جميعهم اذ وجد من كل واحد خرج
 لذهوق الردح واما اذا كانوا نظارة او مقربين او معينين بالاساكر والاخذ
 لا قضا عليهم قتل من خرج في كتاب الجنائز باب القود فيما دون النفس
س سئل عن رجل قتل رجلا من بني قيس بن عيلان خطا فخشفت سبي كسيت
 لازم كل رجل بالرجل فموت اهلوس نصف ديتا ولما ان ايسد ديت
 لارقه اهلوس حتى ان الختان لو قطع الخشفت وبقي المقطوع عجب عليه
 لان الراية هو الخشفت وهو عضو كامل فيجب عليه دية كاملة وان مات عجب عليه
 نصف الدية وهي من الف رايب شيك بالبر والقر بالمال ذكر الرئي في
 في كتاب الجنائز في باب الجنائز في الردح الاول هل ارختنا في الجنائز
 فموت في الدية فقطعت الخشفت فان القبي قال محمد بن عيسى ان يكون عاقلة
 الختان نصف الدية لانه ما يعقل من احد ما دون به بقطع الخشفت
 والاخر غير ما دون فان عاش القبي فموت على عاقلة الختان كل الدية لانه مخالف

بقطع الخشفت

بقطع الخشفت فاصححان في كتاب الجنائز في فصل في الردح الجنين وليس
 على البرأخ والمقتل والحقضان الترية اذا لم يقطعوا زيادة عليها اذ
 وان قطع الختان الجملدة بعض الخشفت ان ميت فذكر كان عليه في الخشفت
 حكمه عدي فان قطع الخشفت كلها فان ميت كان عليه الدية وان ما
 كان عليه نصف الدية وان لم يقطع على هذا الدليل المصحيح دون السائر
 شرطه فافصحان في الاجابات في فصل آخر البتار **س** زيد وعروا عروا
 ايلدر عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا
 من كيم مديون اولدر شي ايسه عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا عروا
 المديون شخص لا يندو الفراء على منع وفي القصاص من استيفاء القصاص
 ولما اذ اقل رجل مديونا قد عجز لا يقدروا الفراء على منع المديون غنم
 من عناية في كتاب العتاق في باب الاستيلاء **س** زيد وعروا عروا عروا
 د اليوب مجموع ايد عروا اول جرح من صاحب خرا اولوب فونت اولدر
 زينة شرا ديت اولدر **الحلب** ائيد من غيرتك فموت عروا عروا عروا عروا عروا عروا
 وسوق اغرا وقودن بري بولسيه في القتاي رجله كلب عموه كل ما زينة
 يعقده فلا هل القرية ان يقتلوا هذا الكلب فان عقر دان كانوا تقدرهوا
 على صاحب يعقده والا فلا من خلاص في كتاب الجنائز في الفصل الثاني
 رجل كلب عموه يعقده كلبا عليه فلا هل القرية ان يقتلوا هذا الكلب وعروا
 على صاحب ضمان ما عقر قالوا ان يتقدروا عليه قبل العقر لا يعقده وان كانوا
 تقدموا الى صاحب الكلب قالوا يكون ضامنا بمنزلة المايط المايل قال مولانا في
 ينبغي ان لا يكون ضامنا فان الدابة اذا دخلت ارض الغير افسد ارضه باليمن
 صاحبها في الزرع ولا يضاف فعل الدابة الى صاحبها الا بالارسل وبسبب لا يعقده

في كتاب الجنائز في باب الجنائز في الردح الجنين وليس
 على البرأخ والمقتل والحقضان الترية اذا لم يقطعوا زيادة عليها اذ

صاحبها اذا لم يكن صاحبها اشارة مقاصد في كتاب الحفظ والابا في احكام
ما يكره من النظر في حرام كلب غيور او دابة موزية فدخل انسانا اياه
بادنه او غيره فنه فحقه الكلب والكلب مال الانسان لا يضمن صاحب الدابة
في كتاب العصبية او اكله فيها يضمن بالرسالة الدابة رجل اكل كلبا في شاة ان قص
ثم ذهب قبل الشاة لا يضمن بالرسالة الدابة وان ذهب في فوه الدابة قبل الشاة
ذكر في الجامع الصغير ان لا يضمن المثل اذا لم يكن سائنا يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر
القدوري وغيره يوسف رحمه الله انه يكون ضامنا والمشافح اخذوا بقوله وذكر العصب
ابو الليث ثم في شرح الجامع الصغير رجل اكل كلبا قاصبا في فوه انسانا فقتله
او مرق شيا به ضمن المثل لانه ما دام في فوه كان خلفه وذكر التاطي في رجل اغري
كلبه على رجل فعضه او مرق شيا به لا يكون ضامنا في قول ابي حنيفة ويضمن في قول
والمتنار للفقهاء وقال يوسف في رجل اكل كلبا لا يضمن سائنا قاصبا
انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة
مقاصد في كتاب الجنايات الهامة في الورق الاول ولواغرا كلبا حتى عض رجل لا يضمن
كما لو اسل بازيك او غدر بيه يوسف يضمن سواء ينفذه او ينفذه كما لو اسل الهامة
ان كان سائنا لما او فايد يضمن وان لم يكن لا يضمن اخذ القحاري والعقبة ابو الليث
كان يفتي بقوله يوسف في هذا الخبر ايجاز ثم قال صدر الشيرازي في الجامع الصغير
والزوائد اشارة الى ذكره عليه السجوي وقال بعضهم ان كان الكلب يعض لا يشترط
لذكره هو سائنا له يضمن مطلقا في غير العلم بشرط استوف من خلاصته كتاب
الديان في الفصل الرابع في الورق الاول وهذا فكتنا في الجامع الصغير في كتاب كلبا
على صيد ما لو كفتله او على نضو فقتله او مرق شيا به رجل لم يضمن لانه صاحب
وقد عترض عليه فقل مختار غير ضامنا والله لك الكلب يعض بطبعه وليس له ان ياكل

سابق

سابق بخلافها اذا اشترى على حديد فقتله ان صاحبها كان له نبح نفسه لان
الاصطفا من الكلب سبب في الجلبه سبب على نبحه لا يمكن وجوب المصير
المعرفان الى بعض القياس من يرد في باب تقسيم الشرط في الشرط الذي حكم
الاسباب ولو كان لرجل كلب غيور فزدي من مر به فلاهر البكر ان يقتله وان
يجب على صاحب الضمان ان كان يقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كذا في
المائل من رتب في كتاب الديان قبل باب جنابة الملوكة في باب جنابة الهامة لطلب
ياكل غيب الملوكة فاستند عليه فيه فلم يخط حتى اكل العصب لم يضمن وانما يضمن اذا
استند عليه فما يحاق تلفه في آدم كالحايطة المائل في شرح التور وعمر الكلب الصغير فضمن آدم
من الدهر والورق في الهامة في باب جنابة الهامة **مسألة** في يذبحه او يذبح
عمره كلب فقتل في او قورب يذبحه في عالم ذلك كمن قال فقد زهد كلبه سبب
يرتب في يذبحه حرره في تقسيمه فله في **الحج** **باب** نصف نبح الكلب سبب
او مستدر **فكر** **باب** في رجل اكل كلبا قاصبا في فوه انسانا فقتله
توبه من خطيئة قال محمد بن يعقوب نصف الشاة لانه اذا لم يكن الجاسر ان يجلس عليه
فصار جانيبا في الجاوس فصار التوب مشغوقا بمجد في قيامه وما سكا صا
ينقله فيجب عليه نصف الضمان من غيبة الفناوي في كتاب الجنايات فصل في القطع
مسألة زهد في كوز في التجريلة او في جبارسه عمره يذبح فصار ما كوز في جبارسه
فأحره او في **الحج** **باب** ولا يضمن قصاصه ضحية كبد في كرك والانه لست
صفتي بلا استيفاء متعذر حر ولا قصاص العبيد اذا قهرت او فنتح لا تا
اذا فعلت ما فعل وهو التقدير والتسخ لا يمكن استيفاء المثل اذ ليس له معلوم
وان اذها ضرره فلم يفعل مالا فعل فتعذر الاستيفاء بصفة المائنة
فامنع الوجوب صار كمن قطع يد انسان من الساعد انه لا يجيب القصاص لانه لا

يخفى

لا سبيل الى القطع من الساعد ولا من اليد لما قلنا فاستخرج الوجوب كذا هذا وان
عليها فذهب ضوؤها مع بقاء الحرفة على حالها لم تخسف فيها القصاص
لنحو مقتضى العيب والعين ولا الاستيفاء على سبيل المماثلة يمكن بان يجعل
على وجه القطع السلوك ويحرم المرأة ويؤثر فيها حق بذهب ضوؤها وقيل
اول من احدث الجدة كذا على ^{الارط} ضوئها عنه فانه روي انه وقت هذه الحادثة في زمن
عثمان رضي الله عنه فخرج الضحابة وشاورهم في ذلك فلم يكرهوا حكمها حتى جاء على
وان ارجو ما ذكرنا فلم ينكر عليه احد فقتل به عثمان بمحض الضحابة رضي الله عنها
عليها لم يصح فيكون اجاعا من يبيع في كتاب الجنائيات في قتلها واما الجنائيات على ما
التصريح في الورع الخامس تخميناً وقرب عيني بل قتلها ولا قصاص عليها لا استماع
المماثلة في القتل فان كانت قائمة فذهب ضوؤها فعليه المصاوص للمماثلة
على ما قال في الكتاب بحج المرأة ويجعل على وجهه قطن ^ط ويقل عيني بالمرأة
فذهب ضوؤها وهو ما ذكره جماعة الضحابة رضي الله تعالى عنها لم يصح في هذا
في الكتب الجنائيات في الباب القصاص في ما دون القتل في الورع الاول كذا في غيرها
سبيل الله زيد عروه زهر يدوب عرو اول زهره من فوينا ولبني شرعاً كونه لا يرد
الحرب تقرير شديد حبس يد لا يرد كلور ولو اطعمه غيره سكاكات فان كان تناول
بنفسه فلا ضمان على الذي اكله باختياره لكنه يغزو ويقترب ويؤثر لانه
ان تكب جنابة ليس لها حق من ذروهي التورع فاذا جرت الستم فعليه الذرة عندنا
وعند السنافر عليه القصاص من يبيع في كتاب الجنائيات في الورع الثاني تخميناً
كل لا يباشر القتل لم يقتض عنه الا في نحو تقديم الطعام السموم الى الضيف وامر
منه او سكت وكذا لو دعاه الحيث لا يعلمها وكذا لو شهدا عليه بالقتل ثم جبا
وقالا نعمنا فانه يقتض منها وكذا لو شتاها شهدا زورا وقالوا نعمنا ^{الانقاص}

والله اعلم

والعقائد في فرائد الجنائيات وهي تسعة في الخامسة **سبيل الله** زيد عرو كذا بان يترك
بركون من اخراج اليه شرعاً كذا كلور **الحرب** يبيع فيه لا يرد كلور بل يترك
رسولكم صلى الله عليه وسلم على من يردت لو يرد على ايدى من يستولى كانه دية
اولوب يري كتمه يري كتمه كذا قال سناء القصاب فقئت عيني باقها ما انقصها
لان المقصود هو الدم فلا يستبرأ الا القصاص وفي عيني بقية الحمار جزوه في القصة
وكذا في عيني الحمار والبقول والعرو وقال السنافر القصاص ايضا اعتباراً بالشاة
ولنا ما روي ان النبي عليه السلام نفق في عيني الدابة يبيع القيمة وهكذا
نفق عرو في لثمة فلان فيها مقاصد سوي الدم كالحمار والركوب الذي يملكه الاول
في هذا الوجه يشبه الادجي وقد عسكر لا اكل من هداية يشبه الاكلات فعملنا
بالشبه في شبه الادجي في الجايل يبيع في شبه الاخر في نفي القصف لانه انما يمكن اقامته
يايغ اعبي عيناها وعيني العمل المستول كذا وان اعبي يبيع في الجايل يبيع في ذلك
احدها من هدايتي في كتاب الجنائيات في باب الجنائيات البهايم وكذا في غيرها **سبيل الله** زيد
عرو في آت عرو بالمرء قتل المذكره عرو كذا في صفاري والركوب واذا قصصا
صلب ابند مكره قار اولور **الحرب** مالم ^{الحرب} قتل اولور اما صلب عرو وكذا في سبيل
قتل ونور ولا يستوفى القصاص الا بالسيف وقال السنافر يبيع في مثل
ان كان فعلاً مشروعا فان مات واليجهز فيه لانه مبنى القصاص في المساوات
ولنا قولنا عليه السلام لا قودا الا بالسيف والمراد بالسلاح لان قودا ذمها اليه استيفاء
الزيادة لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيجيء في الجور عنه كافي كسر العظم وقتل
اولا دصغارة وكذا وللكبار ان يقتلوا المتاعل عند الجي حصة في حلاله لا هو يرد
القصاص للثمن القصاص مشكور بينهم ولا يمكن استيفاء بعض التجري وفي استيفائهم
القتل ابطال حتى القصاص فيؤخر الى ابد كهم كما اذا كان بين الكيبي واحداه غائب كان

بين الوليين واحدهما صغير وله ان يحل لا يحل في بقية سبب لا يحل في هذه الورقة ^{الاول} فقال
المصنف الصغير من القايين يقطع فينبط لكل واحد كذا كذا الولد لا يصح بخلاف الكبير لان
المصنف من القايين ثابت ومصلحة الوليين ممنوعة من هذا في كتاب الجنايات في باب ما
القصاص وما لا يوجب ولو كانت الورقة صفار او كذا اذا كان الكبار ولا يستغناء
القصاص بل يلزم الصفار في حق الجنيته رحمه الله وفي قول صاحب وقالوا لا يصح في
ذكره في بلوغ القصاص فاصح في كتاب الجنايات في فصل من يستوفي القصاص في الورقة ^{الاول}
اذا كان بين صغير وكبير ولا يثبت الاستغناء عنه وعندنا ليس كذلك ونظير
بلوغ الصغير وجهه الباء عند صغيره لما كان الصفار حقا ثابتا للورثة
ابتداء لكل واحد منهم على سبيل الاستقلال سبب في حق كل واحد منهم وعندنا
في نفسه ثبت لكل واحد منهم على الكمال كان ليس معه غيره فلا يستوفى استغناء
على بلوغ الصغير وعندها لما كان حقا مشتركا بين كل واحد من الركنين لا يفرق بالقصاص
في كل مشترك بدون صك شريكهما في العصمة المحل في حقهما في القصاص اصل
ايضا في حقه رحمه الله لا نرى ان القصاص لا يحل في الجنية والشركة في الجنية في حال انا
تثبت الشركة اذا انقلب مال لان المال محل وابل الشركة على ان ابا حنيفة مع ان
ان القصاص مشترك بين الصغير والكبير فلا بأس بالتسليم لانه يمكن القتل شيئا ولا
لكبير في نفسه بطريق الاصل وفي نصيب الصغير بطريق النيابة شرعا كالمقاص اذا كان بين
واحدة الصغير والجامع بينهما ما جهر بالاختصاص استغناء القصاص لا يستغناء النفس في حق
عن الاستغناء بنفسه وقدره الكبير على ذلك وكونه في النظر والشفقة في حق
بنفسه لو كان اهلا وهذا يلزم في الجدة استغناء قصاص وجهه في كل الصغير
فهذا الذي لا يوجب حقه من اجماع القصاص في حق الله عنهم ايضا فانه لما جاز في
عليه رضي الله عنه فيقال الحسن رضي الله عنه ثبت فاقوله وان ثبت فاعطى عنده

خير لك

خير لك فقتله الحسن رضي الله عنه وكان في ورقة على رضي الله عنه صفار والاستدلال
من وجهين احدهما بقول علي رضي الله عنه والملك يفعل الحسن رضي الله عنه فاما ^{الاول}
فلا نه خير الحسن فالان ثبت فقتل بطلان من غير التمييز بلوغ الصفار
واما الثاني فلا نه الحسن في حق ابن ملجم ولم ينظر بلوغ الصفار في كل ذلك يخص
من القصاص ولم ينظر انه انكسر عليها المحر فيكون اجماعا من البدائع في كتاب ^{الجنايات}
في فصل واما بيان من يستحق القصاص في الورقة ^{الاول} **فصل** في شرح الطحاوي
لو قتل الرجل عدوا له ولي واحد فله ان يقتل القاتل قصاصا سواء قصص
او لم يقص ويقتله بالسيف ويضرب بعلاوته ولو اراد ان يقتله بغير السيف
منع ذلك ولو قتل ابا بكر غير الالة لا ضمان عليه وصار مستوفيا حقه سواء قتل
بالبعض او بالحي او ساق عليه ابنة او حفر بئر فالتقاء فيها او باي نوع
من انواع القتل من خلاصه في كتاب الدواب في الفصل الاول الذي البدائع
في كتاب الجنايات في فصل في اما بيان من يلزم استغناء القصاص **فصل**
في بدعي وروي عن ابي بكر قصاصه حكم اوله في قصده على يدي قتل المذنب بغير
ورقة في سكرته دخله في عروك ورثة في كل ابن دودي في المذنب
عروك ورثة في سكرته المذنب بطله خلاصه في **باب** او لما زار طاهر
بينه كرك والابكر في قصاصا قتل او لم يزل له ان يقتل بنفسه وبنايته بان
بالقتل لان كل واحد لا يثبت على الاستغناء بنفسه لضعف قلبه ولعله قد
اليه فيحتاج الى الالة لانه لا بد من حضوره عند الاستغناء ولا ذكرنا
فيما تقدم ثم اذا قتل المأخوذ وانكر في هذا القتل لا امر فانه يجزى القصاص في ^{الاصل}
فلو خرج من ان يكون سببا في الجحيم بالحر وقد ذكره في هذا القتل في الامر
وتصديق في القصاص في غير لانه صدق بعد ما بطل حقه عن القصاص لغوا حله

فصار اجنبيا عنه فلا يعتبر بغيره فلم يثبت الامر في القتل ^{موجباً} للقصاص
 من البداع في كتاب الجنائيات في فصل واما بيان ما استوفى به القصاص وكيفيته
 القصاص في الورق الاول قتل من لم يولي واحد قتل الذي قتل القاتل قضا
 قبل قضاء التخي بالقصاص بنفسه متعلق بقتله قتل القاتل الذي قتل بنفسه
 القاتل او امر غيره ولا ضمان عليه على ذكر الفيزاد كان الامر ظاهر هذا قيد جميع ما سبق
 يعني اذا قتل رجل رجلاً بمحض جاعة وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه
 حتى لو كان متعدد اذا انصفوا كانوا اولا واحدا لا يجرى القتل ^{جوازاً} ايضا
 ان يأمر بقتله اما لو نه قتل الجواز القصاص قبل القضاء فلا امر جواز القصاص
 بجميع قسمة عينا واما ما لو نه قتل الجواز الامر به فلا نه لاجاز له جاز انا به الغير مناه
 واما ما لو نه قتل لعدم الضمان عليه فلا نه جواز القتل لظهور الامر في الضمان واما اذا
 اى الاجنبى وقال الذي امره لم يصدق بقتل الاجنبى لا تنافي شر طهور القتل
 ظهور الامر الذي ^{والقصاص} في كتاب الجنائيات في باب ما جاز القصاص ^{مستحباً}
 قوت القدر ولي الذي امره بقتل من يدين بقتل الاجنبى بشر وبقتل الاجنبى
 شهادت ابله كانه حاكم قبل ايرى شره كاد يتيحكم ولو نه قسده قصاص ^{المعصية}
 الكراكت جاز له ضرب ابله بقتل من يدين صاحب امر ولو نه باوقات ايرى بقتل ولو نه
 شهادت ابله بقتل من يدين صاحب امر ولو نه باوقات ايرى بقتل ولو نه
 فلم يزل صاحب امر حتى مات ففقد القودان كاذن ^{لا} ثم شهدوا بالقتل ^{العدو}
 لان الجرح الظاهر سبب لرفع الردج ظاهراً والحكم متى ظهر عيب بصلح الحال عليه
 محيط التحقيق عندنا في كتاب الجنائيات في باب الشهادات في العقود والقتل ^{الاثبات}
 الشهادة ضربة فلم يزل صاحب امر حتى مات ففقد القودان كاذن ^{لا} ثم شهدوا بالقتل
 بالشهادة كالثابت معارضة وفي ذكر عليها بيناه ^{معه} في الجنائيات في باب الشهادات في

كتاب الجنائيات

كتاب الجنائيات مستحباً زبدى وكبار كبرى كبرى
 قواير مغلة شرعاً من اول ^{الكتاب} بربيل مالت ويرتد بعدة نظر وكفى
 بثلث ابيه قود غيلة بها به طوبى وقود بغير طوبى بغير طوبى بغير طوبى
 اولوب رجل حلف شره كقتله اية او انتف الشؤد منها فانه يوجب سنة
 كافي شره الاحي فان ثبت ولا يقوم مع غير الشؤد فيجوز بالنقصان ما بينها
 واقفاً ^{مستحباً} في كتاب الجنائيات في باب الجنائيات بعلامتها كذا في الجنائيات
 في كتاب الجنائيات في الفصل الثالث ^{مستحباً} مري يا راجه وما غلوه مقبول
 بوليت قاتلي ما معلوم ولا نذكره بيجل ذكر ولا نذكره بيجل ذكر ولا نذكره بيجل ذكر
 يوتسم اكد ايشد بوليت مضعه واقع اولوب وقدا به حيدوش بوقه بيت المال
الكتاب بيت المال دوش كذا في الشيوخ الاسلام قد نزلت حصة المبارك
 وقد بليت به ووجدت محاذية له هذا القدر بالقدرة من غير تفاوت بينها
 ولو بقطعة فدية ^{الكتاب} زبدى وكبار بربيل مالت ويرتد بعدة نظر وكفى
 ابلية نه لازم اولوب ^{الكتاب} بربيل مالت ويرتد بعدة نظر وكفى
 زبدى اما الجرح دوش بقتل من يدين صاحب امر ولو نه باوقات ايرى بقتل ولو نه
 يضمن نصف قيمتها ولا بلك ^{من الجنائيات} بخلاف اذا افقوا العيني ضمن كذا في الجنائيات
 فانه بلك الجنينة كذا في شرح السوطة في كتاب الحدود ^{مستحباً} بربيل مالت ويرتد بعدة نظر وكفى
 ايجده بوليتان مقتول كاهل قريه دوش ^{الكتاب} بربيل مالت ويرتد بعدة نظر وكفى
 وان لم يكن في ماله ايان وجوه ضبا عا وفسطاط فطاعت نسكي الجنائيات
 والفسطاط على عا فلهم القسامة والدية لان صاحب الجنينة اخضر بوضع
 فاهل العسكر بمنزلة صاحب الارض مع اهل الحلة ثم القسامة على صاحب الارض اذا
 فيها قتل لا على الحلة كذا ههنا من البداع في كتاب الجنائيات في فصل هذا الذي

مستحباً

وهي التي تبضع الجلد في تقطعه والتلاحم وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه وهي التي
وهي التي تصل إلى جلد رقبته بين اللحم وعظم الرأس وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه وهي التي
رأس فيها الرقبة من غير أن يكون لها راسها فيجوز حكمها حكمه عدل وهو مأثور
عن أبي حنيفة النخعي وغيره من علماء الفقه في حكمه بقوله فيقول عبد الله بن
الأنثى ثم معه فقد التفتت بين العنق من اليد وهو الحكم في قوله فيقول
أن هذا الحكم وقبته بلا هذا الأمر الفخرهم ومعهم ثمانية والتفاوت بينهما
ما بين درهم وهو عشر الألف في هذا التفاوت من اليد وهي عشر الألف
درهم ففقره الف في حكمه العدل به يعني آخر ذكر الكرخة الله أنه ينظر
مقداره الشجرة من الموضحة فيجب بعده كل من نصف عشر الدين قال شيخ الإسلام
فلا الكرخة من الموضحة لأن عليا رضي الله عنه اعتبر بهذا الطريق فمن طرأ سانه
ذكره الزبلي من الدرر والوعر في كتاب الديار في الورق الشاخي
واختلفوا في تفسير حكمه العدل قال بعضهم ينظر إلى الجني عليه أن كان ملوكا
كم ينقص من قيمة هذا الجناية أن كانت ينقص من عشر قيمة في الجني عليه الدين
وعلى هذا الاعتبار في النصف والثالث في قوله قال بعضهم ينظر إلى ما
البي في هذا من الحقيقة واجرة الطبيب في حكمه عدل وقال بعضهم ينظر إلى
أدنى جراحة لها أثر موضحة مفردة وهي الموضحة وإن كانت هذه الجراحة
نصف الموضحة قال رضي الله عنه والفريق على الأول من قاضي حان في كتاب
الجنايات في الورق الأول وبعد هذا شجرة أخرى في الدائمة وهي التي تصل
إلى الدماغ وإنما لم يذكرها لأنها تقع في الغالب لا جناية متضمنة
منفردة بحكم على جرح ثم هذه الشجرة تحقق الوجه الشرطي وما كان
في غير الوجه والرأس في جراحة والحكم من على الحقيقة في الصحيح حوله تحت في

في جرحها نصف الرأس الموضحة

فقال

منه الساق واليد لا يكون لها أثر مقدور إنما يحكمه عدل لأن بالتفريق هو
انما ورد الحكم فيها بمعنى الشين الذي يلحقه بغيره من الجراحة والشين بما ينظر فيها
في الغالب وهو العضوان هذان لا سواهما حدانية **سئل** إذا جرح رجل يده في اليد
كوبه يجره ذكر اليد كى كور من اليد أو غراوي يجره كور يجره كور هذا كور يجره كور
أذن أما شين اليد أو يجره ضامه لازم كلور في الجواب عالم اليك لو يجره كلور
حتى إذا سقط نفسه من يد من مشي على قطرة داهية وضعت يده في حنفية
أو على موضع رطل الماء عالما به فلو لم يقطعه من يد من لأن الانتباه هو العمل وقد
أضافه الحكم إليه من يجره ويحكي في باب تقسيم الشين الذي له حكم الأسباب **سئل** إذا جرح
خراجه ربه من يجره يجره قال في ما سألوه ويجوز في الجواب
فبند محله عامر دار ربه اندر دوش واذا وجد قيل في محله فرب
أحد به ويقربها محله عامر فيها انسان كير في القسامة والدين على أهل
العامرة لأنها أقرب إليه من محيط السر حتى في باب القسامة في كتاب
الديارات **سئل** إذا جرح رجل يده في اليد أو غراوي يجره كور يجره كور
أي يجره كور يجره من لازم كلور الجواب ديت وكما رتب لازم كلور يجره
دني محووم أو لو رجل من يجره ناديا فأت فعلية اليد والكفارة ولا يجره
في قول أبي حنيفة رضي الله عنه من جرح الشين ضامه عليه في آخر **كتاب**
الوصايا **سئل** إذا جرح رجل يده في اليد أو غراوي يجره كور يجره كور
انفاذه فيصير جائر أو لو رجل الجواب أو لما زبلكه في سبع كركه أنه استوف
وتصيق أو كير في متفاوتة مال كثره مال واختلاف حاله ما لته داهية
نظره لو لم يجره فأن قدر اتفاقه في كركه أو لو كركه في كركه أو لو كركه في كركه
أو لو كركه أو لو كركه فمن الله رزق كل أحد وينبغي الموصى أن تقع على القصة

تتمتع

ليس من اهل التجهيزه وارحفة فانه يجوز عندنا استيفاء غنيمة الميراث من قبل الميراث
من وصايا ابي الدرداء والورث في الورث فلا يصح من الصبي والمجنون لانها ليسا من اهل التجهيزه
لكن من الصغار فان الصغار المحضه ادلا بنا بله عرض في نوني وعندينا وقال الشافعي
في قوله وصية الصبي المأقوف في العبد صحيحه واحق ما روي عن ابي بصير عن ابي بصير
ما في وهو ان يورثه لغيره وان كان في وصيته نظر له بنام عليه ولو لم يورثه لغيره فكل ملكه الى الوراث
من غير غراب لانه يجوز عن جبرك شاء او لم يشاء فانما في حقه فاشبهه صلوة التطوع
وصوم التطوع والحج بانما اجازة عن غير الله تعالى وعنده ان وصية ذلك الصبي كانت
تجهيزه وتكفيه ودفعه وصية الصبي في ملكه جائز عندنا لانه ثبت في وصية
واما ما لم يحصل له عرض وهو التواضع لم يكن ليس بمعرض في نوني فلا يملك الصبي كالتصدق
مع ما ان هذا في حد التقاض لانه كما يناب على الوصية يناب على الورث بل هو
في بعض الاحوال ما يتبين فيما تقدم وسواء ما قبل الادراك بعد لانه وقتها باطلا
فلا ينفذ في الجواز بالادراك الاستيفاء وسواء كان الصبي ما ذكرنا بالتجارة
او محجورا لان الوصية ليست من باب التجارة معا وصية المال بالمال من وصايا ابي
البيع في الورث الثالث قال لا يصح وصية الصبي فقال الشافعي في قوله لا يصح
اذا كان صبي الخ لان عمره في اربعة اجاز وصية ينفذ ويافع وهو الذي روي
ولانه نظره بصرفه الى نفسه في نيل الرزق ولو لم ينفذ في غيره ولما ان يبيع في نفسه
ليس من اهل الورث ولان قوله غير ملزم في تصحيح وصية قول بالالزام قوله والارث من اهل التجهيزه
قريب العهد بالجلم مجاز او كانت وصية في تجهيزه وارحفة ذلك جاز عندنا وهو
يجوز التواضع بالترك وعلم ورثته كما يتبين من وصايا ابي الهيثم في الورث الثاني قال لا يصح
وصية الصبي كلامه واضح وقوله ولو لم ينفذ في غيره يعني اذا اتينا الوصية
كان ماله باقيا على نفسه فانه يحصل بسببها نيل الرزق والدرجة العليا ولو لم ينفذ

بني ماله

بني ماله على غيره فكان الوصية اولى وقوله والارث من اهل التجهيزه كان قريبا من اهل التجهيزه
يعني كان بالعلم يعرف على بلوغه مال كثير وماله في افعالها كمالا تسمية للتجهيزه باسم
كان عليه او كانت وصية في تجهيزه وارحفة ذلك جاز عندنا وصحة في رواية الحديث
انه كان علما مجتهدا وانه اوصى لابن عمه ليدل فكيف يصح القابل يكون بافعا
مجازا او يكون الوصية في التجهيزه او الرزق واجب بان قوله كان علما
لم يحكم معنى الكمال حقيقة فيجوز ان يكون الراعي بقوله بعناه وقوله انه اوصى به
عنه بل لا ينافي ان يكون ما يتعلق بتجهيزه وارحفة قال الطحاوي والاشعري
بهذا الاثر لا يصح من الشافعي رحمه الله ترسل لانه رواية عن سليمان بن ابي
عمر وعنده الرسل وان كان حجة لكن هذا مخالف قوله وم رفع القلم عن ثلثة
وفيه نظر لان المراد بالقلم التطييف وما نحن فيه ليس به وقال ابن حزم وهو مخالف
لقوله يملكوا ويتلو النسخ الاية فانها تنزل على ان الصبي ممنوع من ماله
عناية والارث من اهل التجهيزه كان قريبا العهد بالجلم مجازا يعني كان هو بالغ او كان
كان لم ينفذ على بلوغه زمان كثير مثله بافعا بطريق المجاز الا ان يرضى
لم يستفصل وصية كانت بعن العبد او غيره كذا في المبسوط نهاية
مسألة وصي ولان زيد مبتدئ دين فله باليسه وصايتي اخراج او تسريح
الجواب بوزن او لا كونه وارحفة فتوي اخراج او تسريحه وصي او غير علي الميت
دينا اختلفوا ان العاقبة هل تجز المال من يد وقال بعضهم لا يبيع حتى يبي
ميتا انه له فتوجه لقاضي من يد وقال بعضهم اذا لم يبي له ميتة على الذي
فان العاقبة تجز الوصاية وقال المصنف ابو الكيثم في قوله العاقبة
ايما اثبت اية عن النبي الذي تدعي او تعيم الميتة عليه حتى تستوفي الذي والا
اخرجك من الوصاية فان لم يعم اخيه عن الوصاية وعنه في ان يرسل الوصي

ما دأبوا به في كتابنا في المال بالحق ولو اوصى كتاب نفسه جاز لانه اما ان يقتول
 الكتاب فيصير اجنبيا فيجوز الوصية واما ان يقتل في وقت فيصير اجنبيا فيجوز الوصية
 لا لبعضهم دون بعض فلا يكون في هذه الوصية ابشار بعض الورثة فيجوز كالواو
 بثلاث جميع ورثته من غير ان يقع في الوصايا في فصل في شرائط الوصية في الورثة اثنا عشر
مسئلة ريد وصية بالتمليك جوعه فادرك **الحل** تدبر في غير هذه اولور
 واما بيان ما تبطل به الوصية فالوصية تبطل بالتقصير على الابطال وبطلان الابطال وبطلان
 اما التقصير فيجوز ان يقال ابطلت الوصية التي اوصيتها بالان او قصتها او تقصتها
 فتبطل الا ان يدبر خاصة فانه لا يبطل بالتقصير على الابطال مطلقا كان التدبير او متبذرا
 الا ان المتبدل لانه الابطال بالتمليك على ما ذكرنا من قبل في آخر الوصايا **مسئلة**
 زير من مودته ثلث ما في المولى لان هذه وصية بالشرع او وصية بالحق
 اولور اذا اوصى المولى من ماله في وصية كان ماله المولى بها وكذلك وصية في ماله
 لا يقع ولا ينقل وصية اما بالطلاق لانه لا يملكه ولا يملكه ولا يتم الهبة في
 لعدم القبض ولا ينقل وصية اما اذا اوصى بما بعد الموت فيجوز لانها تقع بالموت
 فيسلم ما ذكره في الكافي من جواهر الفتاوى كتابنا البتة في الباب الاول **مسئلة**
 وصية غني فاحسن اليه يتركه وارثه زير بيع ابدى زير في عود بيع ابدى صكره يتركه
 اولور اوصى بمودته طلب ابدى عود وصية غني فاحسن اليه يتركه فاسد ابدى ده
 فاسد حكمي لانك ملكه في جود في صكره غير حكمي يعلق ان يملكه استراد وكله يملكه فتمنه
 ان يملكه ولو اوصى بمودته كان اوصى **الحل** او لم يفسد وكله باطل **مسئلة**
 الوصية بالالتيميم يعني فاحسن فهو باطل لانك بالقبض من قبضة في الوصايا في باب وصية
 والام والوصية **مسئلة** زير عود بنم فون يتركه كسبي وروك زير عود فون يتركه
 ابدى وفات يتركه فون يتركه جاني عود فون يتركه ابدى يتركه فون يتركه

زيادة

يوزون زير ابدى في طلب ابدى المنة فادرك **الحل** فاحسن فون يتركه
 اوصيت له يعني كلها وهي مائة شاة فاذا هي اكثر فاكل له هذا غلط في الفقه
 في باب ما يكون جوعا في الوصية روي كثير عن ابي يوسف في رجل اوصى بثلاث
 لرجل ستم واخر الموصي ان ثلث ماله الف او قال هذا فاذا ائتت ماله اكثر الف
 فان ابا حنيفة **مسئلة** قال الثلث في جميع ماله والتسمية التي سمي باطله لا ينقص
 الوصية خطأ وفي ماله اما غلط في الحس ولا يكون جوعا في الوصية وهذا هو الحق
 لانه لما اوصى بثلاث ماله فقد اوصى بوصية صحيحة لان صحة الوصية لا تقف على بيان
 مقدار الوصية فوقع الوصية صحيحة بدون ثم بيع المتوار في غلطه والغلط
 في قدر الوصية لا يقع في اصل الوصية فبقية الوصية متعلقة بثلاث جميع المال
 بمثل ان يكون هذا جوعا كغير الزيادة على المود المذكور ويجعل ان يكون غلط
 نوع الشك في بطلان الوصية فلا تبطل مع الشك على الاصل المعهود ان الثابت
 بيقين لا يرد بالشك قال ولو اوصى بغير ما به مائة شاة فاذا اكثر
 من مائة وهي تجزئ الثلث فالوصية بجائزة في جميعها لما ذكرنا انه اوصى بجميع
 ثم غلط في العدد من وصايا البوايع في فصل واما صفة هذا العقد في الورثة
مسئلة انا مكره عيسى وجودي ايل قاضي ايل يقرنه ماله اودرك **الحل**
 مصلحت خدوتيه اولور في بده اولور في ثنية نكاحا زير يتركه ماله في كافي
 ماله ايلان زير يتركه ويبيع شاة استاذ من حمله ثلث لا يملك المتأخر في التقصير
 في مال التيميم مع وجود وصيته ولو كان مقصود به كافي يبيع المتقية فلا شاة
 والتطابق في كتاب الوصايا **مسئلة** وهو يتركه مال ايلان ماله اوصى في الورثة
الحل ايلان مكره اشد فاولا ولي يتركه الوصية يدين على الميت ولا اقره
 من تركه لانه اقرار الغير على الغير وهو شهادة وشهادة الغير ليست بحجة فلا ينفذ

لا قدر الا ان يكون هذا الوصي داريا فاق به صحيح اقراره في حصته فقط من جامع المصنفين
 في الفصل التاسع والعشرين في الوصية الاولى
 زيد هذين اولاد ولد في قبل ولوب بسله دن عاجز بن دوسج بر فله من صكره
 يسمان اولوب بينه الكافة واد فله من بائنه بر ولوب يولوب بري بيه كال ربه مشابه
 اول فله من ولوب في فقهه ابركنا معلوم اولوب اليك في الوصية بولوب ولوب في فقهه
 اولاد بن فله اولوب اليك في فقهه واد فله من بائنه بر ولوب يولوب بري بيه كال ربه مشابه
 لها ثلثة اولاد هم في بطون فله ثلثة اقر الوصي في حصته ان اهدم ابيه ولم يبق من ثبات
 لا يثبت نسب احد من لانه لا يثبت نسب احد من في المحرمات المختلف في كتاب الا حاشي في باب الوصية
 وكذا جهالة الوارث كان جلا وضع ولوب في باب السجدة ثم جعله بغيره فاذا فيه ولدان
 لم يعرف له من غير ومات قبل الظاهر لا يرث واحد منها وماله ليس المال ان لم يكن له وارث
 ولا يرث كل واحد منها من صاحب ايضا وماله ليس المال ويكون نفقة امته لان الفقه
 ما لغرم كذا في روضة العلماء في شرح العرائض المنظومة فقل موضع الشرح في الفصل
 من الارث اربعة فلو جلا وضع ولوب الصغير الوضع في السجدة لولا ثم ندب فجمع
 ليوقع فاذا فيه ولدان ولم يعرف له من غير فله من غير فله من غير فله من غير فله من غير
 ذلك لم يصير ماله ميراثا لاحد بل وضع ماله ليس المال وينفق الامام عليها جميعا
 من بيت المال يعني على الوالد والابن والابن كل واحد منها من صاحب ايضا اذا مات
 احدها ولم يتوكل وكذا ذكرنا او الا نفي لانه ليسا باخوين وانما لم يصير مال الوالد الوضع
 ميراثا لاحدها لانه لا يدرى ولوب من غير والميراث انما يكون للولد لما وقع المشرك
 في الوارث صار هذا ما اقصاها فكانت مكانه ليس المال واما وجبه نفقة في بيت
 وذلك لان دفنها عنها وهو ميراثها ليس المال فغرم ايضا وهو نفقة على بيت المال
 حتى انها لو صار كاسبين كانت نفقة كل واحد منها في كسبه كالولد اذا بلغ المبلغ الحال

والسكيات

هذا هو الحق في الوصية
 في الوصية الاولى
 في الوصية الثانية
 في الوصية الثالثة
 في الوصية الرابعة
 في الوصية الخامسة
 في الوصية السادسة
 في الوصية السابعة
 في الوصية الثامنة
 في الوصية التاسعة
 في الوصية العاشرة
 في الوصية الحادية عشرة
 في الوصية الثانية عشرة
 في الوصية الثالثة عشرة
 في الوصية الرابعة عشرة
 في الوصية الخامسة عشرة
 في الوصية السادسة عشرة
 في الوصية السابعة عشرة
 في الوصية الثامنة عشرة
 في الوصية التاسعة عشرة
 في الوصية العشرون

واكتب كانت نفقة فحسبه لا على الدية كذا ههنا ولدان امرأة لها ولد ضعيف
 آخر فانت المرأة ولا يعلم ولها من غير ما لم يكن مالها ميراثا لاحد بل يقع في بيت المال
 مسائل مثلها فليطلب فيه من روضة العلماء في الوصية وسبق في باب الرابع ما يجب العلماء
مسئلة زيد فله اولوب عتبه بر فله من ولوب وحالي فله من ولوب ابركنا فله من ولوب
 ابيه عصيه فله من ولوب عتبه بر فله من ولوب حالي فله من ولوب ابركنا فله من ولوب
 هان انك اولاد ولد وارث ولوب ابركنا فله من ولوب حالي فله من ولوب ابركنا فله من ولوب
 نوار له محمد بن سله دن فله من ولوب حالي فله من ولوب ابركنا فله من ولوب
 رجل مات وترك بنت عمه وبنت حالي وبنت ابن عمه قال في الدين الزكوة انك
 ثلثها البنت الثمة وثلثها البنت الحالي ولا شيء لابنت ابن العم هكذا ذكره في
 وذكر في النوار عن محمد بن لادن المال لابنة ابن العم لانه ولد الوارث هذا
 لان ولدا الوارث انما يكون ابي اذا استوى في الدرجة وهو بن الميراث في الدنيا لان
 ولد الوارث بعد حية فلا يكون ابي وقد فقه ايضا مرة هذه الشبهة في
 هذا الاول من جواب الفتاوى في كتاب الوارث في الباب السادس **مسئلة** زيد
 اولوب فله من ولوب انا سي هني ولا يسي هني ترك الميراث فله من ولوب
الجواب قلت هذه ويريلور سدس كل ابي موقوف فله من ولوب ابركنا فله من ولوب
 اكر هني زيد فله من ولوب ابركنا فله من ولوب ابركنا فله من ولوب ابركنا فله من ولوب
 ويريلور فان كان الحل الميت بان حلف امرأة حاملا وجاءت تلك الحام
 مدة الحمل يستبين عندنا ولا ربع سنتين عند الشافعية او اقل منها ابي الحرة
 التي هي اكثر زمان الحمل وجاءت بدسنة اشهر او اقل او اكثر ولم تكن المرأة مع ذلك
 اقوت بانقصاء العدة يثبت ذلك الولد الميت واقارب ويرثه لان وجود الولد
 في البطن وقت الموت شرط في استحقاق الارث فاذا لم يكن اقوت بانقصاء عتبه

هذا هو الحق في الوصية
 في الوصية الاولى
 في الوصية الثانية
 في الوصية الثالثة
 في الوصية الرابعة
 في الوصية الخامسة
 في الوصية السادسة
 في الوصية السابعة
 في الوصية الثامنة
 في الوصية التاسعة
 في الوصية العاشرة
 في الوصية الحادية عشرة
 في الوصية الثانية عشرة
 في الوصية الثالثة عشرة
 في الوصية الرابعة عشرة
 في الوصية الخامسة عشرة
 في الوصية السادسة عشرة
 في الوصية السابعة عشرة
 في الوصية الثامنة عشرة
 في الوصية التاسعة عشرة
 في الوصية العشرون

مع ثبوت مدة الحمل حكم بان الحمل كان موجبا كغيره في وقت وان جازت بالولد
 لاكثر من مدة الحمل لا يثبت ذلك الولد فليس له ولا يورث عنه من قبل الوالد علم
 لم يولد له ان علوة كان بعد الموت فلا نسب له ميراث وكذا اذا اقرت المرأة
 في مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان يتصور فيه انقضاء العدة ثم جاءت
 بالولد في تلك المدة فانه لا يثبت له ثبوت عنه اذ قد علم باقرارها ان الحمل لم يكن من
 وان كان الحمل من غير بان يترك امراة حاملا منسوبة او حرة او غيرها من ذرية
 وجاءت تلك المرأة بان كان لستة اشهر او اقل من زمان الموت يورث ذلك الولد
 من الموت لانه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وجاءت بالولد لاكثر من
 مدة الحمل لا يثبت اذا يتحقق علوة من ولا ضرورة ههنا الى تدبير وجوده
 في زمان الموت بخلاف ما اذا الحمل منه فان العلوة ههنا يستدل الى ان اوقات الحمل
 لضرورة اثبات نسب من الميت بعد انتفاع النكاح بالموت اما اذا كان الحمل من
 فنسبه ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة ههنا الى اعتبار ان الاوقات بل يجب ان
 الاقتصار على ما هو اقل مدة الحمل وما قد تحقق بيقين بوجوده حال الموت في حين
 معرفة حيوية الحمل وقت الولادة ان يؤخذ منه ما لم تعلم بالحيوة كقتل او عطاء
 او بقاء او ضحك او تحريك عضو من السيد في فضل الحمل وان كان الحمل من غيره وجاءت
 بالولد ستة اشهر او اقل يثبت وان جاءت به لاكثر منها لا يثبت لاحتمال ان يكون العلوة
 بعد الموت والاصل في الواو زمان يضاف الى اوقات الا اذا ادعت الضرورة
 فيعدل عن الاصل المذكور ولا ضرورة ههنا لان مقتضى اثبات النسب وهو ثابت من ذلك
 الغير لقيام النكاح فلا حاجة الى اعتبار اكثر مدة الحمل بخلاف ما اذا كان الحمل
 من الميت فان ههنا كضرورة في العدول عن الاصل المذكور اذ لا بد من اضافة العلوة
 الى اكثر مدة الحمل ثبت نسب الولد الا اذا كانت تلك المرأة معتدة بطلاق او فراق

ولم ينفى

لم ينفى بانقضاء العدة فانه ايضا كغيره في ذلك لا ضرورة اثبات النسب الداعية الى
 اصافة العلوة الى اكثر مدة الحمل كما بان ان ارادة من نسبها **مسألة** يزفون او لا
 لا يورث عتسك او غير يورث ويذكر عتسك يزفون او غير يورث الميتمت تركه شرعا في بلاد العرب
 جله كل التي سهم فلفو به بربهم وربهم وعتسك ايدان فروع اعتبا في اتفاق
ثم اعلم بان الفير في اولاد العتسك عدد رؤسهم دون عدد رؤس ابائهم حتى
 اجاز لاب وام ومن يجاز اخو لاب وام فللأول سهم على ستة اسهم لا على
 فلذا لو ترك اب عم لاب وام فمصر في عم اخو لاب وام اولاد فللأول على واحد عشر
 سهم لا على سهمين وهذا لا لاجتماع كذا ذكرنا في اول الكتاب في شرح القريض
 للشيخ الامام رحمه الله تعالى رمة واسعة **مسألة** يزفون او لا فدمه وام
 فترد اربعة وارب وارب على بكرى يترك ابكره وروحي بكرى يترك عمه على ابكره فزفون
 الكون فمصره عتسك مساهم يورث بكرى ابكره او ابكره فمصره فمصره فمصره
الحال الاول امرأة تركت زوجا وهو يورث عتسك فلها النصف بالزوجة والباقي
 بالعمومية وكذا من ترك اخا لامه وهو اب عم له فله السدس بالاخوة والباقي
 بالعمومية من فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره
 في احوال الجدات في شرح قول السراج عند محرم ما يعتبر الا ثلاث **مسألة**
 نادر عودن برمدان في وقت الكدنة فولي بكرى هي ويرث كفاكرك بكر عودن ههنا
 بشر كودن خطأ كوزن او لمع ابكره فمصره زيد عتسك وفات ابكره بكر عودن غير
 تركه سى قالميت بكر عتسك ههنا يورثون ماعدا اجنات الميت يورثون بكر عودن
 حتى يعلق الميت ويورثون بكره في تقديره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره
 زيرا كوفكر عتسك كدنة ثابت او لمع بكرى او غير العتسك في ههنا هو الامور يقدم
 حق الحق على حق الرضى لان حق الحق عليه هو لان حصة ثابت فمصره العتسك

السيد
 في احوال الجدات في شرح قول السراج عند محرم ما يعتبر الا ثلاث
 نادر عودن برمدان في وقت الكدنة فولي بكرى هي ويرث كفاكرك بكر عودن ههنا
 بشر كودن خطأ كوزن او لمع ابكره فمصره زيد عتسك وفات ابكره بكر عودن غير
 تركه سى قالميت بكر عتسك ههنا يورثون ماعدا اجنات الميت يورثون بكر عودن
 حتى يعلق الميت ويورثون بكره في تقديره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره فمصره

دست
اول
۲۰۰

وحدیہ کے لئے جو کہ ایک اور شخص نے لکھا ہے
اور وہ بھی ایک اور شخص نے لکھا ہے

يوقسه كذا بنفسه اتفاقا في فقر صابري والجور وقسه غني شاكرا **الحق** كذا اتفاقا
 شدة مبتلا اولما ليسه فقر كيه تصدق افضل اما على عكس امية نفسه اتفاقا
 وفقر صابري والجور كونه اتفاقا في شاكرا وجر ذكر في الخلاصة الفتاوى **الحق** كذا
 ان ينفعها قال اتفاقا على نفسه افضل وان كان بحال الاتفاق على الفقر كيه في الشدة
 اما ان كان بحال لا يصير في الشدة فالصدق على الفقراء افضل ثم اتفق المتأخر
 على ان الفقير الصابر اولى من الغني الشاكر **مسألة** في حلال الفقه في الناس في الورع
مسألة زيد عمره ودينه خرفا شوت ويرى كذا في الله الرشي والمرتشي حديثه جاهل
الجواب اولما لا يغيره ظلم يمكن ويرى كذا في نفسه نفسا في دفع الجور
 اذ المال وقاية النفس ودفع الرشوة لدفع الظلم ارجا من مفسدة في كتاب الصالح
 في الورع الاول **مسألة** بالاربع كلوب زبور كضنه بالاحاصل المذكور خارجا
 بالكلية قادر **الجواب** فلا ولا زبور صابري كيه في ذلك التخل اذا
 في حلال كان لصاحب الاخر بخلاف الصيد اذا باصنت او افرحت في غير ان
 او شجرة ان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر من فاضحان في كتاب الزكاة قبل
 كتاب الحج **مسألة** برسان في زواياها البرق سور وب اكن اكثر اكن بعد عمرو
 كلوب ملكا لاسي اذ عا البرق بينه عادله ايله شاة يلمس عا صاحبه في ايله
 حكم اولمور **الجواب** اولمور ارض جرم او اعلمه مالك ملكه في حق اولمور وان جرك
 اجي مقصيده ورضعها ثم جاء رجل وادعيا انها ملكه ردت عليه لان الارض
 بالحق لا تزول عن ملك المالك فرت على المالك ويكون الذرع للزرع الا ان منكر
 البذر واجرة الاجير واسباه ذكر يطيبه ويتصدق بالزيادة في احيي صيغة مع
 ومحمد من الله من فاضحان في كتاب الزكاة قبل كتاب الحج **مسألة** زوجه اذ تله
 من ايه حامد وارض جاز اولمور **الجواب** اولمور متعققة خروج البرق وهو لا

منذ

منذ اولمور اما كيتوب دوناتوب كذوي حلاله عضوا لغيره فليها بالنية
 والملا يكة والناس عليهم جميعا حديث شريفة ما صدق لظهور اكثر في زمانهم بوله
 الحق كوز اغنوه دينه في قاربيل كذوي برشكلا في ركة زجاري اوده
 يكره لوز اكن طشره دوييلوب اكن نور وكره بن عبد العزيز في الله انه كتب
 ان لا يدخل الحمام امرأة الا نكح عا ويصنع بهذا باخذ فيك النساء
 دخول الحمامات ويسئل باروي اذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة
 وضعت جلبابا في غير بيت زوجها فليها لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
 لما دخلت نساء حضرة علي عايشة رضي الله عنها قالت انتهن من الاثام فدخلن
 الحمامات فقلن نعم فامرت باخرجهن وغسل مضع جلوسهن فاما عندنا الاثام
 للمرأة ان تدخل الحمام اذا خرجت متعققة وانزحين دخلت الحمام لان
 دخول الحمام بمعنى الزينة وهو بالنساء اليق منه بالاحال والملاحة الى غسل
 واسباب وجوب لاغتسال في حق النساء اكثر والرجل يمكن لاغتسال بالحمام
 والانهار للمرأة لا يمكن فذكر وتاويل الحديث انه انما كره للمرأة الخريف
 بغيره ان زوجها وقد اذن بالدار في البيت قال الله تعالى وقرن في بيتك الاية
 قال ولا تزكج امرأة مسلمة على سرج وهذا القول عليه الصلوة والسلام لعن الله الفرج
 على السروج ثم المرأة اذا ركبت مناهية او ركبت متزينة لتعرض نفسها على الرجال
 واما اذا ركبت لاجلها الخ كذا بان كان ممن تجاهد او يخرج الحج معه زوجها
 فركبت مسيرة فلا بأس بذلك **مسألة** في باب اموال المعاهدين **مسألة** زفانة امسلة
 ايدوب مجلسه داهل ادمي شر عكاجير اولمور **الجواب** اولما لا يكره اكره
 متغلبه حر وبنكره بفضر مجلسه لوزن نفرت وعدم الخاطه واجيد وبنكره
 ادمي ميلان ناره مساسي فضا ايدوب في نقره ان ايله تابته لا غير في امور

كذا في الفتاوى
 كذا في الفتاوى
 كذا في الفتاوى

في الانبياء في يوردي الى الطعن والعيب قدما نأخذ في التماس انهم لان حجة الانبياء
 اخرجوه على الله تعالى اكرم من سائر الخلق وهذا عليه السلام اذا ذكر اجماعا فاما كذا
 ان ذكر الصحابة فيجوز الى الطعن فيهم فلا يمسك ذلك عن الانبياء اولى ولحق
 من غيبة الفتاوى في آخره في نوع فيما سئل عنه من الحكم **سبله** يعني انما عليه السلام
 بعض اوردت تفصيل اجاز او ارجى وهو عليه الصلاة والسلام في هذا تفصيل
 في كذا جاز **سبله** على التبيين تفصيل اجاز وكذا في كل من سئل عن ذلك ولو العزم
 صاحب كذا في غير ذلك تفصيل اجاز في التبيين في حق عليه السلام من افضل
 زيدا افضل عليه من نقص من هو اولو في مشرو ولا يجوز تفصيل بعض الانبياء على البعض
 على التبيين ولكن يقال الرسل افضل من النبي واولو العزم يعني صاحب الكتاب من غيرهم
 ونبينا عليه السلام افضل من كلهم ولا يقال ان محمد عليه السلام افضل من غيره عليه السلام
 ايهام تفصيل المفضل عليه من غيره في التبيين البناء الاول في الورق الثاني **سبله** العزم
 في منكره من سبله واجب **سبله** مستقيم **سبله** هو بوجهه ما مورده من غير غيبة
 واجبه واجبه مستوفية منسوبة لور فروض كما يرد ندر وجوبه في فنية فالعامة
 مفضولة واليه وعدم تجسس اليه مشروطا عند المصلح الرابع في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 اوجبه قوم وسعة آخرون ولحق انه تابع للمأمورية والمنهوق عنه فيكون الامر بالواجب واجبا
 وبالمستحب مندوبا والتهمة من الامم واجبا وعن المكونه مندوبا ثم انه فرض كفاية لا فرض
 عين فاذا اقام به سقط عن الآخرين لان غرضه يحصل بذلك واذا ظن كل طائفة انه لزم
 الاخر ثم الكل تركه وهو عندنا من الفروع وعند المعتزلة من الاصول وقال الاموي ذهب بعض
 الروافض الى انه لا يجب بل لا يجوز الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بغير الامام واستنابة كما
 في اقامة الحدود وذهب من عداهم الى وجوبه عملا ثم اختلفوا فذهب اهل السنة الى وجوبه
 شرعا والجبائي وابنه الى وجوبه عملا ثم اختلفوا فقال الجبائي في مطلقا فيما يرد عنه ونجبه

عند

عند قال ابو قاسم ان نقص الامر بالمعروف والنهي عن المنكر دفع الضر عن الله والنهي
 والابن في عهده لا يذكر وجوبه والافلا والذي يدل على وجوبه عندنا الاجماع فان القابل
 والقابل لا يقابل وجوبه وقال الاستنابة بالامام فقد اتفق اهل العلم على وجوبه في الجملة
 والكتاب كقولنا ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف والنهي عن المنكر
 عن المنكر في السنة كقولنا عليه السلام كما يرون بالمعروف والنهي عن المنكر وليست
 شراركم على ضياعكم فلا يستجاب واما على عدم فوجوه على استنابة الامام فيدعي عليه
 ان كل واحد من هذه القصة رضون الله تعالى عليهم جميعا يستعمل بالامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر بالاستنابة فاذا في من الامام وكان ذلك شائعا وذائعا فيما بينهم فلا يرد
 تكبر فكان اجماعا على جواز وجوبه بعد علمه بان ما يارب معروف وان ما يقين عنه
 مكروه منكر وان ذلك ليس في المسائل الاجتهادية اختلف فيها اعتقاد الامر والمأمور
 والناهي والمنهي شرطان احدهما ان يظن انه لا يصير موجبا لشركان فنية والآخر
 وكذا لا يجب اذا ظن انه لا يقع في المعصية بل يستحي في اظهار الشعار الاسلام
 فوجبه آما هو اذا جاز بعض حصول المقصود بلا اثر فنية وثانيها عدم التجسس
 والتفتيش في احوال الناس بالكتاب والسنة اما الكتاب فيفعله كما ولا تجسس
 وقوله تعالى ان الذي يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين امنوا هم عداي الله
 في الدنيا والاخرة الآية فانه يدل على حرمة السمع في اظهار الفاحشة ولا شك ان التجسس
 سعي في اظهارها واما السنة فقوله عليه السلام من تشيع عورتا حبه تنبع الله عز وجل
 على رأس الشهاد الاولين والآخرين وقوله عليه السلام من تشيعي من هذه العباد
 فليست بها يستر الله فان من ابغى الناس حصة افسا عليه جزاءه وليضاق علم من
 عليه عيل السلام ان كان لا تجسس عن المنكرات بل يستحيها ويكره اظهارها فليست
 تعالى من استع الهدي واشهد بحسب الله واصحابه والصالحين من عباده في الدنيا

قوله ان من تشيع عورتا حبه تنبع الله عز وجل
 انما يابنه في حال

فتح الجبارون الاقلان وبريد فلان للهداد ولا يحسن ان تنزل رايث الناس الا عار او ان استند
مستند على جوار ذكر بقول العايل وبلدة ليس بها انيس الا العياض الا العيس قتل العياض
والعيس قيس ما يونس به واما الاستثناء من الاناس لا يمنع ذلك لانه لم يجرى لغير الانس
ذكر الا في احواله لا جني ولا غير ذلك قال الذي يولد على فطرة فاعلم ان لا اله الا الله ان لم يكن
من الملائكة لما حسن لوجهه وسببه بامتناعه لان له ان يقول ما اراد وقد كان مناخرا
على ما هو قتل من هذا فلما عدل الا قوله انا غير منه علم انه انصرف الى الارض وانه لو نأدى
لا يفتح النزارون فضحة الجبارون ولم يحسن لوجههم لانهم لم يولدوا تحت المني قالوا
قد عصى باسم فقال الا ابليس كان من الجن قيل الجن نوع من الملائكة يقال لهم الجن كما
يقال الكروبوت والروحانيون والجنات والربانية وهم كلهم جنس واحد ينزل على الارض
كالادميين فيخرج ويخرج فلما كان في ارض عبيد كلهم بالطاعة فاطاعوا الا فلان
فانه كان من الزنج فغصانه لم يزل على ان عبده الرجعي لا يساكر عبيده في الجنة وان
في الجنة انه قال ابو علي رايث في تعليلات ابى اسحق شافلا بقول سمع الشيخ
بني بابكر وقد سئل عن ابليس من الملائكة فقال امر بالسجود فلما ابليس منهم ما كان مأمورا
وقال ابو اسحق فقلت اجعلنا على ان الملائكة لا يمتنع ولا لها خزنة وقد لا يلبس خيطة
ول علي انه من غير ما ظهر كلامه في بكر عبد الوتر انه من طين الملائكة وقد صرح ابو بكر
في التفسير انه من الملائكة وحكي الاغصان فيه ولانه لم يكن في جح ان يكون مأمورا بالسجود
لان السجود انصرف الى الملائكة وقد اجعلنا على انه كان مأمورا به وهو قول الاكثر من المفسرين
ابن عباس وعمره وقرن ابن سعد وجماعة من الصحابة وسعد بن المسيب وآخرون وبه
وقال جماعة من المتكلمين قال ابو الناسم الانصاري وهو من شيوخنا اسحق انه
ليس من الملائكة وانه قيل للجن لانه اعرض على بكر البديل وهو قول البصري قال
يعلى كان فان قيل فقد قال الله تعالى الا ابليس كان من الجن قال قيل هذا الهاء كان
مستتر في مصيبة الله تعالى ونالفة امره لان الاستفاد عن الاستثناء ومنه قوله

قوله في التفسير
ابليس من الملائكة
فان قيل الملائكة
كلهم جنس واحد
فان قيل لا
لانهم لم يولدوا
تحت المني

قوله في التفسير
ابليس من الملائكة
فان قيل الملائكة
كلهم جنس واحد
فان قيل لا
لانهم لم يولدوا
تحت المني

في الجنة
حيثما يوطئ

قوله في التفسير
ابليس من الملائكة
فان قيل الملائكة
كلهم جنس واحد
فان قيل لا
لانهم لم يولدوا
تحت المني

في الجنة حيثما لا استنار في بطون امه ومنه سبي الجن من نارا لانه قد ستر تحتها الجنان
وجوابا فوهون ابا بكر وقد ذكر في كتاب التفسير باسناد عن ابن عباس وابن سعد
جعل ملاك سما والربا وكان من قبيل من الملائكة يقال لهم الجن واما سبي الجن لانهم
قران الجنة وكان ابليس مع ملاك خازنا واما اجتمع به ابليس في ذلك ابليس الشوق
فقد حدث له الشهوة في هاروت وماروت بعد انما اهبط الى الارض وقبل انما هو
لا كان فيه من العصيان فكلما هاروت وماروت اتفقوا وقد ذكر محمد بن الطبري
في تاريخه قول ابن عباس فقال حدثنا القاسم بن الحسن حدثنا الحسين بن زياد قال
عن ابن جريح قال قال ابن عباس كان ابليس من الملائكة والملائكة من قبيلة وكان
خازنا على الجنان وكان له سلطان سما والارض وكان له سلطان الارض عن ابن
جريح عن صالح بن مولى الزومة وشريك بن ابى رافع كلاهما عن ابن عباس قال ان من
قبيلة من الجن كان منها ابليس ما بين السماء والارض حدثني مربي هذا
الامر في حديثنا عن جماعة من اسباط بن نصر عن السدي في خبر ذكره عن ابن
وعنه صالح بن عباس وعنه عن الهادي وعنه عن عبد الله بن مسعود وعن ناس
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل ابليس على سماء الدنيا وكان
من قبيلة من الملائكة يقال لهم الجن واما سبي الجن لانهم قران الجنة وكان
مع ملاك خازنا وقال ابو بكر القرشي حدثنا ابراهيم بن سعيد حدثنا ابراهيم
حدثنا ابي قيس وعنه عن ابي هريرة عن قتادة قال كان ابليس عند عشرة من
على الأرج وقال الطبري حدثنا ابو بكر بن حدثنا عنان بن سعيد حدثنا ابن عباس
عن ابي ورد عن الفخار عن ابن عباس قال كان ابليس من جن فاحيا الملائكة يقال لهم الجن
خلقوا من السموم من الملائكة قال وكان المجرى يعني بالعربية وقال كان خازنا
من قران الجنة قال خلفت الملائكة كلامه من غير عن ابي رافع قال خلفت الجن الذي ذكره في القرآن

قوله في التفسير
ابليس من الملائكة
فان قيل الملائكة
كلهم جنس واحد
فان قيل لا
لانهم لم يولدوا
تحت المني

المجلس الوطني
للشؤون الإسلامية

من الطعن في الحديث
باب في الحج والعمرة
وغيرها

النور وهو ما لا يرى

الفرق بين المصنف والمؤلف
المصنف هو الذي يضع القواعد والقرائن
والمؤلف هو الذي يكتبها
والفرق بين المؤلف والمؤلف
المؤلف هو الذي يكتبها
والمؤلف هو الذي يكتبها

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
فمنعنا من ذلك ما كنا نعبدك واولادنا
من قبلنا وارجع بنا الى ربنا فانا نرجو

فحكم قال استغفر الله وكنتم من قبله اهل الجنة فاجابها باسنان ثم اصابت الاصابة في الحكم
 بقا بقدر ما هو عند الله والخطا بعد ما قلده اجاز لا صا بقدر ما جازها ^{بما} **باب**
 الاصابة بمقارن الحكم فامعني شق قوله ثم اصاب **قلت** ثم هذا الذي في
 وفيه اشار الى علو رتبة الاصابة والتجرب محصورا بالاجتهاد واذ احكم
 واجتهد فخطا فلما اجاز ان اجتهاده في طلب الجدة عبادة **قيل** انما يحصل ^{الاجتهاد}
 الخطا اذا كان من غير لزوم الاجتهاد وهي ان يكون حاويا علم الكتاب
 ووجوه معانيه وعلم السنت بعرفها ووجوه معانيه وان يكون مصيبا في التيسار
 عالما بعرف الناس كما عرف في اصول الفقه ومن لم يكن كذلك فله اجرة قال صاحب
 التحفة في الحديث على ان ليس كل مجتهد مصيب ولا لم يكن لقوله فخطا معني
 قد فصل الشيخ السماع بان التقصيد شرطية وهي لا تقتضي صدق جزمها فلا
 دليلا على ان المجتهد يخطئ **اقول** قوله فخطا عطف على من قبله اذا كان
 فيها ان يستعمل فيها هو موقوف على وقوع فيصلي دليلا على تحقق الخطا منه ^{في}
 على ان ترتيب التراب على ما لا يتحقق ولا يحتمل تحققة بعيد من الشارح فلا يحمل عليه ^{ملك}
 شرح الشارح في الباب الرابع القضاة ثلث قاض في الجنة واثان
 في النار وقاض عن الحق فقتله وهو في الجنة وقاض عن الحق فقتل
 بخلافه فهو في النار وقاض فقتل على يده فهو في النار **مسألة** يورج
 طائفة من محامد الكوف اوردته در اين باب طري اوردته ساكن المذنبين
 مصره اهلدار ايندك منع اوله **باب** اهلدار ايندك منع اوله
 محامد اهلداري حمود وحماد يبعثك اظهاري كي اوله في مصره حمود في اظهاري
 مسلمية استخفاف حاصله منصرف اظهاري اظهاري في حامل اوله فلهذا
 ينعون من اظهاري مع الحوزة والخايرة ونطاق المحامد في هذا المصير لان في الاظهار

منه من اظهاري
 من اظهاري
 من اظهاري
 من اظهاري
 من اظهاري
 من اظهاري
 من اظهاري
 من اظهاري
 من اظهاري
 من اظهاري

معنى الاستخفاف في العلمين ومقصودهم يحصل بدون الاستخفاف والاطهار
 من الشك الكبير في باب ما يكون لاهل الحرب من احداث الكتابين **باب**
 كون طوعه قد اوردته فينا في شيطان فلا قدره يقول ايليريو اشار يا كنه
 صلح تارني قال القرب قلوبا يفتخر اولي بني توي دار بيد **باب** ^{منه}
 ابن ماجه رواه عن حفص بن غزوة عن ابي بكر بن محمد بن عوف بن عوف
 بنت محمد بن علي بن ابي طالب عليه السلام وصحبه وسلم في قوله عن ابي بكر بن محمد بن عوف بن عوف
 صلى الله عليه وسلم وانا مضطجة من مضطجة في كني برجله ثم يانا في قوله في اظهاري
 من ربه فلا يكون في الفاني فان استقام يستمر في الناس ما بين طلوع الفجر الى طلوع
 زواة البهية وراه ايضا على في الله عنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 آل وصحبه وسلم على فاطمة بعد ان صلى صلاة الصبح وهي نائمة فذكر معناه ^{في}
 ابن ماجه من حديث علي بن ابي طالب عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزم قبل
 طلوع الشمس من المغرب في كتاب البيوع في الغيب المذكور في البكر
مسألة يورج ورك عبد ملوك بكرة بيع المسرة بكرة نه لازم اوله **باب**
 تسليم عبد عايشه سنة لازم اوله وبيع مال الغير بلا تسليم بمصيبة
 من جامع المصنوع في الفصل السادس في آخر **مسألة** نسا طائفة
 حرمت ورعايتي زوجه عايشه اليه في اوله بوقته بابا اليه في اوله
باب الزواحي اليه اوله قال وذكر عن سليمان بن بريد قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حرمة نساء المجاهدين على الناعدن كحرمة امهاتهم ^{باب}
 يخالف الي امرأة رجل من المجاهدين الا وقف يوم القيمة فيقال له هذا حاكم
 في اهلك فخذ من علي ما شئت فانك فيه بيان عظيم حرمة المجاهدين من زيادة
 حرمة النساء لزيادة حرمة الزواج واليه اشار الله تعالى في قوله وارواجه

اسم النبي صلى الله عليه وسلم قال في فضل نكاح الصلوة عليه داني كناه واحدة فيها صلوة
 الاشياء قال انك تخرج الصلوة على النبي م واجبة على الانسان مرة ان شاء جملها في الصلوة
 او غير ما غلبه ما غلب الطحاوي انه يجب على الصلوة كما ذكر قال شمس الائمة الرضوي
 وما ذكر الطحاوي في الجماع فغاية العلماء ان الصلوة على النبي عليه السلام
 كما ذكر في حقته وليست واجبة كذا في الفجر والمحيط من اصلاح وايضا في كتاب
 في باب صفة الصلوة **مسألة** زيد صالح وسدين اطوب بكه مناجي عظامه
 تسعين دحي الحسن اوله كسوه سني كبري اهل عرفان اولين اول عرفان كبري
 قول الله عز وجل عز وجل اولا في نفسه طوي تصوفه محل مديد **باب** صالح وسدين
 اولان العرفان في التارده داخل اوله دن اجتنابا ليدروا بالاناس من عفا
 جمع عريف فصيل يفي مقول وهو سيد القوم والقيم بابور الجماعة من القبيلة والحلة
 بلا امرهم ويتعرف الامر من اهلهم وهو دون الوصي ولكن العرفان في التار
 اي اكثر هم فيها اذ الخبيث من الظلم منهم يستحق التواكل كما ان الغالب منهم خلق
 اجوي بجوي الكل كذا في شرح الصبايح من شرح الشريعة في فضل حقوق الفناء **مسألة**
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرته في اوله في يوم غير المذكور باس وار مديد **باب**
 بوقدر دار نيا في دار مبتا به نقل بيور في راسه بواحد في ارفع
 حضرت عن ضيقه عنه كيم بوبله ابو بكر حضرت في قبيلته باسني كرم سابع اوله
 ديوبن اوله في ديدكره ابو بكر حضرت في مرقا طلاق اوله برهان في باب الانباب
 دحي ابتكر حضرت عن دحي قائل اوله وكذا خلاصهم بعد ذكر منفعة حتى قال
 عن من قال ان محمد قد مات علمه بسني وانما رفع السماء كان في عيسى بن سيم **قال**
 وقال ابو بكر من كان بيوم محمد قد مات ومن بعد الله محمد فانه حي لا يموت ولحي
 قوله تعالى وما سمعت وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل الآية فرفع القدم

القول

من اجل ان
 من اجل ان
 من اجل ان

الخ قوله وقال ع كذا ما سمعت هذه الآية الى الان من على فضل السادس في طاعة
 في طاعة المصداق **مسألة** زيد بن بكر اكرم وفضل ربي من دره في حق
 ايله مكة مكره شرفها الله تعالى من فضل فضل **باب** بني على الصلوة
 والاسلام مكره شرفها الله تعالى من فضل فضل ربي من دره في حق
 بوق في حق الخطاب وما ذكره في كذا في حق في كذا في حق في كذا في حق
 وكل وجهه وهذا ينبغي على فضل المدينة على مكة على قدرناه وهو في حق
 الخطاب وما ذكره في كذا في حق في كذا في حق في كذا في حق في كذا في حق
 وهو قول عطاء ابن واين وهو بن حبيب من اصحاب بكر وحكامه المساحي
 على الشافعي ولا خلاف ان موضع قبره عليه السلام افضل بقا في
 من الشافعي انتم الثاني في الباب الرابع قبل الثالث في فضل ما يكرم
 من دخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم افضل الا ما كن المسجد الحرام
 ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم افضل عليه وعلى آله وصحبه وسلم ثم مسجد القودس
 ثم الجامع ثم مسجد الحنيفة ثم البيت له انه نذر من زيادة قبره في قبره
 ابن همام في كتاب الايمان في فضل في الكفارة في شرح قول الهداية ومن
 نذر نذر مطلقا **مسألة** **باب** ومدة دن فتسند في آية **باب**
 ففضل ثوابي زيادة اوله سيم مريد راجع في ابو داود في مسند **قال**
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلق رجل الى باب الجنة فوقع فيه
 فاذا على باب الجنة مكتوب الصدقة بشر امثالها والقرض الواحد غانية
 عشر لان صاحب القرض لا ياتك الا وهو محتاج والصدقة غنا وضعت
 في غنا فخرج ابن ماجه في السنين قال حدثنا عبد الله بن عبد الكريم حدثنا
 هشام بن خالد بن زيد بن ابي مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

رأيت ليلة أسري علي بها العنة مكتوبة الصدقة بعد انشاها والعرض ثمانية عشر
 فقلنا الجليل ما بال العرض افضل من الصدقة قال ان السائل يسأل عنه والمستحق
 لا يستوفى الا من حاجة كذا في العترة **سبله** ربه في خسة الطوب طول وقته اسلام
 على من وليت اشارت اليه سلاما لاوله في عترة دلي او لغيره اجليوب فوتا ولقد مر
 فاني فليت اسلام قبره في الطريق **الجليل** اوله درت يوده معتقل اللسان
 اوله ده اشارت معتبره ذكره في اسلام ونسب واقفاده خصصه كعقله
 وقت موته وكرهه اوله قول منفي باقراره وشهادي مطلقا جازا ولقد مر
 اشارة غير الاخرين فان كان معتقل اللسان فيه اختلا في الفتوى على انه ان
 دامت العقلة والى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم
 من قدر الاستدراك بجهة وهو ضعيف وان لم يكن معتقل اللسان لم يعتبر اشارته
 مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافناء كذا في تلميح المحققين ويزداد
 من مسئلة الافناء بالاشارة الشرح في رواية الحديث من الاشياء
 والتفاريق في الترخيص الثالث واحكام الاشارة وقالوا في معتقل اللسان اذا امتد
 ذكر وعلم اشارته فكذا في الافلا المعتقل اللسان وهو الذي عرض له احتياض اللسان
 حتى لا يقدر على الكلام فعند الشافعية حكمة الله حكم الاخرين وعند اصحابنا
 انه امتد ذكر علم اشارته كان حكمه حكم الاخرين في الافلا وقد استدل بسنة
 وقيل بان يقول بان الموت قبل وعليه الفتوى من صدر الشريعة في اخيه رضي الله
 على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشارة به بوضعية قال محمد بن مقاتل جازت
 وصية بالاشارة واصحابنا مع لم يجزوا وقال الشافعية في حكمة الله ذكر
 في الكيسانيات حل اصابه الفالج فذهب اسانه في غير الكلام لم يرضوا اشار
 وكتب وطاف لك وتنادم المهد فان حكمه يكون حكم الاخرين وقال الشافعية
 اراد بقوله طاف لك اي مضت السنة على ذلك وذكر الشافعية ايضا المصنف

الذي

الذي بالسر فقرفاته من العترة ومحوها فقرفاته التي في الم يتناول في
 اصحابنا تناول السر بالسنة فاذا انصرف بعد السنة وكان الصبح
 يجوز فقرفاته من قاضيه في كتاب الوصايا في فصل سائل يختص في
سبله اكله سنة واكله اكل البكر فاكله ده غير اكله اكله في
 يدكره في صحيح سبله **الجليل** صحيح حر ملكه
 اطعمه ده دعي طعام واحدا له لبيد اجر اسدي قنات او ينجون
 جازيهم ومنه كسند ان يأكل ما يليه لا مال عليه السلام كل ما يملك
 ثم كان يدور يد على الفاكهة فيقول له في ذلك قال النبي صلى الله عليه
 افراده متفاوتة كذا في التفسير ومن هذا علم ان قول ولايتنا اول ما بين
 يري جليل السر على الاطلاق بل فيما كان طعاما واحدا ليس في اجزائه
 متفاوت اما اذا كان قنات اجزاء الطعام او اختل في جوف
 من اليد ما يليه اما جاز في الفاكهة فلما ذكرنا ما في غيرها
 فكما روي عن انس رضي الله عنه انه قال ان حيا طأ على رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وصحبه وسلم لطعام حسنة فذهبت مع النبي صلى الله عليه
 فترت خبر شعيرة ومراقبة ذبا وقدر راي النبي صلى الله عليه
 يسع الدباء عن حيل القصة ذكر في الصابيح من ابن سريج في الشرع
 الشريعة في فصل سنن الاكل والشرب **سبله** خطبا خطبه ليريد
 عن من قائل بخبر قاصدا بوفاءت ابدا كاري من قائل ان يكون نه واقع
الجليل عن تذكركم في حال واقع اولوب من راي النبي صلى الله عليه
 عن قائل لا يمدك لور يا هو د قائل من راي النبي صلى الله عليه
 وارادوا لغيره قد له عن من قائل في الاما مثل الجبوع الدنيا فائلا حال واقع

ارادوا في واقع
 او غير او من جهة الله في
 تميزه او من قائل

حال من قال عن من يستد الشرف للمفتاح واحتمل اي الصفة المذكورة الخ
 انما لا استقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد نفسا ابراريا اي من حيث انفق
 او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو الله مرة من فارس قد علم من قائل
 يريد التمييز للشيء الخالف من حاله في التمييز **سبعة** حجج في افضل صدق في الحج
 افضل ثم الصدقة ثم العتق من رتبة في آخر كتاب الحج **سبعة**
 فسوق الخمر الا اثنان علمان وفساد اهل اولان تحصيل صاحب شفع
 فائدة من كور في واطل علمه شرفه بولور خور دار اولور في **الحج**
 اولان من عظيم حرمه من علمه شرفه اولاد في شرف خلق الله اليه اليه اولور
شعر لو كان في العلم دون التورث فلكان شرف خلق الله اليه اليه اولاد
 علم لا ينفع كل من لا ينفع منه ونفع العلم من الاهتداء في السبادة في قول
 بالعلم ورعا وذهبا ومن لم يزد من الله تعالى الامتياز اي بفضله
 شديدا وبعدا شريفا وقد كان النبي عليه السلام يتفوق من علم
 لا ينفع ويقول اللهم اني اعوذ بك من علم لا ينفع وفيل لا يجتمع ودعا لا ينفع
 ونفرا لا تشيع ذكره في الاحياء فقل اي سيد علي شريعة الاسلام
 في فصل فضل العلم في الورد الثالث **سورة** في قوله عليه
 رفوف او دونه تحصيل ابرو بنبته دج فادرا او لم يوب بلكه هان منقصة ومال
 ايجز تحصيل من تركه افضل اولور في **الحج** **افضل** **تكون** **عليه**
 تحصيل ابرو دار اولور وبعثا **شعر** تعلم يا فتى فالجهل عار ولا يبرحها الا علم
 واما اذا لم يقدر على تصحيح النية فالعلم افضل من تركه فانه اذا لم يعلم
 ان تصحيح العلم نية في الفصل المرقوم وغرضه من صفاته عنه انه قال قال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم من طلب العلم لغير الله لم يخرج من الدنيا حتى يأتي عليه العلم بكون

في قوله اول صدق في الحج
 في قوله اولاد في شرف خلق الله اليه اليه اولور
 في قوله اولاد في شرف خلق الله اليه اليه اولور

والذي هو المراد على ما ذكره في المتن
 في قوله اولاد في شرف خلق الله اليه اليه اولور
 في قوله اولاد في شرف خلق الله اليه اليه اولور

ولما قيل

لذا قيل طلبنا العلم لغير الله فاجب ان يكون الا الله من السكينة اولور
 في الباب الحادي عشر **سبعة** شافعي صلي الله عنه مذهب اولاد
 كنه مذهب حنيفة به داخل الحشر اي بانه مذهب شافعي به انتقال
 دليسه جائز اولور في **الحج** **مذهب** **الحج** حنيفة به وهو ثابت
 او كره شفعوي المذهب اذا صاح حتى الذهب وقدر فانه صلواتي في
 كان شفعوي كما ثم اراد ان يتيها في الوقت الذي صاح حنيفة بشفع
 على مذهب الشافعي ثم الله على مذهب حنيفة في سبل نجم اليه عن شفعوي
 صار حنيفة ثم اراد ان يتقل الى مذهب الشافعي في حله ذلك يقال
 التبات على مذهب حنيفة خبر اولور وقال هذا الكلام قريب الى الله
 وارق مما اجاب القاضي الامام المازري عن هذه المسئلة بوز الباس
 المرق اشهد التورث حتى يترك المذهب الردي ويرجع الى مذهب السديد خلاصة
 في كتاب الصلاة في الفصل التاسع عشر **سبعة** يدقا في بعض
 اده وارميا في قولك ركن لغز بوقلمون جائز اولور في **الحج**
 اولان ان التحقق عن حقيقة البكارة فيج فادبر الحكم على الحكم فظنهما
 وفي استنطاقهما اهما رخصتها قد نوب الشايع الى الستة في الزها
شعر **الحج** **الحج** في كتاب النكاح في فصل في الاولياء لان الشايع
 قد نوب الى الستة وفي الراسها النطق اشاعة الفساد مع تقويت
 مصالحها **سبعة** زيد مال اولور في عرب قول في خاله نزعده اولور
 انبطله شرعا شاب اولور في **الحج** **اولور** **الحج**
 اولور مباركي اذا دابسه ده هله رايحة كوي از اله ايرق ان كرا اله قول
 وعلايه واصل اولان غايت احسان انش اولور ظاهر يندر نتي في

انما الاعمال بالنيات الحديث لان الكفر عيب كذا الرق كالم انية من علي
في كتاب النكاح في فصل الانكاء **مسألة** حامل اولاد هند فستاولد في علي
قراي لمخلد قارند و لدرجي اولوب قلده سه شرع فارني باريلوب اجراج او لنق
لانم اولور مجي **الحل** **مسألة** موليكو سندن باريلوب اجراج
اولون كرك مات حامل وولدها حي يتوق بطنها من جنبها الايسر ويجري
ولدها كذا في الحاشية في كتاب الخطر والا باصة في اقرار ما بكرة من النظر
والسمن الكدر والفر في كتاب الصلوة قبل باب الشهد قبل الحساب
القدوري لم تذكر في كتابك قول الشافعي قال اذ كرك قول من يجوز
ان يدفنوا في القبر قبل كيف ذلك قال في مذهبه الشافعي فانه اذا مات
امراة وفي بطنها ولد سنة اشهر او فوها قد ماتت امه وفي بطنها وافر
فتصح ابا الحسن القدوري فلاجل ذكر لم يذكر في كتابه قول الشافعي **مسألة**
مسألة متفرد واران عورت اقربته فتقر بوجي ال اولور جنبه اليسرى
الحل **مسألة** اخبر ابا اولور بيشلر بدوا يده دخي مطلقا اخصه اليه
اولور بيشلر اخبر ابيدوي اليه او لمفاهم دخي قول واران ان الرجل اذا بكر
بالامراة يرفهها في الجنة قال ابو بكر الخوري هذا غريب ذكره في احكام القرآن
فان كانت المراء ذات ارجاج فتسلك ان مات عنها من الارواح
اخر يتيك له قال حذيفة لامراة ان سركر ان تكوني زوجي في الجنة ان
فيها فلا تنزع من يدري فان المراء لآخر ارجاجها وخطب معاوية بن سفيان
ام الدرداء فابت قالت سمعت ابا الدرداء يقول وعرف رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال المراء لآخر ارجاجها في الآخرة وقال لي ان اردت ان تكوني
زوجي في الجنة فلا تنزع من يدري وذكر ابو الجحامي حديثا جوفين

شكر

شكر حديثا عبيد بن اسحق المطا وحديث اسناد بن حارون عن محمد بن
ام جبير رضي الله عنهما روجه النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله
المراءة يكون لها الزوجان في الدنيا ثم غوتن لا يها يكون الاول
او لا اخر قال لا حسنة ما خلقنا كان معها يا ام جبيسة ذهبت في الدنيا
والآخرة وقبل انها تخر اذا كانت ذات ارجاج نقل من الجنة
ويستحب لها ان لا يستبدل بعد وفات زوجها رجا اخر ليكون معه
زوجي في الجنة وقد عرفت ان الترمذ اختلغوا في ان المراءة لآخر رجا
في الجنة او لا حسنتهم خلقتا بعضهم الاول وبعضهم الثاني فالصنف
ذكر الكلام تارة على الاول وتارة على الثاني اشارة الى المذهبين
ابن سبويه على الشرح شرعه **مسألة** لكل فرعون سوي وم تركسند
فرعون موسي م منفرد بميل لا ينصرف ميل نصيب فرعون في قرائت
اولون كرك يوسف فرعون في جرد تنوي اليه **الحل** **مسألة** منصرف
لكل فرعون موسي من ارجاج كل جبار فها رجا فينصرف في
خفاوقدر كما قالوا لكل فرعون موسي اي كل جبار فها رجا فينصرف في
وموسى لم يذكرها بالمدح في الكافية الشافعية في شرح من
تضية ولا ابا حسن لما في بحث النقص بلا كنى الجس في تأويله وجهه
وهو ارجي بالقبول وارجي بالعقول وهوان العلم مني اشهر بمعنى
من المعاني ترانيز الجسد الدال على كذا المعنى كل في قولهم لكل فرعون موسي
ولذلك اشفقوا من الاعلام فقالوا نعم اذا شبة في خشونة العيش
بعد من عبادني **مسألة** اللهم اجرا من النار وعاسده اجرا من النار
ساكنة مبدل يوقسه مكسور مبدل ومعنى انه يذكر **الحل**

صاحبه و مالک و ...

زيد حج شريف ايدوب و نوشته بعض عرب طائفة سید بر برده مناسبت
 ايدوب اندون ات المقدس و اسيد قافله دن ابريلوب عرب ايل ايلد بکته
 شام شريفه بيقيم ديو شام شريفه بيقيم و يولد اشترنک اردن
 دخی کلمه اولمقوله برده غائب اولان زويد زو جیسی آخره نکاح اولمقوله
 و از نری بنیرنده ترکهی تقسیم اولمقوله شاعر حضرت وارمیدر
 الحوا
 و او در مملکه دو غائب اولان مفقود کن حکمن خارجدر
 الله اعلم

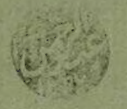
و اذا فقد في المملکه فونه غالب يحکم بعمده كما اذا فقد وقت الملاقات مع قطاع
 الطريق و غیر ذلك من انواع العدو و اسافر علی الارض الغائب هملکه و كان سفره
 فی البحر و ما اشبه ذلك يحکم بعمده لان الغالب هو الموت في هذه الحالات
 نقل من جامع الفتاوى فی کتاب النقطه

قرق اینک بیل بلاغ ز شی ترک اولنا دعوی کند
 استماعی جائز اولدو کنت قتا و ای بر لوده
 لایسج الدعوی بعد سنه و ثلثین سنه لکن
 المختار الاله لایسج الدعوی بوجده عشر سنه
 الآباء السلام و علیه الفتوی
 دیو مصرح اولمقوله

صاحبه و مالک



ایشتر



۵۲
نه بیان استاد صلح و الصوم بروقت نماز قدیمه بعد از آن بشیور یکم در سجده ای اولور ایکه وقت نماز
قدیمه بیک فرق در سجده ای اولور در وقت نماز قدیمه ایکی بیکر کس در سجده ای اولور ایکی وقت
نماز قدیمه اوج بیکر یکم در سجده ای اولور ایله و دو قتر واجب بروقت نماز اعتبار اولور و اعام قولنده
خلاف اعام شافعی نوک ایله اولر کونده اله وقت نماز قدیمه اوج بیکر یوز یکم در سجده ای اولور ایکی کونه
نماز قدیمه ایکی بیکر یوز فرق در سجده ای اولور در وقت نماز قدیمه اوج ایکی بیکر در یوز کس
در سجده ای اولور ایکی کونه نماز قدیمه اوج بیکر یوز در سجده ای اولور ایکی کونه
نماز قدیمه اوج اوتوز بر بیکر ایکی یوز در سجده ای اولور بیکر کونه نماز قدیمه اوج بیکر در یوز
در سجده ای اولور اوتوز کونه نماز قدیمه اوج بیکر ایکی یوز در سجده ای اولور اوج اوج اوج
کشد، اوتوز کونه نماز قدیمه اوج بیکر در یوز در سجده ای اولور زبر اخوان کشد و اکثر
آید و اوج کونه حیض صلی اولور ایله اولر اوج کونه بیکر کونه نماز واجب اولور اولر سیدن آید و اوج
کونه صوم و صلوة الله و نقصان اولور ایکی یوز اویوز در وقت قدیمه ای اولور اوج کونه بود و اوج معلوم
در سجده ای اولور اوج کونه اولر اوج کونه بیکر یوز اوج بیکر یوز اوج بیکر یوز اوج بیکر یوز اوج
ایک اوج اوج اوج کونه اولر اوج کونه بیکر یوز اوج بیکر یوز اوج بیکر یوز اوج بیکر یوز اوج

اللهم انا نسئلك خير ما جئته و خيرا عظميا و توبيا و نصوفا و مليا سبيما و لسانا زكرا و برة فاضلا
و مروتا و اسقا و سقيا مشكورا ثملا و دعاء مستجابا و كسبا طيبا و حلة و حرا و نصرا
و سرورا و صلى الله على سيدنا محمد و اله اجمعين
قال النبي عليه السلام من قصر شأنا به فله خلف الله تعالى كل شهر الف مدينة
و في كل مدينة الف دار و في كل دار الف حور ينظر الله في كل يوم عشرة مرة صدق رسول الله

| | | |
|-----|-----|---|
| ٢ | ٧ | ٤ |
| ٦ | سبح | ١ |
| عمر | سه | ١ |

ثم اذا سئل من مواضع الايمان فقال الايمان على اربعة
مواضع اوله في القلب كما قال الله تعالى حبب اليك الايمان و اذنه في قلبك
و الثاني في الصفة كما قال الله تعالى اذن شرع الله صفة للايمان
فمن لم يوف بها من ربه و الثالث في الفؤاد كما قال الله ما كذب الفؤاد ما يرى
و الرابع في اللسان كما قال الله تعالى انا ينشكر اولو الايات

من شتم الايمان فقد كفر طلق امرأته ثلث تطلقات ليس
ان تملك زوجا غيره و من شتم في المؤمن او انفة يكفر و قيل يشتم
الفرقة يشتم الايمان لان الفؤاد موضع الايمان و القرآن و من
شتم الفؤاد فقد شتم الايمان و القرآن و ذلك كفر يقع الطلاق
على امرأته ثلث تطلقات و اختلعه في افواه الكفار و قال
ابو بصير يكفر بشت افواه الكفار لان افواه الكفار موضع ذكراة
و قال ابو بصير و من رجمها لا يكفر لان افواه الكفار موضع كلام
الكفر فلا يكفر

اللهم محمد و آله محمد و انساج
راغب و المنكوسة راغبية و الملهمة
على ما تر اخصيا اقول قولي هذا و استغفر
الله العظيم لي و لكم و لجميع المسلمين
و المسلمين انه هو الغفور الرحيم